المناهل الصافية
شرح المقدمة الشافية

الجزء الأول

تأليف
العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري
ت (١٠٣٥هـ)

مكتبة أهل البيت (ع)

اليمن ـ صعدة ـ ت (٥٣١٥٨٠)

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين – وبعد:

يسرّ مكتبة أهل البيت(ع) أن تقدّم لك أخي القارئ الكريم كتاب «المناهل الصافية شرح المقدمة الشافية» لمؤلفه العلامة: العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، المتوفى سنة ١٠٣٥هـ وذلك ضمن مطبوعات المكتبة للعام ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

وقد صَدَرَ بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت(ع):

١-الشافي، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ٦١٤هـ، مذيّلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة/ الحسن بن الحسين بن محمد رحمه الله ١٣٨٨هـ.

٢-مَطْلَعُ البُدُوْرِ وَمَجْمَعُ البُحُوْرِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله، ١٠٢٩هـ-١٠٩٢هـ.

٣-مَطَاْلِعُ الأَنْوَاْرِ وَمَشَاْرِقُ الشُّمُوْسِ وَالأَقْمَاْرِ - ديوان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع) - ٦١٤هـ.

٤-مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني(ع)٣٧٦هـ- ٤٠٤هـ.

٥-مَحَاسِنُ الأَزْهَارِ في تَفْصِيْلِ مَنَاقِبِ العِتْرَةِ الأَطْهَاْرِ، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلّي الهمداني الوادعي رحمه الله - ٦٥٢هـ.

٦- مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله عنه.

٧-السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم(ع) - ت ١٢٦٩هـ.

٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ-١٤٢٨هـ.

٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي(ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ع) ٧٥هـ- ١٢٢هـ.

١٠-شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) - ت ٦١٤هـ.

١١-صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لِمُخْتَصِرِهِ/ السيّد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري رحمه الله تعالى.

١٣-هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع)- ت٨٢٢هـ.

١٤-الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤ هـ.

١٥-المنير - على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) تأليف/ أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.

١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) - ٨٢٢هـ.

١٧- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين، تأليف/ الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة رحمه الله تعالى - ٤٩٤هـ.

١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
١٩-أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رحمه الله.
٢٠-الوافد على العالم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع) - ٢٤٦ هـ.
٢١- الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع).
٢٢-الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٢٣-المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكلّ مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.
٢٤-خمسون خطبة للجمع والأعياد.
٢٥-رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.
٢٦-الرسالة الصادعة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٢٧-إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٢٨-الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٢٩-النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي(ع) ١٣٤٣هـ.
٣٠-سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد(ع)١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.

٣١-الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليه/ الجواب الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٢-أصول الدين، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين(ع)٢٤٥هـ- ٢٩٨هـ.

٣٣-الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمه الله - ٦٦٧هـ.

٣٤-العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدرالدين محمد بن أحمد(ع) ٦٦٣هـ.

٣٥-الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين(ع)، تأليف/ الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦هـ.

٣٦-كتابُ التَّحْرِيْرِ، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤هـ.

٣٧-مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) ١٣١٩هـ.

٣٨-القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع) (١٣٥٨هـ - ١٤٣٥هـ).

٣٩-قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٠-نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١-معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢-الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).

٤٣-من ثمارِ العِلْمِ والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٤٥-المنهج الأقوم في الرَّفع والضَّم والجَهْرِ ببسم الله الرحمن الرحيم، وإثبات حيَّ عَلَىٰ خَيْرِ الْعَمَلِ في التأذين، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الأَعَمُّ، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).
٤٦-الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد (ع).
٤٧-البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٤٨-الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.
٤٩-المختار من(كنز الرشاد وزاد المعاد، تأليف/ الإمام عزالدين بن الحسن(ع)ت٩٠٠هـ).
٥٠-شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل، تأليف/ العلامة الفاضل: علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري.
٥١-الفقه القرآني، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٥٢-تعليم الحروف إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٥٣-سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الأول الحروف الهجائية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٥٤-سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الجزء الأول الأعداد الحسابية من (١ إلى ١٠)، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٥٥-تسهيل التسهيل على متن الآجرومية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٥٦-أزهار وأثمار من حدائق الحكمة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٥٧- متن الكافل بنيل السؤل في علم الأصول، تأليف/ العلامة محمد بن يحيى بهران (ت: ٩٥٧هـ).

٥٨- الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع)-١٣١٩هـ.
٥٩-أسئلة ومواضيع هامة خاصة بالنساء، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٦٠-المفاتيح لما استغلق من أبواب البلاغة وقواعد الاستنباط، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٦١-سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الثاني الحركات وتركيب الكلمات، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٦٢-سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الأعداد الحسابية الجزء الثاني، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).
٦٣- المركب النفيس إلى أدلة التنزيه والتقديس، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٦٤- المناهل الصافية شرح المقدمة الشافية، تأليف/ العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، ت ١٠٣٥هـ.

وهناك الكثير الطيّب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدّم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل إلى النور -وهم كُثُر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والمثوبة.

وختاماً نتشرّفُ بإهداء هذا العمل المتواضع إلى روح مولانا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالى عليه ورضوانه- باعثِ كنوز أهل البيت(ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت(ع) وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم.

وأدعو الله تعالى بما دعا به(ع) فأقول: اللهم صلِّ على محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارَيْن، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا

بما علّمتنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر]، نرجوا الله التوفيق إلى أقوم طريق بفضله وكرمه، والله أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبّل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يختم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهى الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥].

وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجدالدين بن محمد المؤيدي

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله الصادق الأمين، وعلى آله الغر الميامين، وبعد:

فإننا بعون الله ومنِّه نقدم لإخواننا القراء كتاب «المناهل الصافية شرح المقدمة الشافية» في حلته الجديدة، بعد أن بذلنا ما بوسعنا في مراجعته وتصحيحه، وأثبتنا ضبط ما يحتاج إلى الضبط من ألفاظه، وتوضيح ما يحتاج إلى التوضيح من عباراته بإثبات ما يناسب ذلك في الحواشي، وتركنا ما ليس فيه كبير فائدة، واعتمدنا في ذلك على ثلاث نسخ مخطوطة معتمدة؛ فإذا اختلفت في رسم لفظة أو وضوح عبارة أثبتنا ما رأيناه مناسباً للمعنى، وأقوى في تأدية المقصود، من دون أن نشير إلى ذلك في الحاشية؛ تجنباً منا لإثقال الكتاب بالحواشي؛ لأن أكثر الأخطاء البسيطة تكون مجرد سهو من النساخ؛ فإن كان اختلاف الكلمة في النسخ يؤدي إلى اختلاف كبير في المعنى أشرنا إلى ذلك في الحاشية.

هذا، وقد تم إضافة بعض العناوين، وتقسيم الفقرات، ووضع علامات الترقيم بحيث تخدم القارئ، وتضع النص أمامه في أوضح صورة، وأبهى حُلَّة.

وصف النسخ المعتمدة

النسخة الأولى:

وهي مكتوبة بخط جيد، معجمة ومشكولة، وعليها حواش كثيرة، كتب في آخرها: «وكان الفراغ من تمام هذا الشرح المبارك صبيحة يوم السبت لعله ١١/ في شهر جمادى الآخر سنة ١٠٨٧هـ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. قال المؤلف رحمه الله تعالى ولقاه نضرة وسروراً ...إلخ».

وبهامش الصفحة: تم لي سماع هذا الكتاب على الصنو العلامة صفي الإسلام، من أوله إلى آخره، وكان التمام ليلة الربوع ثاني شهر رجب الأصب سنة (١١٨٤هـ)، والحمد لله رب العالمين . كتبه أسير ذنبه الفقير إلى عفو ربه إسحاق بن محمد غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين.

وفي موضع آخر: قرأت هذا الكتاب من أوله إلى آخره على سيدنا القاضي العالم صارم الدين إبراهيم بن أحمد بن صالح نفع الله بعلمه، والحمد لله رب العالمين.

النسخة الثانية:

وهي بخط واضح وجميل، معجمة قلية التشكيل، وعليها حواشٍ كثيرة وواضحة، قال في آخرها : «وبمعونة الله صادف الفراغ من تسويد هذه النسخة المباركة في الساعة الخامسة والنصف من اليوم الثالث من الأول من الثاني عشر من الثامنة من الثامن من الرابعة من الثاني من هجرة المصطفى العدناني ﷺ الموافق ١٠/ شهر يونيه/ سنة ١٩٥٩م، على نسخة حي سيدي وشيخي العلامة الرباني مطهر بن يحيى الكحلاني رحمه الله المخطوطة بخطه الشريف ...» ثم قال في آخر الصفحة: «بخط مالكه أفقر العباد إلى رحمة الله تعالى ، خادم العلم الشريف، محمد بن علي بن محمد بن المنصور فقهه الله في الدين، اللهم عافني في قدرتك وأدخلني في رحمتك، واختم لي بخير عملي، واجعل ثوابه الجنة، آمين اللهم آمين، وسبحان الله وبحمده.

النسخة الثالثة:

وهي بخط واضح وجميل، وعليها حواشي كثيرة منظمة، قال في آخرها: وافق الفراغ من زبر هذه النسخة العظيمة: جماد الآخرة سنة ١٣٣٧هـ على نسخة شيخنا وبركتنا العلامة المحقق الفهامة المدقق، ذي الباع الطويل في كل فن، وجيه الإسلام عبدالوهاب بن محمد المجاهد حماه الله، بعناية مالكها أحقر الورى حسن بن ناصر المختار وفقه الله».

وبهامش الصفحة كتب: «وتم للحقير سماعها على الشيخ المذكور بتحقيق في ذي القعدة سنة ١٣٣٦ حسن ناصر المختار، بمحروس هجرة الظفير حوطة الإمام المهدي والإمام شرف الدين حرسها الله بالصالحين.

كلمة عن الكتاب

قال في مطلع البدور لما ذكر مؤلفات الشيخ لطف الله: «منها (المناهل الصافية) كـ(المختصر) للرضي، فيها أبرز الفوائد من الرضي في صور تعشقها الأفهام، وأتى للمنتهي والقاصر بما يريده، حتى لم يفتح الطالبون بعدها كتاباً في الفن إلا المتوسع المتبحر، وقد صارت الشروح كالمنسوخة بالمناهل.

وكان العلامة أحمد بن يحيى حابس أراد التقريب لـ«نجم الأئمة» إلى أفهام الطلبة، فلما رأى هذا الكتاب أعرض عن ذلك وقال: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل. وله عليها حاشية، وولع بهذا الكتاب من رآه، ولقد جعله شيخنا القيرواني من فوائد سفره إلى اليمن، واعتنى بتملكه».

ترجمة المؤلف

شيخ الشيوخ، وإمام أهل الرسوخ، الحري بأن يسمى أستاذ البشر، بهاء الدين سلطان المحققين/ لطف الله بن محمد الغياث بن الشجاع بن الكمال بن داود الظفيري رحمه الله.

ليس عندي عبارة تؤدي بعض صفاته، ولا تأتي بالقليل من سماته في جميع أنواع الفضل، أما الحلم فكان بمحل لا يلحق، لا يذكر له سقطة في قول ولا فعل، وكان يحصر العلماء على كلماته؛ لوقوفه في الكلام على ما يقضي به الرجاح، وكان في العلم غاية لا يصل إلى رتبتها في زمنه إلا القليل، قد استجمع العلوم الإسلامية والحكمية، وحققها، وعارض أهلها، واستدرك ما استدرك، ولم يكن لقائل بعده مقال فيما تلكم به، بل صار حجة؛ إذا ذكر خضع لذكره النحارير، ولقد صار مفخرة لليمن على سائر البلاد، ونقل أهل الأقاليم الشاسعة أقواله، وما وضعه من الكتب هو مرجع الطالبين في اليمن.

وله في الطب ملكة عظيمة، كان القاسم عليه السلام -وهو من علماء هذا الفن- يقول: الشيخ لطف الله طبيب ماهر، ومع ذلك فلم يتظهر بهذا العلم ورعاً، وله في علم الجفر والزيجات وغيرها إدراك كامل، وكان قد أراد إلقاء شيء إلى تلميذه المولى العلامة الحسين بن أمير المؤمنين، أرسل إليه قبل وفاته أن يبعث إليه بالقاضي العلامة أحمد بن صالح العنسي -رحمه الله- ليستودعه شيئاً من مكنون علمه، فوصل القاضي وقد نقله الله إلى جواره، وكان كابن الخوام في الفرائض والحساب، إليه النهاية في هذا العلم [انتهى نقلاً من مطلع البدور بتصرف].

ذكر بعض مشائخه

وكان ممن أخذ عن إبراهيم بن علي شرف الدين، وغيره، ثم رحل إلى الطائف؛ فسمع على علماء تلك الجهة، ثم عاد إلى اليمن. [من الجواهر المضيئة].

بعض من أخذ عنه

وأخذ عنه الإمام حسين بن القاسم، وولد أخيه محمد بن الحسن، وصديق بن رسام، وأحمد بن صالح العنسي، وغيرهم [من الجواهر].

مؤلفاته

١- المناهل الصافية شرح المقدمة الشافية (هذا الذي بين يديك).
٢- شرح على الكافية، لكنه ما تم له.
٣- الإيجاز في علمي المعاني والبيان، وهو من أعجب كتبه، شرحه بشرح مفيد فيه يزيد المقالات لأهل الفن.
٤- الحاشية المفيدة على شرح التلخيص الصغير.
٥- شرح على الفصول اللؤلؤية، ثم لم يتم له، لعله بلغ فيه إلى العموم، وهو كتاب محقق منقح مفيد.
٦- وكان قد اشتغل بكتاب فيه العبارات المبهمة من الأزهار بنحو غالباً ومطلقاً، ونحو ذلك، ومقاصد أخر أرادها، ولم يكن قد علم بشرح الفتح لأنه كان يومئذ بـ(الطائف)، فلما وصل (اليمن) اطلع على كتاب يحيى حميد المسمى (بفتح الغفار) وشرحه المسمى (بالشموس والأقمار)، فاكتفى بذلك لموافقته لما أراد.
٧- ومما ينسب إلى الشيخ أرجوزة مثل الأرجوزة المسماة برياضة الصبيان.
٨- شرح على خطبة الأساس كتاب الإمام القاسم عليه السلام .
٩- أجوبة مسائل منقحة. [نقلاً من مطلع البدور بتصرف].

وفاته

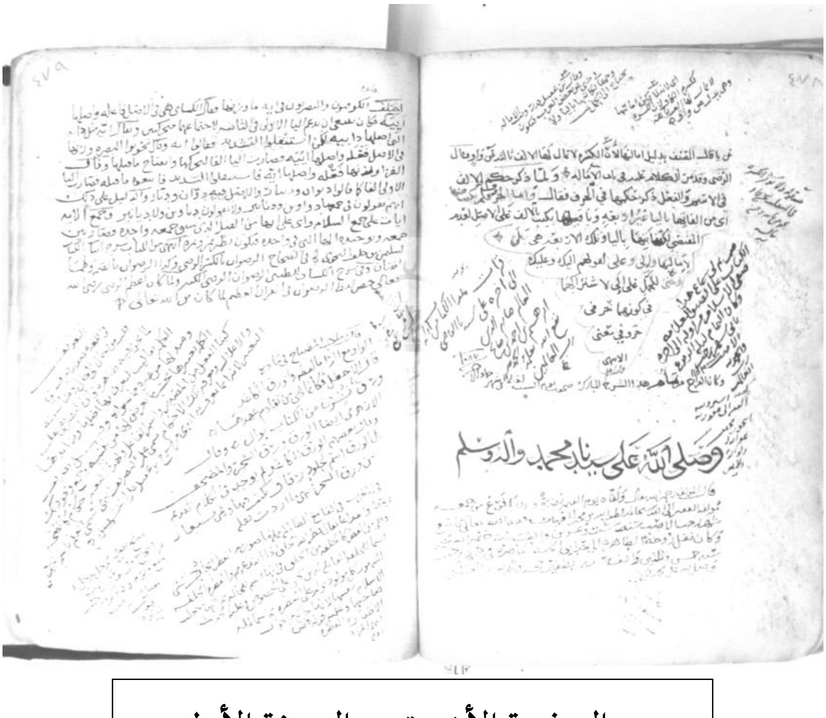
توفي رحمه الله في (ظفير حجة) في شهر رجب سنة خمس وثلاثين وألف. [مطلع]

قسم التحقيق
مكتبة أهل البيت (ع)
ربيع الثاني/ ١٤٣٦هـ

صور من المخطوطات المعتمدة



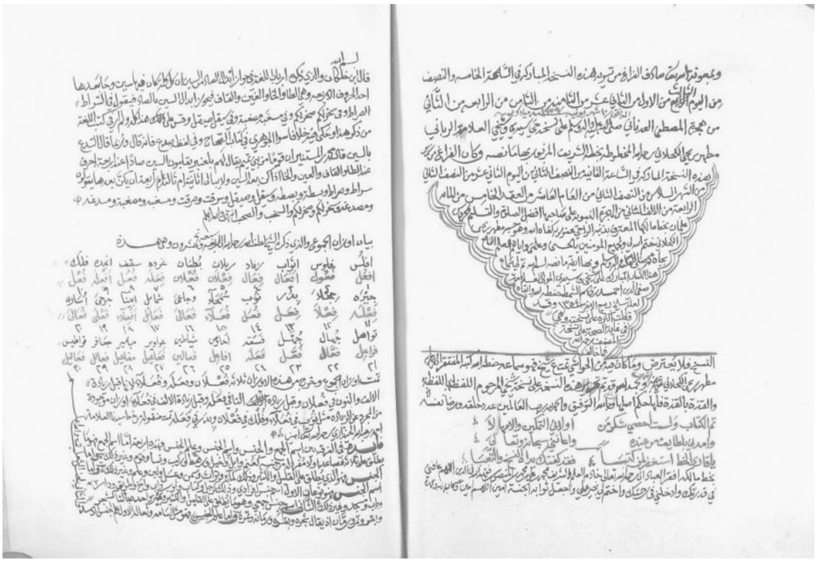
الصفحة الأولى من النسخة الأولى



الصفحة الأخيرة من النسخة الأولى



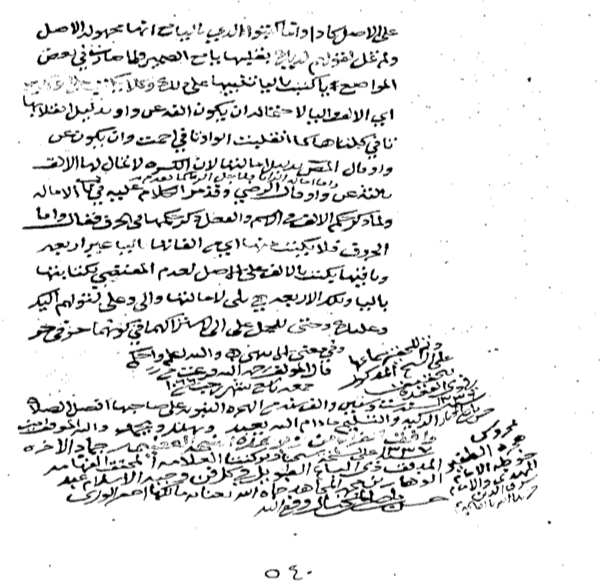
الصفحة الأولى من النسخة الثانية



الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية



الصفحة الأولى من النسخة الثالثة



الصفحة الأخيرة من النسخة الثالثة

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم.

اعلم(١) أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألف كتاباً في فن من فنون العلم أن يقدموا على الشروع فيه مقدمة، تعين الطالب، ويكون بها على بصيرة في الشروع، كما قرر(٢) في مظانه، والأكثر يذكر فيها تعريف العلم وموضوعه وغايته.

وبعضهم يزيد(٣) على ذلك، وبعضهم يقتصر على البعض، كما اقتصر المصنف على تعريف العلم هنا فقال(٤):

(التصريف) وهو(٥) لغةً: التغيير. سمي به هذا العلم لكثرة بحثه عن التغييرات التي تطرأ على الكلمة، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

واصطلاحاً قوله: **(علمٌ(٦) بأصولٍ يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)**:

الأصول: جمع أصل، والمراد به هنا ما يرادف القانون والقاعدة والضابط، وهو حكم على كلي(٧) بحكم يعرف منه أحكام جزئياته، كقولنا: كل واوٍ

---

(١)- أي: اعلم أيها الشارع في تحصيل هذا الكتاب، فهو تحضيض على الإصغاء على ما بالحد من مباحثه الدقيقة، وإشارة إلى كونها من الكليات فافهم. تمت شرح قواعد لعبدالرؤوف.

(٢)-أي: كون المقدمة بمعنى ما يعين الطالب. تمت منه.

(٣)- كاستمداده وحكمه وغير ذلك مما يسميه القدماء الرؤوس الثمانية. تمت تهذيب منطق.

(٤)- من عاداتهم استعمال العلم في الكليات يقال: علم بأصول. والمعرفة في الجزئيات فلذلك قال: يعرف بها الأحوال؛ لأن المراد بالأحوال هنا الموارد الجزئية التي تستعمل تلك الأحوال فيها.

*- فائدة: العلم يطلق على ثلاثة معان؛ أحدها: العلم بالأصول، وثانيها: نفس الأصول، وثالثها: على إدراك أحكام الجزئيات. تمت شيخ رحمه الله تعالى، انتهى من خطه. شامي.

(٥)-ومنه: «تصريف الرياح» أي: تغيرها وتقلبها في ذواتها وأحوالها كحارة وباردة ونحوها.

(٦)- وأتى بالباء في قوله: بأصول لأنه يقال: علمه وعلم به، قال الله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ** يَرَى ۝١٤﴾، أو ضمّنه معنى الإحاطة فأتى بصلتها فكان انتقال الصلة للتضمين. تمت

(*)-والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها. تمت

(٧)- أي: الأصل: حكم على كلي بحكم يعرف من الحكم أحكام جزئيات الكلي. تمت

تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً؛ فقد حكمنا بقولنا: تقلب ألفاً على كلي وهو الواو المتحركة المنفتح ما قبلها، وهذه الواو لها جزئيات وهي: واو عصا، ودعا، وغزا، وغيرها، وقد علم من الحكم على الكلي أنها تقلب ألفاً.

والكلم: اسم جنسٍ للكلمة(١).

والأبنية: جمع بناء، والمرادُ من بناءِ الكلمة ووزنِها وصيغتِها: هيئتُها التي(٢) يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي(٣):

عدد حروفها المرتبة، وحركاتها(٤) المعينة، وسكونها، كل في موضعه، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك(٥). فـ «رَجُلٌ» مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها «عَضُد» وهي كونه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها مضموم.

وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركاته وسكونه في البنا؛ فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناءٍ واحد، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ.

فبقيد الإمكان يدخل فيه(٦) مثل: الْحِبُك، فإنه على هيئة يمكن أن يشاركه فيها غيره وإن لم يوجد.

وبقيد الترتيب لا يكون (أيس) على وزن (يئس) كما سيأتي إن شاء الله تعالى، بل الأول (عَفِلَ)، والثاني (فَعِلَ).

---

(١)- معرفة المضاف من حيث هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف إليه، فإذا احتاجا إلى بيان كان الأولى تقديم المضاف إليه؛ فلذلك قدم بيان الكلم على بيان الأبنية، وبيان الأبنية على بيان الأحوال. تمت منه والله أعلم ونسأله الإعانة والتوفيق آمين.

(٢)- إنما زاد هذا القيد بأجمعه أعني قوله: التي يمكن أن يشاركها..إلخ لتخرج من الهيئة ما ليست مقصودة هنا، مثلاً كون الكلمة من حروف القلقلة كطبخ فإنها هيئة ولا يمكن أن يشاركها فيها غيرها، فأراد إخراج نحو ذلك من الهيئة. نبه على ذلك شيخنا حماه الله، قال في الأم: تمت من خط العلامة حسن سيلان والله أعلم.

(٣)- أي: الهيئة.

(٤)- عطف على عدد، لا على حروفها، فإن المادة نفس الحروف مجردة عن الحركات، والهيئة ما انضم إلى ذلك من التركيب المخصوص على الهيئة المخصوصة. تمت منقولة عن الرضي.

(٥)- أي: كل في موضعه.

(٦)- أي: في تعريف البناء. والحِبُك: الطرق. تمت

وبقيد اعتبار الحروف الزائدة والأصلية لا يقال: كرَّم(١) على وزن (فعْلل) أو (أفْعَل) أو (فَاعَل)[٢].

وقد يخالف ذلك[٣] في أوزان التصغير كما يجيء إن شاء الله تعالى.

وبقيد «كل في موضعه» في الموضعين[٤] لا يكون دِرْهَم بوزن[٥] قِمَطْرٍ، ولا بَيْطَر بوزن[٦] شَرْيَف.

وأحوال الأبنية: الأمور التي تعرض لها كالإدغام[٧] في مدّ؛ إذ أصله مدد كضرب، والإعلال في قال؛ إذ أصله قَوَل.

إذا عرفت هذا فقوله: «علم» شامل لجميع العلوم، وقوله: «بأصول» يخرج العلم بالجزئيات كعلم متن اللغة. وقوله: «يُعرفُ بها أحوال أبنية الكلم» يخرج سائر العلوم.

وأما قوله: «التي ليست بإعراب» فقد قصد به المصنف إخراج علم النحو؛ بناءً منه على أنه لم يخرج بقوله: «أحوال»، وأن الإعراب والبناء من جملتها.

وأورد عليه[٨] أنه لو احتيج إليه لوجب ذكر البناء[٩]، فالصواب أنه قد خرج بقوله: «أحوال»؛ إذ لا تعتبر حركة الآخر وسكونه في البناء.

---

(١)- بل (كرّم) على وزن (فَعّل) تمت نجم الدين.

(٢)- إذ لا زائد في فعلل، والزائد في فاعل الثاني، وفي أفعل الأول. تمت نجم

(٣)- أي: تفسير البناء بما ذكر؛ لا اعتبار الحروف الزائدة والأصلية فقط؛ لأنه يقال: إن وزن (أويدر)-تصغير (آدر): (فعيعل) لا (أعيفل) تمت منه.

(٤)- الأول في قوله: «عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة، وسكونها كل في موضعه»، والثاني قوله: «كذلك» في قوله: «مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك». تمت

(٥)- لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين. تمت رضي

(٦)- لتخالف موضعي اليائين. تمت رضي

(٧)- الإدغام إذا كان في كلمة واحدة فهو داخل في البنية، وإذا كان في كلمتين فحينئذ يكون داخلاً في الأحوال؛ لأنه حالة تطرأ على الكلمة من كلمة أخرى. تمت

(٨)- المورد الرضي.

(٩)- يمكن أن يقال: تسامحوا في تغليب الإعراب على البناء، والممنوع التسامح في الحدود، ولا حد هنا. تمت

وفيه[١] نظر؛ لأن من الإعراب ما هو حال للبنية قطعاً كحذف ألف نحو: يخشى، وواو يدعو للجزم، وكذا من البناء كحذفهما في صيغة فعل الأمر، فلا بد من قيد يخرج علم النحو[٢].

واعلم أن أصول التصريف ثلاثة أقسام: قسم منها يعرف به نفسُ البناء، كقولنا: كل مصدر لأَفْعَل فهو على إِفْعَال.

وقسم منها يعرف به حال البناء، كقولنا: كل واو تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً.

وقسم منها يعرف به ما يعرض للآخِر مما ليس بحال للبنية، كالوقف بالسكون مثلاً. وستتضح هذه الأقسام إن شاء الله تعالى عند شرح قوله فيما سيأتي: «وأحوال الأبنية..إلخ»؛ فالأخير غير داخل في الأحوال[٣]، كما أن القسم الأول غير داخل في الأحوال؛ فتعريف المصنف غير جامع أيضاً[٤].

والأحسن[٥] أن يقال: علم بأصول يعرف بها بنية الكلمة[٦] وما يعرض لحروفها[٧] ولأواخرها[٨] مما ليس بإعراب ولا بناء.

---

(١)- أي: في خروج علم النحو بقوله: أحوال. تمت

(٢)- قال الجاربردي ما لفظه: قوله: التي ليست بإعراب يخرج علم النحو بأقسامه -أي: بحث المبنيات والمعربات- فإنه يقال: هذا كتاب إعراب القرآن وإن كان مشتملاً على ذكر الإعراب والبناء، ويشهد له قول المصنف في أول المقدمة: أَنْ أُلْحِقَ بمقدمتي في الإعراب، فاندفع اعتراض بعض الشارحين بأنه غير مانع لدخول المبنيات فيه. انتهى بلفظه والله أعلم.

(٣)- فالحد غير جامع؛ لأنه يخرج عنه أبواب التصريف التي يعرف بها أبنية الكلمة. تمت

(٤)- أي: كما أنه غير مانع كما عرفت من ورود نحو اخش. تمت منه

(٥)- بل الواجب؛ إذ لا يتم الحد إلا بذلك فكيف يقال أحسن؟ تمت منه.

(٦)- ليدخل القسم الأول.

(٧)- ليدخل القسم الثاني.

(٨)- ليدخل القسم الثالث.

هذا، وأما موضوع التصريف فهو الكلمة؛ إذ التصريفي إنما يبحث عن أحوالها والأمور العارضة لها مما ذكر(١).

وأما غايته: فغاية علم النحو(٢)؛ إذ التصريف كالجزء(٣) منه بلا خلاف من أهل الصناعة(٤).

[أبنية الاسم الأصول]

ثم أراد تعيين الأبنية التي يبحث في هذا العلم عن أحوالها على ما ذكر(٥)، غير متعرض لأبنية الحروف والأسماء العريقة البناء؛ لندور تصرفها(٦)، فقال:

(وأبنية الاسم الأصُول) لا المزيدة فقد تكون سداسية أيضاً كمستخرج، وسباعية كاستخراج- **(ثلاثية)** كفَلْس **(ورباعية)** كجعفر **(وخماسية)** كسفرجل.

ولم ينقص المتمكن(٧) عن ثلاثة(٨)؛ ليكون الأول مبتدأ به، والثالث موقوفاً عليه، والثاني واسطة بينهما؛ فيكون بين الابتداء فيه والخروج منه مهلة.

---

(١)- واتصاف الكلمة بكون مصدرها على إفعال مثلاً، واتصاف إفعال بكونه مصدراً لأفعل حال عارضة لها، فلا يتوهم أن هذا لا يشمل ما بحث فيه عن الأبنية نفسها، فتأمل؛ ففرق بين حال الكلمة وحال البناء. تمت منه والله أعلم.

(٢)- وهو فهم الكتاب والسنة.

(٣)- لأنه يبحث في الجميع عن حال الكلمة، وإن كان البحث عنها هنا مفردة وفي النحو مركبة.

(٤)- أي: أهل المعرفة في هذا الفن.

(٥)- إشارة إلى ما خرج عليه من القسمين المذكورين. تمت منه

(٦)- إنما قال: لندور تصرفها لأنها قد تصرف نادراً، نحو: ربّ بالتشديد والتخفيف، قال ابن عقيل: وما جاء من الإبدال والحذف في بعض الحروف نحو: سف وسوف وسي فيوقف ولا يقاس عليه عنده بلا خلاف، تمت.

قد يقال: هذا ليس بتصرف وإنما هي لغات، وأيضاً فالتصريف المراد هنا يدخل تحت قاعدة كلية كما ذلك ظاهر. تمت والله أعلم.

(٧)- وأما غير المتمكن فلم يتعرض له كمن وكم. تمت

(٨)- أحرف بحسب الوضع؛ بدليل الاستقراء، وإنما قلت: بحسب الوضع إذ قد يحذف من الاسم فيبقى على حرفين كيد ودم، وكذا من الفعل، نحو: ره زيداً، وقه زيداً. وكون أقل الأصول ثلاثة هو مذهب البصريين، وذكر أبو الفتح أن مذهب الكوفيين أن أقل ما يكون الاسم عليه حرفان: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه. تمت عقيل. تمت

ولم يزد الأصلي على الخماسي؛ للاستثقال، إذ يصير كأنه كلمتان، فاستكره ذلك في الأصول للزومها، بخلاف الزوائد؛ إذ لا يُبالى بحذفها في التصريف كالتصغير[١] والتكسير، بخلاف الأصول.

[أبنية الفعل الأصول]

(وأبنيةُ الفعلِ) أي: الأصول؛ إذ قد تكون المزيدة سداسية كاستخرجَ **(ثلاثيةٌ)** كضرب **(ورباعيةٌ)** كدحرج. ولم ينقص عن الثلاثة لما تقدم[٢]، ولم يزد على الأربعة لأنه مع ثقل معناه -لدلالته على الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل ما- يثقل لفظه بما يلحقه مطرداً من حروف المضارعة، والضمائر المتصلة المرفوعة[٣] التي هي كجزئه[٤].

(ويعبر عنها) أي: عن الحروف الأصول **(بالفاء والعين واللام)** أي: إذا أردت وزن الكلمة جعلت مكان أول الأصول الفاء، ومكان ثانيها العين، ومكان ثالثها اللام، كما تقول: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ[٥].

قال نجم الأئمة الرضي: اعلم أنه وضع لبيان الوزن المشترك فيه -كما ذكرنا[٦]- لفظ متصف بالصفة التي يقال لها: الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في

---

(١)- كما تقول في مستخرج: مخيرج في التصغير، ومخارج في التكسير، وليس غير التصغير والتكسير موجوداً مما يحذف الزوائد له.

(٢)- في الأسماء ليكون الأول مبتدأ..إلخ.

(٣)- قوله: المتصلة أي: البارزة. وقوله: المرفوعة أي: لا المنصوبة نحو: ضربك.

(٤)- بدليل إسكان ما قبله، فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو مرفوض.

(٥)- قال ركن الدين: وإنما كان الميزان ثلاثياً لكون الثلاثي أكثر من غيره، ولأنه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يمكن وزن الثلاثي إلا بحذف حرف أو أكثر، ولو كان ثلاثياً لم يمكن وزن الرباعي والخماسي إلا بزيادة اللام مرة أو مرتين، فالزيادة عندهم أسهل من الحذف؛ ولهذا قيل: ادعاء زيادة الهاء في أمهات أحسن من ادعاء حذفها في أمات، ذكره ابن جني في شرح الصناعة، انتهى بلفظه وحروفه.

(٦)- في قوله: التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها. تمت

(*)- وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها؛ كل في موضعه، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك.

معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ على وزن: فَعَلَ، وكذا: نَصَر، وخَرَج، أي: على صفة يتصف[١] بها فَعَل، وليس قولك: فَعَل[٢] هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات؛ لأنا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة؛ فكيف تكون الكلمات مشتركة في فَعَل؟ بل هذا اللفظ موضوع ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط.

وأما تلك الكلمات فليست موضوعة لتلك الهيئة، بل هي موضوعة لمعانيها المعلومة، فلا جرم[٣] لما كان المراد من صوغ فَعَل الموزون به مجرد الوزن سمي وزناً[٤] وزِنةً، لا أنه في الحقيقة وزن[٥] وزنة.

وإنما اختير لفظ (فَعَل) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأنهم قصدوا أن يكون ما تشترك الأفعال -التي هي الأصل في التغيير- في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه[٦].

بيان ذلك[٧] أن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زيد[٨] فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات حروفها بالحركة والسكون، ونحو ذلك، والمطرد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال

---

(١)- كون أوله وثانيه متحركان.

(٢)- يعني أن ثمة تسامحاً في قولهم: إن فعل مشترك بين الأفعال التي تأتي على وزنه، وإنما المشترك هيئته التي هو عليها، لا لفظة الفاء والعين واللام. تمت والله أعلم وأحكم.

(٣)- قال الفراء: كلمة كانت تستعمل في الأصل بمعنى: لا بد ولا محالة، فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم وصارت بمعنى: حقاً، فلذلك يجاب باللام كما يجاب بها عن القسم، ألا تراهم يقولون: لا جرم لآتينك. تمت صحاح.

(٤)- مجازاً من تسمية المحل باسم الحال. تمت

(٥)- بل الوزن والزنة ما وضع له من الهيئة المشتركة.

(٦)- وهو أن كل حدث فعل.

(٧)- أي: كون الأفعال أصلاً في التغيير، وأنها تشترك في معنى: ف ع ل. تمت منه

(٨)- باختصار فإذا قيل مثلاً وزن مستخرج مستفعل كان أخصر من أن يقال: الميم والسين والتاء زوائد، وإذا قيل إن وزن أادر أعفل علم أ ن العين متقدمة على الفاء. تمت وسبحان الله العظيم.

كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والآلة، والموضع؛ إذ(١) لا تجد فعلاً أو اسماً متصلاً به إلا وهو في الأصل(٢) مصدر قد غير غالباً(٣) إما بالحركات كضَرَب وضُرِب، أو بالحروف كضارِب ويَضْرِب ومضروب.

وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال عن هذا المعنى كرجل، وفرس، وجَعْفر، وسَفرجَل، لا تغيير في شيء منها(٤) عن أصلٍ.

هذا، ومعنى تركيب (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ إذ الضرب فِعْلٌ، وكذا القَتْل، والنَّوم، والهزم، فجعلوا(٥) ما تشترك الأفعال في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية؛ إذ الفاء والعين واللام أصول.

[كيف يوزن ما زاد من الأصول على ثلاثة]

(وما زاد) على ثلاثة من الأصول عبر عنه (**بلام ثانية وثالثة**)، فيقال: جعفرٌ ودَحْرَج: فَعْلَلٌ، وسفرجل(٦) فَعَلَّل؛ لأنه لما لم يكن بد من تكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام وكانت اللام أقرب كررت اللام دون البعيد.

---

(١)- علة للاطراد. تمت

(٢)- إنما قال في الأصل ليدخل نعم وعسى وبئس معنى لأنها غير متصرفة. تمت

(٣)- يحترز مما لا يتغير كـ: طَلَبَ فإن وزن مصدره وفعله واحد. تمت مؤلف

(٤)- يعني فعبر عن الجميع بالفاء والعين واللام اعتباراً بالأكثر. تمت منه

(٥)- هذه النسخة إنما هي من كلام الرضي وليست من كلام الكتاب لأنه قد تقدم ذلك في قوله لأنهم قصدوا، وأما الرضي فلم يذكر ذلك الذي قدمه وقد حذف الشيخ رحمه الله: فجعلوا..إلى قوله: معناه. تمت حبيشي

(٦)- بثلاث لامات، وهذا قول البصريين على القول بأن الكلمة تنتهي إلى خمسة أصول، فيعبرون عما زاد على الثلاثة الأصول بما ذكر، وأما الكوفيون فيرون أن نهاية الكلمة ثلاثة، وما زاد حكموا بزيادته، فما كان ثلاثياً وزنوه بما سبق، وما زاد قيل: لا يوزن، فإذا قيل: ما وزن سفرجل؟ قيل: لا أدري، وقيل: ينطقون بلفظ ما زاد على الثلاثة فيقال: وزن جعفر فعلر، وسفرجل: فعلجل. وقيل: يكرر اللام مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة؛ ذكره ابن عقيل. تمت والله أعلم وأحكم.

(ويعبر[1] **عن الزائد بلفظه)** أي: الذي ثبتت زيادته بدليل من الأدلة التي ستأتي في باب ذي الزيادة فيورد لفظه في الزنة في مثل موضعه في الموزون، فيقال: ضَارِب فَاعِل مثلاً.

(إلا[2] **المبدل من تاء**[3] **الافتعال)** كالدال في: ازدجر، والطاء في: اصطبر، فإنهما بدلان عن التاء الزائدة؛ إذ أصلهما ازتجر واصتبر **(فإنه)** يعبر عنهما **(بالتاء)**، لا بلفظهما، فيقال: ازدجر واصْطبر: افتعل، لا افدعل[4]، ولا افطعل. قال المصنف[5]: إما للاستثقال، أو للتنبيه على الأصل.

قال نجم الأئمة الرضي: وهذان[6] حاصلان في نحو: فَحَصْطُ وفُزْدُ، يعني في فَحَصْتُ وفزت، فإن الطاء والدال بدلان عن التاء[7]، ولا يوزنان إلا

---

(1)- وليس المراد بالزائد ما لو حذف لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها، فإن ألف ضارب زائد، ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل، بل المراد: ما ليس بلام ولا عين ولا فاء، سواء أزيد تعويضاً أو تكثيراً لحروف الكلمة أو إلحاقاً بغيرها أو إفادة لمعنى زائد فيها. تمت جاربردي.

(*)- وفي بعض نسخ الرضي: ولو قال: «ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المدغم في الأصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنه بما قبله» ليدخل فيه نحو: ازَّين، وادّارك على وزن افَّعل وافّاعل، وقولك: قردد وقطّع واطّلب على وزن: فعلل، وفعَّل، وافّعل- كان أولى وأعم، والله أعلم. تمت

(2)- هذا الاستثناء منقطع؛ لأن المبدل من تاء الافتعال ليس من جنس حروف الزيادة. تمت

(3)- ولو قال: «من نحو تاء الافتعال» لكان أولى؛ ليشمل تاء تفعل وتفاعل وادّارك، ونحو: اطّير أصله تطير وتدارك قلبت الفاء طاء ودالاً، وأدغمتا، فلما تعذر الابتداء بالمدغم جيء بهمزة الوصل. تمت زكريا.

(4)- لأن المقتضي للإبدال في الموزون غير موجود في الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل فإن ذلك له مع الفعل ليس بشيء. تمت مرادي.

(5)- في الشرح. تمت

(6)- أي: الاستثقال أو التنبيه على الأصل. تمت.

(7)- التاء في فزت ضمير، وهو اسم غير متمكن، ولا حظ له في الزنة كما عرف، ففزت مع الإبدال وعدمه جملة، والجملة لا توزن من حيث هي جملة، وإنما يوزن أفرادها، ولا يصح أن يوزن من أفرادها هاهنا إلا الفعل، فوزن «فزد»: «فل»؛ لأن عينه قد حذفت، فقول نجم الدين إن وزنه «فلد»-غير صحيح، بل نطقت بلفظ البدل لا أنك وزنته وإلا لكنت وازناً لما لا يوزن، وكذلك إذا قيل لك: ما وزن ضربت؟ فجوابه: فَعَلَ، ولو أجبت بفَعَلْتُ لكنت وازناً لضرب لا غير وأتيت بالتاء بلفظها وكنت غير مصيب حقيقة الجواب؛ إذ السائل يسأل عما يوزن، فحق

=

بلفظ البدل، فيقال: فزد فلد[١]، وفحَصْط فَعَلْط، فلا يسلم له أن وزن ازدجر واصطبر: افتعل؛ بل: افدعل وافطعل.

(وإلا) الزائد **(المكرر)** أي: الذي وقع زائداً مع وجود أصلي في الكلمة مماثل له فصارت صورته صورة المكرر، سواء كان مكرراً حقيقة أم لا[٢]، **(للإلحاق)** كقردد، وسيأتي إن شاء الله بيان معنى[٣] الإلحاق، **(أو لغيره)** كقَطّع **(فإنه)** يعبر عنه **(بما تقدمه)** أي: بما يُعبّر به عما تقدمه فيقال: قَطَّع فَعَّل[٤]، وقردد فعلل.

ولو قال: «بمقابل ما هو تكرير له» لكان أولى؛ ليفيد[٥] ذلك ظاهراً، ولأن ظاهره يوهم أنه يعبر[٦] عن التاء الثانية في حلتيت بالياء مثلاً.

ولأن ظاهره لا يصح إلا على القول بأن الزائد في نحو: كرّم[٧] الثاني على ما اختاره المصنف كما سيجيء في ذي الزيادة.

ويمكن توجيه كلامه بأن المراد ما تقدمه من فاء أو عين أو لام[٨] وجوداً حقيقة[٩] أو حكماً، ولا شك أن الأصلي يحكم بتقدمه على الزائد.

الجواب فَعَلَ وحينئذ عرفت اختلال كلام النجم. تمت من إفادة السيد محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى آمين.

(١)- لأن عينه محذوفة لأنه من الفوز. تمت ع شيخ

(٢)- المكرر حقيقة كقردد، والمكرر صورة: ما قام الدليل على عدم قصد التكرير فيه كسحنون بفتح السين، وإنما احتيج إلى هذا التعميم ليكون للاستثناء بقوله إلا بثبت فائدة. تمت منه

(٣)- في ذي الزيادة في قول ابن الحاجب: ومعنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جَعْل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، وقيل: في قوله: وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء. تمت والله أعلم.

(٤)- في الرضي: لا فعطل.

(٥)- إنما قال الشارح رحمه الله: ليفيد ذلك ظاهراً إذ يلزم من قوله: بما تقدمه أن يقال في وزن «كرَّم» مثلاً: «فعْرَل»؛ إذ الذي تقدم الراءُ في مثالنا، وإنما لزم ذلك لأن عبارته لم تفد أن المراد التعبير بمثل ما عبر عما قبله؛ إذ لم يقل: بما يعبر كما فعل الشارح فافهم. تمت

(٦)- لأن الذي تقدم التاء هو الياء، ويظهر أن هذا الإلزام لازم للشارح في قوله: بما يعبر به عما تقدمه؛ لأنه يعبر عند الوزن عن الياء بالياء. تمت.

(٧)- أما لو قيل بأن الزائد هو الأول لم يصح قوله: بما تقدمه؛ لأن الذي تقدمه في كرَّم هو الفاء.

(٨)- فاء مثل: صرصر. أو عين مثل: قطّع. أو لام مثل: قردد.

(*)- يعني تقدم حقيقة أو حكماً.

(٩)- الحقيقة على قول من يقول إن الزائد في نحو: كرّم الثاني، والحكم على قول من يجعله الأول، =

وإنما وزن المكرر[١] بذلك تنبيهاً في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي.

واعلم أنه إذا وقع زائد مع وجود مثله: فإن لم يكن من حروف الزيادة العشرة التي ستأتي فهو تكرير قطعاً؛ لأنه لا تكون الزيادة لغير التكرير إلا منها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى؛ فيوزن بما تقدم[٢]، كالطاء في قطّع، والدال في قردد.

(وإن كان من حروف الزيادة) فكذلك أيضاً، أي: يوزن بما تقدم؛ إذ الظاهر فيه التكرير، ويحتمل عدم التكرير لكن لا يحكم به **(إلا بِثَبَتٍ[٣])** أي: إلا بدليل يدل على عدم التكرير كما سيأتي[٤]، فقوله: «إلا بثَّبَت» استثناء[٥] مفرغ، أي: يعبر عما صورته صورة المكرر بما تقدمه مع كل تقدير[٦] إلا مع تقدير وجود الثبت.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل[٧] أنه يعبر عن المكرر صورة إذا كان من حروف الزيادة بما تقدمه إذا لم يقم دليل على عدم قصد التكرار **(كان)** وزن

فيصح على القولين.

(١)- هذا التعليل أولى من تعليل ابن الحاجب، فإنه قال: إنما وزن المكرر للإلحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي. وهذا ينتقض بقولهم في وزن حوقل، وبيطر: فوعل وفيعل؛ بل العلة في التعبير عن المكرر للإلحاق كان أو لغيره بالحرف الذي تقدمه عيناً أو لاماً[] ما ذكرنا، وهو قوله: تنبيهاً في الوزن..إلخ. تمت

(٢)- من أنه يوزن بمقابل ما هو تكرير له. تمت مؤلف

(٣)- قال في الصحاح: رجل ثبْت -بالسكون- أي: ثابت القلب، ويقال أيضاً: لا أحكم بكذا إلا بثَبَت بالتحريك أي: بحجة. تمت والله أعلم. فالنون من عثنون من حروف «اليوم تنساه»، ولا يعبر عنه في الوزن بالنون بل باللام الذي تقدمه. تمت نجم.

(٤)- في سحنون بالفتح. تمت.

(٥)- وهو استثناء مفرغ من قوله: فإنه بما تقدمه. تمت شرح مصنف، وفي الجار خلافه؛ إذ جعله استثناء من قوله: إلا المكرر. تمت

(*)- وصح من الإيجاب لأنه بمعنى النفي؛ إذ معنى قولنا: يعبر عنه بما تقدمه أنه لا يعبر عنه بلفظه. تمت منه، فيكون كقولك: «قرأت إلا يوم كذا» أي: ما تركت القراءة إلا يوم كذا. تمت إمامنا المنصور بالله رحمه الله.

(٦)- أي: مطلقاً سواء كان من حروف الزيادة أم لا، وسواء وجد الفاصل أم لا، وسواء كان التكرير للإلحاق أم لا. تمت

(٧)- ولو قال: «ومن جهة» لكان أولى؛ لأن ثمة للمكان والجهة تلائمها. تمت

(حِلْتِيْت) –وهو: صمغ الأُنْجُذَان[١]، وتاؤه الثانية مزيدة؛ لما سيجيء من أن التكرار في الرباعي والخماسي إذا لم يفصل بين المتماثلين[٢] حرف أصلي لا يكون[٣] إلا زائداً، وهنا لم تفصل إلا الياء، ويحكم بزيادتها وزيادة الواو والألف مع ثلاثة أصول في مثله[٤] كما سيأتي إن شاء الله تعالى- **(فِعليلاً)** بالحمل على ما هو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقاً بِبِرطِيْل[٥]، **(لا فِعليتاً)** بالحمل على عدم قصد التكرير؛ لعدم الثَبَت على ذلك، وإن كان فعْلِيْتٌ موجوداً كعفريت[٦]. **(وسُحْنُون)** وهو[٧] اسم رجل **(وعُثْنُون)** وهو رأس اللحية، عطف على حلتيت، أي: وكان سحنون وعثنون، ونونها الثانية زائدة؛ لما ذكرنا في حلتيت **(فعلولاً)** بالحمل على ما هو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقاً بعُصفور، **(لا فُعلوناً)** بالحمل على عدم قصد التكرير **(لذلك)** أي: لوجوب الحمل على الظاهر من قصد التكرير عند عدم الدليل على عدم قصده؛ إذ لم يقم عليه فيهما دليل، **(ولعدمه)** أي: ولأن لنا دليلاً على قصد التكرير فيهما،

---

(١)– الأُنْجُذان –بضم الجيم–: نبات يقاوم السموم، جيد لوجع المفاصل، جاذب مدر مُحْدر للطمث. تمت قاموس.

(٢)– مثل: سلسبيل.

(٣)– أي: التكرير. تمت.

(٤)– إنما قال: «في مثله» لأن الواو والياء لا يزادان أولاً نحو: ورنتل ويستعور، فهما أصلان فيهما. تمت منه. وأما الألف فلا يمكن وقوعها أولاً لسكونها. تمت. ورنتل: وهو الشر كما يأتي، واليستعور: هو الباطل. تمت

(٥)– وهو الرشوة ومثل برطيل حجر طويل. تمت

(٦)– لأن الحمل على الظاهر أولى.

(٧)– لكن صرح نجم الأئمة أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت أيضاً، إذ قد يجوز في بعض الكلمات أن تحمل الزيادة على التكرير وأن لا تحمل عليه إذا كان الحرف من حروف «اليوم تنساه»، وذلك كما في حلتيت يحتمل أن يكون اللام مكررة كما في شمليل، فيكون وزنه فعليلاً، فيكون ملحقاً ببرطيل، وأن يكون لم يقصد فيه تكرير اللام وإن اتفق ذلك، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما في عفريت، فيكون فعليتاً؛ انتهى وقد ذكره الشارح في آخر التنبيه قريباً. تمت

(*)- وفي شرح الشافية سحنون –بالضم– أول الريح والمطر، وبالفتح اسم رجل. تمت

وهو أنه لو حملت زيادتها على عدم قصد التكرير فيهما لكان وزنهما فعلوناً ولم يثبت(١)، بخلاف فُعْلول كعصفور فهو موجود، والحمل على الموجود هو الواجب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر أمثلة(٢) قام الدليل فيها على عدم قصد التكرير، فيعبر فيها عن الزائد بلفظه، فقال: **(وسَحْنُون إن صح(٣) الفتح)** أي: في سينه؛ إذ المشهور الضم **(ففَعْلُون)** بالحمل على عدم قصد التكرير، بل أريد زيادة النون فاتفق أن وجد قبلها نون أصلية **(كحَمْدون)** اسم رجل، فإنه فعلون قطعاً؛ لعدم التكرير فيه لا حقيقة ولا صورة(٤)، **(وهو)** أي: هذا الوزن(٥) **(يختص بالعلم)**؛ وذلك(٦) **(لندور فَعْلول)** أي: لدليل دل على عدم قصد التكرير وهو أن فَعْلولاً نادرٌ **(وهو)** أي: فَعْلُول النادر(٧) **(صَعْفُوق(٨))** لم يوجد في الفصيح غيره، فلو حمل نون سَحْنُون على قصد التكرير لكان وزنه فَعْلُولاً فيلحق بالوزن النادر، ولا يجوز الحمل عليه مع إمكان غيره. وصَعْفُوق: علم لرجل، وبنو صَعْقُوق: خَوَل(٩) باليمامة.

فإن قيل: لا نسلم أنه لا يوجد(١٠) ما هو على وزن فَعْلُول غير صَعْفُوق؛ إذ

(١)- بل لو وجد فعلوناً لوجب رعاية القاعدة المذكورة كما مر في حلتيت. تمت

(٢)- وهي ثلاثة: سحنون، وسمنان، وبطنان. تمت

(٣)- هذا شروع في بيان قوله: «إلا بثبت» وهو ما يكون صورته صورة التكرار ولكن انتظم دليل على أنه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته، ويوزن بلفظه، لا باعتبار ما تقدم. تمت جار

(٤)- كالذي دل الدليل على عدم قصد التكرير فيه، مثل: سحنون. تمت

(٥)- يريد أنه مقصور على الأعلام ولا يوجد في غيرها، فكان الأولى أن يقول: يختص به العلم لأن الباء في مثله إنما تدخل في الاستعمال المشهور على المقصور لا على المقصور عليه. تمت والله أعلم

(٦)- قوله: «وذلك» أي: الحمل على عدم قصد التكرير..إلخ. تمت

(٧)- بل معدوم في كلام العرب؛ لأنه عجمي، فهو ممتنع لها مع العلمية. تمت

(٨)- قيل هو غير منصرف للعلمية والعجمة. تمت

(٩)- خول الرجل: حشمه، الواحد: خايل، وقد يكون الخول واحداً، ويقع على العبد والأمة، قال الفراء: الخايل: الراعي، وقال غيره: هو مأخوذ من خويل وهو التمليك. تمت حاشية ابن جماعة.

(١٠)- وقيل أيضاً لصعفوق نضير وهو زَرنوق، لغة فصيحة في زُرنوق -بالضم- وهو ما ينصب =

الخَرْنوب -وهو نبت-: فَعْلُول، قلنا: المشهور فيه ضم الخاء، **(وخَرْنُوبٌ)** بالفتح **(ضعيفٌ)** أي: رواية ضعيفة، فلا يلحق به مع إمكان غيره[١].

(وسَمْنَانَ[٢]**)** اسم موضع، ونونه الثانية زائدة؛ لما ذكرنا في حلتيت **(فَعْلان)** بالحمل على عدم قصد التكرير؛ لقيام الدليل عليه، وهو أنه لو حكم بالتكرير لكان وزنه فعلالاً فيكون ملحقاً بِخَزْعَال، **(و)** هو أي: **(خزعال)** وزن **(نادر**[٣]**)** لم يأت على فَعلال غيره على ما ذكره المصنف[٤]، فلا يلحق بالنادر مع إمكان غيره. يقال: ناقة بها خَزْعَال، أي: ضَلَعٌ.

(وبُطنان)وهو اسم لباطن الريش، ونونه الثانية زائدة **(فُعْلان)** بالحمل على عدم قصْد التكرير؛ لقيام الدليل عليه، وهو أنه لو حكم بقصد التكرير فيه لكان وزنه فُعْلالاً، وفُعلال وزن غير ثابت على ما ذكره[٥] المصنف؛ فلا يجوز الحكم به مع إمكان غيره.

على البئر فيستقى به، وقَرْبوس في قُرْبوس، وهو مقدم السرج، وعَصفور في عُصفور. تمت ركن والله أعلم. والفتح فيما عدا قربوس منها شاذ جاء مرجوحاً مع الضم. وفي القاموس: إن راء قربوس لا تسكن إلا في ضرورة الشعر. تمت

(١)- وقد منع الجوهري الفتح، ولو ثبت أيضاً لم يدل على ثبوت فعلول؛ لأنه فعنول؛ لأن النون زائدة؛ لقولهم: الخرُّوب -بالتضعيف- بمعناه، وهو نبت. تمت رضي والله أعلم

(٢)- قال الجاربردي: وسمنان ماء لبني ربيعة، وهو غير منصرف للعلمية والزيادة. قال الحماسي:

نحــو الأمــيلح مــن ســمنان مبتكــراً ... بفتيـــة فـــيهم المـــرار والحكـــم

قال الرضي: ولا دليل في منع سمنان على كونه فعلان؛ لجواز أن يكون فعلالاً وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع. تمت والله أعلم وأحكم.

(٣)- اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم. تمت جاربردي، وقيل: الضعيف ما لم يسلم وروده، وهو قريب من الأول، وهو كونه مما اختلف في ثبوته. تمت

(٤)- إشارة إلى ما أورد عليه الرضي من ثبوت فعلال في المضاعف كزلزال وخلخال فوجوده فيه كثير ليس بنادر اتفاقاً، وليس بفعفال خلافاً للفراء، فلم لا يجوز أن يكون سمنان ملحقاً بهذا الوزن الغالب؟ تمت منه.

(*)- ولعل المصنف أراد غير الثلاثي المكرر كما صرح به الجاربردي.

(٥)- إشارة إلى ما ذكره الرضي من ثبوت قسطاس تمت منه، وقرطاط(*) وقال ابن الحاجب: لا يجوز أن

=

(و) أما (**قُرطاس**) -بضم القاف- فهو **(ضعيف)**، والفصيح كسر القاف.
(مع) أن في بُطنان مؤيداً لعدم قصد التكرير بزيادة نونه الأخيرة: وهو أنه **(نقيض ظُهْران)** الذي هو اسم لظاهر الريش، وزيادة نونه ليست للتكرير قطعاً، فلتكن في نقيضه أيضاً كذلك؛ لأن النقيض يحمل على النقيض في كثير من المواضع.

قيل: الحق في الدليل على عدم قصد التكرير في بُطنان أنه جمع بطن، وفعلال ليس من أبنية الجموع، وفُعْلان منها كقُفْزان في قفيز.

تنبيه: ظهر لك مما تقدم أن ما صورته صورة المكرر إن لم يكن من حروف الزيادة فهو تكرير قطعاً، وإن كان منها فإن دل دليل على قصد التكرير فهو تكرير قطعاً، كما ذكرنا في سُحْنون وعُثْنون.

وإن دل دليل على عدم قصد التكرير فليس بتكرير قطعاً، كما ذكرنا في سَحْنون -بفتح السين- وبُطْنان، وكذا سَمْنان على ما ذكر المصنف.

وإن احتمل الأمرين بأن لم يقم دليل على أحدهما كحلتيت حمل على الظاهر، وهو قصد التكرير.

وقال نجم الدين: ما احتمل الأمرين بقي على الاحتمال، فيحتمل أن يكون «حِلتيت» فِعْليلاً أو فِعْليتاً.

[كيف يوزن ما فيه قلب]

ولما كان الغرض من وضع الزنة بيان الموزون -كما عرفت- كان تغيير الموزون -إذا اقتضى خلاف[1] الزنة- موجباً لتغيير الزنة، فأشار المصنف إلى بعض ذلك فقال:
(ثم) أي: بعد أن عرفت كيفية التعبير بالزنة عن الموزون **(إن كان قَلْبٌ في**

يكون بطنان ملحقاً بقُرطاس؛ لأنه ضعيف، والفصيح بكسر القاف. قال نجم الدين: ولقائل أن يقول: قسطاس غير ضعيف، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالضم والكسر، وما قيل إنها لغة رومية لم يثبت. يقال: وإن لم يثبت ذلك وثبت كونه عربياً فهو نادر فلا يحمل عليه فتأمل تمت.
(*)- القِرطاط -بالكسر-: الداهية كالقُرطاط بالضم. تمت قاموس.
(١)- لا مطلقاً، بل إذا اقتضى..إلخ؛ إذ من التغييرات ما لا يوجب ذلك كالغازي. تمت منه

الموزون) عنى به هنا[(١)] تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وهو واقعٌ في كلام العرب كما سيأتي من الأمثلة، وليس بقياسي إلا ما ادعى الخليل في نحو: (جاءٍ) كما سيأتي. وأكثره في المعتل والمهموز، ويقع في غيرهما قليلاً: كامضحل في اضمحل، فإذا حصل قلب في كلمة الموزون **(قُلبت الزنة)** قلباً **(مثله)** أي: مثل قلبه **(كقولك في آدُر)** وهو جمع دار **(أَعْفُل)** بتقديم العين على الفاء، أصله أدوُر كزمن وأزمن؛ إذ أصله دَوَر، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار داراً، ثم جمع على أفعل فرجعت الواو؛ لزوال موجب قلبها ألفاً؛ لسكون ما قبلها، فصار أدوراً، ثم قلبت الواو -لكونها مضمومة- همزة؛ لما سيأتي من جواز ذلك في مثله، فصار: أدؤراً -بالهمزة-، ثم قدمت الهمزة على الدال[(٢)] فصار أَأْدُرا، ثم قلبت الهمزة الثانية ألفاً؛ لاجتماع همزتين مع سكون الثانية، ووجوب قلبها ألفاً حينئذ -على ما سيأتي- فصار: آدراً على وزن أعفُل.

[العلامات التي يعرف بها القلب]

ولما كان القلب خلاف الظاهر لم يكن له بُدٌّ من علامة يُعرف بها؛ إذ الأصل عدمه؛ فأشار المصنف إلى ست علامات له، أشار إلى **الأولى منها بقوله: (ويعرف القلب بأصله)** أي: بما اشتق منه الكلمة التي فيها القلب **(كناء يَنَاءُ)**، وأصله: نأي: ينأي: كسأل يسأَلُ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قدمت الألف التي هي لام الكلمة على الهمزة التي هي عين الكلمة فصار ناء يناء كشاء يشاءُ، فوزنه حينئذ: فلَع يفْلَع؛ وإنما حكمنا بذلك بدلالة أصله؛ لأنه مشتق **(من النأي)** بمعنى البعد، وعينه همزة ولامه ياء.

---

(١)- إنما قيده بقوله: «هنا» إذ قد يطلق القلب على غير هذا: كتحويل حرف العلة إلى حرف آخر كما في: قال وباع كما سيأتي في الإعلال. تمت

(٢)- أي: بعد أن نقلت حركة العين إليها لتكون الهمزة بعد القلب ساكنة فتقلب ألفاً، أو المراد نقل الحرف مع بقاء الشكل، وهذا أنسب بما قرروه في قلب أينق.

وإلى الثانية بقوله: **(وبأمثلة اشتقاقه)** أي: يعرف القلب أيضاً بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب **(كالجاه)** فإن «توجه» و«أوجهته» و«الوجاهة» و«وجَّه» مشتقة من الوجه، فيكون الجاه -أيضاً- مشتقاً منه، وأصله «وَجْهٌ» فقدمت الجيم على الواو، ثم قلبت الواو ألفاً؛ قيل: لأنه لما غُير بالتقديم غُير بالقلب. ولا يبعد أن يقال: إنها لما قدمت الجيم على الواو حركت الجيم بالفتح؛ لتعذر الابتداء بها ساكنة، والفتح أخف، وبقيت الواو مفتوحة كما كانت قبل، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار جاهاً على وزن عَفْل.

(والحادي) في مثل قولهم: الحادي عشر -أيضاً- مقلوب عن الواحد، أخِّرت الواو التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام، ثم أُخِّرت الألف التي بعدها عن الحاء التي هي عين الكلمة؛ لعدم إمكان الابتداء بها، فصار: الحادِو كالضارِب، ثم قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، فصار الحادي بزنة العالف. ويورد في المعاياة: أيُّ كلمةٍ إعرابها على فائها؟ ويجاب بالمقلوب كالحادي. والقلب فيه عرف بأمثلة اشتقاقه؛ فإن «التوحّد» و«التوحيد» و«الواحد» مشتقة من «الوحدة» اشتقاق الحادي منها.

(والقِسِيُّ) أيضاً مما يعرف فيه القلب بأمثلة الاشتقاق، فإن «الأقواس» و«تقوس» و«استقوس» و«التقويس» مشتقة(١) من «القوس» اشتقاق القُسي منه، فهو جمع قَوْسٍ، مقلوب من قُووس: كفَلْس وفُلُوس، جعلت اللام موضع العين، والعين موضع اللام(٢)، فصار قُسُوّاً، ثم قلبت كل من الواوين ياءً، وأدغمت

---

(١)- أي: متصلة به كاتصال القسي به، وإلا فهو جنس؛ إذ الاشتقاق اشتقاقان: أكبر وأصغر، فالأكبر اتصال كلمة بأخرى ولو في أسماء الأجناس وأصغر كما في الاشتقاق من الأفعال. تمت من خط السيد صلاح بن حسين الأخفش رحمه الله تعالى.

(٢)- لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين، فحصل قسوّ على وزن فلوع، قلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوياً، اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت فيها. تمت جار. قوله: «قلبت الواو المتطرفة ياء»، أي: لتطرفها في جمع وانضمام ما قبلها، قالوا: ولا أثر للمدة الفاصلة [أي: بين

=

الأولى في الثانية، كما هو القاعدة في مثله كما سيجيء(١)، وكسرت السين لتناسب الياء، وأما القاف فيجوز(٢) كسرها وضمها، فصار قُسِي بزنة فُلِيْع.

وإلى الثالثة بقوله: (وبصحَّته) أي: ويعرف القلب بصحة الكلمة وعدم إجرائها على مقتضى ما يجب من إعلالها لو لم تكن الكلمة مقلوبة، بشرط وجود كلمة أخرى بمعناها، ولا تخالفها لفظاً إلا بتقديم بعض الحروف في إحداهما دون الأخرى، وعدم وجود مقتضي الإعلال فيها(٣)؛ فيعلم أن هذه مقلوبة منها وإلا وجب إعلالها: **(كأيِسَ)** فإن مقتضي قلب يائه ألفاً موجود -وهو تحركها وانفتاح ما قبلها- ولم تعل، فلما كان يئس الذي لا مقتضي للإعلال فيه موجوداً(٤) وهو بمعناه، ولا فرق بينهما إلا بالتقديم والتأخير، حكم بأن أيس مقلوب منه، فوزنه(٥) حينئذٍ عَفِل.

وإلى الرابعة بقوله: (وبِقلّة استعماله) أي: بقلة استعمال الكلمة بشرط وجود كلمة أخرى كثيرة(٦) الاستعمال بمعناها، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بالتقديم والتأخير، وبشرط أن يرجعا إلى أصل واحد، فيحكم بأن القُلّى مقلوبة من الكثرى: **(كآرام)** جمع رئم، وهو ولد الظبي الأبيض، وأصله أرْءآم كحِمْل وأحمال، فقدمت الهمزة(٧) التي هي عين إلى موضع الراء التي هي فاء فصار:

الضمة والواو] فكأن الواو وليت الضمة أو نزلت هي منزلة الضمة. تمت ابن جماعة.

(١)- عند قوله: وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة في كل متمكن إلى أن قال: ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع إلا في الإعراب.

(٢)- وفي الركن: وكسرت القاف بالتبعية؛ لكراهتهم الانتقال من الضمة إلى الكسرة. تمت

(٣)- أي: في الكلمة الأخرى.

(٤)- خبر كان. تمت

(٥)- ولما حكم بأنه مقلوب لم يكن فيه مقتضى قلب الياء ألفاً؛ لأن الفاء لا تعل بحال ولو تحركت وانفتح ما قبلها كما سيأتي.

(٦)- قال الرضي: ولا يلزم أن يكون المقلوب قليل الاستعمال، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه، وقد يكون مرفوض الأصل كالقسي، فإن أصله -أعني القووس- غير مستعمل. تمت والله أعلم.

(٧)- مجردة عن الحركة. تمت منه

أأراماً، ثم قلبت الهمزة ألفاً[١] فصار آراماً، وهو أقل استعمالاً من أرآم؛ فحكم بأنه مقلوب منه، فوزنه: أعفال.

(و) مثله **(آدر)** أيضاً، وقد مضى شرحه.

والمصنف لم يصرح بما اشترطنا[٢] في هذه والتي قبلها، ولا بد منه؛ لأن الصحة قد لا تكون للقلب كعَوِر وحَوِل كما سيأتي، فلا يُعْرَف القلب بها[٣] مطلقاً، وكذا قلة الاستعمال قد لا تكون مع كلمة أخرى يظهر القلب في هذه منها، كالكلمات الغريبة كافرنقعوا، وقد تكون مع كلمة أخرى كذلك[٤] لكن لكل منهما أصل، كجَذَب وجَبَذ، فإن أحدهما أقل استعمالاً من الأخرى، وهي[٥] جبذ؛ لوجود الجذب[٦] والجبذ، فلا يحكم بأن إحداهما مقلوبة من الأخرى كما صرح به نجم الدين.

قال: ويصح أن يقال: إن جميع ما ذكر من المقلوبات يعرف بأصله[٧]، فالجاه والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها، وهي الوجه والوحدة والقوس، وكذا أيس يأيس باليأس، وآرام وآدر برئم ودار.

وإلى الخامسة بقوله: (وبأداء تركه إلى اجتماع همزتين عند الخليل) أي: أن الخليل يُعرِّف القلب ويحكم[٨] به إذا أدى تركه إلى اجتماع همزتين، وذلك في

---

(١)– لاجتماع همزتين مع سكون الثانية. تمت

(٢)– وهو قوله في العلامة الثالثة بشرط وجود كلمة أخرى بمعناها..إلخ. تمت

(٣)– فلا يعرف القلب بها، أي: بالصحة، مطلقاً أي: من غير شرط، بل يشترط وجود كلمة أخرى بمعناها..إلخ. تمت

(٤)– أي: يظهر القلب في هذه منها. تمت منه

(٥)– أي: الأقل استعمالاً. تمت

(٦)– بل هما أصلان كما قالوا. تمت رضي، وفي الصحاح: «جبذت الشيء مثل جذبته مقلوب منه. تمت. الجبذ: الجذب، وليس مقلوبه، بل لغة صحيحة، ووهم الجوهري وغيره. تمت قاموس.

(٧)– ويمكن أن يجاب عنه بأن معرفتها بأصلها لا يمنع معرفتها بصحة حرف علته وبقلة استعماله؛ لأن المعرف هاهنا أمارة، ويجوز اجتماع أمارات كثيرة على شيء واحد. تمت ركن الدين، تمت والله أعلم.

(٨)– إنما قال: ويحكم به لأن هذا ليس علامة حقيقة؛ إذ لم يحصل القلب إلا به، بخلاف ما سبق فإنه =

ثلاثة مواضع: في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام، وفي جمعه على فواعِل، وفي كل جمع أقصى لمفردٍ لامه همزة قبلها حرف مد.

فالأول **(نحو: جاءٍ)** فإن أصله: جايئٌ، من جيأ، كبايع من بَيَع، فلو لم تؤخر الياء عن الهمزة لوجب قلبها همزة -كما هو قياس[١] مثله من نحو بايع على ما سيأتي إن شاء الله تعالى- فيجتمع همزتان، وهو مستكره، فقدمت الهمزة على الياء، وأخرت الياء، وأعل إعلال قاضٍ[٢]، فصار جاءٍ بزنة فالٍ. ومن ثمة[٣] وجب حذف الياء لكونها غير منقلبة عن الهمزة، بخلاف المنقلبة عنها كـ«داري» اسم فاعل من «درأ» فلا يجب فيه حذف الياء.

والثاني نحو: جواءٍ وشواءٍ جمعي جايئة وشايئة.

والثالث نحو: خطايا[٤] جمع خطيئة، وسيأتي ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى.

وأما سيبويه فلا يعرف القلب بهذا ولا يحكم به، ويقول: اجتماع الهمزتين إنما يستكره إذا خيف بقاؤه وثباته، أما إذا كان هناك سبب يزيله -كما نحن فيه- فلا، فإنه هنا يجب قلب الهمزة الثانية ياءً كما يجيء إن شاء الله تعالى.

وأما مفارقته[٥] لداري في وجوب الحذف فلأن لحرف العلة المنقلبة

علامة للقلب الحاصل، فكون هذا علامة فيه خفاء. تمت والله أعلم وأحكم.

(١)- لأن الياء بعد ألف فاعل يجب قلبها همزة. تمت ع شيخ. وعند المصنف لكونها عيناً لاسم فاعل من ثلاثي مجرد أُعلّ فعله.

(٢)- أي: بحذف ضمة يائه للثقل، ثم يحذف الياء لالتقاء الساكنين. تمت ابن جماعة

(٣)- أي: ومن أجل ثبوت القلب وجب..إلخ. تمت

(٤)- لأنه يجمع على خطايئ بهمزة بعد ياء، وياء فعيلة تقلب في الجمع الأقصى همزة؛ لوقوعها بعد ألف الجمع، وبعد قلبها اجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء؛ لأن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية لام قلبت ياء، فصار خطائي، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة والياء ألفاً، هذا عند س، وأما عند الخليل فيقول: تقدم الياء على الهمزة وهي عنده لام الكلمة فوزنه عنده فعالي، وعند سيبويه فعايل. تمت والله أعلم.

(٥)- أي: اعترض على مذهب سيبويه بأنه لو كانت الياء المتطرفة منقلبة عن الهمزة لكان قياسها أن تثبت الياء ويكون حذفها جائزاً في جائي كما في داري، فأجاب أصحاب سيبويه بأنه لا يسلم أن قياس الياء المنقلبة عن الهمزة كذلك، بل يفصل فيه فإن كان القلب واجباً فالإعلال واجب كما في جاءٍ، وإن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز كما في داري، فاعترض أصحاب الخليل على =

عن الهمزة إذا لم يكن فاء، وكان الانقلاب لازماً -كما نحن فيه- أو جائزاً لغرض الإدغام كما في خطية حكم حرف العلة الأصلي.

وأما تصحيح أيمة[١] فلكون الياء المنقلبة عن الهمزة فيه فاء.

وإلى السادسة بقوله: (أو إلى منع الصرف بغير علة) أي: يعرف القلب بأن يؤدي تركه[٢] -مع الحمل على الظاهر من عدم حذف شيء من الكلمة - إلى منع الصرف بغير علة، وهو محذور، ومعرفة القلب بالأداء إلى هذا هو **(على الأصح)** من المذهبين: وهما مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب الكسائي، وذلك **(كأشياءَ)** فإن المسموع فيها منع الصرف، فلو حملت على عدم القلب وحكم بأنها أفعال جمع «شَيْءٍ» كبيت وأبيات -كما زعم الكسائي- لكان منع الصرف بغير علة، وهو غير موجود في لسان العرب، فوجب الحكم بالقلب، ودعوى[٣] أن أصله شيئآء على وزن فعلاء، اسم جمع كالطرفاء[٤]، والقصباء، يؤيده[٥] جمعه على أشايا[٦] كصحراء وصحارى، فكره اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين، وهي الألف، فقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة على الفاء، فصار

التفصيل، أما على قولهم: إن كان القلب واجباً فالإعلال واجب – فبأنه منقوض بـ «أيمة» فإن أصله أإمة بهمزتين، وقلب الهمزة الثانية ياء واجب، مع أن إعلالها بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها غير واجب. وأما على قولهم: إن كان القلب جائزاً فالإعلال جائز –فبأنه منقوض بـ«خطيئة» فإن قلب الهمزة فيه ياء جائز، مع وجوب الإدغام بعد القلب. فأجاب عن الاعتراض بداري وخطيئة بأنَّ لحرف العلة المنقلب عن الهمزة -إذا لم يكن فاء- انقلاباً لازماً كما في جائي، أو جائزاً لغرض الإدغام كما في خطيئة حكمَ حرف العلة الأصلي، وأجاب عن «أيمة» بأن حرف العلة المنقلب عن الهمزة فاء فليس له حكم حرف العلة الأصلي. تمت

(١)- أصله: أَأْمِمَة، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة التي قبلها وأدغمت في الميم الثانية، ثم قلبت الهمزة ياء لانكسارها. تمت من باب تحقيق الهمزة.

(٢)- أي: ترك القول به. تمت

(٣)- عطف على الحكم في قوله: «فوجب الحكم بالقلب» أي: ووجب دعوى.

(٤)- الطرفاء: شجر، الواحدة: طرفة، ولهذا سمي طرفة بن العبد، وقال سيبويه: الطرفاء واحد وجمع.

(٥)- أي: يؤيد أن أصله شيئاء.

(٦)- لأن فعالى جمع فعلاء، ولو كان أفعالاً كما قال الكسائي، أو أفعلاء كما قال الفراء لم يجمع على فعالى. تمت

أشياء على زنة لفعاء[(١)]؛ لأن ارتكابَ القلب الموجود في لسانهم أهونُ من ارتكاب منع الصرف بغير علة؛ ولذلك قال:

(فإنها لفعاءُ. وقال الكسائي: أفعال[(٢)]) وزعم أن منع صرفها توهماً[(٣)] أنها كحمراء.

(وقال الفراء:) إن أشياء لا تحمل على الظاهر من عدم الحذف، بل تحمل على أنها (**أفعاء، وأصلها أَفْعِلاءُ**) حذفت منها اللام، وهي جمع[(٤)] شيء مخفف شيِّئ، كبَيْنٍ وبيِّن فإنه يجمع على أبيناء، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين.

وهو[(٥)] ضعيف من وجوه: حذفُ الهمزة على غير قياس[(٦)]، وعدمُ استعمال شيِّئ مع شيء، كبيّن وسيّد وميّت مع مخففاتها، مع أن الواجب -قياساً عليها[(٧)]- أن يكون أكثر استعمالاً من شيء المخفف، وتصغيرُهُ على أُشَيّاء[(٨)]، وجمعه على أشايا[(٩)]، كما تقدم.

---

(١)- وفي ذلك قيل شعراً:

أشـياءُ شَـيْئَاء في أصـل وقـد قلبـوا ... لامـاً لهـا فهـي بعـد القلـب أشـياءُ

فقـل لمـن يـدعي في العلـم فلسـفة ... حفظـت شـيئاً وغابـت عنـك أشـياء

(٢)- أي: قال: إن أشياء جمع شيْء، وفعْل يجمع على أفعال كقول وأقوال، وبيت وأبيات. تمت

(٣)- كذا في الأصول. تمت

(٤)- وإنما جعله جمع شيء المخفف من شيِّئ ليصح كون جمعه أشيئاء كأبنياء؛ إذ لو كان جمع شيء الغير المخفف من شيِّئ لكان كبيت وأبيات فيكون جمعه أفعال. تمت والله أعلم.

(٥)- أي: قول الفراء. تمت

(٦)- لأن الهمزة لا تحذف إلا إذا كان قبلها ساكن. تمت

(٧)- أي: على سيد وميت، فلا يرد عليه أنه قد يقل استعمال الأصل، وأنه قد يرفض كما سيأتي في عسر ويسر. تمت

(٨)- ولو كان أفعلاء -وهو جمع كثرة بلا خلاف- وجب رده في التصغير إلى الواحد وهو شيء كفلس، فيقال: شُيَيْئ كزييد، ثم يجمع جمع السلامة، فما صغروه على أُشَيَّاء إلا لكونه مفرداً، أي: شيئاء كالطرفاء والقصباء وهجراء. تمت ع

(٩)- وأفعلاء لا يجمع على أفاعل، ولا يلزم سيبويه شيء من ذلك؛ لأن منع الصرف لأجل ألف التأنيث، وتصغيره على أُشَيّاء لأنه اسم جمع لا جمع، وجمعه على أشايا لأنها اسم على فعلاء فتجمع على فعالى كصحراء وصحارى. تمت جابردي.

[كيف يوزن ما فيه حذف]

(وكذلك) أي: وكالقلب **(الحذف)** أي: إن كان في الموزون حذف حذفت في الزنة مثله **(كقولك في)** زنة **(قاضٍ فاعٍ)** إذ أصله: قاضي، حذفت منه اللام فتحذف من الزنة.

ولا يظهر وجه لتخصيص الحذف بالقياس على القلب، بل الظاهر أن جميع ما تختلف به الزنة[١] من التغييرات في الموزون يتبعها تغييرات الزنة، فلو قال: «ثم إن كان تغيير في الموزون يقتضي تغيير الزنة غيرت مثله» لكان أعم كما لا يخفى[٢].

(إلا أن يبين) الأصل **(فيهما)** أي: إذا أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه، بل تقول: آدر أفعل، وقاض فاعل.

وهو -كما قال الرضي- وَهَم؛ لأنك لا تقول: أشياء عند سيبويه فعلاء، ولا تقول: قاض فاعل، إذا قصدت بيان أصلهما، بل تقول: أصل أشياء فعلاء، وأصل[٣] قاض فاعل، ولا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوباً ومحذوفاً؛ فلا معنى للاستثناء بقوله: إلا أن يبين فيهما.

[أقسام الأبنية]

(وتنقسم) الأبنيةُ الأصولُ وغيرُها[٤] **(إلى صحيح ومعتل[٥]، فالمعتل ما فيه)**

---

(١)- الظاهر أن المراد بالزنة الأولى الهيئة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وبالثانية اللفظ الموضوع لبيانها ولا إشكال. تمت سيدنا أحمد الحبشي والله أعلم.

(٢)- فيدخل فيه التغيير بنقل الحركة نحو: يقول ويبيع، ويخرج مثل: قائل وبائع. تمت

(٣)- يقال: هلا حملت عبارة المصنف على هذا، وقرينة حملها عليه واضحة؛ فإنه لا يتم بيان الأصل الذي أراده إلا بقولك: أصل قاض فاعل مثلاً؛ إذ لو قلت: قاض فاعل لكان غير بيان للأصل، وهو خلاف ما أراده من الاستثناء. تمت من السيد محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله.

(٤)- كورنتل فإنه معتل الفاء وهو من غير الأصول؛ إذ وزنه فعنلل، وفعنلل ليس من أبنية الأصول؛ لأنه سيأتي أن للخماسي أربعة أوزان ليس فعنلل منها. إفادة سيدي أحمد بن زيد الكبسي رحمه الله.

(٥)- ولا يكون رباعي الاسم والفعل معتلاً ولا مهموز الفاء ولا مضاعفاً، ولا يكون الخماسي مضاعفاً، وقد يكون معتل الفاء ومهموزه نحو: ورنتل وإصطبل، بل قد يكون الرباعي =

أي: في جوهره، يعني حروفه الأصول التي هي الفاء والعين واللام، فيخرج نحو: حوقَل وبيطر، **(حرف علة)** وهو الواو والألف والياء، سمي كل منها به لأنها لا تصح، بل تتغير عن حالها في كثير من المواضع بالقلب[١] والإسكان والحذف. والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة.

(والصحيح بخلافه) أي: ما ليس فيه حرف علة.

[أقسام المعتل من الثلاثي]

وينقسم المعتل من الثلاثي[٢] إلى سبعة أقسام؛ لأن حرف العلة إن كان أحد الثلاثة الأصول فقط ففيه ثلاثة أقسام[٣]، وإن كان اثنين منها فكذلك، وإن كان جميعها كلفظة الواو فهو القسم السابع، ولم يتعرض له المصنف لقلته، ولها[٤] أسماء أشار المصنف إليها بقوله:

(فالمعتل بالفاء) يقال له: **(مثال)** أي: يسمى بالمثال؛ لمماثلته الصحيح في خلو ماضيه -الذي هو أصل أمثلة[٥] الأفعال- من الإعلال غالباً نحو: وعد ويئس، وقلنا: غالباً لئلا يرد نحو: أقتت[٦].

مضاعفاً بشرط فصل حرف أصلي بين المثلين كزلزل. نجم الدين والله أعلم.

ظاهر كلام نجم الدين أن ورنتل خماسي، وليس كذلك، بل هو من مزيد الرباعي؛ لأن النون زائدة، فبطل قوله أيضاً لا يكون رباعي الاسم معتلاً.

(١)- بالقلب نحو: قال، والإسكان نحو: يقول، والحذف نحو: قل.

(٢)- يعني لا تجري الأقسام السبعة كلها إلا في الثلاثي وإن جرى بعضها في غيره كالمثال مثلاً. تمت منه. ومثاله: ورنتل ويستعور. تمت والله أعلم.

(٣)- مثال وأجوف ومنقوص. تمت. وقوله: وإن كان اثنين منها فكذلك، أي: ثلاثة: لفيف مقرون اثنان، ولفيف مفروق.

(٤)- أي: لأقسام المعتل من الثلاثي.

(٥)- لأن المضارع فرع عليه في اللفظ؛ لأنه الماضي بزيادة حرف المضارعة، فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ. رضي والله يرضى عنا آمين.

(٦)- في: وقتت. في (ح ، ب).

(و) المعتل **(بالعين)** يقال له: **(أجوف**[١]**)** لأن اعتلاله في جوفه، أي: وسطه، **(و)** يقال له أيضاً: **(ذو الثلاثة)** اعتباراً بأول ألفاظ[٢] الماضي؛ لأن الغالب في اصطلاحهم أنهم إذا صرّفوا الماضي أو المضارع ابتدأوا بحكاية النفس نحو: ضربْتُ؛ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف غالباً[٣].

(و) المعتل **(باللام)** يقال له: **(منقوص)** لنقصان حرفه الأخير للجزم والوقف[٤] مثلاً، نحو: لا تغز واغز، **(و)** يقال له أيضاً: **(ذو الأربعة)** لأنه يصير في أول ألفاظ الماضي -أعني الحكاية عن النفس- على أربعة كغزوت، مع أن فيه حرف العلة في محل التغيير[٥]، أعني الأخير، فلما لم يصر على ثلاثة مع ذلك كما صار الأجوف استغرب بقاؤه على أربعة[٦]؛ فسمي ذو الأربعة لذلك، بخلاف ضربت ووعدت[٧] فلا استغراب في كونهما على أربعة أحرف.

(و) المعتل **(بالفاء والعين)** كويح ويوم[٨] **(أو بالعين واللام)** كقوي

(١)- تشبيهاً بالشيء الذي له جوف من القصب والشجر ونحوهما؛ لأنه يذهب جوفه كثيراً نحو: قلت وبعت، وقل وبع، ولم يقل ولم يبع. تمت نجم الدين والله أعلم

(٢)- عبارة ركن الدين لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على ثلاثة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث نحو قلتَ وبعت بضم التاء وفتحها وكسرها. والله أعلم.

(٣)- يخرج بقوله: «غالباً» نحَو: عَوِر وحَوِل فإنه يصير على أربعة أحرف، لكن التسمية باعتبار الغالب. منه. وكذا قوي وخبي مما صحت عينه. مؤلف.

(٤)- المراد بالوقف البناء، فهم يعبرون عنه بذلك في كثير من المواضع كما ستعرف ذلك، فاغز مثال له، فهو فعل أمر لا مضارع كما توهم.

(٥)- أي: لما صار في الأجوف إلى ثلاثة أحرف، وحرف العلة في غير محل التغيير، ففي الناقص أولى بأن يصير على ثلاثة؛ لكون حرف العلة في محل التغيير، فاستغرب بقاؤه على أربعة فسمي بذلك. تمت

(٦)- قال نجم الدين: وناقص لا باعتبار لما سيجيء في باب الإعراب لأنه سمي هناك منقوصاً لنقصان إعرابه وسمي هنا منقوصاً لنقصان الاسم. تمت والله أعلم وأحكم

(٧)- جواب عن سؤال مقدر، وتوجيهه أن يقال: إذا كان سبب تسمية الناقص: «ذا الأربعة» كونه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك يجب أن يكون ضربت ووعدت ناقصاً لكونهما على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك. ابن جماعة. وعدم الاستغراب لكون ضربت صحيحاً، ووعدت لكون حرف العلة ليس في محل التغيير.

(٨)- ولا يبنى منه فعل. جاربردي

وحيي يقال له: **(لفيف)** لالتفاف حرفي العلة، أي: اجتماعهما في الكلمة، **(مقرون)** لاقترانهما، أي: اجتماعهما على التوالي.

(و) المعتل **(بالفاء واللام)** كوقى يقال له: **(لفيف)** لما تقدم، **(مفروق)** لوجود الفارق بين حرفي العلة.

والقسم السابع: ينبغي أن يقال له أيضاً: لفيف مقرون، وهو ظاهر.

[أقسام الصحيح]

واعلم أن الأبنية تنقسم(١) أيضاً باعتبار آخر إلى مهموز، وهو ما أحد أصوله همزة: كأمر وسأل وقرأ، وغير مهموز: كوعد وضرب.

وباعتبار آخر إلى: مضاعف، وهو ما عينه ولامه من جنس واحد، كردّ- وهو كثير، أو فاؤه(٢) وعينه من جنس واحد، كددن- وهو اللهو، وهو في غاية القلة، أو ما ذكر فيه حرفان أصليان بعد مثليهما، كزلزل.

وغير مضاعف كضرب ووعد.

ثم إن المصنف لما ذكر سابقاً أن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية أراد أن يذكر جملتها(٣) في كل واحد منها(٤)، فقدم الاسم الثلاثي لكثرته وخفته؛ ومن ثمة كانت أوزانه أكثر من غيره، فقال:

---

(١)- ويجمعها قول من قال:

جميع أصول الفعل سبعة أضرب ... لها أنا في بيت من الشعر واصف
صحيح ومهموزٌ لفيفٌ وأجوف ... مثال ومنقوص البناء ومضاعف

(٢)- وأما ما فاؤه ولامه متماثلان كقلق وسلس فلا يسمى مضاعفاً. تمت منه.

(٣)- أي: الأبنية. تمت

(٤)- منهما (نخ).

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد]

(وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر)؛ لأن اللام للإعراب والبناء فلا يتعلق به الوزن كما تقدم، وللفاء ثلاثة أحوال: ضم وفتح وكسر، ولا يمكن سكونها؛ لتعذر الابتداء بالساكن. وللعين أربعة أحوال: ثلاث حركات مع السكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر، **(سقط فُعِلُ)** -بضم الفاء وكسر العين- **(وفِعُل)** -بكسر الفاء وضم العين- **(استثقالاً)** للخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه.

وأما[١] نحو: «عُنُق» و«إِبِلٍ» فتماثل الثقيلين خفف شيئاً. والخروج من الكسر إلى الضم أثقل من العكس؛ لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه؛ فلذلك لم يأت فِعُلَ في فِعْلٍ ولا في اسم إلا في الحِبُك إن ثبت، ويجوز[٢] ذلك إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة، نحو: يَضْرِب.

وأما «فُعِل» فلما كان ثقله أهون بقليل جاء في الفعل المبني للمفعول، وجُوِّز ذلك لعروضه؛ لكونه فرعاً عن المبني للفاعل.

فإن قيل: لا نسلم سقوط «فُعِل» في الأسماء؛ إذ قد جاء الدُّئِل علماً لأبي قبيلة، وجنساً لدويبة شبيهة بابن عرس[٣].

قلنا: أجاب عنه المصنف بقوله: **(وجُعل الدُّئِل منقولاً)** أي: ليس ببناء أصلي في الأسماء، بل هو منقول من الفعل، وأصله: دَأَلَ، من الدَّألان، وهو: مشي[٤] يقارب فيه الخطا، أما إذا كان علماً فلا إشكال؛ لكثرة نقل الأعلام من الأفعال كشمَّر ويزيد.

---

(١)- جواب ما يقال إنه قد حصل الخروج من ثقيل إلى ثقيل. تمت

(٢)- أي: الانتقال من الكسر إلى الضم، وهذا جواب سؤال مقدر، وهو أن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل فما تقول في: يضرب، فإن فيه ذلك؟

(٣)- ابن عرس: دويبة على خلقة الهر، مولع بأخذ الذهب من معدنه. ذكره في كتاب النظم المستعذب. تمت والله أعلم.

(٤)- فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً على أن أصله كان فعلاً. تمت نجم الدين

وأما إذا كان جنساً فهو وإن كان[١] قليلاً فقد جاء منه شطر صالح، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقال[٢])).

فإن قِيل: قد جاء الوُعِل لغةً في الوَعِل، والرُّئِم بمعنى الاست. فالجواب: الحمل على الشذوذ.

فإن قيل: لا نسلم سقوط «فِعُل»؛ إذ قد جاء الحِبُك -بكسر الحاء وضم الباء- على ما نقل بعضهم.

قلنا: أجاب عنه المصنف بقوله: **(والحِبُك إن ثبت)** أي: لا يقطع بثبوته، ومع فرضه[٣] **(فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة**[٤]**)** يحمل، وذلك أن فيه لغتين: الحُبُك -بضم الحاء والباء-، والحِبِك -بكسرهما-، فأراد المتكلم أن يقول: الحِبِك -بكسرتين- ثم بعد كسره الحاء ذَهِل عنه وذهب إلى اللغة الأخرى وهي الحُبُك -بضمتين- فلم يرجع إلى ضم الحاء، بل خلاها مكسورة، فتداخل اللغتان: لغة ضمهما ولغة كسرهما في حرفي الكلمة: الحاء والباء.

وفي تركيب الحِبُك من اللغتين إن ثبت نظر؛ لأن الحُبُك -بضمتين- جمع الحِبَاك، وهي: الطريقة في الرمل ونحوه، وبكسرتين إن ثبت فهو مفرد[٥]، مع بُعدِه؛ لأن فِعِلاً قليل، حتى إن سيبويه قال: لم يجئ منه إلا إِبِل، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع، فالأولى الحكم بالشذوذ إن ثبت.

---

(١)- أي: النقل إلى أسماء الأجناس. تمت

(٢)- ويروى: عن قيلَ وقالَ، على إبقاء صورة الفعلية. وكذا قولهم: أعييتني من شبٍّ إلى دُبٍّ، ومن شُبَّ إلى دُبَّ، أي: من لدن شببتُ إلى أن دببتُ على العصا. تمت نجم الدين. قال في اللسان: وفي المثل: «أعييتني من شُبَّ إلى دُبَّ»، و«من شُبٍّ إلى دُبٍّ» الأول على صيغة الفعل المبني للمجهول، والثاني اسم معرب منون على زنة قفل. تمت من حاشية على شرح الرضي للشافية.

(٣)- إذ المشهور بضمتين أو كسرتين. تمت جاربردي

(٤)- إنما قال: في حرفي الكلمة لأن التداخل يكون في كلمتين أيضاً، كما قالوا: قَنَطَ يَقْنِط مثل ضرب يضرب، وقَنِطَ يقْنَطُ مثل علم يعلم، ثم لما قالوا: قَنِـَط يقنـِط بالفتح أو بالكسر فيهما علم أن الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى. تمت جار

(٥)- لعل المصنف بنى على قول ابن جني، وهو أن الحُبُك والحِبك بمعنى واحد فحينئذ فلا إشكال. تمت صديق

(وهي) أي: الأبنية العشرة- مفتوح الفاء مع أربع حالات العين[١] **(فَلْسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ)**، ومكسورها مع ثلاث حالات العين **(حِبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ)**، ومضمومها مع ثلاث حالات العين **(قُفْلٌ صُرَدٌ)** اسم طائر **(عُنُقٌ)**.

(وقد يُردّ بعض[٢]) من الأوزان المذكورة **(إلى بعض)** منها، وهي أربعة أوزان، والخامس على رأي: كما سيتضح، وذلك -أعني رد بعض إلى بعض- لغة تميم، وأما أهل الحجاز فلا يُغيرون البناء.

(فَفَعِل مما ثانيه حرف حلْق كفَخِذ يجوز فيه) ثلاث تفريعات مُطردة اطراداً لا ينكسر: **(فخْذٌ)** بالرد إلى فَلْس، بحذف الكسرة للتخفيف؛ كراهة الانتقال من الفتح الخفيف إلى الكسر الذي هو أثقل منه في بناء الثلاثي المبني على الخفة، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال إلى الأخف. **(وفِخْذٌ)** بالرد إلى حِبْر، بنقل الكسرة إلى الفاء بعد حذف حركتها؛ كراهة للانتقال من الفتح الخفيف إلى أثقل منه وهو الكسر، ولحذف[٣] أقوى الحركتين المتقاربتين -إذ الفتحة قريبة من الكسرة- وهي[٤] الكسرة، فنقلت إلى ما قبلها. **(وَفِخِذ)** بالرد إلى إِبِل، بإتباع حركة الفا حركة العين؛ لقوة حرف الحلق.

(وكذلك) أي: وكـ«فَعِل» الاسمي الحلقي العين **(الفِعْل)** أي: «فَعِل» الفعلي الحلقي العين **(كشَهِدَ[٥])** يطرد فيه الثلاث التفريعات المذكورة.

(ونحو: كَتِف) أي: فَعِل الذي ليس ثانيه حرف حلق **(يجوز فيه كَتْف)**

---

(١)- وأمثلته من الصفات عشرة: صَعْب، وبَطَل، وطَمُع، وحَذِر، وصِفْر، وزِيَم أي: متفرق، وبِلِز أي: ضخم، ومُرٌّ، ولُكع أي: لئيم، وسُرُح يقال: ناقة سرح، أي: سريعة. تمت جاربردي

(٢)- يعني أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إن أصلها البعض الآخر، كما يقال: إن فخْذ -بسكون الخاء- فرع فخِذ بكسرها. تمت نجم والله أعلم

(٣)- أي: وكراهة لحذف..إلخ.

(٤)- أي: أقوى الحركتين.

(٥)- ويشارك «شهد» في إتباع حركة الفاء لحركة العين «فعيل» الحلقي كشهيد وسعير ونحيف ورغيف وبخيل. تمت رضي، وكذا رخيم الحواشي تمت والله أعلم.

بالرد إلى فَلْس، (**وكِتْف**) بالرد إلى حِبْر؛ لما تقدم، ولم يجز فيه الإتباع؛ لعدم القوة لغير حرف الحلق.

(**ونحو: عَضُد يجوز فيه عَضْدٌ**) بالرد إلى فَلْسٍ؛ لما تقدم في رد فخذ إليه، ولم يجز فيه الرد إلى قُفْل بالنقل؛ لبعد الضمة عن الفتحة فلم يبال بحذفها(١).

(**ونحو: عُنُق يجوز فيه عُنْق**) بالرد إلى قفل؛ لاستثقال توالي الضمتين.

(**وإِبِلٍ وبِلِزٍ**) وهي الناقة الضخمة (**يجوز فيهما إِبْلٌ وبِلْزٌ**) بالرد إلى حِبْر؛ استثقالاً لتوالي الكسرتين (**ولا ثالث**(٢) **لهما**) قال سيبويه: ما يُعرف إلا إبل. وزاد الأخفش بلزاً.

وكأنه لم يثبت عند المصنف ما روي من الحِبِر لصفرة الأسنان، والإِطِل للخاصرة، والإِبِط لغةً في الإِبْط، والإِقِط(٣) لغة في الأَقِط، وأتانٌ إِبِدٌ، أي: ولود. وفي بعض النسخ: «وفي نحو: إبل وبلز». ولا ينافيه قوله: «ولا ثالث لهما»؛ إذ المراد بنحوهما ما يمكن وجوده مما هو على وزنهما، وإن لم يكن موجوداً عند المصنف.

(**ونحو: قُفْل يجوز فيه قُفُلٍ على رأي**) بالرد إلى عُنُق. وعن(٤) الأخفش أن كل فُعْل في الكلام فتثقيله جائز، إلا ما كان صفة كحُمْر، أو معتل العين كسُوقٍ، وكذا قال عيسى بن عمر، ولكنه لم يستثن الصفة ومعتل العين، (**لمجي عُسُرٍ ويُسُر**) في عُسْر ويُسْر، فإن الضم فرع السكون فيهما؛ لقلة الاستعمال بالضم، وكثرته بالسكون.

---

(١)- أي: الضمة. تمت

*- وربما نقل بعضهم فقال: عُضْدٌ تمت، وما هو على فَعُل فيه معنى التعجب جاز فيه النقل، قال: وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل، للدلالة على نقله إلى معنى التعجب. تمت والله أعلم.

(٢)- يريد أنه ليس في الكلام فِعِل بكسرتين إلا إبل في الأسماء وبلز في الصفات. وقيل معناه: أنه لا فرع آخر لهما كما لكتف وفخذ. وفيه نظر؛ لأن لعضد وعنق أيضاً فرعاً واحداً فقط، ولم يقل هناك: ولا ثالث لهما، فما وجه الترجيح. تمت جاربردي

(٣)- الإِقِط -بكسرتين، وبفتح فكسر-: طعام يتخذ من اللبن المخيض.

(٤)- الواو لا توجد في نسخة المؤلف، وقد ضرب عليها في نسخ كثيرة.

والأكثرون[١] لا يجوزون ذلك؛ لما في الضم من كثرة الثقل، وإن جاز تثقيل فَلْس حلقي العين برده إلى فَرَس كالشَّعْر والشَّعَر، والنَّحْر والنَّحَر؛ لخفة الفتحة بالنسبة إلى الضمة.

والجواب عن عُسُر ويُسُر: إما ادعاء أنهما أصلان، وإما ادعاء العكس، أعني أن الساكن -لكونه أخف- فرع المضموم.

فإن قيل: جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها، وبهذا عُرفت الفرعية، وعُسْر ويُسْر بالسكون أشهر منهما بالضم.

أجيب بأن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فيجوز أن يَحْمِل تضاعف الثقل على قلة الاستعمال في بعض الكلمات وإن كانت أصلاً[٢].

واعلم أن هذا التفريع ورد بعض إلى بعض هو لغة بني تميم كما تقدم، وأما أهل الحجاز فلا يفرعون، وما جاء مما يوهم ذلك حمل على أنه لغتان في الكلمة. وأنه[٣] يجوز عند التميميين في «فَعِل» الفِعْلي مما ليس عينه حرف حلق كعَلِم إسكان العين كما جاز في الاسم نحو: كَتْف، وفي «فَعُل» -مضموم العين- ككَرُم أيضاً إسكانها كما جاز في الاسم نحو: عَضْد. وأنه[٤] قد يخفف «فُعِل» المبني للمفعول بتسكين[٥] العين، كقولهم: لم يُحْرَم القِرى مَنْ فُصْدَ له، أي: فُصِدَ له.

وأنه لا يجوز رد فَرَس[٦] إلى فَلْس. وقوله:

(١)- هذا مقابل قوله: على رأي. تمت

(٢)- وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو: يقول ويبيع وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله؟ نجم الدين.

(٣)- أي: واعلم أنه. تمت

(٤)-أي: واعلم أنه. تمت

(٥)- إنما سكن كراهة لتوالي الثقيلين في الثلاثي الخفيف، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول، وأيضاً فإن الثقل جاء من الثاني لأنه بالتوالي حصل، ولتوالي الثقيلين أيضاً خفف نحو: عنق وإبل بتسكين الثاني فيهما. تمت رضي

(٦)- أي: إذا توالى الفتحتان لم تخفف الثانية لخفة الفتحة. تمت نجم الدين

وما كل مبتاع ولو سلف صَفْقُهُ براجع ما قد فاته بِرِدَاد[١]

شاذ.

[أبنية الرباعي]

ولما فرغ من أبنية الثلاثي ذكر الرباعي، وقدمه على الخماسي لأنه أخف، فقال: **(وللرباعي خمسة)**، والقسمة تقتضي ثمانية وأربعين، حاصلة من ضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين تصير اثني عشر، تضربها في أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين، اقتصر منها على ما ذكر، وسقط الباقي؛ للتعذر في بعض -وهو ما التقى فيه ساكنان[٢]- وللاستثقال في الباقي، وهي **(جَعْفَر[٣])** وهو النهر الصغير، **(وزِبْرِج[٤])** الزينة من وشي[٥] أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق، **(وَبُرْثُن)** هو للسبع والطير بمنزلة الأصابع للإنسان، والمِخلب: ظفر البُرثن، **(ودِرْهَم، وقِمَطر)** وهو ما يصان فيه الكتب.

(وزاد الأخفش) بناءً سادساً وهو فُعْلَل -بضم الفاء، وفتح اللام الأولى، وسكون العين- وروى **(جُخْدَباً)** كذلك[٦]، وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

---

(١)- البيت ينسب للأخطل التغلبي. والسلف: نوع من البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم. تمت مختار

قال في شرح شواهد الشافية: سلف بمعنى مضى ووجب، والهاء في صفقه ضمير المبتاع، والصفق: مصدر صفق البائع صفقاً، إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند المبايعة بينهما، والباء في «براجع» زائدة في خبر ما النافية، وراجع: اسم فاعل مضاف إلى ما الواقعة على المبيع أو الثمن، وقوله: برداد: الباء للسببية متعلقة براجع، والرداد -بكسر الراء- مصدر راد البائع صاحبه مرادة ورداداً. والشاهد في البيت: تسكين اللام من سلف للضرورة، وأصله بفتحها. تمت

(٢)- وذلك ثلاثة: فتح الفاء مع سكون العين واللام، وضمها مع سكونهما، وكسرها مع سكونهما. تمت ركن الدين.

(٣)- في الأسماء، وسلهب للطويل في الصفات. تمت ركن الدين

(٤)- في الأسماء، ودِفْنِس للحمقاء. تمت

(٥)- الوشي: نقش الثياب بالألوان المختلفة. تمت نظام

(٦)- وجُوْذر كذلك في الصفات لولد البقرة. تمت

وسيبويه يرويه بضم الدال كبُرثُن. والحق ثبوته[١]؛ لما حكى الفراء من طُحْلَب[٢] وبُرْقَع، وإن كان المشهور فيهما الضم، لكن النقل لا يُرَدُّ وإن كان المنقول غير مشهور مع ثقة الناقل.

فإن قيل: لا نسلم انحصار أبنية الرباعي في الخمسة أو الستة؛ لأنه قد ثبت جَنَدِل لموضع فيه الحجارة -بفتح الفاء والعين، وكسر اللام الأولى-، وعُلَبِط للغليظ من اللبن وغيره -بضم الفاء، وفتح العين، وكسر اللام الأولى-.

قلنا: أجاب عنه المصنف بقوله: **(وأما جَنَدِل**[٣] وعُلَبِط[٤] فتوالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة المستكره عندهم؛ ومن ثمة سكنوا لازم ضربت **(حَمَلَهما)** يعني أوجب حملهما **(على)** أنهما ليسا ببنائين للرباعي، بل هما في الأصل من المزيد فيه، أعني **(باب جَنَادل وعُلابِط)** فقصرا بحذف الألف، وكذا «هُدَبِد» للبن الحامض مقصور من هُدابِد، و«دُوَدِم» مقصور من دوادم[٥].

(وللخماسي أربعة)، والقسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين، حاصلة من ضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين تصير اثني عشر، تضربها في أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين، تضربها في أربع حالات اللام الثانية تصير مائة واثنين وتسعين، اقتصر منها على أربعة[٦]، وسقط الباقي

---

(١)- والحق ثبوته؛ لأنهم يقولون: ما لي عنه عُنْدَد، أي: بُد، والدال الثانية للإلحاق وإلا لوجب الإدغام، فوجب ثبوت فُعلل ليكون ملحقاً به، وأيضاً ذكر المصنف في إعلال العين أنه صح عُلْيَب لمحافظة الإلحاق، وهذا يدل على ثبوته. تمت جار والله أعلم

(٢)- وهو الأخضر الذي يعلو الماء.

(٣)- وجعله الفراء وأبو علي فرعاً على فَعَلِيل وأصله جنديل، واختاره ابن مالك؛ لأن جَندلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى. من الألفية. أي: وأما جنادل فهو جمع على فعالل.

(٤)- قال نجم الدين: قال سيبويه: الدليل على أن هُدَبِداً وعُلَبِطاً مقصورا هُدَابِد وعُلابِط أنك لا تجد فُعَلِلاً إلا ويروى فيه فعالِل كعلابط وهدابد ودوادم في دُوَدِم. انظر شرح الرضي ج١/ ص٣٨.

(٥)- الدودم والدودام: شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر.

(٦)- وقد ذكر ابن السراج مثالاً خامساً وهو هُنْدَلِعْ لبقلة. وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون رباعياً ونونه زائدة ووزنه فُنْعَلِل. تمت حاشية ابن جماعة.

للاستثقال في بعض، والتعذر[١] في بعض كما تقدم، وهي **(سَفَرجل[٢]، وقِرْطَعْب)** وهو السحاب[٣]، **(وجَحْمَرِش)** وهي العجوز المسنة، **(وقُذَعْمِل)** الإبل الضخم.

[أبنية المزيد فيه]

ولما فرغ من أبنية الاسم الأصول ذكر المزيد فيها إجمالاً في غير الخماسي وتفصيلاً فيه فقال: **(وللمزيد فيه)** يعني من الثلاثي والرباعي **(أبنية كثيرة)** يطول شرحها؛ إذ ترتقي على قول سيبويه إلى ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نَيْف[٤] على الثمانين، منها صحيح وسقيم، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصلي[٥] كما يجيء في ذي الزيادة إن شاء الله تعالى.

وأما الخماسي فلما كان مزيده قليلاً عده المصنف فقال: **(ولم يجيء للخماسي إلا عَظْرَفُوط)** لدويبة، **(وخُزَعْبِيْل)** للباطل من كلام ومزاح، **(وَقِرْطَبُوس)** للداهية والناقة العظيمة الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف على مثال عَظْرفوط، **(وقَبَعْثَرى)**[٦] للجمل الضخم الشديد الكثير الوبر،

(١)– وذلك المتعذر أحد وعشرون؛ لأنه سقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية، ويسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، ويسقط بامتناع سكون(*) العين واللامين معاً ثلاث حالات الفاء، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء، اقتصر منها على أربعة وسقط الباقي للاستثقال. تمت نجم الدين

(*)– وذلك لأن للام الثانية مع الفاء تسع حالات مع سكون العين واللام الأولى فقط: ضم الفاء مع الحركات الثلاث في اللام وكذا فتحها وكسرها مع الحركات الثلاث تكون تسعاً. تمت والله أعلم.

(٢)– وفي الصفات: همرجل لواسع الخطو، وجردحل لإبل ضخم، وقهلبس للأفعوان العظيم، وخبعثن للشديد. تمت جاربردي

(٣)– في الصحاح: يقال: ما عنده قرطعبة ولا قذعملة ولا سعنة ولا معنة، أي: شيء.

(٤)– النَّيْف: الزيادة، يخفف ويشدد، وكل ما زاد على العقد فهو نيف. صحاح.

(٥)– وهو إما بالأصل أو بالاشتقاق أو بعدم النظير كما سيأتي.

(٦)– وألفه ليست للتأنيث؛ لقولهم: قبعثراه، فلو كانت للتأنيث لما لحقها تأنيث آخر. ولا للإلحاق؛ لزيادتها على الغاية وهو الخماسي؛ إذ ليس لنا أصل سداسي فنلحقه به، فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها، وهذا معنى قول الزمخشري: وهي في: قبعثرى كنحو: ألف كتاب لإنافتها على الغاية.
=

(وخَنْدَرِيس) وهي الخمر[١]، وإنما قال: **(على الأكثر)** لأنه قد قيل: إن خندريساً فنعليل، فيكون من مزيد الرباعي. والأولى الحكم بأصالة النون؛ إذ قد جاء: بَرْقَعيد لبلد، ودَرْدَبِيْس للداهية، وسلسبيل، وجَعْفَلِيْق، وعَلْطَمِيْس[٢]، ولا ترجح الزيادة على الأصالة[٣] إلا على تقدير ندور الوزنين، وكثرة أبنية المزيد فيه على أبنية الأصول بكثير كمزيد الثلاثي والرباعي، وكون الوزن بتقدير الأصالة من الأصول، وجميعها منتف فيما نحن فيه؛ لوجود الكلمات المذكورة[٤]، ومقاربة مزيد الخماسي لأصوله، وكونه مزيداً على تقدير أصالة النون بزيادة الياء قطعاً؛ كذا قيل.

وفي انتفاء الثاني نظر؛ إذ يصير على تقدير زيادة النون من مزيد الرباعي، لا من مزيد الخماسي، ومزيد الرباعي أكثر من أصوله بكثير.

نعم، انتفاء بعض الثلاثة كافٍ في المقصود[٥]. ولو قال بدل خَنْدَريس: بَرْقَعِيْد - لاستراح من قوله: على الأكثر[٦].

هكذا ذكره في شرح الهادي. ويظهر لك من هذا أن ما ذكره في الصحاح من أن ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة غير صحيح. جاربردي

(١)- القديمة. تمت ركن الدين.

(٢)- سلسبيل: اسم لعين في الجنة. وجعفليق: العظيمة من النساء. وعلطميس: الناقة العظيمة. تمت قاموس. وقيل: المرأة السمينة. تمت

(٣)- كأن الشيخ استشعر سؤالاً وهو أن يقال: أليس إذا تردد حرف بين الأصالة والزيادة فاعتباره زائداً أولى؟ فأجاب بقوله: ولا ترجح الزيادة..إلخ. تمت. أي: لا ترجح الزيادة على الأصالة إلا على تقدير ثلاثة أمور: ندور..إلخ. تمت

(٤)- فكيف يحكم بكونه نادراً؟ تمت. وقوله: ومقاربة مزيد الخماسي لأصوله ينتفي الأمر الثاني لعدم كثرة أبنية مزيد الخماسي على أصوله، وقوله: وكونه مزيداً على تقدير أصالة النون فينتفي الأمر الثالث، أي: لو حكم بأصالة النون لم يكن الوزن من الأصول لأن الياء زائدة.

(٥)-يعني أنه لم ينتف من الشروط الثلاثة إلا اثنين وهما: ندور الوزن، وكون الوزن بتقدير الأصالة من الأصول. تمت والله أعلم.

(٦)- لأنه فعلليل بلا خلاف.

[ذكر أحوال الأبنية وفائدة كل منها]

ولما ذكر المصنف أن التصريف علم يُعرف به أحوال الأبنية ذكر تلك الأحوال إجمالاً، وبين فائدةَ كل منها والحاملَ عليه[١] فقال: **(وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة)** الضرورية أو الملحقة بها[٢]، أي: يحتاج إلى هذه الأشياء المذكورة إما لتحصيل المعنى[٣] باعتبارها **(كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان[٤] والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع)**.

وإما للاضطرار إلى بعضها لفظاً[٥]: إما بعد الإعلال **(و)**ذلك كما في **(التقاء الساكنين)** في نحو: لم يَقُلْ، أو عند وصل بعض الكلم ببعض كالتقائهما في نحو: اذهب اذهب، أو عند الشروع في الكلام **(و)** هو **(الابتداء)** أ**(و)** لوجه استحساني كوجوه **(الوقف)** على ما يأتي إن شاء الله تعالى، وهذا وإن لم يكن ضرورياً؛ لإمكان الوقف على المتحرك، لكنه في حكم الضروري لأن الوقف محل الاستراحة.

(وقد تكون للتوسيع) في اللغة حتى لو احتيج إلى مثل هذا البناء في وزن أو سجع كان موجوداً **(كالمقصور والممدود وذي الزيادة)**، كأنه أراد ما لم يدخل منها فيما سبق، فلا يرد: مؤنث أفعل التفضيل، ومؤنث أفعل الصفة، وزيادة اسم الفاعل واسم المفعول؛ إذ تلك الزيادات للحاجة، ولا فيما سيأتي، مثل: المقصور والممدود اللذين اقتضاهما الإعلال كمُعطى والإعطاء،

---

(١)- الحامل: السبب الباعث، كتحرك واو قال وانفتاح ما قبلها، والفائدة الخفة بانقلابه ألفاً. تمت

(٢)- أي: بالضرورية وذلك كالوقف. تمت. والضمير في اعتبارها للأشياء. تمت

(٣)- ويسمى بالاحتياج المعنوي. جاربردي.

(٤)- مثالهما: مُخْرَج اشتق للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه والمراد مكان الخروج أو زمانه. تمت والله أعلم.

(٥)- ويسمى بالاحتياج اللفظي. تمت جاربردي

فلا يرد[١] دخول ذلك في قوله: للاستثقال؛ لا في قوله: للتوسيع. وزيادة الإلحاق داخلة في التوسيع وإن أفادت مع ذلك غرض إلحاق كلمة بأخرى.

(وقد تكون للمجانسة كالإمالة[٢]، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة[٣]، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف).

[أقسام أحوال الأبنية]

واعلم أن المصنف جعل جميع ما ذكر أحوال الأبنية، وقد سبق[٤] لك إشارة إلى خلاف ذلك، والحق أنها ثلاثة أقسام:

بعضها أحوال أبنية، وهي: بعضُ التقاء الساكنين: وهو التقاؤهما في كلمة نحو: لم يقل، والابتداءُ، والإمالةُ، وتخفيفُ الهمزة، والإعلالُ، والإبدالُ، وبعضُ الإدغام: وهو الإدغام في كلمة كردَّ، والحذفُ، وكذا بعض الوقف: كالوقف بالنقلِ والتضعيفِ وحذفِ الياء[٥] من نحو: القاضي وإثباتِها في نحو: قاضٍ كما سيأتي.

وبعضها ليس ببنية ولا حال بنية، وهي ثلاثة: أكثر الوقف، وبعض التقاء الساكنين: وهو التقاؤهما في كلمتين نحو: اذهب اذهب، وبعض الإدغام: وهو الإدغام في كلمتين نحو: اضربْ بَكراً؛ لما عرفت من أنه لا اعتبار بحركة الآخر وسكونه في البناء.

---

(١)- جواب لما يقال: ظاهر قول المصنف: «وقد تكون للتوسيع كالمقصور والممدود» أن كل مقصور وممدود ومزيد للتوسيع، وليس كذلك، فإن بعض ذلك للحاجة، مثل: مؤنث أفعل التفضيل والصفة، ومثل: زيادة اسم الفاعل واسم المفعول، وقد يكون للاستثقال كمعطى والإعطاء، فهو داخل في قوله: «للاستثقال» لا في قوله: «للتوسيع»، وأجيب بما معناه: لعل المصنف قصد بالمقصور والممدود وذي الزيادة ما لم يدخل منها فيما تقدم ولا فيما سيأتي، فلا يرد عليه قولك: إن نحو: فضلى وحمراء وضارب ومضروب داخل في قوله: والحاجة، ونحو: معطى والإعطاء داخل في قوله: للاستثقال، لا في قوله: للتوسيع. تمت

(٢)- فإن الإمالة: قصد المناسبة لكسرة أو ياء كما سيأتي للمصنف. تمت

(٣)- كآدم في أأدم، ورأس فيقال فيه: راس، وكذا بير في بئر. تمت

(٤)- في قوله الشارح: واعلم أن أصول التصريف ثلاثة أقسام..إلخ. تمت

(٥)- فإن ثبوتها في القاضي بنية، وحذفها منه حال بنية، وحذفها في قاضٍ بنية وإثباتها فيه حال بنية. تمت

وسائر ما ذكر(١) أبنية، على أن تسميتها أبنية أيضاً على سبيل المجاز(٢)؛ لما عرفت من حقيقة البناء(٣)، وإنما هي أشياء ذوات أبنية، لكنه مجاز مشهور، يقال: ضرب مثلاً بناء حاله كذا(٤).

ثم إنه قدم الفعل لأنه الأصل في التصريف لثقله، وقدم الماضي لأنه أصل أمثلة الأفعال؛ إذ المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة، والأمر مأخوذ من المضارع، فقال:

أبنية الماضي الثلاثي المجرد

(الماضي، للثلاثي) قدمه على الرباعي لخفته **(المجرد)** عن الزوائد **(ثلاثة أبنية)** لم يرد غيرُها؛ لثقل الفعل، وهي **(فَعَل وفَعِل فَعُل)** ولم يبن منه ساكن العين؛ لأنه لما كان يتصل به الضمير المرفوع المتحرك مطرداً قصدوا أن يكون على وتيرة واحدة في سكون آخره، فلو بنوا منه ساكن العين لزم إما مخالفة أخواته إن بقيت حركته(٥)، وإما التقاء الساكنين على غير حدّه إن لم يتحرك، وإما كثرة التغيير إن سكن(٦) وحرك الأول، **(نحو: قتلَه، وضَرَبَه، وقَعَدَ، وجَلَسَ)** مثَّل لفَعَل المفتوح العين بأربعة؛ لأنه يكون متعدياً ولازماً، وعلى كل تقدير فمضارعه إما بكسر العين أو بضمها، وأما الفتح لأجل الحلقي فهو فرع فلم يمثل له.

---

(١)– وهي ما تضمنه قول المصنف: كالماضي..إلى قوله: والجمع، وكذا قوله: كالمقصور والممدود وذي الزيادة. تمت والله أعلم.

(٢)– تسمية للمحل باسم الحال.

(٣)– وهي الهيئة التي يمكن..إلخ، وقد عرفت أنها حالة في ضرب لا حروفه كما حققه في مباحث الزنة. تمت والله أعلم

(٤)– يعني أنه على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها كذلك ونحوه. تمت.

(٥)– أي: حركة آخره. تمت. وأخواته هي الثلاثة المتحركة العين. تمت

(٦)– أي: إذا سكن آخره وحرك الأول، وهو ما كان ساكناً. تمت

(وشَرِبَه، ووَمِقَه، وفَرِح، ووَثِق) مثل أيضاً لفَعِل المكسور العين بأربعة؛ لأنه أيضاً يكون متعدياً ولازماً، وعلى كل تقدير فمضارعه إما مفتوح العين كشرب وفرِحَ، أو مكسورها كوَمِق ووَثِق.

(وكَرُم) مثل لفَعُل المضموم العين بواحد؛ لأنه لا يكون إلا لازماً، ومضارعه مضموم العين فقط.

(وللمزيد فيه) أي: الثلاثي **(خمسة وعشرون بناء)** هي المشهورة، وقد جاء غيرها قليلاً بعضها ملحق وبعضها غير ملحق.

الإلحاق

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل: زيادة حرف فصاعداً على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، صائراً بها المزيد فيه بزنة كلمة أخرى، مصرّفاً تصريفها إلا الحذف في الملحق بالخماسي.

فقولنا: «حرف» كملحق الرباعي نحو: قرددٍ[١] وجلبب إذا كان المزيد فيه ثلاثياً، أو الخماسي إذا كان المزيد فيه رباعياً[٢].

وقولنا: «فصاعداً» كملحق الخماسي إذا كان المزيد فيه ثلاثياً كألَنْدَد[٣] الملحق بسفرجل.

وقولنا: «على تركيبٍ» يشمل ما كان ذلك التركيب قبل الإلحاق كلمة نحو: شَمْلَل، فإن شَمَل موجود، وما لم يكن ذلك التركيب كلمة قبل الإلحاق بأن لم يوضع نحو: كوكب؛ إذ لم يوضع «ككب» لمعنى.

---

(١)– قردد ملحق بجعفر، وجلبب ملحق بدحرج. وقردد: اسم جبل. وما ارتفع من الأرض، ومن الظهر أعلاه، ومن الشتاء شدته وحدته.

(٢)– نحو: جحنفل [غليظ الشفة]، تمت. وحبوكر [الداهية ملحقاً بسفرجل. تمت نجم].

(٣)– الألندد واليلندد: مثل الألد، وهو الشديد الخصومة.

وقولنا: «غير مطردة في إفادة معنى» يخرج زيادة نحو: أخرج وكرَّم وسائر ما تطرد -أي: تغلب- زيادته في إفادة معنى غير التأكيد، كزيادة(١) اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان، فلا يقال: إن أكرم مثلاً مُلحق بدحرج، ولا مقتل بجعفر، لَمّا اطردت الزيادات في إفادة معنى، ومن ثمة يدغم نحو: أمدّ(٢) ومردّ مع عدم جواز الإدغام في الملحق كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وفي قولنا: «غير مطردة في إفادة معنى» إشارة إلى أنه لا يضر تغيُّر المعنى بزيادة الإلحاق، فإن معنى: حوقل مخالف لمعنى حَقَل(٣)، وإنما الشرط عدم(٤) الاطراد.

وقولنا: «صائراً بها المزيد فيه بزنة كلمة أخرى» لأنه لو خالفها في شيء من الزنة لم يسمّ المزيد فيه ملحقاً بها، فلا يقال إن قردداً مثلاً ملحق(٥) بقِمَطر.

وقولنا: «مُصرفاً تصريفها» احتراز من أن يخالفها في شيء من التصريف، ونعني به(٦) الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً، والتصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً، فلا يقال: إن كتاباً ملحق بقِمَطر؛ لما خالفه في الجمع؛ إذ يقال: قماطرٌ ولا يقال: كتايب، بل كتب.

وقولنا: «إلا الحذف في الملحق بالخماسي» يعني فإنه لا يشترط موافقته للخماسي فيه؛ إذ في الخماسي يحذف في التصغير والتكسير الحرف الأخير أو ما أشبه الزائد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، ويحذف في الملحق الحرف الزائد(٧).

---

(١)- كزيادة اسم الفاعل مثال لما تغلب زيادته في إفادة معنى غير التأكيد. تمت

(٢)- أمدَّ في الفعل، ومرد في الاسم، أي: ومن أجل أن ما تطرد زيادته في إفادة معنى لا يكون للإلحاق أدغم نحو: أمدَّ ومرد، ولو كان للإلحاق لما جاز الإدغام؛ لئلا ينكسر وزن الملحق به. تمت

(٣)- حقل الزرع إذا نبت، وحقلت الإبل: أصيبت بالحقلة، وهي من أدواء الإبل، وأما حوقل فمعناه: كبر وعجز عن الجماع. تمت

(٤)- بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل. تمت رضي

(٥)- لتخالف موضع الفتحتين والسكونين؛ لأن الأول: فَعْلَل، والثاني: فِعَلٌّ. تمت

(٦)- أي: التصريف.

(٧)- أين كان. تمت

إذا عرفت هذا فالملحق من مزيد الفعل بعضه **(مُلحق بدَحرج، نحو: شَمْلَل)** أي: أسرع، **(وحَوْقَل)** أي: كَبِر وعجز عن الجماع **(وبَيْطر)** أي: عمل البيطرة، وهي شق الحافر **(وجَهْوَرَ)** رفع صوته **(وقَلْنَس وقَلْسَى)** زيدٌ عمراً ألبسه القَلَنسوة، فإن اللام الثانية في شملل والواو في حوقل والياء في بيطر والواو في جهور والنون في قَلْنَسَ والألف في قَلْسَى زوائد للإلحاق بدحرج.

(وبعضه ملحق بتدحرج[١]**، نحو: تجلبب)** أي: لبس الجلباب، **(وتجورب)** أي: لبس الجورب **(وتشيطن)** أي: صار كالشيطان في تمرده **(وترَهوَك)** تبختر في مشيته **(وتمسْكَن)** تشبه بالمساكين **(وتغافَل)** أظهر من نفسه ما ليس فيه من الغفلة **(وتكلم)**.

وفي كلامه نظر من وجهين:

الأول: أن ظاهره يقضي بأن زيادة التاء في هذه الأوزان للإلحاق بالمزيد فيه - أعني بتدحرج- وهم لا يجوزون أن يقع حرف الإلحاق إلا في مقابلة أصلي[٢]، وأيضاً لا تكون زيادة الإلحاق عندهم في الأول. كذا قيل.

والمفهوم من كلام الرضي أنهم إنما يمنعون من ذلك إذا كان بغير مساعد[٣] كإثمد وإِبْلُم[٤]، وأما إذا كان ثمّ مساعد كألَنْدَدَ وكما نحن فيه فإن فيهما مساعداً وهو النون في ألندد والباء مثلاً في تجلبب، على أن نجم الأئمة ينازعهم في الموضعين[٥].

---

(١)- أي: بالرباعي المزيد فيه حرف. تمت

(٢)- وهو هنا في مقابلة التاء في: تدحرج، وليست بحرف أصلي. تمت

(٣)- يعني يوجد حرف آخر في الوسط أو في الآخر زائد للإلحاق. تمت منه

(٤)- الإثمد -بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل، وهو ملحق بزبرج. والأبلم - بضمتين بينهما سكون، أو كسرتين بينهما سكون-: الخوص، وهو ملحق ببرثن. تمت

(٥)- حيث قال في الموضع الأول: ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام، هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم. وقال في الموضع الثاني: قيل لا يكون حرف =

وأيضاً الظاهر أن التاء في تجلبب إنما زيدت بعد إلحاق[١] ما دخلته لغرض المطاوعة كما تزاد في الملحق به لذلك.

الثاني: أن نحو: تغافل وتكلم مما زيادته مطردة في إفادة معنى كما يأتي إن شاء الله تعالى، وما هذا حاله قد عرفت أنه لا يكون زيادته للإلحاق.

قال نجم الأئمة: وفي عد نحو: تمسكن من الملحق نظر أيضاً؛ لأن زيادة الميم فيه ليست لقصد الإلحاق، بل هو[٢] من قبيل التوهم، ظنوا أنها في نحو: مسكين فاء الكلمة كقاف قنديل ودال درهم فالقياس[٣] تسَكَّن ونحوه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في ذي الزيادة.

(و) بعضه **(ملحق باحْرَنْجَم)** أي: بمزيد الرباعي، يقال: احرنجمت الإبل: ازدحمت، **(نحو: اقْعَنْسَس)** أي: رجع وتأخر **(واسْلَنْقَى)** يقال: سلقيته -أي: صرعته- فاسلنقى، فالسين الثانية في الأول والألف في الثاني للإلحاق، دون الهمزة والنون لكونهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين، ولا يكون عندهم[٤] حرف الإلحاق إلا في مقابلة أصلي.

وفي عد اسلنقى من الملحق باحرنجم تجوز؛ إذ الزيادة فيه جاءت بعد إلحاق سلقى بدحرج كما قلنا في تجلبب[٥]، وأما اقعنسس فليس مثله[٦]؛ إذ لم يستعمل قَعْسَسَ.

الإلحاق في الأول فليس أبلم ملحقاً ببرثن ولا إثمد بزبرج، ولا أرى منه مانعاً، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً، كما في: ألندد، ويلندد، وإدرون؛ فما المانع أن يقع بلا مساعد؟ تمت

(١)- أي: الظاهر أن التاء ليست للإلحاق بل ألحق جلبب بدحرج، ثم زيدت التاء لغرض المطاوعة كما أنها زيدت في الملحق به وهو تدحرج لغرض المطاوعة. تمت

(٢)- أي: ظنوا أن وزن تمسكن تفعلل، وليس كذلك، بل الميم زائدة، فوزنه: تمفعل، فالقياس في أن يقول عند عده للملحقات بتدحرج: تسكَّن ونحوه كتدرَّع وتندَّل في مدرعة ومنديل؛ لأن الميم فهما زائدة. تمت

(٣)- والقياس. تمت شرح الرضي

(٤)- إشارة إلى ما ذكره الرضي أن الزوائد كلها تكون للإلحاق. تمت منه. وقد مر ذلك وسيأتي أيضاً. تمت

(٥)- إن التاء زيدت فيه للمطاوعة بعد إلحاق جلبب بدحرج. تمت

(٦)- أي: ليس مثل اسلنقى في كون الزيادة فيه جاءت بعد إلحاقه بدحرج؛ إذ لم يستعمل قعسس، فالتمثيل صحيح. تمت

واعلم أن نجم الأئمة يجيز وقوع حرف الإلحاق لا في مقابلة أصلي كما سبقت الإشارة إليه، لكنه قال: لا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه في الملحق به، فلا يقال: إن اعشوشب واجلوَّذ ملحقان باحرنجم؛ لأن الواو فيهما في موضع نونه.

(و) بعضه **(غير ملحق)** لعدم حصول معنى الإلحاق فيه **(نحو: أخرج وجرَّب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج)** لاطراد كل من زوائدها في إفادة معنى كما سيجيء، وإن كان كل من أخرج وجرّب وقاتل موازناً[(١)] لدحرج، مع أنه أيضاً ليس مثله في جميع التصرفات؛ إذ المخالفة في بعض التصاريف تمنع الإلحاق، وقد خالفه في أشهر مصدري دحرج، أعني: فَعْلَلَة[(٢)].

(واشهَبَّ واشْهَابَ) أي: ابيض؛ لعدم أصلي بزنته حتى يلحق به **(واغْدَوْدَن)** يقال: اغدودن النبت والشعر، أي: طال **(واعْلَوَّط)** البعيرَ، أي: تَعَلَّق بعنقه؛ لأنهما وإن كانا بزنة احرنجم لكن ليس فيهما الشرط الذي ذكرناه، أعني وقوع الزائد بعينه في مثل مكانه في الملحق به. ومن هنا يعلم أن في استخرج مانعاً آخر عن الإلحاق باحرنجم غير اطراد زيادته في إفادة معنى.

(واستكان) أي: ذل وخضع **(قيل:)** أصله **(افتعل)** مثل اقتدر، مأخوذ **(من السكون)؛** لأن الذليل يسكن **(فالمد)** أي: الألف **(شاذ)** إذ القياس استكن، فأُشبِعت الفتحة كما في قوله:

ينباع من ذِفرى غضوب جسرة   زيّافة مثل الفَنِيْق المكدم[(٣)]

---

(١)- لعله يريد الوزن العروضي لأن جرب ليس على وزن فعلل، بل: فعَّل كما تقدم. تمت

(٢)- وإن وافقه وزناً عروضياً في غير المشهور من المصدرين وهو فِعّال.

(٣)- استشهد به على أن أصله ينبع وتولدت الألف من إشباع فتحة الباء، وفاعل ينباع ضمير الرُّب -بضم الراء- وهو شبيه الدبس، وهو في بيت قبله، شبه العرق السائل من رأس هذه الناقة وعنقها برُب يترشح، وعرق الإبل أسود، والذفرى -بكسر الذال المعجمة والقصر-: الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن. والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة. والجَسرة -بفتح الجيم-: الناقة الماضية في سيرها، وقيل: الضخمة القوية. والزيافة: المتبخترة في مشيها، مبالغة =

إلا أن الإشباع في استكان لازم.

(وقيل:) هو **(استفعل)** وهو الذي رجحه المصنف كما سيأتي في الإعلال إن شاء الله، مأخوذ **(من)** مصدر **(كان)** أي: الكون، لكن المصنف حذف المضاف(١) للعلم به، أو لكون القائل كوفياً(٢)، **(فالمد قياسٌ)** إذ أصله استكون، أي: تحول من كونٍ وهو العزّ إلى كونٍ آخر وهو الذل، فالسين للتحول كاستحجر الطين على ما يجيء إن شاء الله تعالى، ثم أعل إعلال استقوم بقلب الواو ألفاً.

وقيل: هو مأخوذ من الكين، والسين أيضاً للتحول، أي: صار كالكين، وهو لحمٌ داخل الفرج، أي: في اللين والذلة.

[معاني الأفعال الأصول والمزيدة التي زيادتها مطردة لمعنى]

ثم شرع في بيان معاني الأفعال الأصول والمزيدة التي زيادتها مطردة لمعانٍ فقال: **(ففَعَل لمعان كثيرة)** لا تنضبط كثرة وسعة؛ لكونه أخف الأبنية، فتوسعوا فيه، فقلّ أن تجد فعلاً من أبنيتهم غيره له معنى إلا وقد استعمل فَعَل فيه، بخلافه فكثيراً ما يختص بمعان لا يستعمل غيره فيها.

ومن مشهور معاني فَعَل المختصة به: المغالبة، أي: إذا قصد الفاعل الدلالة على غلبته للمفعول في مصدر الفعل بنى ذلك الفعل من فَعَل -بفتح العين- يَفْعُل -بضمها-، كما إذا قصدت أن تأتي بلفظ دال على أنك غلبت مُقابلك في ضربك له أو في ضربكما للغير فإنك تقول: ضاربني فلان فضربته أضرُبُه، أي:

زائفة. والفنيق -بفتح الفاء وكسر النون-: الفحل المكرم الذي لا يؤذى ولا يُركب لكرامته. والمكدم: المعضوض، وروي: المقرم وهو الذي لا يذلل ولا يحمل عليه لكرمه. تمت من شرح شواهد الشافية.

(١)- أي: لفظة «مصدر» من قوله: «من كان». تمت

(٢)- لأن أصل المشتقات عندهم الفعل لا المصدر.

غالبني في الضرب فغلبته فيه، فباب المغالبة مختص بفَعَل يفْعُل؛ فأشار المصنف إلى ذلك فقال:

(وباب المغالبة يُبْنى) كثيراً وإن لم يكن قياساً **(على فَعَلته أفعُله)** بالضم، فإن لم يكن من باب فَعَل يفعُل -بالضم- نقلته إليه **(نحو: كارمني)** زيدٌ **(فكرَمْتُه)** أي: غلبته في الكرم **(أكرُمُه)** أي: أغلبه، فإنه من باب فَعُل يفْعُل فنقلته إلى فَعَل، وكذا إن كان من فَعَل الذي ليس مضارعه يفعُل نحو: غالبني فغلَبْتُه أغْلُبُه، وإن كان من باب فَعَل يفعُل نحو: قتل يقتل كان المميز بين المعنيين هو القرائن[١].

ولا يستثنى من القاعدة المذكورة -أعني ضم عين المضارع- **(إلا)** مضارع **(باب وعَدتُ)** أي: المثال واوياً كوعدت، أو يائياً كيسرت، **(و)** باب **(بعت)** أي: الأجوف بالياء **(و)** باب **(رميت)** أي: المنقوص بالياء **(فإنه)** أي: مضارع باب كل من المذكورة **(أفْعِلُه بالكسر)** كما كان عليه في غير المغالبة، نحو: واعدني فوعدته أعِدُه، وياسرني فيَسَرْتُه أيسِرُه، وبايعني فبِعتُه أبِيْعُه، وراماني فرميته أرْمِيْه، لأن هذه الأنواع مضارعها من فَعَل يَفْعِل مكسور العين قياساً لا ينكسر، فكرهوا مخالفة قاعدتها المطردة؛ والمميز بين معنى المغالبة وغيرها القرائن، وعلى المغالبة حمل الجوهري قول جرير:

الشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجومَ الليل والقمرا[٢]

أي: أن الشمس تغلب نجوم الليل والقمر في البكاء.

(وعن الكسائي) أنه استثنى ما عينه أو لامه حرف حلق فيقول: إن

---

(١)- وهو تقدم قاتلني ونحوه.

(٢)- استشهد به على أن تبكي للمغالبة، ونجوم الليل مفعوله، وهي مغلوبة بالبكاء، وقيل: النجوم مفعولة لكاسفة، وقيل: مفعول معه بتقدير الواو التي بمعنى مع، أي: ليست الشمس تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلة ضوئها وبكائها عليك. ويروى: الشمس كاسفة ليست بطالعة، وجملة تبكي خبر بعد خبر.

مضارعه يلزم أن يكون في المغالبة مفتوح العين؛ لما سيأتي من مناسبة الفتح لحروف الحلق، فيقول: **(في نحو: شاعرني فشَعَرته أَشْعَرُه)** ومانعني فمنَعْتُه أمنَعُه **(بالفتح)** في عين المضارع، وهو ضعيف قياساً واستعمالاً:

أما القياس فلأن حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة حتى يحافظ عليها كما حوفظ في تلك الأنواع؛ إذ تضم عين المضارع معه نحو: دخَل يدخُل.

وأما الاستعمال فلما حكى أبو زيد عن العرب: شاعرته فشعَرته أشعُرُه، وفاخرته ففخَرتُه أفخُرُه -بالضم- وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله.

(وفَعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها) أي: السلامة والفرح **(كسقِم ومرِض)** في العلل، وسَلِم في ضدها، **(وحَزِن)** في الحزن، **(وفرِح)** في ضده. **(وتجيء الألوان والعيوب والحِلَى)** وهي الخلق الظاهرة كالزبب والغمم لكثرة الشعر، فتعم[1] الألوان والعيوب، وتجيء **(كلها عليه)** أي: على فَعِل، والأغلب في الألوان: افْعَلّ وافعَالَّ، نحو: ابيضّ واحمرّ واصفرّ، وازراقّ واخضارّ.

نعم وقد يشاركه فَعُل -مضموم العين- في الألوان والعيوب والحلى، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: **(وقد جاء أَدُمَ وسمُر)** في الألوان **(وعَجُف وحَمُق وخَرُق)** أي: حمق **(وعَجِم)** أي: عيي في الكلام لآفة في لسانه **(ورَعُن)** من الرعونة وهي الحمق، في العيوب **(بالكسر والضم)**.

واعلم أن كلام المصنف لا يدل على اختصاص فَعِل بشيء من المعاني المذكورة[2]، ولا أنه فيها أكثر منه في غيرها، ولا أنها فيه أكثر منها في غيره.

---

(١)- أي: الحلى.

(٢)- أي: الألوان والأحزان ونحو ذلك، ولا أن فعل فيها أي: في المعاني المذكورة أكثر منه، أي: من نفسه في غير المعاني المذكورة، ولا أن المعاني المذكورة في فعل أكثر منها في غير فعل. تمت

نعم، يفهم من كلام نجم الأئمة هنا وفي الصفة المشبهة أن الغالب في وضع فَعِل المعاني المذكورة وما ناسبها[١]، وأنها غالبة فيه أيضاً.

(وفَعُل لأفعال الطبائع) أي: الغرائز، يعني الأوصاف المخلوقة **(ونحوها)** وهو ما كان له لَبْث نحو: طَهُر ومَكُث.

ثم مثل لأفعال الطبائع فقال: **(كحَسُنَ وقَبُح)** فإنهما من الصفات المخلوقة؛ إذ المراد بالحسنِ تناسب الشكل واللون، والقبحِ ضده **(وكَبُر وصَغُر)** فإن كون الشيء صغيراً بالنسبة إلى ما هو أكبر منه خِلْقِي **(وظَرُف)** أي: صار ظريفاً لطيفاً في شكله، فهو خِلْقي، ولو قصد الظرافة المكتسبة في أدب أو صناعة كان مما هو نحو: أفعال الطبائع، ولعل الحمل عليه أنسب ليحصل له[٢] التمثيل.

(ومن ثمّة) أي: ومن جهة كونه موضوعاً لما ذكر **(كان لازماً)** أي: فقط - ولو قال: «لم يكن إلا لازماً» لكان أظهر- لأن الغريزة لازمة لصاحبها لا تتعدا إلى الغير. **(وشذّ رَحُبَتْك الدار)** هذا جواب عن سؤال مقدر، تقديره أنه قد جاء متعدياً في قولهم: «رحُبتك الدار» فلا يصح قولك: كان لازماً، فأجاب بأنه شاذ مخالف للقياس، ووجهه مع الشذوذ أنه نزع منه الخافض وأوصل الفعل، فلا يكون في الحقيقة من المتعدي، وإليه أشار بقوله: **(أي: رحُبَت بك)** فكأنه قال: إنه لا يرد إشكالاً؛ لأنه من غير هذا الباب، أعني من غير المتعدي بنفسه، مع أنه شاذ؛ إذ نزع الخافض والنصب به ليس بقياس.

قال نجم الأئمة: قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار[٣] وليس بحجة، فالأولى أن يقال: إنما عدّاه لتضمنه معنى وسع، أي: وسِعَتك.

---

(١)- من الجوع والعطش ونحو ذلك. تمت

(٢)- أي: لنحو أفعال الطبائع. تمت

(٣)- هو نصر بن سيار بن رافع بن حري بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف، كان أمير خراسان في الدولة الأموية، وكان أول من ولاه هشام بن عبدالملك.

فإن قيل: قد قال الجمهور: إذا أسند الأجوف الواوي أو اليائي من «فَعَل» -مفتوح العين- إلى الضمير المرفوع المتحرك نقل الأول إلى «فَعُل» -بضم العين- والثاني إلى فَعِل -بكسر العين- لتنقل حركة العين إلى الفاء وتحذف[(١)]؛ فيحصل بذلك الفرق بين الواوي واليائي، فإذا كان فعَل الأجوف الواوي متعدياً نحو: سَوَدْتُ ونقل إلى سَوُدْت فقد جاء من فَعُل ما هو متعد وإن كان منقولاً؛ فكيف يصح قول المصنف إن فَعُل على الإطلاق لازم؟

قلنا: أجاب المصنف بأن ما ذكره الجمهور من أن الضم إنما حصل في نحو: «سُدت زيداً» بواسطة النقل إلى فعُل غير صحيح فقال: **(وأما باب سُدتُه فالصحيح أن الضم)** فيه اجتلب ابتداءً **(لبيان بنات الواو)** أي: بنات الكلمات التي عينها واو **(لا)** أنه حصل الضم **(للنقل)** أي: بواسطة نقل فَعَل إلى فَعُل، ثم نقل الضمة إلى الفاء وحذف الواو، فهو باق على أنه فَعَل مفتوح العين، والمتعدي هو فَعَل لا فَعُل؛ إذ لا نقل إليه أصلاً.

(وكذا باب بعته) أي: الكسر فيه اجتلب ابتداء لبيان بنات الياء، لا للنقل إلى فعِل ثم نقل الكسرة إلى الفاء، فليس ما ذكره الجمهور صحيحاً فيهما معاً؛ لحصول المقصود وهو التنبيه على الواو والياء باجتلاب الضمة والكسرة ابتداءً من غير ارتكاب توسيط النقل من بابٍ إلى باب يخالفه من غير ضرورة؛ [إذ من القاعدة أن لا ينقل شيء من باب إلى باب يخالفه إلا لضرورة مثل: مخافة خرم القاعدة العربية[(٢)]، وليس هنا شيء من ذلك، فوجب الالتزام لكلام ابن الحاجب[(٣)]] فنقول: إنه أسند ساد وباع بعد قلب حرف العلة فيهما ألفاً لتحركه

---

(١)- أي: العين.

(٢)- مثال مخافة خرم القاعدة يتأتى في الصفة المشبهة «رحمن» فإنها لو اشتقت من رحم المتعدي لانخرمت القاعدة وهي كونها لا تكون إلا من اللازم فينقل المتعدي إلى اللازم، وهو رحم مضموم العين. تمت منقولة.

(٣)- ما بين المعكوفين غير موجود في بعض النسخ.

وانفتاح ما قبله إلى المضمر المذكور كما يسندان إلى غيره نحو: «ساد وباع زيدٌ» بعد القلب، فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين؛ بسبب سكون آخر الفعل لأجل الضمير، فبقي سَدْت وبَعْت، فخيف التباس الواوي باليائي، وأمكن الفرق بينهما باجتلاب ضمة على فاء الأول وكسرة على فاء الثاني فاجتلبتا، من غير توسيط تحويل إلى فَعُل وفَعِل.

ولو قال: «لبيان بنات الواو بغير نقل» لكان أظهر؛ لإيهام عبارته أن غيره لا يقول بأن الضم لبيان بنات الواو، بل للنقل، وليس كذلك؛ إذ لا خلاف بينه وبينهم على مقتضى التقرير السابق إلا في توسيط النقل عندهم وعدم توسيطه عنده.

فإن قيل: لو كان الضم في نحو: «سُدت» لبيان بنات الواو لوجب ضم فاء الأجوف الواوي من فَعِل مكسور العين نحو: خَوِف إذا أسند إلى المضمر المذكور، مع أنه ليس إلا مكسوراً.

قلنا: أجاب عنه المصنف بقوله: **(وراعوا في باب خِفت بيان البِنية)** أي: بنية فَعِل؛ إذ يحصل ذلك[١] بتحريك الفاء بمثل حركة العين لتخالفهما، بخلاف فعَل مفتوح العين فإنهما لتجانسهما لا يمكن التنبيه فيه على البنية، والواجب هو التنبيه على البنية إذا أمكن، وإنما عدل عنه[٢] في فَعَل لعدم إمكانه، فراعوها في خِفْتُ، ولم يبالوا بلبس الواوي باليائي في نحو: هِبْت.

وتوضيح الكلام في المقام على مقتضى ما ذكره المصنف: أن الأجوف إما واوي أو يائي، وعلى كل تقدير إما أن يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها صارت ستة أقسام، لكن لم يأت من الأجوف اليائي على فَعُل إلا هيؤ[٣]، لكن ياؤه لم تعل، بل بقيت على حالها، فيسند إلى ظاهر أو مضمر كما

---

(١)– أي: بيان بنية فَعِل. تمت

(٢)– أي: عدل عن بيان البنية إلى بيان بنات الواو والياء لعدم إمكانه..إلخ.

(٣)– هيؤ الرجل، أي: صار ذا هيئة.

يسند شَرُف من غير تغيير، فبقيت خمسة أقسام: فَعَل الواوي كسَوَد، واليائي كبَيَع، وفعِل الواوي كخَوِف، واليائي كهَيِبَ، وفَعُل الواوي كطَوُل.

فوجب قلب حرف العلة فيها ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فإذا أسند شيء منها إلى غير الضمير المذكور نحو: «ساد أو باع أو خاف أو هاب أو طال زيد» لم يمكن حينئذٍ التنبيه على بنية ولا على واو ولا على ياء؛ لأن الألف موجودة، وما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً.

وإن أسند إلى الضمير المذكور وجب حذف الألف لالتقاء الساكنين؛ فيمكن تحريك الفاء بغير الفتحة، وحينئذٍ أَمْكَنَ فيما عينه مكسورة أو مضمومة التنبيهُ على البِنْية -لِتَخَالُف حركة العين والفاء- بتحريك الفاء بحركة العين؛ فيجب التنبيه عليها، فالكسرة في خفت وهبت، والضمة في طُلت لبيانها من غير نظر إلى واو ولا ياء.

وأما ما عينه مفتوحة فلا يمكن التنبيه فيه على البِنية؛ إذ التنبيه إنما يحصل بحركة العين وهي هاهنا مجانسة لحركة الفاء؛ فلا يحصل بها تنبيه على البنية، لكنه يمكن التنبيه على أنه واوي أو يائي باجتلاب الضمة في نحو: سُدت، والكسرة في نحو: بِعت؛ فوجب المصير إليه مراعاة لما تقتضيه الحكمة بقدر الإمكان.

[معاني بعض أبنية المزيد فيه]

ولما فرغ من أبنية الثلاثي الأصول شرع في بيان بعض المزيد: وهو ما زيادته مطردة في إفادة معنى؛ لأن ما عداه إما ملحق -والغرض المهم فيه لفظي كما عرفت- وإما غير مُلحق لكن زيادته غير مطردة في إفادة معنى(١) فلم ير العناية به، فقال:

---

(١)- كافْعَلَّ وافعالَّ وافعوعل وافعوَّل. تمت

(وأَفْعَل للتعدية غالباً) أي: يأتي لمعان والغالب منها هو التعدية، وهي: أن يجعل ما كان فاعلاً مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، **(نحو: أَجْلسته)** فمعنى أجلست زيداً: جعلت زيداً جالساً، فصار زيد مفعولاً لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، وبقي فاعلاً للجلوس كما كان في جلس زيد، فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين: أولهما مفعول الجَعْل، والثاني لأصل الفعل، نحو: أحفرت زيداً النهر أي: جعلته حافراً له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل؛ لأن فيه معنى الفاعلية.

وإن كان الثلاثي متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة: أولها للجعل، والثاني والثالث لأصل الفعل، وهو فِعْلاَن فقط: أعلم وأرى، وأما أنبأ وأخبر فليس لهما فعل ثلاثي.

(وللتعريض) أي: تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثي معرَّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لا، **(نحو:)** الفرس **(أَبَعْتُه)** أي: عرضته للبيع سواء صار مبيعاً أو لا. **(ولصيرورته)** أي: لصيرورة ما هو فاعل أفعل، فيرجع الضمير إلى ما يدل عليه سياق الكلام؛ إذ أفعل فِعْل لا بد له من فاعل، **(ذا كذا)** لفظ «كذا» كناية عن شيء، أي: صاحب شيء، وذلك الشيء إما ما اشتق منه أفعل **(نحو: أغد البعير إذا صار ذا غدة)** وهي داء يصيب الإبل، وإما صاحب[1] ما اشتق منه، نحو: أجرب فلان، أي: صار ذا إبل ذات جرب.

(١)– عبارة الرضي: وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه أفعل: نحو: أجرب فلان أي: صار صاحب إبل هي صاحبة جرب. تمت بتصرف

(ومنه) أي: ومن معنى الصيرورة **(الحينونة)** وهي بلوغ الفاعل حداً يستحق معه أن يُوقع عليه أصل الفعل **(نحو: أَحْصَدَ الزرع)** أي: بلغ حداً يستحق معه أن يوقع عليه الحصاد، فهو بمعنى صار ذا حصاد، وذلك لحينونة الحصاد.

وإنما قال: «ومنه» لأن أهل التصريف جعلوه قسماً مستقلاً، ولما كان معناه ما ذكر كان إدراجه في الصيرورة أولى؛ تقليلاً للأقسام.

(ولوجوده) أي: المفعول الذي دل عليه سياق الكلام أيضاً، كائناً **(على صفةٍ)** تلك الصفة كونه فاعلاً[١] لأصل الفعل، أو مفعولاً له **(نحو: أحمدته)** أي: وجدته محموداً **(وأبخلته)** أي: وجدته بخيلاً.

(وللسلب) أي: لإزالة الفاعل عن المفعول أصل الفعل **(نحو: أشكيتُه)** أي: أزلت شكواه، ومنه: أعجمت الكتاب، أي: أزلت عُجْمته بالنَّقْط بالسواد.

(وبمعنى فَعَل) أي: يجيء موافقاً للثلاثي في المعنى **(نحو: قِلْتُه)** البيع **(وأقلته)**، والظاهر أن في قولهم: «هذا الفعل المزيد بمعنى فَعَل» تسامحاً، وأنهم أرادوا بقولهم: «بمعنى فَعَل» أنهما يتفقان[٢] في المعنى كما أشرنا[٣] إليه؛ إذ ليس لفعل معنى مضبوط حتى يحال عليه غيره، وأيضاً لا بد للزيادة إذا لم تكن للإلحاق من معنى وإن لم يكن إلا التأكيد.

واعلم أنه ليس شيء من هذه الأبنية للمزيد بقياسي، ولا شيء من المعاني المذكورة لما بني منها أيضاً بقياسي، فليس لك أن تبني[٤] أفعَل مثلاً من أيِّ ثلاثي، ولا أن تجعل كل ما هو أفْعَل للتعدية مثلاً، بل لا بد من سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى[٥] المعين.

---

(١)– في اللازم كأبخلته، وقوله: أو مفعولاً له، أي: في المتعدي كأحمدته، فالنشر على غير ترتيب اللف.

(٢)– أي: يتفقان في أن كل واحد يدل على حصول أصل الفعل لا أن أفعل بمعنى فعل؛ إذ ليس لفعل معنى مضبوط حتى يحال عليه. تمت منقولة

(٣)– أي: في قوله: أي: يجيء موافقاً للثلاثي في المعنى. تمت

(٤)– يعني ليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُف: أظرف، ولا في نصر: أنصر. تمت منقولة

(٥)– فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه المستفاد منه –أي: النقل– يحتاج إلى أن يسمع استعماله فيه، فليس لك أن تستعمل: أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرَّض =

وأنه قد يجيء بعضها لمعان مضبوطة غير ما ذكره[١] المصنف، وأنه قد يجيء كل منها لمعان ليس لها ضوابط[٢] كضوابط المعاني المذكورة.

(وفَعَّل للتكثير) أي: لتكثير فاعلية أصل الفعل **(غالباً)** أي: في غالب الأحوال، يعني أنه الغالب من معانيه **(نحو: غلَّقت)** الأبواب أو الباب، إذا أغلقته مرة بعد مرة أخرى، **(وقطَّعت)** الثياب أو الثوب، إذا قطعته مرة بعد أخرى، في المتعدي، **(وجوّلت وطوَّفت)** أي: أكثرت الجولان والطَّوَفان، وإذا كثر منك فعل شيء فقد كثرت فاعليتك له، **(ومَوَّت المالُ)** أي: كثر الموتان[٣] في الإبل، في اللازم.

(وللتعدية) معنى التعدية في هذا الباب كما تقدم في أفْعَل **(نحو: فرَّحته)** أي: جعلته فرحاً. **(ومنه)** ما جعله أهل التصريف قسماً مستقلاً فقالوا: وقد يجيء فعّل للنسبة، أي: نُسبة مفعوله إلى أصل الفعل **(نحو: فسَّقته)** أي: نسبته إلى الفسق، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق، فلا وجه لجعله قسماً مستقلاً.

(وللسلب) وقد مر معناه **(نحو: جَلَّدت البعيرَ)** أي: أزلت جلده بالسلخ **(وقَرَّدته)** أي: أزلت قراده.

(وبمعنى فَعَل نحو: زِلْته) هو أجوف يائي مثل: بعته، وليس من الزوال[٤] **(وزَيَّلته)** ومعناهما أزلته أو فرّقته.

(وفَاعَلَ لنسبة أصله) أي: المشتق منه **(إلى أحد الأمرين)** أي: الشيئين،

للذهاب أو نحو ذلك. تمت نجم الدين.

(١)– مثل مجيء أفعل للدعاء كأسقيته، أي: دعوت له بالسقيا، ومطاوعة فعَّل نحو: فطَّرته فأفطر. تمت نجم الدين معنى.

(٢)– كأبصره إذا رآه، وأوعزت إليه أي: تقدمت. تمت نجم الدين

(٣)– الموتان –بالضم–: موت يقع في الماشية. تمت قاموس. والموتان –بفتح الفاء والعين–: خلاف الحيوان. تمت

(٤)– بل من الزيل. تمت

والتعريف للجنس، وفي بعض النسخ: أمرين، **(متعلقاً)** أي: حال كون فَاعَل متعلقاً بالأمر **(الآخر)** ليكون مفعولاً له، على ما هو المتبادر من لفظ التعلق، أعني أنه يستعمل في الفضلات، ومن ثمة يقال: أحوال متعلقات الفعل.

فقوله: «متعلقاً» حال من الضمير المستتر في الخبر، أعني قوله: «لنسبة» العائد إلى فاعَل **(للمشاركة)** أي: ذلك التعلق تعلق مخصوص، وهو تعلقٌ سببه إفادة مشاركة المفعول للمنسوب إليه في أصل الفعل **(صريحاً)** أي: النسبة[١] الكائنة على الوجه المذكور هو الواقع صريحاً، فـ «صريحاً» صفة لمصدر محذوف، أي: فاعل ثبت للنسبة المذكورة ثبوتاً صريحاً، أي: مصرحاً به.

وإذا عرفت أن ذلك التعلق للمشاركة **(فيجيء العكس)** أي: لنسبة أصله إلى الأمر الآخر مع تعلقه بالأمر الأول مجيئاً **(ضِمناً)** أي: متضمناً، **(نحو:)** زيد **(ضاربته وشاركته)** فقد نسبت أصل ضاربت وشاركت -وهو الضرب والشركة- إلى أحد الأمرين -وهو المتكلم- حال كون كل منهما[٢] متعلقاً بالآخر، أي: مستدعياً له طالباً إياه ليكون مفعولاً له.

وسبب هذا التعلق قصد إفادة مشاركة زيد للمتكلم في الضرب والشركة، فهذه النسبة على ما ذكره صريحة، وقد لزم منه أن الضرب والشركة أيضاً منسوبان إلى زيد مع التعلق بالمتكلم، لكن لا صريحاً بل ضمناً، فلا فرق بين النسبتين إلا بالتصريح والتضمن، لا بشيء آخر كما توهم أن المرفوع هو السابق بالشروع على المنصوب.

(ومن ثَمَّ) أي: ومن جهة اقتضاء «فاعَل» تعلقاً، وكونه[٣] بسبب المشاركة **(جاء غير المتعدي)** أصله **(متعدياً)** نظراً إلى اقتضائه التعلق؛ إذ قد عرفت أن

---

(١)- نسبته (نخ).
(٢)- أي: من ضاربت وشاركت.
(٣)- أي: التعلق.

المراد بالتعلق هاهنا استدعاء المفعول، **(نحو: كارمته وشاعرته، و)** جاء نظراً إلى اقتضائه كون ذلك التعلق بسبب المشاركة **(المتعدي إلى واحدٍ مُغاير للمُفَاعَلِ)** -بفتح العين- أي: إلى واحد هو غير المشارَك -بفتح الراء- **(متعدياً إلى اثنين)** أي: إن كان المشارَك -بفتح الرا- مفعول أصل الفعل كان المتعدي إلى واحد من الثلاثي متعدياً إلى واحد هاهنا أيضاً، نحو: «شاتمت زيداً» فإن المشارَك في الشتم هو المشتوم، فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد، فلا يزاد مفعول آخر.

وإن كان المشارَك غير مفعول أصل الفعل تعدى إلى اثنين، **(نحو:)** زيد **(جاذبته الثوب)** فإن مفعول أصل الفعل الثوب، والمشارك زيد، **(بخلاف شاتمته)** كما عرفت. **(وبمعنى فعَّل)** أي: التكثير؛ لكونه الغالب في فَعَّل **(نحو: ضاعفت)** له العطاء، بمعنى: ضعَّفت. **(وبمعنى فَعَل نحو: سافرت)** بمعنى سفرت، أي: خرجت إلى السفر.

(وتفاعَل لمشاركة أمرين فصاعداً) أي: لاشتراك أمرين فصاعداً، ولو قال كذلك لكان أولى؛ إذ يتوهم من عبارته أن تفاعل لمشاركة أمرين لغيرهما، وليس بمقصود، **(في أصله صريحاً)** أي: تشاركا صريحاً بأن نسب الفعل الدال على المشاركة إليهما معاً **(نحو: تشاركنا)** فقد نسبت الشركة إلى المتكلِمِين أو المتكلِمَين صريحاً. **(ومن ثَمة)** أي: ومن جهة كون «تفاعَل» في الصريح وظاهر[1] اللفظ منسوباً إلى المشتركين في أصل الفعل، بخلاف فاعَل فإنه لنسبته في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط، وتعلقه بالآخر تعلّق شارك[2] بمفعوله

---

(١)- عطف تفسيري. تمت

(٢)- أي: كالتعلق الذي لشارك -وهو من جملة أفراد فاعل- بمفعوله. تمت منه.

تعلق منصوب على المصدر النوعي، أي: تعلق فاعَلَ بالآخر مثل تعلق شارك بمفعوله، وإنما خص شارك بأن جعله مشبهاً به دون سائر الموازنات لفاعَلَ لضارَبَ وقاتل ونحوهما لأن شارك يدل على تعلقه بمفعوله من جهة هيئته ومادته. تمت

(نقص مفعولاً عن فاعَل) فإن كان فاعَل متعدياً إلىٰ اثنين نحو: «نازعتك الحديث» كان تفاعَل متعدياً إلىٰ ثانيهما فقط، ويرتفع الأول داخلاً في الفاعلية نحو: «تنازعنا الحديثَ».

وإن كان فاعَل متعدياً إلىٰ واحد نحو: «ضاربتك» لم يتعدّ تفاعل إلىٰ شيء؛ لدخول ذلك المفعول في جملة الفاعل نحو: «تضاربنا».

وانتصاب «مفعولاً» في قوله: «نقص مفعولاً»: علىٰ المصدر، وهو لبيان النوع، كقولك: «ازددت درجة» و«نقصت مرتبة» أي: نقص هذا القدر من النقصان، ويجوز أن يكون تمييزاً، إذ هو بمعنىٰ الفاعل، أي: نَقَصَ مفعولٌ واحدٌ منه.

(و) يجيء تفاعَل **(ليدل علىٰ أن الفاعل أظهر)** لغيره لغرضٍ له **(أن أصله)** أي: المشتق منه **(حاصل له، و)** الحاصل أنه ليس بحاصل له، بل **(هو منتف عنه، نحو: تجاهَلت وتغافَلت)** أي: أظهرت الجهل والغفلة إيهاماً لغيري أنهما حاصلان فيَّ، وليس فيَّ شيء منهما.

(وبمعنىٰ فَعَل، نحو: توانيت) في الأمر، بمعنىٰ ونيت، أي: فترت.

(و) يجيء **(مُطَاوِع فاعَل)**، المطاوعة في اصطلاحهم: التأثر وقبول الأثر، سواء كان التأثر متعدياً نحو: علَّمته الفقه فتعلمه -وإن كان[١] من غير هذا الباب- أي: قبل التعلم، فالتعليم تأثير، والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعد كما ترىٰ.

أو لازماً **(نحو: باعدته فتباعد)**، وتسميته مطاوعاً من قبيل المجاز، تسمية له باسم فاعله، وكذا تسمية «فاعَل» مطاوَعاً تسمية له باسم فاعله، فإن المطاوَع -بالفتح- حقيقة هو المؤثر، أعني المباعِد في مثالنا، والمطاوِع -بالكسر- حقيقة هو المتأثر، أعني المتباعِد فيه؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه[٢] طاوعه، وقس علىٰ هذا غيره.

---

(١)- أي: علمته.

(٢)- إنما قال: فكأنه طاوعه، ولم يقل: فقد طاوعه- ليدخل فيه نحو: باعدت الكتاب فتباعد ونحوه. تمت

(وتفعَّل لمطاوعة فَعَّل) الذي للتكثير، نحو: قطّعته فتقطّع، أو للتعدية[١]، نحو: قيَّسته فتقيَّس، أي: جعلته قيسياً بأن نسبته إلىٰ قيس، وقد عرفت معنىٰ المطاوعة، **(نحو: كسَّرته فتكسَّر)**.

(وللتكلف) أي: للدلالة علىٰ أن الفاعل مريدٌ محاولٌ مُعَانٍ لحصول أصل الفعل مع عدم حصوله **(نحو: تشجَّع)** **زيد** **(وتحَلَّم)** أي: حاول حصول الشجاعة والحلم مريداً لذلك ولم يحصلا، بخلاف ما تقدم في نحو: تجاهلت فإن الفاعل هناك لا يريد حصول أصل الفعل له ولا يحاوله، وإنما أظهره إيهاماً لغيره، علىٰ ما تقدم.

(وللاتخاذ) أي: لاتخاذ الفاعل أصل الفعل أو شيئاً موصوفاً بالمشتق منه الفعل **(نحو: توسَّد)** أي: اتخذ وسادة، وتوسد الحجر، أي: اتخذها وسادة.

(وللتجنُّب) أي: ليدل علىٰ أن الفاعل تجنب أصل الفعل **(نحو: تأثَّم)** أي: تجنب الإثم **(وتحرَّج)** أي: تجنب الحرج.

(وللعمل) أي: الفعل **(المتكرر)** حصوله **(في مُهْلةٍ)** أي: في مدة يكون بين كل فعلين ما يُعد مهلة في العادة **(نحو: تجَرَّعه)** أي: شربه جرعة بعد جُرعة. **(ومنه)** أي: مما هو للعمل المتكرر في مهلة نحو: **(تفَهَّم)** وتعرَّف، كأنه حصل له الفهم والمعرفة شيئاً بعد شيء. وإنما قال: «ومنه» لأن معنىٰ الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه؛ لأن الفعل ليس بمحسوس فيه كما في التجرع.

(وبمعنىٰ استفعل) أي: المعنىٰ الكثير فيه: وهو الطلب، كما سيأتي، نحو: تنجّز الوعد، أي: طلب نجازه، كاستنجزه، و**(نحو: تعظَّم وتكبَّر)** أي: طلب أن يكون كبيراً وعظيماً، وقد يكون[٢] بمعنىٰ آخر لاستفعل أيضاً وسنذكره، ويمكن أن يحمل عليه تعظم، أي: عد نفسه عظيمة واعتقدها كذلك،

---

(١)– عطف علىٰ قوله: للتكثير. تمت

(٢)– أي: تفعَّل. تمت

وكذا تكبّر، بل هو أقرب إلى معناهما من الطلب.

(وانفعل لازمٌ) لا غير، سماعاً، لا لكونه مطاوعاً كما تُوهِم؛ إذ المطاوعة لا تنافي التعدي كما عرفت. **(مطاوِع فَعَل)** في الأغلب **(نحو: كسرته فانكسر، وقد جاء مُطَاوِع أفعل، نحو:)** الباب **(أَسْفَقْتُه)** أي: رددته **(فانسَفَق، و)** زيداً **(أزعجته فانزعج، قليلاً، ويختص)** انفعل **(بالعلاج)** أي: هو مقصور على العلاج، فلا ينافيه مجيء مطاوع العلاج على غيره، نحو: طردته فذهب.

ومعنى العلاج فيه: أن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون؛ لأن هذا الباب هو الموضوع للمطاوعة التي هي قبول الأثر، وقبول[1] الأثر فيما يظهر للعيون كالقطع والكسر والجذب أولى وأوفق، فلا يقال: علمته فانعلم. ولم يظهر لي فائدة يعتد بها لقوله: **(والتأثير)** فتأمل.

(ومن ثمة) أي: ومن جهة اختصاصه بالعلاج **(قيل:)** قول العامة: **(انعدم)** الشيء **(خطأ[2])**.

(وافتعل للمطاوعة غالباً) قال سيبويه: الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل. فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه للمطاوعة في غير العلاج نحو: **(غممته[3] فاغتمّ، وللاتخاذ)** وقد تقدم **(نحو: اشتوى)** أي: اتخذ شواء، واطّبخ، أي: اتخذ طبيخاً.

(وللتفاعُل) أي: اشتراك أمرين فصاعداً في أصله كما تقدم **(نحو: اجتوروا)** فإنه بمعنى تجاوروا، ولهذا[4] لم يُعلّ كما سيجيء في الإعلال إن شاء الله تعالى.

---

(١)– قوله: «وقبول الأثر» مبتدأ، وقوله: «أولى وأوفق» خبره. تمت

(٢)– أي: لأن الإعدام استئصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة علاج وتأثير، ولأن المعدوم لا يتصور فيه أثر صوري كالانكسار اللائح في المنكسر. تمت من حاشية ابن جماعة على الجاربردي

(٣)– أي: أحدثت فيه الغم. تمت

(٤)– أي: لكون اجتوروا بمعنى تجاوروا لم يعل اجتوروا بقلب الواو ألفاً مع حصول شروط قلبها؛ لكونه بمعنى تجاوروا الذي لا يعل لعدم حصول شروط الإعلال فيه.

(وللتصرف) أي: للدلالة على العناية والاجتهاد في تحصيل أصل الفعل **(نحو: اكتسب)** الخير، أي: اجتهد في تحصيله وحاول أسبابه، بخلاف «كسبت» فإنه بمعنى حصلت، سواء اجتهدت في تحصيله أم لا، فلهذا قال تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ**﴾ أي: سواء اجتهدت في الخير أو لم تجتهد فإنه لا يضيع، ﴿**وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ أي: لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي، كذا قال الرضي.

وفي الكشاف: لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد، فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن في باب الخير كذلك لقصورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال والتصرف.

(واسْتفعل للسؤال غالباً) أي: للدلالة على أن الفاعل طلب من المفعول أصل الفعل: **(إما)** سؤالاً **(صريحاً)** بأن يكون المفعول مطلوباً حقيقة **(نحو: استكتبته)** أي: طلبت منه الكتابة، **(أو)** سؤالاً **(تقديراً)** بأن نزل المفعول منزلة من يُطلب منه **(نحو:)** الوتد **(استخرجته)** فإن طلب الخروج منه حقيقة محال، إلا أنه لمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج. **(وللتحول)** أي: للدلالة على تحول الشيء إلى شيء آخر: إما حقيقة **(نحو: استحجَر الطين)** أي: صار حجراً، أ**(و)** مجازاً نحو: **(إن البُغَاث)** -وهو مثلث الفاء-: ضعاف الطير **(بأرضنا يسْتَنْسر)** أي: يصير كالنسر في القوة، أي: إن جارنا وإن كان ذليلاً يعز بنا.

(وبمعنى فعَل، نحو: قرّ واستقر). ويجيء أيضاً كثيراً للاعتقاد في الشيء أنه على صفة[١] أصله، نحو: استكرمته، أي: اعتقدت فيه الكرم، واستسمنته، أي: عددته ذا سِمَن، واستعظمته، أي: عددته ذا عظمة.

---

(١)- الإضافة بيانية، أي: على صفة هي الكرم. تمت

هذا، وقد سبقت إشارة إلى أن المصنف لم يذكر إلا بعض ما عدّه في المزيد، وذلك أنه عد خمسة وعشرين ولم يذكر في التفصيل إلا ثمانية، والعذر في ترك ما هو للإلحاق قد تقدم.

وأما الأربعة التي هي: افْعلّ، نحو: اشهبّ، وافْعالّ نحو: اشهاب، وافعوعل نحو: اغدودن، وافعوّل نحو: اعلوّط؛ فقيل: العذر أنها ليس لها معنى غير المبالغة، فلم يكن لها معان تحتاج إلى التفصيل.

قال الرضي: وأما افعَلّ فالأغلب أنه للون(١) أو العيب الحسي(٢) اللازم، وافعالّ للَّون أو العيب الحسي العارض، وقد يكون الأول في العارض(٣) والثاني في اللازم(٤). وأما افعوعل فللمبالغة فيما اشتق منه، نحو: اعشوشبت الأرض، أي: صارت ذات عشب كثير، وكذا: اغدودن النبت، وقد يكون متعدياً، نحو: اعروريت(٥) الفرس. وافعوّل بناءٌ مرتجل(٦)، كاعلوّط، أي: علا، وهو متعد، واجلوَّذ واخروّط، أي: أسرع، وليس منقولاً من فعل ثلاثي.

(وللرباعي المجرد بناء واحد)؛ لأنه لما ثقل بزيادة الحرف الرابع اقتصروا له على واحد، واختاروا له أخف أوزان الرباعي كما لا يخفى، أعني فَعْلَل -بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى؛ إذ لا يمكن سكونها بعد سكون العين- **(نحو: دحرجته)** في المتعدي **(ودَرْبخ)** -أي: خضع- في اللازم.

(وللمزيد فيه) ثلاثة: **(تدحرج)** وهو مطاوع دحرج، نحو: دحرجته فتدحرج، **(واحرنجم)** وهو مطاوع حرجم، يقال: حَرْجَمْتُ الإبل

(١)- نحو: احمرَّ وابيضَّ.
(٢)- نحو: اعورَّ واحولَّ. تمت
(٣)- نحو: اصفر وجهه وجلاً، واحمرّ وجهه خجلاً، ومنه قراءة ابن عامر: ﴿تزورُّ عن كهفهم ذات اليمين﴾ ذكره ابن مالك.
(٤)- نحو: مدهامّتان، أي: خضراوان يضربان إلى سواد من شدة الخضرة. تمت بيضاوي
(٥)- أي: ركبته عرياً. تمت
(٦)- أي: ليس منقولاً من فعل ثلاثي. تمت رضي

فاحرنجمت، أي: رددتها فارتدت، فهو في الرباعي بمنزلة انفعل في الثلاثي[(١)]، **(واقشعرّ)** من القشعريرة، يقال: اقشعرّ جلد الرجل، إذا أخذته القشعريرة، **(وهي**[(٢)] **لازمة)** سماعاً.

واعلم أن المعاني المذكورة للأبنية ليست بمختصة بمواضيها[(٣)]، لكنه إنما ذكرها في الماضي لأنه أصل الأفعال.

المضارع

ولما فرغ من الماضي شرع في المضارع فقال:

(المضارع) -وقد عرفت حقيقته في علم النحو- يحصل **(بزيادة حرف المضارعة على الماضي)** وهو أحد حروف نأيت كما عرفت أيضاً في النحو، وذلك الماضي: إما أن يكون مجرداً، وإما أن يكون غيره.

(فإن كان مجرداً) فلا يخلو: إما أن يكون على فَعَل، أو على فَعِل، أو على فَعُل؛ فإن كان **(على فَعَل كُسِرت عينه أو ضمت)** في المضارع على سبيل التخيير فيما لم يُسمع، وإلا فعلى حسب السماع في أحدهما، نحو: يَضْرِب ويَنْحِت[(٤)] في الأول، ويَقْتُل ويدْخُل في الثاني، أو فيهما معاً كعَرَشَ يَعْرِش ويَعْرُش[(٥)]، وسواء كان العين أو اللام حلقياً أو غير حلقي.

كأنهم قصدوا اختلاف حركتي عين الماضي والمضارع لما اختلف معنياهما[(٦)]، فكسروا أو ضموا في المضارع.

---

(١)- أي: لا يجيء إلا مطاوعاً. تمت

(٢)- أي: الثلاثة الأبنية التي للمزيد فيه. تمت

(٣)- بل ما ثبت للماضي من هذه المعاني ثبت لجميع تصاريف الفعل من المضارع وغيره. تمت

(٤)- نحته ينحته -بالكسر- نحتاً، أي: براه. صحاح

(٥)- عَرَشَ يَعْرُش ويَعْرِش عرشاً، أي: بنى بناء من خشب. صحاح

(٦)- بحسب الزمان. تمت

قوله: **(أو فتحت)** لكن لا مطلقاً، بل **(إن كانت العين أو اللام حرف حلق)** فإنه حينئذ يفتح كثيراً، نحو: بَحَثَ وفَتَح، فيقال فيهما: يَبْحَث ويَفْتَح، وإنما كثر الفتح مع حرف الحلق لأنه لثقله لكون مخرجه سافلاً ناسبه التخفيف بأن تليه[١] فتحة أو يليها[٢]، بخلاف حلقي الفاء؛ لأنها لا تكون في المضارع إلا ساكنة فتصير كالميتة، وأيضاً تبعد عنها الفتحة[٣]. وسواء كان ما عينه أو لامه حرف حلق صحيحاً أو أجوف أو ناقصاً، واويَّين أو يائيَّين فإن الفتح فيه شائع، نحو: شأى[٤] يشْأى أي: سبق، ونأى[٥] ينأى، وشاءَ[٦] يشاءُ، من المشيئة. قال نجم الأئمة: وما عرفت أجوف واوياً حلقي اللام[٧] مفتوحاً.

وإنما يجوز الفتح لأجل الحلقي إذا كان حرف الحلق **(غير ألف)** وأما إذا كان عين فَعَل أو لامه ألفاً -نحو: قال وسال وغزا ورمى- لم يفتح في المضارع لأجله العين؛ لأن ألفه ليست أصلية، بل[٨] هي منقلبة عن واو أو ياء، فما هي فيه أجوف أو ناقص واويان أو يائيان، وسيأتي أنه يجب الضم في الواوي والكسر في اليائي.

(وشذَّ) فتح عين المضارع لكون لام ماضيه ألفاً في: **(أبَى يأبَى)** لأن القياس رده إلى أصله، أعني الياء، وأن يكون المضارع مكسور العين، فقياسه يأبِيْ، ولا ينافي شذوذه مجيئه في القرآن الكريم[٩]؛ لأن الشاذ ما خالف

---

(١)- نحو: يبحث؛ لأن الحركة في اصطلاحهم بعد الحرف إذا كانت عليه. تمت

(٢)- نحو: يفتح. تمت

(٣)- إذ تصير العين فاصلة بين الفاء والفتحة؛ لكون الحركة بعد الحرف، فتأمل. تمت

(٤)- ناقص واوي من الشأو. تمت

(٥)- ناقص يائي من النأي، وهو البعد. تمت

(٦)- أجوف يائي. تمت

(٧)- قال ابن عقيل في شرح التسهيل: بل قد قالت العرب: ماهت السفينة تموه وتماه (أي: دخلها الماء)-فلا يتم كلام الرضي في قوله: «وما عرفت» ومن علم حفظ على من لم يحفظ. تمت منقولة. وهو أيضاً في مجمل اللغة لابن فارس.

(٨)- أي: فهو في الأصل ليس حلقياً، وفعَل لا يفتح في المضارع إلا إذا كانت العين أو اللام حرف حلق.

(٩)- كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة:٢٨٢].

القياس أو الغالب وإن كان فصيحاً.

(وأما قلى) بمعنى أبغض، حيث قيل في مضارعه: **(يقلَى فعامرية)** أي: ليست دليلاً على أنه قد تفتح عين المضارع إذا كان لام «فَعَل» ألفاً؛ إذ هي لغة ضعيفة منسوبة إلى بني عامر، والمشهور قَلَى يَقْلِي -بكسر العين- على القياس.

فإن قيل: فقد قالوا: رَكَن يرْكَن كمنَع يمنَع ففتحوا مع غير حلقي.

قلنا: أجاب المصنف عنه بقوله: **(ورَكَن يركَن من التداخل)** وذلك أنهم قالوا: رَكَن يركُنُ كقَتَل يَقْتُل، ورکِنَ يركَن كشَرِب يشْرَب، فركب من اللغتين رَكَنَ يَرْكَن بفتحهما.

ثم ذكر تخصيصاً لذلك العموم -أعني كون عين مضارع «فعَل» على أحد الوجهين- بقوله: ولزموا..إلخ، أي: لزموا فيما سيذكر أحدَهما على التعيين قياساً مطرداً فقال: **(ولزموا الضم)** أي: ضم العين **(في الأجوف بالواو)** نحو: قال يقول **(والمنقوص بها)** نحو: غزا يغزو. **(و)**لزموا **(الكسر فيهما)** أي: في الأجوف والمنقوص **(بالياء)** نحو: باع يبيع، ورمى يرمي، وطوى يطوِي؛ حرصاً على بيان كون الفعل واوياً أو يائياً، إذ لو قالوا في قال: يقْوِل، وفي غزا: يغزِو -لوجب قلب واوي المضارعين ياءً؛ لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من بيان الواوي من اليائي، فكان يلتبس إذاً الواوي باليائي في الماضي والمضارع، ولهذا بعينه لزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين؛ إذ لو قالوا في باع: يبيُع، وفي رمى: يرمُي- لوجب قلب اليائين واواً، فيلتبس في الماضي والمضارع.

ولا أثر لكونه أجوف واوياً إذا كان منقوصاً بالياء نحو: طوى، بل يكسر.

(ومن قال: طوَّحْت وأطْوَح) منه **(وتوَّهتُ وأتْوَه)** يعني أنهم قد قالوا: طوَّحت وطيَّحت، بمعنى أذهبت، وتوَّهت وتيَّهت، بمعنى حيَّرت، وأطوح وأتوه منه، وأطيح وأتيه منه، وقالوا أيضاً: طاح يطيح، وتاه يتيه. فمن قال: طيَّحت وتيهت فلا إشكال عليه في طاح يطيح وتاه يتيه؛ إذ هو كباع يبيع.

وأما من قال: طوَّحت وتوَّهت فلا يخلو: إما أن يكون قائلاً بأنه لا يكون إلا بالواو ففيه إشكال؛ لأنه مخالف لقياس فَعَل الواوي؛ إذ القياس يفعُل -بضم العين- كما تقدم، فأجاب المصنف بقوله:

(فطَاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده) أي: عند من كانت لغته طوحت وتوّهت فقط. وإما أن يكون قائلاً بأنه يكون بالياء مع الواو أيضاً كان عنده من التداخل؛ ولذا قال المصنف:

(أو من التداخل) يعني أنه أخذ الماضي من طاح يطوح وتاه يتوه، والمضارع من طاح يطيح وتاه يتيه.

وهو وَهَم؛ فإنه بعد ثبوت اليائي عنده لا يكون طاح يطيح إلا من اليائي(١)، وكذا تاه يتيه، وإنما يكون من التداخل لو ثبت طُحت وتُهت -بضم الطاء والتاء- أطيح وأتيه، إذ يعلم بضم الطاء والتاء أنه واوي(٢). وهذا كله مبني على أنهما من فعَل مفتوح العين. وقال الخليل: هما من فَعِل مكسور العين مما جاء مضارعه أيضاً مكسور العين كحسِب يحسِب. فلا إشكال عليه في طاح يطيح وتاه يتيه على تقدير أخذه من الواوي أيضاً. وأطوَح وأتوَه: اسم تفضيل؛ فلذا لم يعل(٣).

(ولم يضموا في المثال) واوياً كان أو يائياً، نحو: وَعَد ويَسَر؛ استثقالاً للضمة بعد ياء تليها واو نحو: يَوْعُد، أو بعد ياء تليها ياء نحو: يَيْسُر، سواء بقيت بعد الضمة(٤) أو حذفت.

(ووَجَد يجُد) -بضم الجيم- **(ضعيف)**، والفصيح يجِد -بكسر الجيم-، والضم لغة بني عامر، قال لبيد العامري:

---

(١)- إذ الأصل أن يكون المضارع والماضي من باب واحد. تمت جاربردي

(٢)- أي: لأن الضمة في طحت ليست لبيان البنية؛ لأن فعُل لا يأتي مضارعه على يفعِل بالكسر، فهي لبيان بنات الواو. تمت

(٣)- لئلا يلتبس بماضي الأفعال لو أعل كما سيأتي في الإعلال. تمت

(٤)- أي: الواو والياء. تمت

لـو شـئتِ قـد نقـع الفـؤاد بشـربة تـدع الصـوادي لا يَجُـدن غلـيلا(١)

يقال: نقعت بالماء، أي: رويت، والغليل: حرارة العطش.

(ولزموا الضم في المضاعف المتعدي نحو:) شَدّ **(يَشُدّ، و)**مد **(يَمُدُّ، و)**هدَّ **(يهُدُّ)**، قيل: كأنه لكثرة الثقل فيه حين يتصل به ضمير غائب منصوب نحو: يشدُّه؛ إذ فيه خروج من كسرة إلى ضمة؛ إذ الفاصل بينهما ساكن كالمعدوم(٢)، وبَعْدَ تلك الضمة أيضاً ضمة الضمير المتولد من إشباعها الواو، وحمل عليه الباقي(٣).

(وجاء الكسر) أي: مع الضم **(في يشُـدُّه، ويَعِـلُّه)** في الشرب، **(و)**نمَّ الحديث **(ينُمُّـه)** من النميمة، **(و)**بتَّ الأمر، أي: قطعه **(يبُـتُّه)**.

(ولزموه) أي: الكسر **(في حبَّه يحِبُّه، وهو)** أي: استعمال حبَّه يحبه **(قليل)** والكثير أحبه يُحبه.

وقوله: «المتعدي»، وأما اللازم من المضاعف فقد لزموا فيه الكسر، نحو: جلَّ يجِل، إلا ما شذ، نحو: غصَصْت تَغَص. ولو ذكر المصنف التزامهم الكسر فيه لكان أولى.

(وإن كان) الماضي مجرداً **(على فَعِل)** -بكسر العين- **(فُتِحت عَيْنه)**؛ لتخالف حركتها في المضارع حركتها في الماضي، كما ذكرنا في المفتوح العين،

(١)- تبع المصنف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد، قال ابن بري في حواشيه على صحاح الجوهري: الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه، واستشهد به المؤلف على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر.
وقوله: ولو شئتِ -بكسر التاء- خطاب لأمامة، وجملة «قد نقع الفؤاد» جواب لو، واقتران جواب لو الماضي بقد غريب، قاله ابن هشام في المغني، واستشهد بالبيت. ونقع: ارتوى، والغليل: حرارة العطش، وبشربة: متعلق بنقع، والشربة: المرة من الشرب. وقوله: «تدع الصوادي»: فاعل تدع ضمير الشربة، ومعناه: تترك. والصوادي: جمع صادية، أي: الفرقة الصادية، أو هو جمع صاد. والصدى: العطش، والصادي: العطشان، يقول: لو ذاقت الفرق الصوادي من تلك الشربة لتركتهم بلا عطش. تمت من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٢)- مع كونه مدغماً. تمت

(٣)- أي: النصب والجزم، وحين لم يتصل به ضمير غائب منصوب. تمت

وسواء كان صحيحاً نحو: شَرِب يشْرَب، أو مثالاً يائياً نحو: يئس ييْأس، أو واوياً نحو: وجِل يوْجَل، وهذا هو القياس. **(أو كُسرت)** على حسب السماع، لكنه لم يُسمع إلا **(إن كان مثالاً)** واوياً نحو: ورِثَ يَرِث، ووَلِي يلِي، ووجهه في المثال الواوي أنه يحصل موجب حذف الواو، أعني توسطها بين الياء المفتوحة والكسرة، فيحصل التخفيف. فالمعنى أنه لا يوجد الكسر إلا في المثال كما قلنا في قوله: «أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق»، لا أنَّ كل مثال يجب كسر عينه، وسيجيء من كلامه في الإعلال في عدم بناء نحو: ودَدْتُ[(١)] –بالفتح– ما يدل على أن هذا مراده. وقد شذ كسر غير المثال نحو: حَسِب يحسِب.

(وطي تقول في باب بَقِيَ يبْقى: بقَى يبْقَى) يعني أنهم يجوزن قلب الياء التي قبلها كسرة في «فَعِل» ألفاً، والكسرة التي قبلها فتحة، وهذه قاعدة لهم مطردة في كل ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية قبلها كسرة نحو: بقي، ونحو: ناصية، قال شاعرهم:

لقد آذنت أهل اليمامة طيء ... بحرب كناصاة الحصان المشهر[(٢)]

وذكره هنا استطرادي، وإلا فمحله باب الإعلال.

(وأما فَضِل يَفْضُل ونَعِم ينْعُم فمن الشواذ أو من التداخل) إشارة إلى جواب ما يرد على قوله: إن مضارع فَعِل يكون مفتوح العين، وذلك أنهم قالوا في مضارع فَضِل ونعِم: يفضُل وينعُم –بضم العين لا بفتحها–، فقال: هو شاذ،

---

(١)– لأنه لو بني على ودَدْتُ –بالفتح– لوجب كسر عينه في المضارع فيلزم إعلالان، فبني على وددت –بالكسر– ليكون مضارعه مفتوح العين فلا يلزم إعلالان، بل إعلال واحد وهو الإدغام، ولا يلزم الإعلال الآخر وهو حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما قال: يبنى وددت –بالكسر– لتفتح العين في المضارع، وهو مثالٌ مكسورُ العين، عُلِمَ أنه لا يجب كسر عين مضارع فعِل المثال.

(٢)– البيت لحريث بن عتاب الطائي، والاستشهاد به في قوله: ناصاة. على أن طيء يقلبون كل ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية قبلها كسرة ألفاً.

والقياس الفتح، أو من التداخل، وذلك أنهم قد قالوا: فضِل يفضَل كشرِب يشرَب، وفضَل يفضُل كقتَل يقتُل، ونعِم ينعَم كشرِب يشرَب، ونعُم ينعُم ككرُم يكرُم، فركب من اللغتين: فضِل يفضُل، ونعِم ينعُم، بأن أخذ الماضي من الأولىٰ والمضارع من الثانية، فليس من باب فعِل يفعُل.

وفضِل هنا من الفضلة، لا من قولك: فَضَلته، إذا غلبته في الفضل؛ لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح في الماضي والضم في المضارع؛ لأنه من باب المغالبة.

(وإن كان) الماضي مجرداً **(علىٰ فَعُل)** -بضم العين- **(ضمت عينه)** في المضارع، نحو: كرُم يكرُم؛ لأنه لما كان معناه أمراً واحداً -وهو الطبيعة وما في حكمها(١)- أجري علىٰ وتيرة واحدة في ضم عين ماضيه ومضارعه، ولم يلتفت فيه إلىٰ ثقل في حلقي نحو: سَهُل، ولا مثال نحو: وقُر.

(وإن كان غير ذلك) عطفٌ علىٰ قوله: «فإن كان مجرداً علىٰ فَعُل..إلخ»، أي: وإن كان غير مجرد علىٰ فعَل أو فعِل أو فعُل بأن لا يكون مجرداً أصلاً بل مزيداً، أو يكون مجرداً علىٰ غير أحد الثلاثة فيكون رباعياً **(كُسر ما قبل الآخر)** نحو: يُدحرج ويُخرج ويَستخرج، وكذلك سائرها؛ لأنه يتغير أوله: إما بالضم في الأول وذلك في الرباعي نحو: يُدحرج(٢)، وإما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه نحو: انطلق واستخرج، والتغيير يُجرِّئ علىٰ التغيير.

فإن لم يتغير أوله بدخول حرف المضارعة عما كان عليه لم يغير، ولذلك قال: **(ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة)** احتراز عن الأصلية نحو: ترجَم يترجم، وذلك **(نحو: تعلم وتجاهل وتدحرج فلا يغير)** المضارع بكسر ما قبل الآخر؛ إذ لم يتغير الأول عن حاله، وكذا أيضاً يستثنىٰ من كسر ما قبل الآخر ما

---

(١)- ما كان له لبث. تمت

(٢)- لعله اعتبر بضم الياء في يدحرج نظراً إلىٰ أن الأصل في حرف المضارعة الفتح وإلا فلم يتغير الماضي هنا.

كان لامه مكررة، ولذلك قال: **(أو تكن اللام مكررة)** إذ لو كانت مكررة **(نحو: احمرَّ واحمارَّ فتدغم)** أي: اللام فيها هو تكرير لها لاجتماع المثلين، بناء على أن الزائد هو الثاني، أو فيدغم بالياء أي: ما قبل الآخر.

ويرد عليه أن ظاهره يقتضي وجوب الإدغام في المكرر اللام مطلقاً، وليس كذلك؛ إذ نحو: اسْحَنْكَك يَسْحَنْكِك[(١)]، وشَمْلَل يُشَمْلِل، واحْمَرْرْن يحْمَرِرْن لا يجوز فيه الإدغام؛ لما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ويمكن توجيه كلامه بأن مراده أو تكن اللام مكررة تكريراً يقتضي إدغام الأول في الثاني كما يقتضيه في نحو: احمرّ واحمارّ، فيؤخذ نحو: احمرّ واحمارّ على سبيل التقييد، أو بأن معناه: أن اللام إذا كانت مكررة لم يجب كسر ما قبل الآخر، بل يفصل فيه: بأنه إن كان مقتضى الإدغام موجوداً أدغم، وإلا كسر الأول، ويكون معنى قوله: «فتدغم» أنها حينئذ يمكن إدغامها، وذلك حيث يرتفع المانع، أو بأن معنى فتدغم: بحيث[(٢)] تدغم، ولو ترك استثناء المدغم لكان أولى؛ لأنه في الحقيقة مكسور ما قبل الآخر، وإنما ذهبت الكسرة للإدغام.

(ومن ثمة) أي: ومن جهة أن المضارع هو جميع حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة **(كان أصل مضارع أفعل)** نحو: أكرم **(يؤفْعِل)** كيؤكرم، كما تقول دحرج يدحرج **(إلا أنه)** أي: هذا الأصل **(رفض)** ولم يستعمل **(لما يلزم)** من استعماله **(من توالي همزتين في التكلم)** نحو: أكرمت أُأَكرم، وتوالي الهمزتين مكروه، فحذفت الثانية، ولم تخفف بقلبها واواً كأُوَيْدَم طلباً لزيادة التخفيف في المضارع الكثير الاستعمال **(فخفف)** بالحذف **(في الجميع)**

---

(١)– اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته. وشملل: أسرع وشمَّر.

(٢)– لعل الفرق بين هذا التوجيه والذي قبله أن القضية على الأول ممكنة، أي: تدغم بالإمكان وإن لم يحصل الإدغام بالفعل، فيكون يحمررن ونحوه ممكن الإدغام، وذلك عند ارتفاع المانع. وعلى هذا تكون القضية مطلقة، أي: محكوم فيها بفعلية النسبة، أي: تحققها، فيكون معنى فتدغم: بحيث لو وجد الإدغام بالفعل، فلا يرد: يحمررن ونحوه أصلاً. تمت محمد بن إبراهيم بن المفضل.

أي: جميع المضارع طرداً للباب. **(و)** إثبات الهمزة في **(قوله)**:

(فإنـــه أهـــل لأن يؤكرمـــا[١]**)** شـــيخاً عـــلى كرســـيه معممـــاً

شاذ) لخروجه عن القياس الذي عليه الاستعمال، وإن جرى على القياس المرفوض.

الأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل

(والأمر) الذي هو القسم الثالث من أبنية الفعل **(واسم الفاعل والمفعول)** أي: واسم المفعول، وكان القياس ذكر لفظ اسم؛ لأن مجموع اللفظين علم لاسم المفعول، وأنت لا تقول[٢] فيمن سمي بعبد قيس إذا عطفت عليه من سمي بعبد شمس: يا عبد قيس وشمس، لكنها عبارة قد كثر استعمال المصنفين لها، وكأنهم لاحظوا فيهما المعنى الأصلي الإضافي[٣].

(وأفْعَل التفضيل تقدّمت) في النحو، ولكنها لما ذكرت فيه باعتبار عملها استطرد ذكر صيغها هنالك لعدم كثرة تفاصيلها فلم يبق هنا مقتض لذكرها.

الصفة المشبهة

وأما الصفة المشبهة فلما كثرت فيها الصيغ وفيها نوع تفصيل كما سيذكره لم ير ذكرها استطرادياً هناك، بل ذكرها هناك باعتبار العمل واستطرد قوله: «وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل» توضيحاً للفرق بينها وبين اسم الفاعل، وذكر هنا صيغها فقال:

(الصفة المشبهة من نحو: فَرِحَ) أي: من فعِل -بكسر العين- **(على)** فَعِل -بكسر العين- أيضاً نحو: **(فَرِحٍ غالباً)** سماعاً، **(وقد جاء معه)** أي: مع

---

(١)- البيت من الرجز المشطور، ولم يوقف على نسبته إلى قائل. والاستشهاد به في قوله: يؤكرما حيث أبقى الهمزة فلم يحذفها كما هو القياس.

(٢)- صواب العبارة: وأنت لا تقول فيمن سمي بعبد شمس إذا عطفته على من سمي بعبد قيس..إلخ فتأمل.

(٣)- أي: لا العلمي. هذا كلامه هنا ولفظ «اسم» ثابت في كثير من النسخ.

الكسر المعلوم ضمناً **(في بعضها)** أي: في بعض الصفات التي من فَعِل - بالكسر- **(الضم)** للعين **(نحو:)** نَدِس -أي: فطِن- فهو نَدِس و**(نَدُس)**، وحذِر فهو حَذِر **(وحَذُر)**، وعجِل فهو عجِل **(وعجُل، وجاءت)** على قلة **(على)** غير فَعِل نحو: سَلِم فهو **(سَلِيم)**، وشَكِس خلقه -أي: ساء- فهو **(شَكْسٍ)** بزنة فَلْسٍ، **(و)** حرِرْت فأنت **(حُرٌّ، و)** صفرت يده -أي: خلت- فهي **(صِفْر)** بزنة حبر، **(و)**غرْت تغارُ فأنت **(غيور)**.

قوله: **(ومن الألوان والعيوب والحلى على أفْعَل)** الظاهر أنه عطف على مقدر، أي: هذا الذي ذكر في فعِل إذا كان فعِل من غير الألوان والعيوب والحُلى، ومنها تكون الصفة غالباً على أفعل، نحو: أسود وأعرج وأبلج، وظاهره أن الغالب في العيوب مطلقاً أفعل، وقال الرضي: ذلك في الظاهرة، وأما الباطنة كحَرِد فعلى فَعِل.

(ومن نحو: كرُم على كريم غالباً، وجاءت) قليلة **(على)** غير فعيل، نحو: **(خَشِنٍ)** من خَشُن فهو خَشِن -بكسر العين- وهو ضد اللين، وعلى فَعَل -بفتح العين- نحو: حَسُن فهو **(حَسنٌ، و)** على فعْل -بسكون العين- نحو: صَعُب الأمر فهو **(صَعْبٌ، و)**على فُعْل -بضم الفاء وسكون العين- نحو: صَلُبَ الشيء فهو **(صُلْبٌ، و)**على فعال كَقَذَال نحو: جَبُن الرَّجل فهو **(جَبَانٌ، و)** على فُعال -بضم الفاء- نحو: شجع الرجل فهو **(شُجَاع، و)** على فَعُول كصَبُور نحو: وقر الرجل -أي: صار ذا وقار، وهو ضد الطيش- فهو **(وقور، و)** على فُعُل كعُنُق نحو: جَنُب الرجل فهو **(جُنُب)** أي: ذو جنابة.

(وهي) أي: الصفة المشبهة **(من فَعَل قليلة)** لأن حق الصفة الاستمرار واللزوم، ومعاني فعِل وفَعُل في الأغلب كذلك كما تقدم فكثرت منهما.

وأما فَعَل فليس الأغلب فيه الفعل اللازم، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر كالدخول والخروج، إلا نادراً كالشيب، **(و)**هي من فعَل وإن كانت

قليلة فقد جاءت **(نحو:)** حرَص فهو **(حريص، و)** شِبْت تشيب فأنت **(أشيَب، و)** ضِقت تضيق فأنت **(ضيِّق)**.

(وتجيء) الصفة المشبهة **(من الجميع)** يعني فَعَل وفَعِل وفعُل **(بمعنى الجوع والعطش)** مما فيه خلو في الباطن **(وضدهما)** مما فيه امتلاء **(على فَعْلان نحو: جوعان)**، وهو من فَعَل؛ بدليل جُعت أجوع[١]، فليس فعِل بالكسر، وليس من أفعال الطبيعة ونحوها فلا يكون فَعُل -بالضم- **(وشبعان وعطشان وريان)** كلها من فعِل بالكسر، ومثال المضموم: نَصُفَ ومَلُؤ الإناء فهو نَصْفَان ومَلآن.

المصدر

ثم ذكر المصدر وإن كان أيضاً قد ذكره في النحو؛ لمثل ما ذكرنا في الصفة فقال:

(المصدر، أبنية الثلاثي المجرد كثيرة) أي: لا تنضبط بقياس كأبنية غيره على ما سيتبين إن شاء الله تعالى، وقد عد المصنف أربعة وثلاثين أكثرها هو الغالب في مصادر الثلاثي فقال: **(نحو: قَتْل وفِسْق وشُغْل ورَحْمة ونِشْدَة)**، وليس رحمة للمرة، ولا نشدة للنوع[٢]، **(وكُدْرة ودعوى وذِكْرى وبُشرى وليَّان)** من لوى، أي: مطل، وهو وزن[٣] نادر، قيل: أصله الكسر ففتح، وقد روي بالكسر[٤]، وجاء أيضاً شَنْآن -بالسكون-، وقرئ في التنزيل بهما.

(وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان) من نزا ينزو، إذا وثب **(وطلَبٍ وخَنِقٍ[٥]**

---

(١)- لأنه لو كان من فِعل بالكسر لقيل: جِعت بالكسر تنبيهاً على البنية كخِفت كما مر.

(٢)- لأنه لا مصدر لنشد ورحم غيرهما، فالمصدر والمرة والنوع متفقة في الوزن، والفرق بالقرائن.

(٣)- أي: فعلان -بفتح فسكون- نادر في المصادر، وقيل: أصله الكسر كحرمان ففتح، وقرأ شنآن -بفتح فسكون- على الوزن النادر، وقرأ شَنَآن -بفتح الشين والنون- وهو شاذ لعدم دلالته على الحركة. تمت

(٤)- قال الرضي: وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام. تمت

(٥)- الخنِق -بكسر النون-: مصدر قولك: خَنَقَه يخنُقُهُ. صحاح

وصِغَر وهُدىً وغَلبَة وسَرِقة وذهَاب وصِراف) يقال: صرفت الناقة صرافاً، إذا اشتهت الفحل **(وسُؤَال وزَهَادَة ودِرَايَة ودُخُول وقَبُول)** قال الرضي: ولم يأت الفَعُول مصدراً بفتح الفاء إلا خمسة أحرف: توضأت وَضوءاً، وتطهرت طَهوراً، وَوَلِعت وَلُوعاً، ووقدت النار وَقُوداً، وقبِل قَبُولاً، كما حكى سيبويه.

(ووَجِيْف) وهو نوع من سير الإبل **(وصُهُوبة)** -بضم الفاء- من صَهُب الشعر يصْهب، إذا احمرّ حمرة صافية، **(ومَدْخَل)** ذكره هنا -وإن كان قياسياً كما سيجيء- استيفاء للمشهور من أوزان مصدر الثلاثي **(ومَرْجِع)** وهو مصدر ميمي خالف القياس بكسر العين، **(ومَسْعاةٍ)** من سعى يسعى، وزنها باعتبار الأصل مَفْعَلَة؛ إذ أصلها مَسْعَيَة، قلبت الياء الفاً، وهي أيضاً مصدر ميمي خالفت القياس بلحوق التاء، **(ومحمِدَةٍ)** من حمد يحمد، وهي أيضاً مصدر ميمي خالفت القياس بكسر العين ولحوق التاء.

هذه الأوزان هي التي ذكرها سيبويه **(و)** زاد المصنف **(بُغاية وكراهية)**، وقد ذكر غيرهما أبنية كثيرة وسيجيء بعض منها، ولكن الغالب داخل فيما ذكر.

(إلا أن الغالب) الظاهر أنه استثناء منقطع عما قبله، أي: لكن بعضها غالب بالنسبة إلى بعض، فالغالب **(في فَعَل اللازم نحو: رَكَع على رُكُوع، و)**في فَعَل **(المتعدي نحو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ)** وإن جاء كثيراً على غيرهما كفِسْق وشُغْل، **(وفي الصنائع)** هذا تخصيص لما سبق، أي: الغالب[1] في فَعَل -إذا لم يكن مما سيذكر- ما تقدم، وأما إذا كان من الصنائع كالنجارة والصياغة **(ونحوها**[2]**)** كعبر الرؤيا عِبَارة، ومثَّل للصنائع بقوله: **(نحو: كتب)** فالغالب أن يأتي المصدر منه على فِعَالة، فيأتي كتب **(على كِتابة)** وفتحوا الأول

---

(١)- قوله: الغالب: مبتدأ، خبره قوله: ما تقدم، وما بينهما اعتراض. تمت

(٢)- أراد بنحو الصنائع: ما ليس منها لكن يشابهها كعبر الرؤيا عبارة، أو يضادها كبطل بطالة، حملاً للنقيض على النقيض، كما قالوا: الحيوان والموتان. تمت جاربردي

في بعض ذلك كالوَكالة والدَّلالة والوَلاية[1].

(و)إن كان مما فيه اضطراب وحركة فالغالب **(في الاضطراب نحو: خَفَق على خَفَقان)** وجال على جَوَلان.

(و)إن كان مما هو صوتٌ فالغالب **(في الأصوات نحو: صَرَخ)** أن يأتي **(على)** فُعَال، نحو: **(صُراخ)** ونَبَح على نُبَاح.

(وقال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يُسمع مصدره فاجْعله على فَعْل للحجاز وفُعُول لنجدٍ) يعني قياس أهل الحجاز أن يقولوا في مصدر فَعَل إذا لم يسمع مصدره: فَعْلاً، متعدياً كان أو لازماً، وقياس أهل نجد فُعُول، والمشهور ما تقدم، وهو أن الأغلب في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعْل، واللازم على فُعُول.

وقوله: «يسمع» ينبغي أن يقرأ بالياء؛ إذ يتبادر من قراءته بتاء المخاطب أن من لم يسمع جعله كذلك وإن لم يبحث، والظاهر خلاف ذلك.

(ونحو: هُدىً وقِرىً مختص بالمنقوص) أي: أن وزن فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- وفِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- مقصوران على المنقوص لا يأتيان في غيره من فَعَل، مع أنه لم يأت في المصادر على فُعَل إلا الهدى والسُّرى على ما قيل، وهُدىً: مصدر هَدَى يهدي، وقِرىً: مصدر قرى الضيفَ يَقْرِيه.

(ونحو: طَلَب) مما كان على فَعَل -مفتوح العين والفاء- **(مختص بيفعُل)** أي: مقصور على فَعَل الذي مضارعه على يفعُل -بضم العين- لا يأتي مصدراً لغيره **(إلا)** في لفظين وهما: **(جَلَبُ الجُرْحِ)** فإنه جاء مما مضارعه يَفْعِل -بكسر العين-؛ إذ يُقال: جَلَب الجرحُ يَجلِب -بكسر العين- جَلَباً، أي: أخذ في الالتئام، و «جلب» مضاف إلى «الجرح» في عبارة المصنف، يعني وأما جلَب الأنعام مثلاً فهو على القياس؛ إذ هو من باب فَعَل يفعُل -بالضم-.

---

(١)- الوكالة بالفتح والكسر، والدلالة مثلث الفاء، والولاية بالفتح والكسر. تمت

(و)الثاني: **(الغَلَب)،** قال تعالىٰ: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ(٣)﴾، قال الفراء[١] يجوز أن يكون في الأصل «غلبتهم» -بالتاء- فحذفت كقوله:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا[٢]

أي: عدة الأمر.

(و)الغالب في **(فَعِل اللازم نحو: فَرِح)** أن يأتي مصدره **(علىٰ فَرَح، و)**في فَعِل **(المتعدي نحو: جَهِل)** أن يأتي **(علىٰ)** فَعْل -بفتح الفاء وسكون العين- نحو: **(جَهْل، وفي الألوان والعيوب نحو: سَمُر وأَدُم)** أن يأتي **(علىٰ)** فُعْلة نحو: **(سُمْرة وأُدْمَة)** في الألوان، وأدْرة في العيوب، وهو تخصيص للعموم[٣] السابق.

قال الرضي: هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان وإن كانت من فَعُل -بضم العين- أيضاً، وأما مجيء العيوب علىٰ الفُعْلة فقليل.

(و)مصدر **(فَعُل نحو: كَرُم)** يأتي **(علىٰ)** فَعَالة نحو: **(كرامةٍ غالباً)،** وجاء علىٰ فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(عِظَم، و)**علىٰ فَعَل -بفتحهما- نحو: **(كَرَم)** مصدري عَظُم وكَرُم **(كثيراً)،** ولا منافاة بين الكثرة

---

(١)- فلا يكون حجة لأنه فَعَلة لا فَعَل. تمت

(٢)- أنشده علىٰ أن الفراء قال في قوله تعالىٰ: ﴿مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ٣﴾ [الروم]: يجوز أن يكون في الأصل غلبتهم -بالتاء- فحذفت التاء كما حذفت من «عد الأمر» في البيت، والأصل عدة المر، والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب. قال الجوهري: الخليط: المخالط، كالنديم: المنادم، والجليس: المجالس، وهو واحد وجمع. وقوله: «أجدوا» في العباب، أجده: صيره جديداً، فالبين مفعوله، وهو بمعنىٰ البعد والفراق هنا. وقوله: فانجردوا -بالجيم-: أي: بعدوا، في العباب: وانجرد بنا السير: أي: امتد وطال، وروي بدله: فانصرموا، أي: انقطعوا. تمت من شرح شواهد الشافية.

(٣)- أي: قوله: وفِعل اللازم نحو: فرح علىٰ فرح، فكأنه قال: إلا أن يكون من الألوان والعيوب فعلىٰ فعلة.

وعدم الغلبة؛ إذ الكثرة أمر نسبي، فقد يكون الشيء كثيراً بالنسبة إلى ما هو أقل منه[١]، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى ما هو أكثر منه.

مصدر المزيد فيه من الثلاثي والرباعي ومصدر الرباعي

(و)مصدر **(المزيد فيه)** من الثلاثي والرباعي **(و)**مصدر **(الرباعي قياسٌ)** له ضابط كلي، أشار إليه بقوله: **(فنحو: أكرم على إكرام)** يعني ما كان على وزن «أفعل» فمصدره بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره.

(ونحو: كرَّم على تكريم وتكرِمَة) في الصحيح[٢]، لكن تفعيلاً هو المطرد[٣] القياسي، وتفعلة كثيرة لكنها مسموعة، فلو قال المصنف: «وجاء على تكرمة» لكان أولى؛ لئلا يتوهم أنه قياسي كتكريم.

(وجاء) على فِعَّال نحو: **(كِذَّاب، و)**على فِعَال -بالتخفيف- نحو: **(كِذَاب)،** قال الرضي: وأما «كِذَاب» -بالتخفيف- في مصدر كَذَّب فليس بمشهور، والأولى أن يقال في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ في قراءة التخفيف: إنه مصدر «كَاذَبَ» أقيم مقام مصدر كذَّب، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨[٤]﴾.

(والتزموا الحذف والتعويض في) مصدر فَعَّل المنقوص **(نحو:)** عزَّى يُعزِّي **(تَعْزِيَة)** فتحذف ياء التفعيل وتعوض منها الهاء[٥] لزوماً؛ لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة كقوله:

---

(١)– وهو النادر.

(٢)– يخرج المنقوص مثل: تعزية، وسيأتي. تمت

(٣)– قال أبو سعيد: جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعَّل، وجعلوا الياء بمنزلة الألف التي في الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره. تمت

(٤)– فإن تبتيلاً أقيم مقام تبتُّلاً إذ هو قياس مصدر تفعَّل.

(٥)– التاء.

فهـــي تُنَـــزِّي دلوهـــا تَنْزِيَّـــا   كـــما تُنَـــزِي شَـــهْلةٌ صـــبياً(١)

والتزموا الحذف والتعويض أيضاً في مصدر أفْعل واستَفْعَل إذا كان أجوف، نحو: **(إجازة)** في مصدر أجازَ، **(واسْتِجازة) في** مصدر استجاز، وأصلهما إجوازٌ واستجواز، أعلّ المصدر بإعلال الفعل -كما يجيء في باب الإعلال- فقلبت العين ألفاً، فاجتمع ألفان فحذفت الأولى(٢) على قولٍ، أو الثانية على(٣) آخر، كما يأتي هناك، وعوضت منها الهاء. ويجوز حذف الهاء مع الإضافة نحو: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾؛ لكون المضاف إليه قائماً مقامها، ولم يثبت حذف الهاء في نحو: التعزية في حال من(٤) الأحوال، كما جوزوا في نحو: إقام الصلاة.

(ونحو: ضارب على مضاربة) وهو الأشهر، **(و)**على فِعَال سماعاً، نحو: **(ضراب، و)** أما فِعَّال بالتشديد نحو: مارى **(مِرَّاءً)** من المماراة فهو **(شاذٌ)**، والقياس مماراة أو مِراء بالتخفيف، **(وجاء)** فيْعال سماعاً، نحو: **(قيْتال)**.

(ونحو: تكَرَّم) -أي: ما كان في أوله التاء؛ فيشمل تَفَاعل وتَفَعْلَل وتَمَفْعل- يأتي مصدره **(على تكَرُّم)**، وتَجَاهَل على تَجَاهُل، وتدحرج على تدَحْرُج، وتَمَسْكَن على تَمَسْكُن -بضم ما قبل الآخر فيها-. **(وجاء)** في مصدره تِفِعَّال سماعاً، نحو: **(تِمِلاَّق)** مصدر تملَّق، قال:

---

(١)- أنشده على أن مجيء تفعيل مصدراً لفعَّل المعتل اللام ضرورة، والقياس تفعلة كتكرمة، والشهلة: العجوز. وتنزي: ترقص. والمعنى: هذه المرأة تحرك دلوها في الاستقاء وترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلئ تحريكاً مثل تحريك عجوز صبيها في ترقيصها إياه، أي: بثقل وضعف. تمت

(٢)- عند الأخفش والفراء، فيكون وزن المصدر إفالة واستفالة.

(٣)- عند سيبويه والخليل، فيكون وزن المصدر إفعلة واستفعلة.

(٤)- لما يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك في النصب، وللحذف في الرفع والجر، مع ما فيه من الإجحاف بالكلمة بالجمع بين الحذفين. تمت جاربردي. قوله: «بالجمع بين الحذفين» هما: حذف الياء الأولى، وحذف الياء الثانية، أي: إذا لم يكن ذلك المصدر مضافاً أو كان مضافاً لما فيه الألف واللام.

ثلاثـــة أحبـــاب فحُـــبٌّ علاقـــة وحـب تِمِـلاّق وحـب هـو القتـل[١]

(و)مصدر **(الباقي)** من أوزان المزيد مما في ماضيه همزة وصل -ولا بد أن يكون بينها وبين الآخر منه[٢] متحركان- **(واضح)** بأن تزيد قبل الآخر ألفاً، وتكسر أول المتحركين، نحو: انطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، واحرنجم احرنجاماً، وإنما زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً في الأغلب لأن الأسماء أخف من الأفعال وأحمل للأثقال.

(و)قد يبنى من الثلاثي مصدر على التَّفْعَال -بفتح التاء- **(نحو: التَّرْدَاد والتَّجْوال)** والتَّهْذَار والتَّلْعَاب، وهو كثير، وليس بقياسي.

(و)قد يبنى منه[٣] ومن تفاعل أيضاً مصدر على فِعِّيلى، نحو: **(الحِثِّيْثى والرِّمِيَّا)** والحِجِّيْزى، في: تفاعل، والدِّلِّيْلى والقِّتِيْتى والهِجِّيرى والخِلِّيفى، من الثلاثي، وليس أيضاً بقياسي. وبناء المصدر على الوزنين المذكورين **(للتكثير)** أي: لقصد التكثير، فالترداد والتجوال والتهذار والتلعاب كثرة الرد والجولان والهذر واللعب.

والحثيثى والرمّيا والحجيزى كثرة التحاث والترامي والتحاجز.

والدليلى والقتيتى والهجيرى والخليفى كثرة الدلالة والنميمة والهجر -أي: الهذر- والخلافة.

المصدر الميمي

ثم إن المصنف أراد أن يبين أن من المصدر الثلاثي وغيره قسماً قياسياً وهو المصدر الميمي، سمي ميمياً نسبة إلى الميم في أوله؛ للزومها له، فقال:

---

(١)- البيت لم يوقف على نسبته إلى قائل. والاستشهاد به في قوله: تملاق، حيث جاء مصدر تفعل على تفعال، وقوله: فحب علاقة..إلخ قال ابن جماعة: الرواية «حبٌّ» -بالتنوين- في المواضع الثلاثة، ويروى: فحب بالإضافة في كلا الموضعين، قاله الخوارزمي في شرح المفصل.

(٢)- أي: من ماضيه.

(٣)- أي: من الثلاثي. تمت

(ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً) أي: كما جاء على ما سبق **(على مَفْعَل)** -بفتح الميم والعين- **(قياساً مطرداً)** فيه نظر؛ فإن المثال الواوي منه غير المنقوص على مَفْعِل -بكسر العين- نحو: موعِد، **(كمَقْتَل ومَضْرَب)**.

وأما نحو: الْمَرْجِع والمصير فشاذ.

ولا يجيء على مَفْعُل -بضم العين-، **(وأما مكرُم)** في نحو: قوله:

*** ليوم روعٍ أو فَعَال مَكْرُم[(١)]

(ومَعُوْن) في نحو: قوله:

بُثَيْنُ الزمي لا إنّ لا إنْ لزمته على كثرة الواشين أي: مَعُون[(٢)]

(ولا غيرهما) على وزنهما موجود **(فنادران، حتى جعلهما الفراء)** فراراً من ثبوت «مَفْعُل» في الكلام **(جمعاً لمكْرُمة ومَعُوْنَة)** على ما هو مذهبه في نحو: تمر وتمرة[(٣)].

فإن قيل: قد ثبت مفعُل ولو كان جمعاً؛ فلم يحصل بالحمل على الجمعية الخلو من مفعُل.

أجيب: بأن النادر إنما هو مفعُل المصدر لا غيره. وفيه نظر؛ فإن ظاهرَ كلام سيبويه -على ما ذكره نجم[(٤)] الأئمة- وصريحَ كلامه -أعني الرضي- في اسما الزمان والمكان أن مفعُلاً على الإطلاق نادر.

---

(١)- البيت لأبي الأخزر الحماني. والروع: الفزع والخوف، والفعال -بفتح الفاء- الوصف حسناً أو قبيحاً، والمكرُم: الكرم وهو محل الشاهد في البيت. من حواشي شرح الرضي.

(٢)- أصل معُون: معْوُن -بسكون العين وضم الواو-، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وهو شاذ، والقياس: معان، وأصله: معْوَن -بسكون العين وفتح الواو-، فنقلت حركة الواو وقلبت ألفاً. والبيت لجميل بن عبدالله بن معمر العذري، وبثين: مرخم بثينة: اسم حبيبته. والشاهد فيه: قوله: معون -بضم العين- وأصله ما تقدم.

(٣)- مذهب الفراء: أن كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع وإلا فلا.

(٤)- قال الرضي: قال سيبويه: لم يجيء في كلام العرب مفعل. يعني لا مفرداً ولا جمعاً.

وقيل: إن حذف التاء في البيتين للضرورة، وأصلهما مكرمة ومعونة.

قيل: في قول المصنف: «ولا غيرهما» نظر؛ إذ قد جاء «مَهْلُك» بمعنى الهُلك، و«مألُك» بمعنى الرسالة، وجاء في بعض القراءات: ﴿فنظرة إلى ميسُرِهِ﴾ بالإضافة إلى الضمير.

(و) يجيء المصدر[1] **(من غيره)** أي: من غير الثلاثي المجرد[2] **(على زنة)** اسم **(المفعول)**، بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر **(كمُخرَج ومُسْتخرَج، وكذلك الباقي)** كمُنْطلَق ومُدحرَج ومُحرنجَم.

(وأما ما جاء) من المصدر **(على)** زنة **(مفعول[3] كالمعسور)** بمعنى العسر، **(والميسور)** بمعنى اليسر، **(والمجلود)** بمعنى الجَلَد، أي: الصبر، **(والمفتون)** بمعنى الفتنة، قال الله تعالى: ﴿بِأَييكُمُ الْمَفْتُونُ ۝﴾، أي: الفتنة، على قولٍ[4]، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع -وهما نوعان من السير- **(فقليلٌ)**، وقد أنكره سيبويه، ورَدَّ ما ذُكِر ونحوه إلى اسم المفعول بالتأويل[5].

(وفاعِلة) أي: وما جاء منه على فاعلة **(كالعافية)**، تقول: عافاني الله عافية، أي: معافاة، **(والعاقبة)**. فيه أن الظاهر أنها اسم فاعل؛ لأنها بمعنى الآخر،

---

(١)- أي: المصدر الميمي.

(٢)- وغير الثلاثي المجرد هو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه.

(٣)- أي: ما جاء من المصادر الميمية من الثلاثي المجرد على زنة اسم المفعول.

(٤)- أي: على قول من جعل الباء غير زائدة ولا للظرفية ولم يقدر مضافاً، بل جعل الباء أصلية للملابسة، فيكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة، وأما إذا جعلت الباء زائدة فالمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون، أي: أيكم المجنون، وإن جعلت ظرفية فالمفتون اسم مفعول لا مصدر، والمعنى: في أي فرقة منكم المفتون، وكذا إن قدر مضاف كما ذهب إليه الأخفش، أي: بأيكم فتن المفتون، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والباء على هذا سببية. تمت

(٥)- جعل الميسور والمعسور صفة للزمان في قولهم: دعه إلى ميسوره، وإلى معسوره؛ فقال سيبويه: هما صفتان معناهما إلى زمان يؤسر فيه وإلى زمان يعسَر فيه، على حذف الجار. والمجلود: الصبر الذي يجلد فيه، أي: يستعمل الجلادة. وجعل الباء في ﴿بأيكم المفتون﴾ زائدة. وجعل المرفوع والموضوع بمعنى السير الذي ترفعه الفرس وتضعه، أي: تقويه وتضعفه. وجعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود، أي: العقل المشدود المقوى. تمت

يقال: عقب الشيءُ الشيءَ، أي: خلفه، والهاء دليل الاسمية[١]، أو نقول إنها صفة النهاية في الأصل. **(والباقية)** بمعنى البقاء، قال الله تعالى: ﴿**فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ**﴾، أي: بقاء، على قول[٢]. **(والكاذبة)** بمعنى الكذب، قال الله تعالى: ﴿**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾، أي: كذب، على قول[٣]، والدالة بمعنى الدَّلال والغُنُج[٤] **(أقل)** من مفعول.

(و)مصدر **(نحو: دحرج)** أي: الرباعي والملحق به **(على)** فَعْلَلَة حقيقة أو حكماً[٥]، نحو: **(دحرجة)** وشمللة وحوقلة، وهو المطرد، **(و)** قد جاء على فِعْلال حقيقة أو حكماً، وليس بمطرد، نحو: **(دِحْرَاج)** وشملال وحيقال.

(و)مصدر المضاعف **(نحو: زلزل)** مثل دحرج في أن المطرد فيه فَعْلَلَة، نحو: زلزلة وقلقلة، ويجي فيه الفِعْلال -بالكسر- مثله، نحو: زلزال، واختص بوجه آخر وهو جواز فتح فائه لثقل المضاعف، بخلاف غير المضاعف، ولذلك قال: **(على زِلزال -بالفتح والكسر-)**، ولو قال: «ونحو: زلزل مثل دحرج ويختص بجواز فتح فاء مصدره المكسور الأول» أو نحو[٦] ذلك لكان أولى؛ لإيهام عبارته أن مصدر نحو: زلزل لا يجيء فيه فعْلَلة، وإنما يكون على فِعْلال مكسور الفاء أو مفتوحها، وفي بعض النسخ: ونحو: زلزل على زلزلة وزلزال -بالفتح والكسر- فلا إشكال عليه حينئذ.

---

(١)- أي: دليل النقل من الوصفية إلى الاسمية.

(٢)- ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية، أو شيء باق، والهاء دليل الاسمية. تمت نجم. قال السيد صارم الدين إبراهيم بن علي بن أمير المؤمنين: أقول حاصل الكلام في المسألة ثلاثة أوجه: بمعنى بقاء، وهو حيث تكون «باقية» بمعنى المصدر. الثاني: أنه صفة لمحذوف وهي نفس، والتاء على أصلها من التأنيث. الثالث: أنه بمعنى باق، والتاء للنقل إلى الاسمية. تمت

(٣)- ويجوز أن يكون بمعنى: نفس كاذبة، أي: تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة. تمت

(٤)- هو إدلال الزوجة على زوجها كأنها تخالفه وليست تخالفه. تمت

(٥)- يشمل ما ساوى فعللة في عدد الحروف والحركات والسكنات المعينة مما لم يكن وزنه فعللة كحوقلة وبيطرة؛ إذ وزن الأول فوعلة، والثاني فيعلة، وعلى ذلك فقس. تمت منه

(٦)- قوله: أو نحو ذلك – عطف على قوله: ونحو زلزل. تمت

مصدر المرة والنوع

ولما[١] **كان** مطلقُ المصدر مدلولُه الجنس الشامل لأنواعه المحتمل للقليل والكثير، فإذا قُصِدَتْ الوحدة منه أو النوع وأُرِيْد الدلالة على ذلك فقد أشار المصنف إلى بيان كيفية العمل في أكثر ذلك فقال: **(والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه)** احتراز من نحو: نِشدة وكُدرة، يبنى **(على فَعْلَة)** -بفتح الفاء وسكون العين- وتحذف الزوائد إن كانت فيه، **(نحو: ضَرْبَة وقَتْلَة)** وركعة وخرجة، **(وتُكسر الفاء)** من فَعْلَة **(للنوع)** فيقال: ضِرْبَة وخِرْجة، أي: نوعٌ من الضرب والخروج ونحوهما موصوفٌ بصفة، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو: هو حسَن الرِكْبَة، وسيء المِيْتَة، وجلست جِلْسَة حسنة، أو تكون معلومة بقرينة[٢] كقوله:

هـا إنّ تـا عِـذْرة إن لم تكـن نفعـت   فإن صـاحبها قـد تـاه في البلـد[٣]

أي: عُذْر بليغ، وقد لا تكون الفَعْلة مرة والفِعْلة نوعاً كالرحمة والنِّشدة كما تقدم[٤].

(وما عداه) أي: ما عدا الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه[٥]- من الرباعي والمزيد والثلاثي ذي التاء- المرة منه **(على المصدر المستعمل)** في معناه المصدري، يعني من غير إرادة الوحدة والنوع، تقول: نشدت نِشْدة، ودحرجت دَحْرجة، وعزيته تعزِية، ولا تقول: نشدته نَشْدة، والقرينة هي التي تُميز بين

---

(١)- جواب «لما» محذوف؛ للعلم به، ولسد جواب إذا مسده.

(٢)- والقرينة قوله قبل هذا البيت: والمؤمن العائذات الطير يمسحها. تمت منه.

(٣)- البيت من قصيدة طويلة للنابغة الذبياني. ويروى عجزه هكذا: فإن صاحبها قد حالف النكد. وقوله «ها»: للتنبيه. وتا: اسم إشارة للمؤنث، وقد فصل بين ها وتا بـ «إن»، والعذرة -بالكسر- اسم للعذر، وهو محل الشاهد. وأراد بصاحب العذرة نفسه، وتاه يتيه: ضل عن الطريق، وأراد لازمه وهو الهلاك.

(٤)- من أنهما المصدر العام؛ لأنه لا مصدر لرحم ونشد غيرهما.

(٥)- أي: الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره.

المعنى الأصلي وبين الوحدة، والأكثر في مثله[١] الوصف بالواحدة؛ لرفع اللبس، نحو: عزيته تعزية واحدة.

(فإن لم تكن) في المصدر المستعمل **(تاء زدتها)** عليه دلالة على المرة، نحو: أخرجت إخراجة، واستخرجت استخراجة.

وإذا جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران أحدهما مطرد والآخر غير مطرد فالوحدة على المطرد، تقول: دحرج دحرجة، ولا تقول: دحراجة، وكذا لا تقول: قاتلته قِتَالة، فكأن المصنف أراد بالمستعمل الفرد الكامل منه، وهو المستعمل باطراد، **(و)**قد جاء في الثلاثي[٢] لفظان لم يُرَدَّا إلى بناء فَعْلة، بل ألحق بهما التاء كما هما، وهما: إتيانة ولقاءة، تقول: **(أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة)**، وكل منهما **(شاذ)**، ويجوز: «أتية» و «لَقْية» على القياس، قال أبو الطيب:

لقيت بدرب الفجر إلفي لَقْيَةً شفت كمدي والليل فيه قتيل[٣]

وما ذكره المصنف من عدم رد مصدر الثلاثي ذي التاء إلى فَعْلة عند قصد المرة **قال الرضي** فيه: لم أعثر في مصنف على ما قاله، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فَعْلة، قال: والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلة، فتقول: نشدت نَشْدة -بفتح النون-، ودريت دَرْية.

هذا[٤]، ولم يبين المصنف كيفية العمل عند قصد النوع فيما عدا ما المرة منه

(١)- أي: ما فيه التاء في مصدره المستعمل وإن لم يكن الشارح قد ذكره.

(٢)- أي: الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء، فالقياس بناء الوحدة منهما على فعلة.

(٣)- البيت للمتنبي من قصيدة مدح بها سيف الدولة، ولكن الرواية في شرح شواهد الشافية وغيره هكذا: لقيت بدرب القلة الفجر لقية...إلخ، يريد أن الليل انقضى وبدت تباشير الصبح وقد وافى المكان فشفى لقاء الصبح كمده، والليل قتيل في الفجر لأنه ينقضي بطلوعه. والكمد: الحزن المكتوم. ودرب القلة -بضم القاف- موضع قرب مالطية. والاستشهاد به في قوله: «لقية» على أنه يجوز أن يأتي مصدر لقيته على لقية. من شرح شواهد الشافية.

(٤)- إشارة إلى أن الصواب خلاف ما صرح به بعض الشراح من أن قوله: «وما عداه على المصدر المستعمل» شامل للنوع والمرة؛ لمكان قوله: «فإن لم تكن تاء زدتها» فإن الظاهر أن ذلك مختص بالمرة، وشموله للنوع كما ذكر يقتضي أن يقال في النوع: إخراجة، وهو بعيد. تمت منه.

على فَعْلة، والظاهر أنه على المصدر المستعمل، لا فرق بين الجنس والنوع مما لا تاء فيه، نحو: إخراج إلا بالقرينة، ولا بين كل منهما[١] وبين المرة فيما فيه التاء إلا بالقرينة أيضاً، فإذا قلت: «عزيته تعزية» مثلاً صلح للثلاثة[٢]، لكن يحمل على المعنى الجنسي إلا أن تدل قرينة على وحدة أو نوع. ولو قال: «فإن لم تكن تاء زدتها للمرة» لأمكن شرح كلامه بما ذكرنا من غير تكلف[٣].

[أسماء الزمان والمكان]

(أسماء الزمان والمكان) وهي ما اشتق من فعل لما وقع فيه[٤]، **(مما مضارعه مفتوح العين)** كيشرب ويصعد **(أو مضمومها)** كيقتُل وييقُظ **(ومن المنقوص)** ولو كان مضارعه على يفعِل أو كان مثالاً كيرمي ويقي **(على مَفْعَل)** -بفتح العين-، فيقال: مشرَب ومَصْعَد ومقتَل وميقَظ ومرمى وموقى. **(ومن مكسورها)** كيضرِب ويعِد **(والمثال)** يعني به الواوي نحو: يوْجَل ويوسُم **(على مَفْعِل)** -بكسر العين-، نحو: مَضْرِب وموعِد ومَوْجِل وموسِم، والمثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم لخفته فيأتي على مَفْعَل، ومنه قوله تعالى: ﴿فنظرة إلى ميسَرِهِ﴾ في بعض القراءات.

والحاصل أن اسما الزمان والمكان من الثلاثي على مفعِل -بكسر العين- إن كان صحيح اللام مع كسرِ عين مضارعه أو كونِهِ مثالاً واوياً، وإلَّا فعلى مفعَل -بفتح العين-. كأنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوا فيما مضارعه مفتوحها.

وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو: يقتل لأنه لم يأت مفعُل في الكلام في غير هذا الباب إلا نادراً كما تقدم في: مكْرُم ومَعْوُن، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس

---

(١)- أي: الجنس والنوع.
(٢)- الجنس والنوع والمرة.
(٣)- إشارة إلى أنه يمكن شرحه بما ذكرنا بتكلف، وذلك بأن يقال: المراد بقوله: «فإن لم تكن تاء» مع إرادة ما علامته التاء أعني الوحدة زدتها. تمت منه
(٤)- الضمير في «فيه» يعود إلى «ما» أي: هي ما اشتق من فعل لما وقع في المشتق.

كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب، وعُدل إلى أحد اللفظين: مفعَل ومفعِل، وكان الفتح أخف. وإنما لم يكسروها في المعتل اللام مطلقاً[١] قصداً للتخفيف بانقلاب اللام[٢] ألفاً، ولم يفتحوها في المثال الواوي ولو لم يكن مكسور عين[٣] المضارع لأنهم ربما غيَّروه[٤] في يوجل فقالوا: ييجل وياجل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يوْعِد المعل بالحذف، فكما قالوا هناك: «موعد» قالوا هنا: «موجِل».

(وجاء) شاذاً مما مضارعه مضموم العين بكسر العين **(المنسِك)** من نسك ينسُك لموضع النسك، أي: العبادة **(والمجزِر)** من جزر يجزر لموضع الجزر: وهو نحر الإبل **(والمنبِت)** من نبت ينبُت لموضع النبت **(والمطلِع)** من طلع يطلع لموضع الطلوع **(والمشرِق)** لموضع الشروق **(والمغرِب)** لموضع الغروب **(والمرفِق)** وهو موصلُ الذراع والعضد، وكلُّ ما ينتفع به، والارتفاق: الانتفاعُ والاتكاءُ على المرفق، ومعنى الموضع فيهما[٥] بعيد، وذلك بتأويل أنهما مظنتا الرفق ومكاناه.

(والمسْجِد) وهو اسم للبيت المخصوص، قال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسْجَد -بالفتح- لا غير.

(والمنخِر) لثقب الأنف وهو من النخير للصوت بالأنف، **(وأما مِنْخِر)** -بكسر الميم- **(ففَرْعٌ)** لَمَنْخِر -بفتحها-، وليس ببناء أصلي، بل أتبع حركة الميم حركة الخاء **(كمِنْتِن)** -بكسر الميم- فإنه فرع لمُنْتِن -بضمها- **(ولا غيرهما)** موجود على مِفعِل -بكسر الميم والعين-. **(ونحو: المظِنّة والمقبرة)** مما جاء من أسماء الزمان والمكان بالتاء، قوله: **(فتحاً وضماً)** يعني في المقبَـُرة، وأما المظِنَّة فليس فيه إلا الكسر، والمظِنة: موضع الظن، **(ليس بقياسي)** بل شاذ،

(١)- سواء كان مكسور العين أم مفتوحها أم مضمومها، وسواء كان مثالاً أم لا. تمت

(٢)- إذ لو كسر لقيل: مرمي مثلاً فلم تقلب اللام ألفاً.

(٣)- نحو: يوجَل.

(٤)- أي: الواو. تمت

(٥)- أي: في موصل الذراع والعضد وفي كل ما ينتفع به.

والقياس عدم مجيئها(١)، ولكن نحو: المظنة شاذ من جهتين: كسرِ العين ومضارعه يَظُن، وإلحاقِ التاء، والمقبرَة -بالفتح- شاذ من جهة إلحاق التاء فقط، و-بالضم- من جهته ومن جهة الضم.

(وما عداه) أي: ما عدا الثلاثي المجرد الذي دل عليه سياق الكلام السابق **(فعلى لفظ)** اسم **(المفعول)**، تقول: مُدَحرَج ومُخرَج ومُستخرَج، فيحتمل كل منها أربعة معان: المصدر والمفعول والزمان والمكان.

واعلم أنه قد يبنى من الاسم الثلاثي والمزيد فيه ولو جامداً لمحل كثرة مدلوله أو سببها مَفْعَلة -بفتح الميم والعين-، نحو: أرض مَأسَدة ومَفْعَاة، أي: كثيرة الأُسْد والأفاعي، ونحو: الولد مجبُنة مَبْخَلَة، أي: سبب لكثرة الجبن والبخل، وليست بقياسية مع كثرتها(٢).

وقد يبنى سماعاً أيضاً مِفعَل -بكسر الميم وفتح العين- كمِطبَخ، ومُفْعِل -بضم الميم وكسر العين- كمُعْشِب لمحل المشتق منه، أي: مكان الطبخ والعُشب.

وقد يبنى نادراً من الرباعي على مُفَعْلِلَة -بضم الميم وكسر اللام الأولى- لمحل كثرة مدلوله، نحو: مُثَعْلِبَة ومُعَقْرِبة، أي: كثيرة الثعالب والعقارب، ومَعْقَرَة -بحذف الباء- شاذ.

الآلة

وهي ما اشتق من فعل لما يُستعان به في ذلك الفعل، وهي تبنى **(على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة)** وفِعَال أيضاً كالخياط(٣) والنظام، ولم يذكره المصنف(٤). **(كالمِحْلَب(٥))** لآلة الحلب، وهو الإناء الذي يحلب فيه، وليس بموضع

---

(١)- أي: التاء. تمت

(٢)- فلا يقال: مسبعة ومقردة. تمت نجم

(٣)- الخياط: اسم للإبرة، والنظام: كل خيط يضم به لؤلؤ ونحوه، جمعه نُظُم ككتب.

(٤)- لعدم اطراده. تمت عقيل.

(٥)- وهو اسم ما يحلب فيه، لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز إطلاق الآلة عليه. تمت جاربردي

الحلب؛ لأن موضعه هو المكان الذي يقعد الحالب فيه للحلب، بل هو آلة يحصل بها الحلب، **(والمِفْتاح والمِكْسَحَة)** وهي اسم لما يكسح به، أي: يكنس.

(ونحو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدهُن[١] والمُكْحُلة والمُحْرُضة ليس بقياس) يعني أنه سُمِع ضم الميم والعين في الكلمات المذكورة على خلاف القياس، ولفظُ «نحو» موهمٌ أنه قد جاء غيرها، وقال سيبويه: جاء خمسة أحرف بضم الميم: كالمكحلة[٢] والمسعط والمنخل والمدهن والمدق، وظاهر كلامه عدم مجيء الضم في غيرها.

قال الرضي: وأما المُحْرُضَة فذكرها جار الله العلامة، وفي الصحاح: المِحرَضة -بكسر الميم وفتح الراء-، وكذا قال ابن يعيش: لا أعرف فيها الضم، وهو وعاء الحُرض، وهو الأشنان[٣].

التصغير

(المصغر المزيد فيه) أي: اللفظ[٤] الذي زيد في أصله -أعني المكبر- شيء، فيدخل فيه غير المحدود[٥] من كل ما زيد فيه شيء، وقوله: **(ليدل)** أي: الزائد[٦] الذي دل عليه قوله: المزيد **(على تقليل)** يخرج ما عدا المحدود،

---

(١) – المسعط: ما يسعط به الصبي أو غيره، أي: يجعل به السعوط في أنفه. والمدق: ما يدق به الشيء كفهر العطار. والمدهن: ما يجعل فيه الدهن.

(٢)– اعترض على الشيخ بأنه قال: إن لفظ «نحو» موهم ثم أتى بالكاف فجلَّ من لا يسهو.

(٣)– الأشنان -بضم الهمزة وكسرها- معروف، دواء للجرب والحكة، جلاء، منق، مدر للطمث، مسقط للأجنة. تمت قاموس. يغسل به الأيدي بعد الطعام والموتى أيضاً، وهو شيء مجموع من حواد إذخر ونورة، وقيل: شجر تبيض الثياب. تمت

(٤)– أي: الاسم ليخرج الفعل والحرف فلا يصغران؛ لأن التصغير وصف في المعنى، وسمع تصغير أفعل التعجب فلا يطرد. وقال الجاربردي: وإنما قلنا: اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشروح يشمل نحو: ما أحسنه فإنه من المصغر إذ لو لم يكن منه كيف يقال إنه شاذ فإن شذوذه على تقدير كونه مصغراً إذ التصغير من خواص الأسماء.

(٥)– كالمثنى والمجموع واسم الفاعل واسم المفعول. تمت

(٦)– هذا مبني على عدم وجود لفظ شيء في المتن وإلا فهو عائد إليه.

ويشمل تصغير المبهمات كذيّا واللذيا. وفي بعض النسخ: المزيد فيه ياء، والأولى أولى؛ لشمولها تصغير المبهمات(١) من غير تكلف، بخلاف هذه. والتقليل يشمل تقليل العدد، نحو: عندي دُريهمات، أي: أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغَّر بالتحقير حتى لا يُتَوهم عظيماً، نحو: كُليب ورجيل، وتقليل الوصف، نحو: ضويرب، أي: ذو ضرب حقير، وتقليل ما اشتمل عليه(٢)، كيويم وشُهير، أي: حقير ما اشتمل عليه اليوم والشهر من الأمور الواقعة فيه. والمراد من الدلالة الوضعية(٣).

وأما التصغير المفيد للشفقة(٤) والتلطف كـ «يا بُنيّ»، و«أنت صُديِّقي» فمن مجاز(٥) تقليل الذات؛ لأن الصغار يُشفق عليهم ويتلطف بهم، فكني بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه، وكذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك: هو لُطيِّف، ومُليِّح، ومنه:

يـــــا مــــــا أمـــــيلح ....البيت

كما سيأتي(٦) إن شاء الله تعالى؛ وذلك لأن الصغار في الأغلب لطاف وملاح، فإذا كبرت غلظت وجهمت(٧).

وكذا المفيد للتعظيم كقوله:

(١)– لأن فيها زيادة الياء والألف، أما على النسخة التي فيها «المزيد فيه ياء» فلا بد من تكلف، مثل أن يقال: زيادة الياء لا تنافي زيادة غيرها معها، وإنما خصت بالذكر لاطراد زيادتها.

(٢)– أي: المصغر. تمت

(٣)– قيل: كأنه احترز بهذا عن الدلالة الاستعمالية كدلالة التنوين في قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢]، أي: رضوان قليل أكبر ليدل على غيره بالأولى.

(٤)– الظاهر والله أعلم أنه أراد بهذا دفع ما عساه أن يقال: التصغير المفيد للشفقة والتلطف لا يدل على تقليل؛ فلا يطرد قولكم: ليدل على تقليل. ووجه الدفع أنه يدل على التقليل وضعاً، وأما عند إفادته ذلك فهو مجاز، والله أعلم.

(٥)– والعلاقة اللزوم؛ لأن من لازم الصغار الإشفاق والتلطف. تمت

(٦)– من أن تصغير فعل التعجب للتلطف. تمت منه، وسيأتي البيت مشروحاً في ص....

(٧)– رجل جهم الوجه أي: كالح الوجه. وقد جهم –بالضم– جهومة: إذا كان باسر الوجه. صحاح

*** دويهية تصفرّ منها الأنامل(١)

من باب الكناية، كنَّى بالصغر عن بلوغ الغاية؛ لأن الشيء إذا جاوز حده(٢) جانس ضده.

ويجوز أن يكون تصغيرها في البيت لاحتقار الناس لها وتهاونهم بها(٣)؛ إذ المراد بها الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل.

(فالمتمكن(٤)) خصه لأن المبهمات تصغر على غير هذا النمط كما يجيء إن شاء الله تعالى، وكأنه أراد به ما عدا المتوغل في شبه الحرف، فيدخل فيه(٥) نحو: خمسة عشر، **(يضم أوله، ويفتح ثانيه، وبعدهما ياء ساكنة)** وذلك لأن المصغر لقلة أبنيته صيغ على وزن ثقيل؛ لأن الثقل مع القلة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً، وهو الياء؛ لئلا يكون ثقيلاً بالمرة، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات وهي الفتحة؛ لتقاوم شيئاً من ثقلهما. والأولى أن يقال: إن الضمة والفتحة في عُنيق وجُميل وصُريد غيرهما في(٦): عُنُق وجَمَل وصُرُد.

---

(١)– هذا عجز بيت للبيد، وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم. واستشهد به على أن دويهية تصغير داهية للتعظيم، وقيل: للتحقير؛ لاحتقار الناس لها، وسوف هنا للتحقيق والتأكيد، والداهية: مصيبة الدهر، مشتقة من الدهي –بفتح الدال وسكون الهاء– وهو النكر وإذا مات الرجل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظفار، فإن صفرتها لا تكون إلا بالموت. تمت من شرح شواهد الشافية.

(٢)– فالمنية لما بلغت الغاية في العظمة كأنها صارت محقرة.

(٣)– أي: لما لم يتهيأ الناس للموت وأقبلوا على الدنيا وأعرضوا عن تحصيل زاد الآخرة كأنهم حقروا الموت وصغروه؛ لعدم الالتفات إليه، فأورد الكلام معهم على ما يدل عليه حالهم من تصغير الموت تبكيتاً لهم وجرياً على سننهم، ونبه بلفظ الداهية على أن ما صغروه عظيم يجب التنبه له. وقيل: إن التصغير في «دويهية» لتقليل المدة لسرعة وصولها. جاربردي معنى.

(٤)– أراد بالمتمكن ما لم يكن بناؤه لازماً، فيتناول المنادى واسم لا والمبني بالتركيب، إذ كلها تصغر، فيقال: يا رجيل، ولا رجيل، وخميسة عشر. تمت عصام

(٥)– أي: في المتمكن. تمت

(٦)– أي: الضمة في عُنَيق غير الضمة في عُنُق، والفتحة في جُمَيل غير الفتحة في جَمَل، والضمة والفتحة في صريد غير الضمة والفتحة في صُرَد.

(ويكسر ما بعدها) أي: ما بعد الياء **(في الأربعة)** أي: في اللفظ الذي على أربعة أحرف، أصلياً كان أو مزيداً؛ ليناسب الياء التي قبله، وأما الثلاثي فما بعد الياء فيه حرف إعراب لا يجوز أن يلازم الكسر. **(إلا في)** ما اتصل بما يلي الياء واحد من: **(تاء التأنيث)** كطليحة **(وألفيه)** المقصورة كسّكيرى، أو الممدودة كحميراء **(والألف والنون المشبهتين بهما)** وذلك إذا كانتا في صفة أو علم مرتجل، وكذا في اسم جنس وكانت الألف[(١)] التي قبل النون خامسة أو سادسة وتصير في التصغير خامسة بحذف حرف، كعبوثران[(٢)]؛ إذ تحذف الواو -لما سيجيء- فيصير عبيثران، أو رابعة[(٣)] وليس الاسم[(٤)] على فَعْلان[(٥)] ولا فِعْلان[(٦)] ولا فَعَلان[(٧)] ولا فُعْلان[(٨)].

وأما العلم المنقول فحكمه حكم المنقول منه[(٩)]. **(وألف أفعال جمعاً)** فإنه يفتح ما بعد ياء التصغير في هذه[(١٠)]، تقول: طُليحة، وسُكيرَى، وحميراء، وسكيران، ونُديمان، وعُثيمان، وظُريبان في: ظَرِبان[(١١)]، وهكذا لو سمي بواحد منها، وأُحَيْمَال[(١٢)]. ولا حاجة إلى قوله: «جمعاً»؛ لأنه لا يكون إلا كذلك[(١٣)].

---

(١)- أي: في اسم الجنس.

(٢)- قوله: كعبوثران مشكك عليه ووجهه أنه قد حصل كسر ما بعد ياء التصغير وفتح ما قبل الألف والنون فلا حاجة إلى ذكره. تمت. وقيل: لا وجه للتشكيك، وهذا كله في المشبه لألفي التأنيث لا تمثيلاً لما يفتح فيه ما بعد ياء التصغير والله أعلم.

(٣)- عطف على قوله: خامسة أو سادسة.

(٤)- أي: اسم الجنس.

(٥)- كحَوْمَان.

(٦)- كسِرْحَان.

(٧)- كوَرَشَان.

(٨)- كسُلْطَان.

(٩)- تقول في سِرْحان وورشان -بالفتح- وسلطان أعلاماً: سريحين ووريشين وسليطين. تمت رضي. وفي ضربان وورشان -بالكسر- وعقربان وندمان وسكران أعلاماً: ضريبان ووريشان وعقيربان ونديمان وسكيران. تمت نجم الدين

(١٠)- أي: تاء التأنيث وألفيه..إلخ. تمت

(١١)- الظربان -بفتح فكسر-: دابة تشبه القرد على قدر الهر منتنة الرائحة.

(١٢)- بالجيم والحاء. تمت

(١٣)- قال في الجاربردي ما لفظه: قيد بقوله: «جمعاً» احترازاً عما ليس بجمع نحو: أعشار فإن =

وإنما فتح: أما مع تاء التأنيث؛ فلكونها كلمة مركبة مع الأولى -وإن صارت كبعض حروفها من حيث دوران الإعراب عليها- وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المكبر والمصغر سواء.

وأما مع ألفي التأنيث فإشفاقاً عليهما من أن ينقلبا ياء[(١)] وهما علامة التأنيث، والعلامة لا تغير ما أمكن[(٢)]، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصور فظاهر[(٣)]، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة التي أصلها الألف قلبت همزة، والألف التي قبلها للمد، لكن لَمَّا كان قلب ألف التأنيث همزة -لا واواً ولا ياء- للألف التي قبلها؛ إذ لو قُلبَت إلى أحدهما وجب مصيرها إلى الهمزة لما سيأتي في نحو: «كساءٍ، وبناءٍ» في الإعلال إن شاء الله تعالى- كان[(٤)] يلزم من قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضاً.

وأما مع الأف والنون المشبهتين فإلحاقاً لهما بها شبها به.

وأما مع ألف أفعال فإبقاءً على علامة ما هو مستغرب في التصغير، أعني الجمع؛ لأنهم -كما سيجيء- لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا أوزان جمع القلة الأربعة، فكأنَّ الجمع[(٥)] يستنكر في الظاهر مع التصغير، فلو لم يبقوا علامته لم يحمل

تصغيره أعيشير إذا كانت البرمة -وهي القدر- مكسرة قطعاً، وقد جاء أفعال مفرداً في أمشاج في قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان:٢].

(١)- لو كسر ما بعد الياء. تمت

(٢)- ليخرج ما إذا وقعت العلامة قبل ألف التثنية والجمع فتغير للضرورة نحو: حبليان وحبليات، وإنما غيرت في نحو: حمراوات مع عدم الضرورة إجراء للممدودة في القلب قبل ما ذكر مجرى المقصورة في قلبها قبل ألفي التثنية والجمع. تمت

(٣)- من حيث إنه لم يفصل بينها وبين الكسرة فاصل، بخلاف الممدودة. تمت

(٤)- قوله: كان هو جواب لما. تمت. وإنما كان يلزم من قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضاً لتناسب الياء التي قبلها.

(٥)- إنما قال: فكأن الجمع..إلخ، لأنه قد يقال: لا تنافي بين الجمع والتصغير؛ إذ الجمعية باعتبار الأعداد والتصغير باعتبار ذوات المعدودات، وأن المراد أفراد كثيرة العدد حقيرة في الذوات، فدفعه بأن هذا الاستنكار في الظاهر. تمت من إملاء السيد محمد بن إسماعيل الأمير.

السامع المصغر على أنه مصغر الجمع؛ للتباين[١] بينهما في الظاهر.

وكان عليه أن يذكر ألف التثنية وياءها، وواو جمع المذكر، وألف جمع المؤنث، فيستثنيها كما استثنى تاء التأنيث وما ذكر معها؛ فإنه لا يكسر ما بعد ياء التصغير مع المذكورات[٢] أيضاً، وكذا كان عليه أن يستثني المركب نحو: بعلبك.

(ولا يُزاد على أربعة) قال الرضي: عبارة ركيكة، مراد بها أن لا يصغر الخماسي، أي: لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير؛ لأن الأسماء ثلاث درجات: ثلاثي ورباعي وخماسي، فيصغر الثلاثي ويزاد عليه، أي: يرتقي عنه إلى الرباعي أيضاً فيصغر، ولا يزاد على الرباعي، أي: لا يزاد الارتقاء عليه، بل يقتصر عليه ولا يصغر الخماسي، فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكره من حذف الخامس أو غيره.

(ولذلك) أي: لأنه لا يرتقي عن الرباعي **(لم يجيء في غيرها)** أي: في غير ذي تاء التأنيث وذي ألفيه، وذي الألف والنون المشبهتين بهما، وذي ألف أفعال، وكذا في غير ما ذكرنا أيضاً، بل وغير المنسوب أيضاً نحو: عميري، وغير نحو: مُسَيلمين[٣]، وكان عليه أن يستثنيهما هنا أيضاً. **(إلا)** ثلاثة أوزان؛ لأنه إن كان ثلاثياً فتصغيره **(فُعَيْل)**، وإن كان رباعياً فإن لم يكن مع الأربعة مدة رابعة فتصغيره **(فُعَيْعِل)**، وإن كانت فتصغيره **(فُعيعيل)**. وقد خولف في الوزن هنا ما سبق من اعتبار الحروف الزائدة والأصلية؛ إذ يدخل في فعيعل جعيفر

---

(١)– ووجه التباين: أن التصغير يدل على التقليل، والجمع يدل على التكثير فتضادا. تمت منه

(٢)– ولا بد من زيادة قيد في تاء التأنيث وألفيه والألف والنون المشبهتين بهما لعدم كسر ما بعد ياء التصغير فيها، وكذا فيما زاده الشارح من ألف التثنية ويائها وواو جمع المذكر وألف جمع المؤنث، وهو أن تكون رابعة لأنها لو لم تكن رابعة بل خامسة وما فوقها كسر ما بعد ياء التصغير نحو: دحيرجة في دحرجة، وجحيجب في جحجبى، وخنيفساء في خنفساء، وزعيفران في زعفران، وكذا مسيلِمَان ومسيلِمَين في مسلمان ومسلِمَين، وكذا مسيلمون في مسلمون، ومسيلمات في مسلمات. ذكر هذا القيد في تاء التأنيث وألفيه والألف والنون ابن جماعة.

(٣)– لعل المراد جمع المذكر السالم نصباً وجراً لأنه لم يذكره في الاستثناء سابقاً؛ لأنه يكسر فيه ما بعد الياء.

وأكيلب وحُميِّر ومُسيجد ونحوها، وفي فعيعيل: مُفيتيح وتميثيل ونحو ذلك، ومن ترتيبها[١]؛ إذ يقال: وزن أُوَيْدر تصغير آدُر فُعَيْعِل لا أُعَيْفِل؛ قصداً للاختصار بحصر أوزان التصغير فيما تشترك الألفاظ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها وترتيبها، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي؛ لكونه أكثر[٢] منه، وأقدم بالطبع، فإذا احتيج إلى زيادة على الفاء والعين واللام كررت العين، دون الفاء أو اللام؛ لأن الفاء لا يكون فيها زيادة التضعيف، واللام يلتبس معها بوزن الرباعي[٣] الأصلي، والمقصود كما ذكر وزن الثلاثي.

وإن لم يقصد هذا الحصر المذكور وزن كل بناء بما يليق به، فيقال: دريهم فُعيلل، وحُميّر فعيِّل، ومُقيتِل مُفيْعِل، ونحو ذلك.

وقوله: «في غيرها» لأنه فيها يجيء غير الأمثلة الثلاثة، ولا يجيء شيء من الأمثلة الثلاثة إلا قبل ألف التأنيث[٤] وما ذكر معها.

(وإذا صغر الخماسي على ضُعْفِه) أي: مع ضعف تصغيره لثقله **(فالأولى حذف الخامس)** لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول، فإذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلاً.

وسبب[٥] زيادة الثقل وإن كان زيادةَ الياء لكنه لا يمكن حذفها؛ إذ هي

---

(١)– عطف على قوله: من اعتبار الحروف الزائدة..إلخ. تمت

(٢)– أي: لكون الثلاثي أكثر من الرباعي وأقدم. تمت

(٣)– فلو قالوا: «فعيلل» لالتبس بوزن جعيفر، أي: يلتبس وزن الثلاثي الذي قصد الوزن به بوزن الرباعي المجرد عن الزوائد، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا، فكرروا العين؛ ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصَّة. تمت نجم بتصرف

(٤)– يعني أن وزن فعيل موجود مثلاً في سكيرى قبل ألف التأنيث فأما بانضمامها إلى ما قبلها فالوزن كله فعيلى. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٥)– مبتدأ خبره ما دل عليه قوله: «لكنه لا يمكن حذفها»، والمعنى: وسبب زيادة الثقل لا يمكن حذفها، وهو ظاهر.

علامة التصغير، فحُذف ما صارت به الكلمة على حالة تؤدي إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها وهو الخامس.

لا يقال: هلا جاز إبقاء الخامس وغايته أن يكون مثل مزيد[١] الخماسي.

لأنا نقول: تلك الزيادة ليست بقياسية فلا تكثر في الكلام، وأما التصغير فقياسي؛ فيؤدي[٢] إلى كثرة وجود الثقيل في الكلام.

(وقيل:)الأولى حذف **(ما أشبه الزائد)** بشرط أن يكون رابعاً، ولو صرح به المصنف لكان أولى، فلا تحذف الميم من: جحمرش.

ومشابهته للزائد إما بأن يكون من حروف: اليوم تنساه[٣]، كما لو ثبت فرزتق بالتاء، أو بأن يكون مشابهاً لشيء منها في المخرج، كالدال في فرزدق فإنها تشبه التاء، فتحذف على هذا القول التاء من الأول والدال من الثاني؛ لأنه إذا لم يكن بد من حذف فحذف ما أشبه الزائد أولى.

والأكثر على حذف الآخر؛ لكونه أولى بالتغيير.

(وسمع الأخفش) تصغيره بإثبات الحروف الخمسة؛ كراهة لحذف حرف أصلي، فيقال في سفرجل: **(سُفَيرِجَل)** بإبقاء جميع الحروف وفتح الجيم.

(ويُرَّد) ما قلب فيه حرف حرفاً آخَرَ في المكبَّر لوجود سبب زال ذلك السبب بالتصغير **(نحو: باب وناب)** فإن أصلهما «بَوَب ونَيَب»، قلب حرف العلة فيهما ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، **(ومِيْزان)** فإن أصله موْزان -بواو ساكنة- قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، **(ومُوَقظ)** فإن أصله مُيْقظ، قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها **(إلى أصله)** فيقال: بويب ونُيَيْب ومويزين ومييقيظ؛ **(لذهاب المقتضي)** لذلك القلب؛ بذهاب جميعه في:

---

(١)- أي: غاية إبقاء الخامس مع ياء التصغير أن يكون المصغر مثل مزيد الخماسي كعضرفوط. تمت

(٢)- أي: إبقاء الخامس.

(٣)- ولو كان أصلياً. تمت رضي

«ميزان»؛ لانضمام الميم وانفتاح الواو، وجزئه في الباقي: أما في «باب وناب» فلعدم انفتاح الأول، وأما في «موقظ» فلعدم سكون الياء.

(بخلاف) ما لم يُزِل التصغير سبب قلبه **(نحو: قائم)** فإن سببَ قلب الواو همزة عند المصنف(١) كونُه اسم فاعل لفعل أُعلّ، وذلك لا يزول بالتصغير، **(وتراث)** وهو المال الموروث، أصله: وراث؛ فإن سبب قلب الواو تاء كونها مضمومة في الأول، وذلك باق في التصغير، **(وأدد)** وهو علم لأبي قبيلة من اليمن، يريد أن أصله: ودد -بالواو المضمومة- استثقل الابتداء بها فقلبت همزة، وذلك باق في التصغير، فلا يرد شيء منها إلى أصله، بل يقال: قُوَيْئم وتُرِيّت وأُديد.

قال الرضي: ولا أدري أي شيء حملهم على دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو؟ وما المانع من كونه من تراكيب أَدَد وقد جاء منه الإد بمعنى الأمر العظيم ونحو ذلك(٢)؟

(وقالوا عُيَيْدٌ) في تصغير عيد، وأصله عِوْد، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقد زال ذلك في التصغير؛ لانضمام ما قبلها وتحركها؛ فكان القياس أن يصغر على عوَيد، لكنهم إنما فعلوا ذلك **(لقولهم)** في جمعه: **(أعياد)،** والتصغير والتكسير من واد واحد(٣)، وإنما لم يقولوا في جمعه: «أعواداً» فرقاً بين جمعه وجمع عُوْد، ولو قال: «وقالوا: عييد فرقاً بينه وبين تصغير عُوْد» لكان أولى.

(فإن كانت) في المكبر **(مدة ثانية)** من ألف، أو ياء ساكنة مكسور ما

---

(١)- إشارة إلى ما ذكره الرضي من اتفاقهم على اشتراط وقوع الواو والياء بعد الألف، وليست في التصغير واقعة بعد الألف، فيحتاجون إلى بيان سبب عدم رد العين إلى أصلها. وبعضهم يردها إلى أصلها فيقول في قائم: قويِّم. تمت

(٢)- نحو: أدَّ البعير، إذا هدر، والناقة حنَّت. تمت قاموس.

(٣)- أي: أنه في المعنى مثله من حيث إنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم فغيروا صيغته. تمت جاربردي.

قبلها[١] **(فالواو)** يجب في التصغير قلبها إليها؛ لانضمام ما قبلها، **(نحو: ضويرب في ضارب، وضويريب في ضيراب)**، فإن كانت واواً فهي باقية بحالها، نحو: طويمير في طومار[٢].

(والاسم) الكائن **(على حرفين)** بسبب حذف شيء معلوم[٣] منه **(يرد محذوفه)** في التصغير؛ لتتم بنية فعيل، **(تقول في عدة)** والمحذوف منها الفاء، وأصلها وعدة، **(و)**في **(كل اسماً)** وأصله أُأْكل بزنة اقتل، حذفت فاؤه لما سيأتي[٤]، ثم حذفت همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها؛ إذ لم يبق في الأول[٥] إلا الكاف وهي متحركة: **(وعُيدة وأُكيل)** برد الفاء، لتتم بنية فُعَيل، ولا اعتداد بالتاء في عدة؛ لكونها كلمة أخرى كما تقدم[٦]، وقوله: «اسماً» قيدٌ لكُلْ، أي: إذا سمي به؛ لأنه إذا كان فعلاً لا يُصغر.

(وفي) تصغير **(سَهٍ ومذ)** إذا كان مذ **(اسماً)** أي: علماً أو ظرفاً، لا حرفاً، والمحذوف منهما العين: **(سُتَيَّهَة ومُنَيْذ)** بردهما إلى أصلهما، إذ أصل سه: سته[٧]، وفيه ثلاث لغات: سه -بحذف العين-، وستٌ -بحذف اللام- مع فتح السين فيهما، والثالثة: اسْتٌ -بحذف اللام وإسكان السين والمجيء بهمزة الوصل- وأصل مذ: منذ بزعم النحاة.

وقال الرضي: لا دليل عليه[٨]، فيصغر عنده علماً تصغير «من» إذا سمي به،

---

(١)- «مكسور ما قبلها» قيد للياء. تمت. والضمير في قوله: «قلبها» للمدة، وفي: «إليها» للواو، وفي قوله: «لانضمام ما قبلها» للمدة.

(٢)- الطومار: الصحيفة، وجمعه طوامير. تمت

(٣)- يحترز مما لا يعرف أن الذاهب منه أي: شيء هو فله حكم آخر كما يأتي في قوله: أو كنت لا تعرف أن الذاهب منه أي: شيء هو. تمت

(٤)- في تخفيف الهمزة على غير قياس؛ إذ قياسه قلبها واواً كما سيأتي، لكن خولف القياس لكثرة الاستعمال. تمت

(٥)- أي: في أول الكلمة. تمت

(٦)- في شرح قوله: «إلا في تاء التأنيث وألفيه»، في قول الشارح: وإنما فتح أما مع تاء التأنيث..إلخ. تمت

(٧)- والتاء الأخرى للتأنيث في مصغره، والهاء لام الكلمة.

(٨)- أي: على أن أصل مذ منذ، فيصغر عنده إذا كان علماً بزيادة ياء وإدغامها في ياء التصغير كما =

وسيأتي، **(وفي)** تصغير **(دمٍ وحرٍ)** والمحذوف منهما اللام: **(دُمَيٌّ وحُرَيحٌ)** بردهما إلى أصلهما، ولام «دم» ياء، ولام «حر» حاءٌ؛ لقولهم في الجمع: أحراح. والحذف فيما ذكر على غير قياس، إلا عِدَة فهو على القياس، كما يجيء في بابه إن شاء الله تعالى.

(وكذلك[١] باب ابن واسم وبنت وأخت وهنتٍ) يعني إذا حذفت اللام وأبدلت منها همزة الوصل في أول الكلمة، أو التاء في مقام اللام، فإنه لا يتم بالبدلين بُنْية التصغير، بل لا بد من رد اللام.

وإنما قلنا: إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لا يجامعانها. وإنما لم تتم البنية بهمزة الوصل لأنها غير لازمة، بل لا تكون إلا في الابتداء، فلو اعتد بها لم تبق البنية في حال الدَّرْج إن سقطت الهمزة، وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج. وإنما لم يُعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث؛ لاختصاص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر.

قال الرضي: ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها بالتاء إلا سبع كلمات: أخت، وبنت، وهنت[٢]، وكيت، وذيت، وثنتان، وكلتا عند سيبويه؛ فتقول في تصغيرها: بُنَيٌّ، وبُنَيَّة، وأُخَيَّة، وهُنَيَّة أو هُنَيْهة؛ لأن لامها ذات وجهين.

وأما الاسم على حرفين من أصل الوضع -كما إذا سميت بـ «من»- أو كنت

يأتي، لا ظرفاً فلا يصغر عنده.

(١)- أي: يرد محذوفه.

(٢)- أصل هنت: هنو، وأصل كيت: كيَّة فأبدلت التاء من الياء، فيقال في تصغيرها: كييَّة، ومثلها ذيت. وأصل ثنتان: ثني كجبل، فتصغيره على ثنيّ. قوله: وكلتا عند سيبويه، أي: أن التاء بدل من لام الكلمة وهي الواو، والألف بعدها للتأنيث، وأما عند الجرمي فالتاء للتأنيث، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل، ولم يثبت في كلامهم، وعند الكوفيين أصل كلتا وكلا: كلٌّ، فخفف بحذف أحد اللامين، والألف للتثنية. تمت

لا تعرف أن الذاهب منه أي شيء هو فإنك تزيد في آخره في التصغير ياء قياساً على الأكثر؛ لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة، وهو إما واو أو ياء، ولو زدت واواً وجب قلبها ياء؛ لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، فجئت من أول الأمر بياء، فتقول: مُنَيٌّ. **(بخلاف)** ما بقي منه بعد الحذف ما تتم به بنية التصغير نحو: **(باب مَيْت)** مما حذفت عينه مما هو على وزن فَيْعِل في الأصل من المعتل، كـ: مَيْت وسَيْد وجَيْد فإن أصلها: ميِّت وسيِّد وجيِّد، على فيعل، حذفت العين لما سيأتي إن شاء الله تعالى[١].

(وهارٍ) فإن أصله: هائر، اسم فاعل من هار يهور، حذفت عينه، **(وناسٍ)** فإن أصله: أُناسٍ. والحذف في هذه الثلاثة لا لعلة موجبة، بل للتخفيف، فلا يرد المحذوف؛ لعدم الحاجة إلى رده، بل تقول: مُيَيت وهُوَير ونُوَيس.

(وإذا ولي ياء التصغير واو) كعُروة **(أو ألف منقلبة)** كعصا **(أو زائدة)** كرسالة **(قلبت ياء)؛** إذ لا بد من تحريك ما بعد ياء التصغير؛ لوقوعه حينئذ موقع لام فُعَيْل[٢] أو عين فَعَيْعِل، فإن كانت واواً وجب قلبها ياء؛ لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون، وإن كانت ألفاً فلو ردت إلى الواو وجب قلبها ياء، فقلبها ياء من أول الأمر أولى. والكلام هنا في غير ذي الزيادتين، فلا يَرِدُ نحو: «مقاتل» حيث تحذف ألفه ولا تقلب.

(وكذلك الهمزة المنقلبة) عن واو أو ياء **(بعدها)** –أي: بعد الألف الزائدة– يجب ردها في التصغير إلى أصلها: من الياء كرداءٍ؛ فإن أصله «رداي»،

---

(١)– في باب الإعلال في قوله: «ويجوز الحذف في نحو: سيد وميت» فإنها تحذف الياء الثانية منهما تخفيفاً لاجتماع يائين وكسرة. تمت

(٢)– وإلا لزم التقاء الساكنين، وعندما تحركت الواو اجتمعت هي والياء وسبقت الياء بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت ياء التصغير فيها. وأما الألف فلما كان تحريكها متعذراً وكذا تحريك ياء التصغير متعذر وجب ردها ياء لتقبل الحركة، ولم ترد إلى الواو لما ذكره المصنف.

أو الواو كغطاء؛ إذ أصله «غطاوٌ»، قلبت الياء والواو فيهما همزة لما سيأتي[١] في الإعلال إن شاء الله تعالى، فيجب ردهما في التصغير لذهاب علة قلبهما[٢] همزة، كما يأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى، ثم تقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، فتقول في **(نحو:)** عُرْوة: **(عُرَيَّة)** أصله: عريوة، قلبت الواو ياء لما ذكرنا، **(و)** في نحو: عصا: **(عُصَيَّة)**، وفي نحو: رسالة: **(رُسَيِّلة. وتصحيحها**[٣]**)** أي: الواو **(في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل)** أي: إذا كانت متحركة قبل[٤] اللام، سواء كانت أصلية كأسود، أو زائدة كجَدْول **(قليل)**، والأكثر القلب، وإنما جاز - على قلة- تصحيحها لقوتها بالحركة، وكونها ليست محل التغيير[٥].

(فإن اتفق) بسبب التصغير **(اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة**[٦] **نسياً)** بشرط أن تكون طرفاً أو في حكم الطرف كمُعَيَّة، وأن تكون الثانية مكسورة في غير الجاري على الفعل، ولو صرح به لكان أولى، بخلاف مصغَّر نحو: عدوان[٧] فإنه يقال فيه عُدَيِّيْن، وبخلاف مصغر نحو: حَيّ[٨] فإنه يقال حُيَيّ، وبخلاف مصغر نحو: مُحَيٍّ[٩] **(على الأفصح)** يحتمل تعلقه بحذفت،

---

(١)- من وقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة.

(٢)- وهو وقوعهما بعد الألف الزائدة؛ لأن الألف الزائدة؛ تقلب ياء كما تقدم في رسالة؛ فتذهب علة قلبهما همزة.

(٣)- وهذا اعتراض على قوله: «وإذا ولي ياء التصغير واو قلبت ياء» بأنه منتقض بأسود وجدول فإنه قد جاء تصغيرها على أسيود وجديول مع أنه ولي ياء التصغير فيهما واو، فأجاب المصنف بأنه قليل.

(٤)- بخلاف عجوز فإنها ساكنة قبل اللام فليس فيها إلا القلب ياء. تمت

(٥)- بخلاف عروة. قال الجاربردي: ثم إن من صحح في تصغير أسود نظر إلى المكبر، ومن أعل ثم أدغم فلأن التصحيح في المكبر إنما كان لئلا يلتبس بالفعل، والتصغير يرفع ذلك، ومن صحح في تصغير جدول فلصحة جدول محافظة على الإلحاق، ومن أعل وأدغم وقال: جديل فلأن الإدغام لا يخرجه عن حركته وسكونه. تمت

(٦)- وخصت الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى الآخر. تمت جاربردي

(٧)- إذ ليست طرفاً ولا في حكم الطرف. تمت

(٨)- لعدم كسر الياء الثانية. تمت

(٩)- إذ هو جار على الفعل، وأصله: محيي، أعل إعلال قاض، فبقي محيّ فيقال فيه: محيّ كمكبره =

فيكون إشارة إلى ما روي عن الكوفيين من عدم الحذف، قال الرضي: وليس بمشهور من مذهبهم.

ويحتمل تعلقه بنسياً، فيكون إشارة إلى ما ذهب إليه أبو عمرو في «أَحَيٍّ»؛ فكأنه قال: حذفت الأخيرة نسياً مطرداً على الأفصح، فيكون الأفصح إشارة إلى عدم الاطراد على قول أبي عمرو؛ لاستثنائه مصغر أحْوى على أَحَيّ.

واجتماع[١] ثلاث ياءات وحذف الأخيرة **(كقولك في غطاء وإداوة وغاوية ومعاوية: غُطَيٌّ)** أصله: غُطَيِّئٌ، قلبت الهمزة ياء[٢]، **(وأدية)** أصلها: أُديّوة، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار أُدَيِّية؛ فحذفت الأخيرة، **(وغُوَيّة)** أصله: غُوَيْوية، قلبت الواو[٣] ياء لما تقدم فصار غُوَيِّيَة، فحذفت الأخيرة، **(ومُعَيَّة)** أصله: مُعَيْوِية؛ لأنها حذفت الألف منه لما سيأتي[٤]، ثم قلبت الواو ياء فصار مُعيِّيَة، فحذفت الأخيرة. **(وقياس أحوى)** ونحوه مما هو على وزن أفعل من المعتل اللام والعين أن يصغر على **(أُحَيَّ غير منصرف)؛** لأن أصله: «أُحَيْوي» بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها، وقُلِبَ الواو ياء لما عرفت[٥]، وأدغم ياء التصغير فيها، وحذفت الأخيرة نسياً، فيمنع من الصرف؛ لأن وزن الفعل وإن لم يبق بالحذف فقد بقي ما يرشد إليه من زيادة الفعل.

لأن فيه زيادتين الياء الثانية فتحذف الياء لأنها أقلها فائدة، ثم يصغر وتدغم ياء التصغير في الياء الأولى، وقد اجتمع بسبب التصغير ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء التي بعدها، والياء التي حذفت لأجل الإعلال وهي لام الكلمة فهي كالموجودة فلا تحذف نسياً بل يقال: هذا محي كقاضٍ رفعاً وجراً فلو حذفت نسياً لقيل: هذا محيٌّ بالرفع على الياء. تمت

(١)- قوله: «اجتماع» مبتدأ، خبره: كقولك. تمت

(٢)- ثم حذفت.

(٣)- أي: الأخيرة، وقوله: «لما تقدم» أي: من اجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة، فصار: غويِّية بثلاث ياءات فحذفت الأخيرة نسياً.

(٤)- من أن فيه زيادتين: الميم والألف، فتحذف أقلهما فائدة، وهي الألف، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون.

(٥)- لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون. تمت

(وعيسى) بن عمر **(يصرفه)**؛ لذهاب الوزن. **(وقال أبو عمرو: أُحَيّ)** ببقاء الكسرة على الياء، وحذف الثالثة لا نسياً، بل كما حذفت في قاضٍ، والتنوين فيه كالتنوين في جوارٍ، على الخلاف المعروف في النحو. ووجهه أنه شبهه بالفعل لموازنته له نحو: أُحَيِّي مضارع حَيَّيْت، فكما أنها لا تحذف فيه الثالثة لم تحذفها نسياً في أُحَيّ.

(وعلى قياس أسيود) -من التصحيح على قلة- تصغير أحوى **(أُحَيْوٍ)** ببقاء الكسر والتنوين؛ إذ لم تحذف الثالثة نسياً؛ لعدم اجتماع الياءات. والخلاف في امتناعه وانصرافه كما في جوار.

وكذلك تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة، تقول في تصغير «مَرْويّة» اسم مفعول من روى: «مُرَيَّة»، بخلاف ما لو كانت للنسبة فلا تحذف، تقول في تصغير «غزوي» المنسوب إلى الغزو: «غُزَيِّي».

(ويزاد المؤنث الثلاثي بغير تاء تاء، كأُذَيْنة) في أُذْنٍ، **(وعُيَيْنَة)** في عين؛ لأن التصغير يُوْرِد في الجامد معنى الوصف، فقولك: «أذينة» بمنزلة قولك: «أذن صغيرة»، فكما أنك لو أتيت بالوصف الصريح أتيت بالتاء فيه كذلك تأتي بها فيما يفيد معناه، وهو التصغير.

وما حذف منه حرف في التصغير حتى صار ثلاثياً فله حكمه في إلحاق التاء، كسماءٍ تقول في تصغيرها: سُمَيَّة[(١)].

(وعُرَيْبٌ) في عَرَب **(وعريس)** في عُرس، والعِرس -بالكسر-: امرأة الرجل، و-بالضم-: وليمة العرس **(شاذ)** والقياس بالتاء؛ لأنهما مؤنثان سماعيان.

---

(١)- لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات: ياء التصغير، والألف التي بعدها تقلب ياء كما في رسالة، والهمزة ترد إلى أصلها وهو الواو، ثم تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما قال الشارح في موضع، أو نقول: قلبت الهمزة ياء كما قال في موضع آخر، فلما اجتمع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسياً فصار ثلاثياً فلحقته التاء.

(بخلاف الرباعي) فلا تزاد فيه التاء **(كعُقيرب)** في تصغير عقرب؛ إذ يثقل بزيادتها. **(وقُدَيديمة)** في تصغير «قُدّام» **(وَوُرَيئة)** في تصغير «وراء» **(شاذ)**، والقياس قُدَيْدِيم وورَيِّيءٌ، هذا على القول بأن لام «وراء» همزة، من «وَرَّأت بكذا» أي: ساترت به، وأما على القول بأن لامه واو أو ياء، من: «ورّيت بكذا» -وهو الأشهر- فليس مما نحن فيه، أعني مما تثبت التاء فيه من الرباعي شاذاً، وقياسه على هذا القول وُرَيَّة لا غير[١].

(وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة) لأنها للزومها الكلمة وكونها ساكنة على حرف نزلت منزلة حرف منها، فكما يحذف الحرف الأصلي الزائد على الأربعة تحذف هي مثله، وكما يثبت رابعاً تثبت رابعة، **(كجحيجب)** في جحجبا، وهي قبيلة من الأنصار، **(وحُوَيْلي)** في حولايا، وهي اسم موضع، بحذف ألف التأنيث فيهما، وقلب الألف الوسطى في حولايا ياء؛ لوقوعها بعد كسرة[٢] التصغير، وإدغامها في الياء.

(وتثبت الممدودة مطلقاً) أي: رابعة كحمراء، أو خامسة كخنفساء **(ثبوت الثاني)** من المركب **(في)** نحو: **(بعلبك)؛** لكونها[٣] كلمة على حرفين، وكما تثبت تاء التأنيث لقوتها بالحركة.

(والمدة)؛ بل حرف العلة، ولو قال كذلك لكان أولى[٤]؛ ليشمل نحو:

---

(١)- لأنه يجتمع فيه عند التصغير ثلاث ياءات: ياء التصغير، والياء المنقلبة عن الألف الواقعة بعد ياء التصغير، والياء التي ردت إليها الهمزة عند زوال موجب قلب الياء أو الواو همزة -وهو وقوعهما بعد الألف-، فتحذف الياء الأخيرة نسياً فيصير ثلاثياً فتلحقه التاء قياساً كما تقدم في «سمية» تصغير «سماء».

(٢)- كما يأتي في قوله: «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء» تمت.

(٣)- علة لثبوت الممدودة. والحرفان هما:الألف والهمزة.

(٤)- المدة في عرفهم: حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه، وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء، سواء كانت متحركة أم ساكنة، وسواء كانت مسبوقة بحركة أم لا، وسواء كانت الحركة مجانسة أم لا. فتعبير ابن الحاجب بالمدة لا يشمل جِلَّوز وفُلَّيق ومَسَرْوَل.

«جلَّوْز» للضخم الشجاع، و «فُلَّيْق» للخوخ المتفلق عن نواه، ونحو: مُسَرْوَل[١]، قوله: **(الواقعة بعد كسرة التصغير)** أي: الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه، **(تنقلب ياء)؛** لمناسبة الكسرة التي قبلها، ويجب سكونها[٢] إن لم تكن آخر الكلمة[٣] كأريط في أرْطى، أو يكون بعدها ما يقتضي فتحها كتريقية[٤] في ترقوة، وإنما تقلب ياء **(إن لم تكن)** تلك المدة **(إياها)** يعني ياء؛ لأن الياء لا تنقلب ياء نحو: مُنَيْديل، وتلك المدة إما ألف **(نحو:)** مفتاح، فيصغر على **(مفيتيح، و)**إما واو نحو: كُردُوس لجماعة الخيل، فيصغر على **(كريديس)،** ويصغر جلوز على جُليليز، ومُسروَل على مُسَيْريل.

واعلم أن الاسم الثلاثي ذا الزيادة الواحدة لا يحذف منه شيء، **(و)**أما **(ذو الزيادتين غيرها)** أي: غير المدة المذكورة **(من الثلاثي)** فإنه **(يحذف أقلهما فائدة)** لئلا يخرج[٥] ببقائهما معاً عن أوزان التصغير، **(نحو: مطيلق)** في منطلق؛ فإن فيه زيادتين: الميم والنون، والميم أكثر فائدة؛ لاطراد زيادتها في اسم الفاعل واسم المفعول من غير[٦] الثلاثي المجرد، **(ومُغَيْلِم)** في مُغْتَلِم، والغُلْمة: شدة شهوة النكاح، فإن فيه زيادتين: الميم والتاء، والميم أكثر فائدة؛ لمثل ما ذكرنا في منطلق، فيجب حذف النون والتاء وإبقاء الميم فيهما.

---

(١)– مسرول: اسم مفعول، يقال: فرس مسرول، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين.

(٢)– أي: سكون الياء الواقعة بعد كسرة التصغير.

(٣)– لأنها إذا كانت آخر الكلمة لم تكن ساكنة على كل حال؛ إذ هي محل الإعراب فحالها مختلف؛ تارة تحذف نحو: هذا أريط، وتارة تثبت ساكنة نحو: هذا أريطيكم، وتارة متحركة نحو: رأيت أريطيكم، ونحو ذلك.

(٤)– والمقتضي للفتح في تريقية هو تاء التأنيث، ومثلُ تاء التأنيث في اقتضاء فتح الياء الألفُ الممدودة سُيَيْمِياء في سيمياء، أو الألف والنون المشبهتان لألفي التأنيث كعنيفيان في عنفوان. تمت رضي بتصرف. والترقوة –بفتح فسكون فضم–: مقدم الحلق في أعلى الصدر.

(٥)– الضمير في يخرج عائد على الثلاثي في قوله: «من الثلاثي».

(٦)– قوله: «من غير الثلاثي المجرد» عائد إلى اسم الفاعل فقط؛ لاطراد زيادتها في اسم المفعول في الثلاثي المجرد وغيره.

(ومُضَيْرِب) في مضارب، بحذف الألف، **(ومُقَيْدِم)** في مقدّم، بحذف أحد الدالين وإبقاء الميم فيهما لما تقدم، وقد ظهر معنى قوله: **(في منطلق ومغتلم ومضارب ومقَدّم)**.

ولو قال مكان قوله: «يحذف أقلهما فائدة»: «تبقى الفضلى» كما قال فيما بعده لكان أولى؛ لأن الواجب إنما هو إبقاء الفضلى، والفَضْل لا ينحصر في كثرة الفائدة، بل قد يكون[(١)] بها، وقد يكون بغيرها كالتصدرِ[(٢)]، فهمزة ألندد أولى بالإبقاء من النون، وككونِ أحد الزائدين مكرر الحرف الأصلي؛ فجيم عفنجج[(٣)] أولى بالإبقاء من النون.

(فإن تساويا) أي: الزيادتان في الفائدة؛ بأن لم يكن لإحداهما مزية على الأخرى **(فمخير)** في حذف أيتهما شئت، **(كقلينسة وقليسيه)** في تصغير قلنسوة، وفيها زيادتان، هما: النون والواو، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، **(وحُبَيْنِط وحُبَيْطٍ)** في تصغير حبنطى، وهو: صغير البطن، وفيه زيادتان: النون والألف، فإن حذفت الألف قلت: حُبَيْنِط بإجراء الإعراب رفعاً ونصباً وجراً على الطاء، وإن حذفت النون قلبت الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة التصغير، ثم يعل إعلال قاض.

وأما المدة[(٤)] فيجب بقاؤها لعدم إخلالها بالبنية كمُفَيْتيح في مفتاح.

(وذو) الزيادات **(الثلاث غيرها)** أي: غير المدة فتُبقى -لما عرفت[(٥)]- كمُقَيْديم في تصغير مقاديم: اسم رجل مثلاً، **(تبقى الفضلى)** وتحذف

---

(١)- أي: بل قد يكون الفضل بكثرة الفائدة، وقد يكون بغيرها..إلخ. تمت

(٢)- فالأول بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها. تمت رضي.

(٣)- العفنجج كسفرجل: الضخم الأحمق.

(٤)- هذا شرح «غيرها» في قوله في المتن: وذو الزيادتين غيرها.

(٥)- من عدم إخلالها بالبنية، فمقاديم فيه ثلاث زيادات: الميم والألف والياء، فتحذف الألف فقط، ولا تحذف المدة.

المفضولتان، **(كمُقَيْعِس في مُقْعَنسس)** وفيه ثلاث زيادات: الميم والنون والسين، فتبقى الميم؛ لأنها أفضل لما عرفت، وتحذف النون والسين.

(وتحذف زيادات الرباعي كلها) أي: واحدة كانت كمدحرج، أو أكثر كما سيأتي، **(مطلقاً)** أي: سواء كان لبعضها فضل على بعض أم لا، **(غير المدة)** فإنها تبقى، **(كقُشَيْعِر في مُقْشعرٍّ)** وفيه زيادتان: الميم وأحد الرائين، والميم أفضل، فحذفتا معاً، **(وحُرَيْجيم في احرنجام)** وفيه ثلاث زيادات: الهمزة والنون والمدة، فحذفت الهمزة والنون، وبقيت المدة؛ لما عرفت.

(ويجوز التعويض عن حذف الزائد) أي: عن الزائد المحذوف؛ إذ التعويض ناشئٌ عن حذف الزائد، أي: أن سببه حذف الزائد، والمراد بالزائد: الزائد على بنية التصغير، سواء كان حرفاً أصلياً كما في سفرجل، أو زائداً كما في مُقَدَّم، فإنه يجوز التعويض عنه **(بمدة بعد الكسرة)** أي: كسرة التصغير، وإنما يجوز ذلك **(فيما ليست فيه)** المدة، إذ لو كانت فيه لم يجز؛ لاشتغال محلها بها، **(كمغيليم في مغتلم)** عوضت المدة عن التاء التي حذفت، وسُفيريج في سفرجل.

(و)إذا صغر ما يدل على الكثرة فإنه **(يرد جمع الكثرة لا اسمه)** أي: اسم الجمع كقوم وركب، ولا جمع القلة: كأحمال وأقذلة، فإنها تصغر على لفظها، تقول: قويم وركيب وأحيمال وأقيذلة وأفيلس وغليمة، وكذا جمع التصحيح: كمسيلمون، وكذا اسم الجنس كتمير في تمر، **(إلى جمع قلته)** إن كان له جمع قلة، **(فيصغر)** ذلك الجمع أعني جمع القلة، **(نحو: غليمة)** في تصغير غلمان، **(أو إلى واحده)** المستعمل إن كان له واحد مستعمل، أو القياسي إن لم يكن، **(فيصغر)** ذلك الواحد **(ثم يجمع جمع السلامة)** بالواو والنون إن كان لعاقل مذكر اللفظ والمعنى **(نحو: غُلَيِّمون)** في تصغير غلمان، رددته إلى غلام فصغرته على غليّم، وجمعته بالواو والنون لكونه لمذكر عاقل، **(و)**بالألف والتاء إن كان لغيره، مذكراً كان ككتيِّبات في كتب، أو مؤنثاً كقُديرات في قدور،

أو محتملاً[١] لهما كالدار، فتقول: **(دُوَيْرات)** في تصغير دور، رددته إلى دار، وصغرته على دوير أو دويرة؛ لأن الدار يذكر ويؤنث، ثم جمعته على دويرات.

والحاصل أن جمع الكثرة إن ثبت لواحده جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه أو إلى ذلك الواحد، كغلمان ودور فإنه جاء لواحدهما جع قلة أيضاً وهو غلمة وأدؤر؛ فإن شئت قلت: غُلَيْمة وأديِّر، وإن شئت قلت: غُلَيِّمون ودويرات. وإن لم يثبت لواحده جمع قلة فإن ثبت له واحد مستعمل رددته إليه، سواء كان جمعه عليه قياسياً: كدراهم ورجال، فتقول: دريهمات ورجيلون، أو غير قياسي: كمحاسن[٢] ومشابه في جمع حُسْن وشِبْه، فتقول: حُسَيْنُون وشُبَيْهُون.

وإن لم يثبت له واحد مستعمل رددته إلى واحده الذي قياسه أن يكون جمعاً له، كعباديد وعبابيد بمعنى متفرقات، فتقول: عُبيديدون[٣] وعبيبيدون[٤]؛ لأن فعاليل جمع فُعلول أو فِعليل أو فِعلال.

وإنما رد جمع الكثرة إلى ما ذكر ولم يصغر على لفظه لأن المقصود من تصغيره تقليل العدد، فمعنى «عندي غليمة»: عندي عدد قليل منهم، وليس المراد تحقير ذواتهم، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ الجمع الكثير.

وأما اسم الجمع وجمع السلامة فمشتركان بين القليل والكثير على الأصح – كما ذكره الرضي – فتصغيرهما نظراً إلى القلة[٥].

وأما اسم الجنس فحكمه حكم سائر المفردات؛ إذ ليست الجمعية لازمة له من جهة المعنى؛ إذ يطلق على القليل والكثير.

---

(١)– أي: للتذكير والتأنيث.

(٢)– إذ مفردهما القياسي المهمل محسن ومشبه، قال في الصحاح: الحسن –بالضم– ضد القبح، والجمع: محاسن على غير القياس؛ لأنه جمع محسن. تمت

(٣)– لأن عباديد عُبْدود أو عبديد أو عبداد وأيًّا ما كان فتصغيره: عبيديد ثم يجمع بالواو والنون.

(٤)– لأن عبابيد عُبَّود أو عِبِّيْد أو عِبَّاد، وأيًّا ما كان فتصغيره: عبيبيد، ثم يجمع بالواو والنون.

(٥)– فلا يلزم التناقض. تمت رضي

والفرق بين الجمع واسم الجمع سيأتي في الجمع إن شاء الله تعالى، وكذا بين اسم الجمع واسم الجنس.

وإنما جمع الواحد المردود إليه ليعلم أن المصغر مصغر الجمع، وإنما جاز جمعه جمع التصحيح مطلقاً -سواء جمع مكبره جمع التصحيح أم لا- لأن التصغير أحدث فيه معنى الوصف الذي لم يكن في مكبره.

(وما جاء) من المصغر **(على غير ما ذكر)** من مقتضى القواعد السابقة **(كأنسيان)** في تصغير إنسان، قيل: بناء على أنه فِعْلان، وأن قياسه حينئذ أنيسين كما عرفت، **(وعشيشية)** في تصغير عشية، والقياس: عشيَّة -بإلحاق ياء التصغير، وحذف الياء الثالثة-، **(وأغيلمة)** في تصغير غلمة، والقياس: غُلَيْمة، **(وأصبية)** في تصغير صبية، والقياس: صُبَيَّة، **(شاذ)** لمخالفته القياس.

ولما ذكر المصنف أن التصغير يدل على التقليل وكان في ذلك نوع غموض في بعض الأسماء أشار إلى بيانه بقوله: **(وقولهم: «أصيغر منك»، و «دوين هذا» و«فويق هذا» لتقليل ما بينهما)** أي: بين المفضل والمفضل عليه في نحو: أصيغر منك، والمظروف وما أضيف إليه الظرف في نحو: فويق هذا ودوين هذا **(من التفاوت)** وبيان ذلك في أصغر منك ونحوه: أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذات المنعوتة، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، فعلى هذا معنى «أصيغر منك»: أن زيادته في الصغر عليك قليلة؛ لأن أفعل التفضيل ما وضع لموصوف بالزيادة على غيره في المعنى المشتق هو منه، فهو مفيد لتقليل الوصف، وفي «فويق هذا» و «دوين هذا» ونحوهما: أن الغرض من تصغير هذه الأزمنة والأمكنة قرب مظروفها مما أضيفت إليه من ذلك الجانب الذي أفادته الظروف، فمعنى «خرجت قبيل قيامك»: قرب الخروج من القيام من جانب القبلية، ومعنى «وقفت دوين النهر»: قَرُبَ وقوفي من النهر من جانب الدونية، وقس على ذلك، فهو مفيد لتقليل الذوات.

(ونحو: ما أحيسنه) مما صغر من فعل التعجب **(شاذ)** وليس بقياس؛ إذ التصغير من خواص الأسماء، وإنما جرأهم عليه تجرده عن معنى الحدوث والزمان اللذين هما من خواص الفعل، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل؛ ومن ثم بنيا من أصل واحد، فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسود وأحمر، والصفة كما تقدم إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون لا الموصوف، ففي مثل: «ما أحيسنه» التصغير راجع إلى الحسن، وهو تصغير التلطف كما تقدم في نحو: يا بني؛ كأنك قلت: هو حسين **(والمراد المتعجب منه)** وهو مفعول نحو: أحسن، فإذا قلت: «ما أحسن زيداً» فالمراد تصغير زيد، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أي وجه: أمن جهة الحسن أم من جهة غيره، فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف لبيان أن تصغير زيد تصغير التلطف راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته.

(ونحو: جميل وكعيت لطائرين) صغيرين، ومثلهما سكيت لآخر خيل الحلبة **(وكميت للفرس)** الذي لونه بين الحمرة والسواد **(موضوع على التصغير)** كأن هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقديره أن يقال: إن هذه مصغرات لا يظهر للتقليل فيها معنى، وقد ذكرت أن التصغير يدل على التقليل، فأجاب بأن التصغير المفيد للتقليل هو التصغير الطارئ على المكبر، وأما ما ذكر فهو موضوع على التصغير ولا مكبر له فليس مما نحن فيه. وإنما نطقوا بأسماء الطير المذكورة مصغرة لأنها عندهم مستصغرة، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها.

قال الرضي: وأما كميت فهو تصغير أكمت وكمتاء تصغير الترخيم، وقد ذكرنا أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون لا تصغير ما قام به ذلك المعنى. والكمتة لون يلزمه الصغر؛ إذ هي لون ينقص عن سواد الأدهم ويزيد على حمرة الأشقر فهي بين الحمرة والسواد فوضعوا كميت على صيغة التصغير لصغر معناه المضمون.

تصغير الترخيم

(و) قد يصغر الاسم على غير ما تقدم ويسمى **(تصغير الترخيم)**، وهو أن **(تحذف منه كل الزوائد)** سواء كانت واحدة أو أكثر **(ثم يصغر، كحميد في أحمد)** بحذف الهمزة، ويسمى تصغير الترخيم لأن الترخيم التقليل، يقال: صوت رخيم، إذا لم يكن قوياً. ويجري في العلم كما مر، وفي غيره على الصحيح[(١)]، كفتيح في مفتاح.

تصغير المبنيات

ولما فرغ من بيان كيفية تصغير الاسم المتمكن أشار إلى كيفية تصغير غيره فقال:

(وخولف) قياس التصغير في المتمكن **(باسم الإشارة والموصول)** أي: بتصغير ما يصغر منهما، والباء في باسم للتعدية، أي: جعل تصغير اسم الإشارة والموصول مخالفاً لتصغير المتمكن؛ وذلك لأنه كان حقهما أن لا يصغر شيء منهما؛ لغلبة شبه الحرف عليهما، مع أن في اسم الإشارة مانعاً آخر من التصغير: وهو أن أصله -وهو ذا- على حرفين، لكن لما تصرف «ذا» و «الذي» تصرف الأسماء المتمكنة -من كونهما موصوفين[(٢)]، وصفتين، وتثنيتهما، وجمعهما- جاز تصغيرهما وتصغير ما تصرف منهما، دون سائر أسماء الإشارة كثَمَّ وهنا، ودون سائر الموصولات كمن وما.

ولما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء

---

(١)- إشارة إلى قول الفراء: إنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم؛ لأن ما أبقي منه دليل على ما ألقي؛ لشهرته. تمت

(٢)- لم يذكر الرضي الموصول موصوفاً لما ذكر في النحو من أنَّه لم يظفر بمثال قاطع في ذلك، وأنَّ الظاهر أنه استغني عن وصفه بصلته، لكنه قد نقل في باب الإضافة عن ابن السري أن «غير المغضوب» صفة لـ«الذين أنعمت» وقرره، والظاهر عدم المانع كما يوصف الموصوف؛ فإذا أردت أن تصف شخصاً بأنه مُكْرَم لمخاطبك وأنه عالم قلت: جاءني الذي أكرمته العالم. تمت منه.

المتمكنة، **(فألحقت قبل آخرهما ياء)** علامة للتصغير، **(وزيد بعد آخرهما ألف**[١]**)** ليكون عوضاً عن ضم الأول، إلا في: «أولاء» الممدود، فإنها تزاد الياء ثالثة، وألف العوض قبل الآخر، كما صرح[٢] به في شرح المفصل، ثم تقلب الألف التي كانت والية للام ياء -لما سيتضح[٣]- وتدغم فيها ياء التصغير، فيصير «أُولَيَّاء» بالمد، قال:

**** مـــن هؤليـــائكن الضـــال والســـمر[٤]

ولو استثناه لكان أولى.

ولم يضم[٥] أولهما، ولا التُزِم أن تكون الياء ثالثة كما في المتمكن، **(فقيل)** في تصغير ذا: **(ذَيَّا)؛** لأنها لما زيدت الياء ثانية وجب قلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير، وحركت بالفتح لأجل الألف التي بعدها[٦]، وأدغمت ياء التصغير فيها، **(و)**في تصغير تا: **(تيا)؛** لمثل ما ذكرنا في ذا. وكذا تقول أيضاً في تصغير «تِي»: تَيَّا[٧]، وتفتح التاء ملاحظة لحال ياء التصغير في المتمكن؛ إذ ما قبلها مفتوح فيه. ولا يصغر «ذي» لئلا يلتبس بالمذكر، ولا «ذه» لأنه[٨] فرعه.

---

(١)- لأن هذه الأسماء مبنية، وسكون الآخر هو الأصل في البناء، فناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لازم السكون. تمت جاربردي.

(٢)- المصنف.

(٣)- في قوله: «وجب قلب الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير». تمت

(٤)- هذا عجز بيت وصدره قوله: يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا. وقد اختلف في قائل البيت فنسب إلى العرجي، ونسبه قوم إلى بدوي، ونسبه آخرون إلى الحسين العريني. وأميلح: تصغير أملح، وشدنّ -بتشديد النون-: فعل ماض مسند إلى نون الإناث، تقول: شدن الغزال يشدن شدوناً كخرج يخرج خروجاً، إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه، وهؤلياء: تصغير هؤلاء، وهو محل الشاهد. والضال -بتخفيف اللام-: جمع ضالة، وهو السدر البري. والسمر -بفتح فضم-: جمع سمرة، وهي شجرة الطلح.

(٥)- عطف على قوله في المتن: «فألحقت قبل آخرهما ياء، وزيد بعد آخرهما ألف».

(٦)- أي: الألف التي زيدت للعوض.

(٧)- وإن التبس بتصغير «تا» لأن الكل بمعنى واحد، بخلاف ذي.

(٨)- أي: لأن «ذه» فرع «ذي».

وتقول في المثنى: «ذيان، وتيان» بحذف ألف العوض؛ لاجتماع ألف المثنى وذلك الألف.

(و)في تصغير «أولى» المقصور: **(أوليَّا)** بإلحاق ياء التصغير ثالثة، وقلب الألف بعدها ياء، وزيادة ألف العوض. وهذه الضمة في المقصور والممدود هي التي كانت في «أولى»، لا للتصغير؛ فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة.

(و) في تصغير «الذي والتي»: **(الَّذيَّا والَّلتيَّا)** بزيادة ياء التصغير قبل الآخر، وفتح ما قبلها، وفتح الياء التي بعدها -لما تقدم[١]-.

(و)تقول في المثنى: **(اللذيَّانِ واللتيَّان)** واللذيَّيْنِ واللتيَّيْنِ، بحذف ألف العوض قبل علامة المثنى -لاجتماع الساكنين[٢]- نسياً عند سيبويه.

(و)في الجمع المذكر: **(الذيُّون والذيِّين)** بضم الياء في الأول، وكسرها في الثاني؛ إذ الألف حذفت نسياً[٣]. وإنما اطرد في المصغر «الذيون» رفعاً و«الذيين» نصباً وجراً، وشذ في المكبر «الذون» رفعاً[٤]؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن، فجرى جمعه في حال رفعه مجرى جمعه. **(و)**في جمع المؤنث: **(اللتيات[٥])** بحذف ألف العوض؛ لاجتماعها مع ألف الجمع. واستُغْنِي به عن تصغير اللاتي واللائي عند سيبويه[٦].

---

(١)- أي: لأجل ألف العوض. تمت

(٢)- هي وعلامة المثنى.

(٣)- عند سيبويه، وعند الأخفش حذفت لا نسياً في المثنى والجمع، ولا تظهر فائدة الخلاف في التثنية؛ لأن الياء مفتوحة رفعاً ونصباً وجراً، وتظهر في الجمع، فسيبويه يقول: اللذيُّون بالضم للياء رفعاً، واللذيِّين بالكسر نصباً وجراً؛ لعدم الاعتداد بألف العوض المحذوفة، والأخفش يعتد بها فيبقي فتح ما قبلها ليكون الفتح دليلاً عليها فيقول: اللذيَّون واللذيَّين، فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع في النصب والجر بفتح النون في المثنى وكسرها في الجمع.

(٤)- أي: لأن الذي لما صغر شابه المتمكن، فجرى جمع الذي في حال رفعه مجرى جمع المتمكن. تمت

(٥)- جمع سلامة اللتيا تصغير التي. تمت نجم

(٦)- قال الرضي: وقد صغرهما الأخفش على لفظهما، قياساً لا سماعاً، وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع، فقال في تصغير اللاتي: «اللويتا» بقلب الألف واواً كما في الجمع، أي: اللواتي، وحذف ياء =

ثم ذكر المصنف أسماء رفضت العرب تصغيرها فقال: **(ورفضوا تصغير الضمائر)؛** لغلبة شبه الحرف عليها، مع قلة تصرفها؛ إذ لا تقع صفات ولا موصوفات كأسماء الإشارة. ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط؛ فإنها تشابه الحرف، ولا تصرف بكونها صفات ولا موصوفات، ولذلك قال:

(ونحو: أين ومتى) من سائر أسماء الاستفهام والشرط، **(و)**نحو: **(ما ومَنْ)** من سائر الموصولات؛ لكونها أوغل في شبه الحرف من «الذي»؛ لكونها[(١)] لا تثنى ولا تجمع، ولأن وضع كثير منها على حرفين، ولا تجري مجراه[(٢)] في وصفها والوصف بها.

(و) نحو: **(حيث ومنذ)** من الظروف المبنية اللازمة الإضافة، وإنما صغر «مذ» لتصرفه بحذف النون منه، بناء على أن الأصل منذ، قال الرضي: ولا دليل عليه.

(و)نحو: **(مع)** وإن كان معرباً لكنه غير متصرف في الإعراب، ولا يقع صفة ولا موصوفاً، وهو على حرفين. وكذا «عند[(٣)]»، لكنه على ثلاثة أحرف.

(و) نحو: **(غير)** فلم يصغر كما صغر «مثل» وإن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة كالمماثلة؛ لقصوره في التمكن؛ لأنه لا يدخله لام، ولا يثنى ولا يجمع[(٤)]. وكذا «سوى وسُوا» بمعنى غير.

(و) نحو: **(حسبك)؛** لتضمنه معنى الفعل؛ لأنه بمعنى «اكتف». وما هو

«اللاتي» لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء. وقال في تصغير اللائي: «الَّلويئا» بفتح اللام فيهما. وقال المازني: إذا كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام، فتصغير اللاتي كتصغير التي سواء، وقال بعض البصريين: اللويتيا واللويئيا من غير حذف شيء. وكل ذلك هوس وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس، ولا يجوز.

(١)- أي: نحو: من وما من سائر الموصولات.

(٢)- أي: مجرى الذي.

(٣)- لأن المراد بتصغير الظروف القرب كقبل وبعد، و «عند» في غاية القرب فلا فائدة زائدة في تصغيرها. تمت

(٤)- أما كونه لا يجمع ففيه نظر، قال الجوهري: غير بمعنى سوى، والجمع: أغيار. تمت

بمعناه[١] أيضاً لا يصغر مثل: شرعك وكفيك، وكذلك جميع أسماء الأفعال.

(والاسم) حال كونه **(عاملاً عمل الفِعْل)** أي: العمل المختص بالفعل بحيث لا يعمله الاسم إلا لمشابهته، وهو الرفع والنصب، بخلاف الجر؛ إذ لا يحتاج في عمله إلى المشابهة للفعل[٢]. وظاهر هذا[٣] الإطلاق يعم المصدر وغيره، وعُلِّلَ بغلبة شبه الفِعْل عليه حال العمل، وكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه، وعليه بنى[٤] الرضي في شرح الكافية، وأما في هذا الموضع فأشار إلى تضعيفه، وقال في التعليل: لأن الاسم إذا صغر صار موصوفاً بالصِّغر كما تقدم، فيكون قولك: ضويربٌ بمنزلة قولك: ضاربٌ صغير، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل؛ فلا تقول: «زيد ضاربٌ عظيم عمراً»، و«أضاربٌ عظيم الزيدان» وذلك[٥] لبعده إذاً عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف مسند إليه الصفات، وظاهر كلام المصنف الإطلاق[٦].

ثم قال الرضي: هذا في الصفات، أعني اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه؛ لقوة معنى الفعل فيه؛ إذ لا يعمل الفعل -الذي هو الأصل- في الفاعل والمفعول إلا لتضمنه معنى المصدر، فيجوز على هذا أن تقول: «أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً»، و«ضريبك زيداً».

(فمن ثم) أي: من جهة أنه لا يصغر عاملاً عمل الفعل، ويفهم منه أنه يصغر إذا لم يكن عاملاً عمله **(جاز)** «زيد **(ضويرب»)** مثلاً، **(وامتنع)** «عمرو **(ضويرب زيداً»)**. وهاهنا بحث، وهو: أن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز

---

(١)- أي: بمعنى حسبك.
(٢)- إذ المضاف الذي هو عامل في المضاف إليه على الصحيح لا يحتاج إلى مشابهة أصلاً.منه
(٣)- أي: في قوله: والاسم عاملاً عمل الفعل. تمت
(٤)- أي: على عدم جواز تصغير المصدر العامل وإن علل ذلك بعلة غير هذه. تمت منه
(٥)- أي: الانعزال عن العمل.
(٦)- أي: مصدراً كان أو غيره. تمت

أيضاً «زيد ضويرب»؛ لعمله في الضمير المستتر، وذلك(١) بعيد، كيف وقد قال الرضي في شرح الكافية: وأما(٢) قولهم: «أنا مرتحل فسُوَيّر فرسخاً» فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً ويكفيه رائحة الفعل، انتهى. ومن المعلوم أن «سويراً» لا يخلو من الضمير.

تنبيه: لا يصغر أيضاً «أمس وغد»، وكذا -عند سيبويه- كل زمان يعتبر كونه أولاً وثانياً وثالثاً ونحو ذلك؛ فلا تصغر أيام الأسابيع: كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة، وكذا أسماء الشهور(٣): كالمحرم وصفر إلى ذي الحجة. قال ابن مالك: ولا يصغر الموضوع على التصغير ككعيت، ولا ما فيه معناه كقليل، ولا ما ينافيه ككثير.

[المنسوب]

(المنسوب الملحق بآخره) أي: بآخر أصله(٤) وهو المنسوب إليه **(ياء مشددة ليدل)** الإلحاق أو الياء **(على نسبته)** أي: على نسبة ذلك الذي ألحق بآخر أصله الياء **(إلى المجرد عنها)** وهو المنسوب إليه، مثلاً: «هاشمي» اسم ألحق بآخر أصله -وهو «هاشم»؛ لكون(٥) الياء زائدة- ياء مشددة؛ لغرض الدلالة على نسبة الشخص الموصوف بأنه هاشمي إلى هاشم، وهو المجرد عن الياء.

وإنما افتقرت النسبة إلى علامة لأنها معنى طار على الاسم فلا بد له من علامة، وكانت من حروف اللين؛ لخفتها.

---

(١)- أي: عدم الجواز الذي اقتضاه ظاهر كلامهم.

(٢)- بعد قوله: وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف- أي: اسم الفاعل - قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيء لما ذكرنا، وأما قولهم أنا مرتحل..إلخ. تمت

(٣)- إذ معناه الشهر الأول والثاني ونحو ذلك. تمت نجم الأئمة.

(٤)- أشار بتقدير المضاف إلى الاعتراض على المصنف بأن الملحق بآخره هو المنسوب إليه لا المنسوب؛ فيتحد المنسوب والمنسوب إليه. والجواب: أن المنسوب هو المركب من الياء والمنسوب إليه، والمنسوب إليه هو المجرد عنها، فافترقا.

(٥)- علة لكون أصله هاشماً. تمت

وإنما ألحقت بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض، فموضع زيادتها هو الاخر. وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولئلا يلتبس بالمنصوب حال الوقف، ولا الواو لأنه أثقل، وكانت مشددة لئلا تلتبس بياء المتكلم.

وقوله: «ليدل على نسبته» يُخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة: كرومي وروم، وزنجي وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة: كأحمري ودواري، وما لحقته لا لمعنى: ككرسي، فلا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة، ولا ليائها إنها ياء النسبة.

ثم إن المنسوب قد يعرض له بسبب إلحاق الياء بأصله تغييرات لذلك الأصل، بعضها قياسي وبعضها شاذ، فأشار المصنف إلى ذلك فقال: **(وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً)** سواء كان ذو التاء علماً كمكة والكوفة -ومنه[١] ما سمي بجمع المؤنث السالم نحو: أذرعات[٢]، تقول فيها: أذرعي؛ أما حذف الألف فلكونها رابعةً فصاعداً في الآخر؛ إذ التاء[٣] عارضة للتأنيث، وغيرَ منقلبة، فتحذف كما سيأتي- أو غير علم كالغرفة والصفرة، بخلاف زيادة التثنية والجمع فقد لا يحذفان في العلم كما يجيء، وإنما حذفت حذراً من اجتماع التائين قبل الياء وبعدها لو لم تحذف وكان المنسوب مؤنثاً؛ إذ كنت تقول: كوفتية، ثم طرد حذفها في المنسوب المذكر نحو: كوفي.

(و) حذف **(زيادة التثنية)** وهي الألف والنون، أو الياء والنون في نحو: مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين **(و)** حذف زيادة **(الجمع)** أي: الجمع

(١)- أي: مما تحذف فيه التاء وكان ذو التاء علماً. وحق العبارة: ومنه جمع المؤنث السالم إذا سمي به.

(٢)- أذرعات: موضع بالشام.

(٣)- قوله: «إذ التاء» علة لكون الألف في الآخر. وقوله: رابعة فصاعداً وغير منقلبة- بيان لحال الألف في كل ما سمي به من جمع المؤنث السالم من أنها تكون رابعة أو خامسة أو سادسة، فلا وجه لقول بعض المحشين: الأولى «خامسة». وقوله «وغير منقلبة» هذا شرط للألف الرابعة؛ فيشترط أن تكون غير منقلبة كمرمى، وغير أصلية كحتى، وغير ملحقة كأرطى، وأما الخامسة فتحذف مطلقاً، لكن ينظر أين المقابل لأما في قوله: أمّا حذف الألف.

على حد التثنية[١]، وهو جمع التصحيح المذكر، بإرادة[٢] الفرد الكامل؛ إذ الاستثناء أعني قوله: إلا علماً قد أعرب بالحركات يدل عليه، وأما زيادة جمع المؤنث السالم فيعلم وجوب حذفها مما سيأتي من وجوب رد الجمع إلى الواحد، وكذا كان يعلم من هنالك وجوب حذف زيادة جمع المذكر السالم، إلا أنه ذكره هنا لمشاركته للمثنى في العلةِ واستثناءِ العَلَم المذكور.

وإنما حذفت زيادتهما: أمّا حذف النون فواضح؛ لدلالتها على تمام الكلمة، وياء النسبة كجزء من أجزائها. وأمّا حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعراباً، ولا يكون الإعراب في الوسط، وأيضاً لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانيان[٣] ومسلمونيون، وعلامة التثنية والجمع في نحو: مسلمانيون ومسلمونيان، فيكون في الكلمة إعرابان.

قوله (إلا علماً قد أعرب بالحركات) هو استثناء مفرغ[٤] منصوب على الحالية، أي: تحذف زيادة المثنى والجمع في كل حال إلا حال كون أحدهما علماً قد أعرب بالحركات فلا تحذف الزيادتان.

بيان ذلك: أنك إذا سميت بالمثنى والجمع على حده: كضاربان وضاربون، أو جارياً مجراهما: كاثنان أو عشرون فالأكثر أن يعرب إعرابه قبل التسمية، وقد تجعل النون في كليهما معتقب الإعراب، بشرط أن لا تتجاوز حروف الكلمة سبعة[٥]؛ فلا تجعل النون في «مستعتبان ومستعتبون» معتقب الإعراب،

---

(١)- أي: على طريقة المثنى في إعرابِهِ بالحروف، وسلامةِ واحده، واختتامهِ بنون زائدة تحذف للإضافة. تمت شرح تصريح.

(٢)- أي: المراد بالجمع في قوله: «والجمع»: الفرد الكامل في الجمعية وهو جمع التصحيح المذكر، وكان الكامل في الجمعية لأنه ليس بفرع كجمع المؤنث.

(٣)- مسلمانيان إذا نسب مثنى إلى مثنى، ومسلمونيون في نسبة الجمع إلى الجمع، ومسلمانيون في نسبة المثنى إلى الجمع ومسلمونيان في نسبة الجمع إلى المثنى.

(٤)- وصح مجيء الحال من المضاف إليه لكون المضاف جزءاً منه. تمت منه، وصح في الموجب؛ لاستقامة المعنى، والتقدير: لا تبقى الزيادة في حال إلا في حال كونه علماً..إلخ. تمت

(٥)- لئلا تخرج الكلمة عن مزيد الاسم.

فإذا أعربت النون أُلزم المثنى الألف والجمع الياء في الأغلب(١)، فإن أعربته على ما كان عليه قبل التسمية وجب الحذف أيضاً في النسبة؛ إذ المحذور(٢) باقٍ.

وإن جعلت النون معتقب الإعراب لم يكن الألف والياء للإعراب، ولم تفد النون تمام الكلمة، بل يصيران كسكران وغسلين، فيجب أن ينسب إليهما بلا حذف شيء، نحو: «بحراني وزيديني» في النسبة إلى المسمى ببحران وزَيْدِيْن؛ **(فلذلك)** أي: لوجوب حذفِ العلامة إن أعرب بالحروف وعدمِه إن أعرب بالحركات **(جاء قنّسري)** في المنسوب إلى ما لا يعرب بالحركات **(وقنسريني)** في المنسوب إلى ما يعرب بها، وقنسرين -بكسر القاف والنون وتشديد النون-: بلد بالشام.

(ويفتح الثاني من) كل اسم ثلاثي مكسور العين **(نحو: نمر والدُّئل)** وإبل، تقول: نَمَري ودُؤَلي وإِبَلي؛ لئلا تصير الكلمة المبنية على الخفة -أي: الثلاثي المجرد- في غاية من الثقل بتتابع الأمثال من الياء والكسر، إذ في نحو: «إبلي» لم يخلص منها شيء، وفي نحو: نمري ودؤلي لم يخلص منها إلا الأول.

قال الرضي: ومن كسر الفاء إتباعاً للعين المكسور الحلقي في نحو: الصِّعق قال في المنسوب: صِعِقي -بكسر الصاد والعين-، وهو شاذ، ولعل ذلك(٣) في مثله ليبقى سبب كسر الصاد بحاله، أعني كسر العين، **(بخلاف)** الزائد على الثلاثة **(نحو:)** تغلب إذا نسبت إليه فإنك تقول: **(تَغْلِبي)**، وإن اجتمعت الكسرتان والياءان؛ إذ لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية.

واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثاني نحو: تَغْلب ويَثْرب، فأجاز الفتح فيهما قبل الحرف الأخير قياساً مطرداً؛ وذلك لأن الثاني ساكن، والساكن كالميت المعدوم، فلحق بالثلاثي. والقول هو الأول؛ إذ لم

(١)- إلى هنا في غير النسبة.

(٢)- وهو إيذانُ النون بالانفصال لو بقيت، وكونُ العلامة في الوسط واجتماعُ العلامتين لو بقيت الألف.

(٣)- أي: كسر العين وعدم فتحها.

يسمع الفتح إلا في «تغلبي»، ولذلك أشار المصنف إلىٰ ضعف كلامه بقوله: **(علىٰ الأفصح)**.

(وتحذف الواو والياء من فَعُولة وفَعِيْلة بشرط صحة العين ونفي التضعيف) أي: لا تكون العين واللام من جنس واحد، **(كحنفي)** في النسبة إلىٰ حنيفة، حذفت الياء فصار كنمري، ففتحت النون؛ لما تقدم، **(وشُنَئِي)** في النسبة إلىٰ شَنُوْءة، حذفت الواو وفتحت النون علىٰ غير القياس(١)، **(ومن فُعيلة)** -بضم الفاء- حال كونه **(غير مضاعف)** احترازاً عن نحو: مُدَيْدَة(٢)، فإن النسبة إليه مُدَيْدي، **(كجُهَنِي)** في النسبة إلىٰ جهينة.

وإنما حذفت الياء من «فَعيلة وفُعيلة» لقرب هذين الوزنين من الثلاثي، ويستولي الكسر والياء علىٰ أكثر حروفهما(٣)، وكانت التاء قد حذفت للنسبة والتغيير يجَرِّئ علىٰ التغيير، فخففوه بحذف الياء، بخلاف فَعِيْل وفُعَيْل إذ لم يحذف منهما شيء قبل الياء.

وأما «فَعولة» فسيبويه يجريها مجرىٰ «فَعِيلة» في حذف حرف اللين قياساً مطرداً؛ تشبيهاً لواو المد بيائه؛ لتساويهما في المدة والمحل، أعني كونهما بعد العين، وجرىٰ عليه المصنف، وقال المبرد: «شنئي» في «شنوءة» شاذ لا يجوز القياس عليه، ورجحه نجم الأئمة.

(بخلاف) ما فيه تضعيف من «فَعيلة» نحو: **(شديدي)** في النسبة إلىٰ «شديدة»، أو من «فُعَيلة»: كمُديدي في النسبة إلىٰ «مُديدة»، أو من فَعُولة نحو:

---

(١)- قوله: «علىٰ غير القياس» يعود إلىٰ فتح النون فقط، وإلىٰ حذف الواو علىٰ قول غير سيبويه.

(٢)- مديدية: تصغير مدة. ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه: الزمان وما أخذت من المداد علىٰ القلم، وبالفتح ومعناه: واحد المدة الذي هو الزيادة في أي: شيء، وبالكسر ومعناه: ما يجتمع في الجرح من القيح. تمت من حاشية شرح الشافية للرضي.

(٣)- لو قلت: فِـعَيْلي وفُعَيْلي. تمت

«كدودي» في النسبة إلى «كدودة[١]»؛ لأنك لو حذفت الياء والواو وقلت: شَدَدِي ومُدَدِي وكَدُدِي بعدم الإدغام كان ثقيلاً، وإن أدغمت وقلت: شَدِّي ومُدِّي وكَدِّي التبس بالمنسوب إلى شَدَّة ومُدَّة وكَدَّة، **(و)** بخلاف ما لم تكن عينه صحيحة من فعيلة: كطويلة فإن النسبة إليها على **(طويلي)**، أو من فعولة: كقوولة وبيوعة فإن النسبة إليهما على قوولي وبيوعي؛ لأنك لو حذفت الياء والواو فإن أبقيت حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبله أدى إلى الثقل، نحو: طَوَلي وقولي وبيعي، وإن قلبته ألفاً -على ما هو القياس- التبس بالمنسوب إلى طالٍ وقالٍ وباعٍ.

وأما تحركه وانفتاح ما قبله في طويلة وبيوعة فلا يوجب قلبَه ألفاً؛ لوجود مانع[٢] من ذلك، وهو وقوع حرف المد بعده كما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى. ولم يشترط صحة العين في فُعَيلة -بضم الفاء- لعدم مقتضي قلب حرف العلة ألفاً فيها؛ لانضمام ما قبله، فتقول في المنسوب إلى قويمة: قُوَمي.

(و)أما **(سليقي)** في المنسوب إلى السليقة وهي الطبيعة، والسليقي: الرجل يكون من أهل السليقة، وهو الذي يتكلم بأصل طبعه ولغته، ويقرأ القرآن كذلك، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات، قال [الطويل]:

ولست بنحْوي يلوك لسانه   ولكن سليقي أقول فأُعرب[٣]

(وسَليمي) في المنسوب إلى سليمة -بفتح السين- **(في الأزد)** قبيلة من

---

(١)- وهي بئر قليلة الماء. تمت. أي: لم ينل ماؤها إلا بكد. تمت قاموس

(٢)- يعني قد يمنعها من ذلك القلب، لا أنه دائماً يمنعهما من القلب، فإن مصدر الفعل الأجوف تعل عينه بالقلب مع وقوع الألف بعدها نحو: إقامة واستقامة. تمت منه

(٣)- لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين. والنحوي: الرجل المنسوب إلى علم النحو، ويلوك لسانه: من لاك الشيء في فمه، إذا علكه، يريد التكلف والتصنع في الكلام. وسليقي: خبر مبتدأ محذوف، أي: أنا سليقي. والاستشهاد به في قوله: «سليقي» على أن سليقي في النسبة إلى السليقة شاذ. والقياس: سلقي. من شرح شواهد الشافية.

قبائل العرب، **(وعَمِيري)** في المنسوب إلى عَميرة -بفتح العين- **(في كلب)** قبيلة أيضاً، فإنه **(شاذ)؛** لعدم حذف الياء من فعيلة، وإنما قال: «في الأزد وفي كلب» إشارة إلى أنه لو كان في العرب سليمة في غير الأزد، وعميرة في غير كلب، أو سميت بسليمة أو عميرة شخصاً أو قبيلة أو غير ذلك قلت: سَلَمِيٌّ وعَمَرِيٌّ على القياس، **(وعُبَدِيٌّ)** -بضم العين- **(وجُذَمِيٌّ)** -بضم الجيم-، الأول(١) **(في)** حي من عدي يسمون بني **(عَبِيدة)** -بفتح العين- **(و)** الثاني في بني **(جَذيمة)** -بفتح الجيم- وحذف المضاف -أعني لفظ بني- في الموضعين لما يجيء(٢) **(أشذ)** من نحو: سليقي؛ لأن في نحو: سليقي ترك حذف الياء في فعيلة وهو(٣) إبقاء الكلمة على أصلها قياساً على المذكر، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها(٤).

(وخُرَيْبِيٌّ) في النسبة إلى خُريبة -بضم الخاء- قبيلة **(شاذ)،** والقياس: خربي، وفصله عما قبله لأن الأول كان في فَعيلة -بفتح الفاء- وهذا في فُعيلة -بضمها-.

(وثَقَفي) في النسبة إلى ثقيف القبيلة المعروفة، **(وقرشي)** في النسبة إلى قريش **(وفُقمي)** في النسبة إلى فُقيم -بضم الفاء- قبيلة **(في كنانة، ومُلحِي)** في النسبة إلى مليح -بضم الميم- قبيلة **(في خزاعة شاذ)** لحذف الياء من فَعِيْل -بفتح الفاء- في ثقفي، ومن فُعيل -بضمها- في الباقية؛ إذ لا تحذف قياساً إلا من المؤنث كما تقدم، وقال: «في كنانة وفي خزاعة» لمثل ما تقدم(٥).

(وتحذف الياء من المعتل اللام) من فَعِيل وفُعَيل **(المذكر و)**من فَعِيلة وفُعَيلة **(المؤنث)؛** للاستثقال المفرط في البناء القريب من الثلاثي لو لم تحذف،

---

(١)- أي: عُبدي. تمت

(٢)- في النسبة إلى المضاف. تمت

(٣)- أي: ترك حذف الياء. وكذا الضمير في قوله: وليس فيه، أي: في ترك حذف الياء.

(٤)- أما في عبُدي وجذمي ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراج الكلمة عن أصلها. تمت رضي معنى

(٥)- في قوله: «وإنما قال: في الأزد وفي كلب». تمت

فلهذا لم يفرق بين المذكر والمؤنث، بخلاف الصحيح اللام[١]، **(وتقلب الياء الأخيرة)** وهي لام الكلمة **(واواً)؛** لئلا تتوالىٰ الأمثال، وقلبوا الكسرة في فعيل فتحة؛ لثقلها قبل الواو، **(كغنوي)** في النسبة إلىٰ غني[٢] أو غنية، **(وقُصَويّ)** في النسبة إلىٰ قصي أو قصية، **(وأُمَوِيّ)** في النسبة إلىٰ أُمية.

(وجاء) في فُعَيْل أو فُعَيْلة -بضم الفاء- إبقاء الياء المشددة، فيقال: **(أُمَيِّيٌّ، بخلاف)** فَعِيل أو فَعيلة فلم يجيء غير **(غنَوي)** ولم يجيء غنيِّيّ بإبقاء الياء المشددة؛ لأن الثقل في الأول أقل؛ لانفتاح ما قبل المشددة فيه[٣].

وقال الرضي: بل حكىٰ يونس أنه يقال: غَنِيِّيّ أيضاً، لكنه أقل من استعمال نحو: أُمَيّيّ.

(والأَموي) -بفتح الهمزة- **(شاذ)،** قال سيبويه: كأنَّ من قاله رده إلىٰ مكبره[٤]؛ طلباً للخفة.

(وأجري) تَفْعِلَة المعتل العين واللام نحو: تحيّة مجرىٰ فَعِيْلَة في حذفِ العين، وقلبِ الياء التي هي لام الكلمة واواً، وإبدالِ الكسرة فتحة، فيقال: **(تحَويّ في تحيّة)** اسم قبيلة؛ إجراء له **(مجرىٰ غَنَوِي)** في غنية؛ لأنه لما صار بالإدغام كفعيلة في عدد الحركات والسكنات أعطي في النسبة حكمها.

(وأما) إبقاء الواو المشددة في فعول المعتل اللام **(نحو: عَدُوّيّ في)** النسبة

---

(١)- ففرق بينهما بالحذف من المؤنث أعني فَعيل وفُعيلة، وعدم الحذف من المذكر أعني فَعيل وفُعيل كما تقدم.

(٢)- حي من غطفان. تمت كفاية. والفارق بين المذكر والمؤنث القرينة.

(٣)- وهو الميم في أميي، بخلاف الثاني فإن ما قبل الياء المشددة مكسور، كالنون في غني لو قيل: غَنِيِّيّ.

(٤)- اعلم أن أمية تصغير أمة، وهي الجارية، والتاء عوض عن اللام المحذوفة، وأصلها الواو؛ بدليل أَمَوَات، فلما أرادوا تصغيره ردوا اللام كما ترد في نظائره، فصار: أميو، فقلبت الواو ياء؛ لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون، وأدغمت فيها الياء، ثم زيد عليها تاء التأنيث علىٰ ما هو قياس الاسم الثلاثي المؤنث المجرد من التاء عند تصغيره، فصار: أمية، فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، والنسبة إلىٰ أَمَة المكبر: أَمَوي – برد اللام وجوباً– كما هو قياس مثله. تمت من حاشية علىٰ شرح الرضي للشافية بتصرف.

إلى **(عدوٍّ فاتفاق)** بين سيبويه والمبرد؛ لعدم استثقال الواو المشددة قبل الياء استثقال الياء المشددة قبلها، كما أن الضمة لا تستثقل قبلها في نحو: عضدي استثقال الكسرة قبلها في نحو: نَمِري؛ لتخالف الثقلاء.

(و)أما إبقاء الواو المشددة في فعولة فقد اختلفا فيه، **(قال المبرد في نحو: عدوّة):** ينسب إليها **(مثله)** أي: مثل المذكر، فتبقى الواو المشددة، فيقال عدوي، **(وقال سيبويه)**: بل تحذف الواو ويفتح ما قبلها، فتقول: **(عَدَوِي)** قياساً على الصحيح نحو: شَنَئِي في شنوْءة، قال المبرد: شَنَئِي في شنوْءة شاذ لا يجوز القياس عليه.

قال الرضي: والذي غرَّ سيبويه شنوْءة، فإنهم قالوا فيها: شنئي، قال: وقول المبرد هاهنا متين.

وإذا نسبت إلى قسي وعصي علمين قلت: قُسَويّ وعُصوي كصُرَديّ فضممت الفاء لأن أصله الضم، وإنما كنت كسرته إتباعاً لكسرة العين، فلما انفتحت العين في النسبة رجعت الفاء إلى أصلها.

(وتحذف الياء الأخيرة من نحو:) سيِّد وميِّت مما كان على وزن فَيْعِل من الأجوف، ومن نحو: مُهَيِّم مما كان على وزن مُفَعِّل من الأجوف أيضاً، فيقال: **(سَيْدِي ومَيْتِي ومُهَيْمِي من هَيَّم)** الحبُّ فلاناً، أي: صيره هائماً متحيراً؛ استثقالاً لاجتماع أربع ياءات وكسرتين، ولم تُحذف الساكنة؛ لئلا يبقى ياء متحركة[1] بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة؛ إذ النطق بمثل ذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير، وذلك ظاهر في الحس، **(وطائيّ شاذ)** أصله: طيِّئي كميتي فحذفت الياء المكسورة كما هو القياس، فصار طيْئيٌّ بياء ساكنة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس؛ قصداً للتخفيف؛ لكثرة استعمالهم إياه،

---

(١)– بالكسرة. تمت

أو حذفت الياء الساكنة على غير القياس، ثم قلبت الياء المكسورة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على القياس، والأول هو الموافق لكلامه في الإعلال[١].

(فإن كان مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم) اسم فاعل من هوَّم، أي: نام نوماً خفيفاً، فإذا صغرته خففته بأن حذفت إحدى الواوين؛ لاجتماع زيادتين: هي[٢] والميم، والميم أفضل -كما تقدم- فصار مُهَيوماً، فتقلب الواو ياء؛ لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون. **(قيل: مُهَيِّيْمِيٌّ بالتعويض)** أي: بتعويض المدة عن الزائد المحذوف، يعني أنك كنت قبل النسبة مخيراً بين الإتيان بمدة العوض وبين أن لا تأتي بها، وأما إذا نسبت إلى هذا المصغر فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوف؛ فتقول: مُهَيّيميٌّ؛ لأنك لو نسبت إليه بحذف الياء الأخيرة لالتبس بالمنسوب[٣] إلى مُهَيِّم اسم فاعل، ولو أبقيتها لأدى إلى الاستثقال كما تقدم، فأتيت بالياء الساكنة التي كانت جائزة فيه قبل النسبة، وصارت واجبة؛ لتفصل بين الكسرات. ولا فرق بين «مهيم» مصغر «مهَيّم» وبين «مُهَيّم» مصغر «مُهَوِّم»، فلا وجه للتخصيص بمصغر «مهوم».

واعلم أن قياس ما تقدم في التصغير أن لا يقال في تصغير مهيم[٤] ومهوم

---

(١)- لأنه قال في الإعلال: «وطائي شاذ» فلو كان المحذوف الياء الساكنة -أي: الأولى- لما كان شاذاً؛ إذ تكون الثانية تحركت وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً على القياس.

(٢)- قوله: «هي» أي: إحدى الواوين. تمت

(٣)- أي: لو نسبت إلى مهيِّم بحذف الياء الثانية وقلت: مُهَيْمي التبس بالمنسوب إلى مُهَيِّم اسم فاعل من هيَّم الحب فلاناً، وإن قلت: مُهَيِّمي بلا حذف أدى إلى الاستثقال كما تقدم من اجتماع أربع ياءات وكسرتين، فأبقيت اليائين وجئت بعدهما بياء العوض وجوباً لتفصل بين الكسرات فقلت: مُهَيِّيْمِي.

(٤)- لأن في مهيم ومهوم زيادتين: الميم وإحدى اليائين في مهيم، والميم وإحدى الواوين في مهوم، وقد تقدم أن ذا الزيادتين يحذف منه أقلهما فائدة إن لم تكن مدة، وعند المصنف أن الزائد هو الثاني، وهو حرف علة واقع بعد كسرة التصغير فلا يحذف، فكأن المصنف بنى هنا على قول من يقول: إن الزائد هو الأول، فيحذف لأنه غير المدة، أو كأنه لا يجيز في التصغير بقاء حرف العلة إلا إذا كان مدة، وهو هنا غير مدة؛ لأنه متحرك.

إلا مهيِّيْم على الأكثر[١]، ومهيويم على الأقل؛ لأن الزائد هو الثاني عند المصنف -كما سيأتي- وهو حرفُ علة واقعٌ بعد كسرة التصغير، وقد تقدم أنه يبقى، كمسيريل في: مسرول، ومشيريف في: مشريف، فكأنَّ ما ذكره هنا مبني على قول، أو كأنه لا يجيز في التصغير إبقاء حرف العلة[٢] مطلقاً، بل بشرط أن يكون مدة؛ كما هو ظاهر تعبيره هناك بالمدة.

حكم المنسوب إليه إذا كان آخره ألفاً

(و)إن كان آخر الاسم المنسوب إليه ألفاً فلا يخلو: إما أن تكون ثالثة أو ما فوقها، فإن كانت ثالثة فإنها **(تقلب)** تلك **(الألف الأخيرة الثالثة)** سواء كانت أصلية كمتى وإذا، أو منقلبة عن واوٍ كعصا، أو ياءٍ كرحى، وفي بعض النسخ «مطلقاً» ومعناه ما ذكرنا.

(و)إن كانت رابعة فإنها تقلب أيضاً تلك الألف **(الرابعة المنقلبة)** عن واو أو عن ياء، وكذا الأصلية كحتَّى وكلَّا، والتي للإلحاق كأرْطى، ولو صرح المصنف بها لكان أولى **(واواً)**؛ لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً، فوجب ردها إلى حرف يقبل الحركة، فردت إلى الواو التي هي أختها؛ لأنها أنسب من الياء في النسب، ولم تحذف؛ لكونها أصلية أو في حكم الأصلية، مع خفة الوزن[٣]، وذلك في الثالثة **(كعَصَوي)** في عصا، وألفها منقلبة عن واو، **(ورحوي)** في رحى، وألفها منقلبة عن ياء، ومَتَوي في المنسوب إلى متى، وإِذَوي في المنسوب إلى إذا. **(و)**في الرابعة نحو: **(مَلْهَوي)** في مَلْهَى، وألفها منقلبة عن واو، **(ومَرمَوي)** في مَرْمى، وألفه منقلبة عن ياء، وحَتَّوي في حتى، وهي أصلية، وأرْطَوي في أرْطى، وهي للإلحاق.

---

(١)- أي: على الأكثر من قلب الواو ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وقوله: «أو مهيويم على الأقل» أي: تصحيح الواو كما مر في أسيود.

(٢)- الواقع بعد كسرة التصغير، وقوله: مطلقاً، أي: سواء كان مدة أم لا.

(٣)- لتخرج الخامسة والسادسة.

(وتحذف) الألف إذا كانت **(غيرها)** أي: غير الرابعة المنقلبة، بل وغير ما ذكرنا من الأصلية والتي للإلحاق، وهي(١) الرابعة التي للتأنيث؛ لأنها لما كانت زائدة علامة للتأنيث ولم يكن بد من تغييرها بالقلب لو بقيت فحذفها أولى؛ فرقاً بينها وبين الأصلية وما هي في حكم الأصلية، **(كحُبليّ)** في النسبة إلى حُبْلى، **(وجَمَزي)** في النسبة إلى جَمَزى، وهو: السير السريع.

والتي(٢) فوق الرابعة؛ للثقل، من الخامسةِ نحو: مُرَاميٌّ في مُرَامَى، وهي منقلبة عن الياء، ومصطفيٌّ في مصطفى، وهي منقلبة عن الواو، وحَبَنْطيٌّ في حَبَنْطى، وهي للإلحاق بسفرجل، وحُبَاري في حُبَارى، وهي للتأنيث.

والسادسةِ كمُسْتَسْقِيٌّ في مُسْتَسقى، وهي منقلبة عن الياء، ومُسلَنْقِي في مُسْلَنْقَى، وهي للإلحاق بمحرنجم، وحَولائيّ أو حَوْلاويٌّ في حولايا، وهي زائدة للتأنيث، وقَبَعْثريٌّ في قَبَعْثَرى، وهي زائدة لتكثير الأبنية.

(وقد جاء في نحو: حُبْلى) مما كانت فيه ألف التأنيث رابعة وهو ساكن الثاني **(حُبْلَويٌّ)** تشبيهاً لها بالأصلية وما في حكمها، **(وحبْلاوي)** تشبيهاً لها بألف التأنيث الممدودة(٣).

ويجوز أيضاً تشبيه الرابعة الأصلية وما في حكمها بألف التأنيث المقصورة(٤) والممدودة، فيقال: مَلهِيٌّ وملهاوي، وحتي وحتاوي، وأرطي وأرطاوي، **(بخلاف)** الرابعة فيما ثانيه متحرك نحو: **(جَمَزِيٌّ)** فلا يجوز تشبيهها فيه بالأصلية وما في حكمها؛ لقيام الحركة فيه مقام الحرف الخامس، فلا وجه غير حذفها.

(١)- أي: غيرها، وغير ما ذكرنا.

(٢)- عطف على الرابعة من قوله: وهي الرابعة.

(٣)- فتزيد قبلها ألفاً آخر، وتقلب ألف التأنيث واواً، فتقول حبلاوي ودنياوي كصحراوي. تمت رضي

(٤)- أي: في الحذف.

[حكم المنسوب إليه إذا كان آخره ياء]

(و)إن كان آخر الاسم المنسوب إليه ياء مكسوراً ما قبلها فإن كانت ثالثة فإنها **(تقلب تلك الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها)** لا الساكن ما قبلها فستأتي **(واواً)** استثقالاً لاجتماع الياءات مع تحرك ما قبلها، ولم تحذف؛ لئلا يؤدي إلى الإخلالِ بالبنية وبقائِها(١) على حرفين، ويفتح ما قبلها كما فتح في نحو: نَمَري، بل هذا أولى؛ لمكان حرف(٢) العلة، **(كعموي)** في عمٍ، **(وشجوي)** في شجٍ.

(و)إن كان المكسور ما قبلها رابعة فإنها **(تحذف)** تلك **(الرابعة)** سواء كان الثاني متحركاً نحو: «يَتَقِي» مخفف «يتَّقي» إذا سمي به، أو ساكناً فإنها تحذف فيه أيضاً **(على الأفصح كقاضي)** في المنسوب إلى قاض؛ لاستثقال اجتماع الياءات وعدم الملجي إلى قلبها واواً؛ لعدم الإخلال بحذفها.

وقال المبرد: يجوز «قاضوي» تشبيهاً لها بالثالثة؛ لقرب الوزن من الثلاثي بسبب سكون الثاني، كما تقدم له نظير ذلك في «تغلبي»، وإلى ضعفه أشار المصنف بقوله: على الأفصح.

وإن كانت ما سوى الثالثة والرابعة بان تكون خامسة أو سادسة فإنه **(يحذف ما سواهما)** للاستثقال مع عدم الإخلال **(كمشتري)** في النسبة إلى مشتري، وهي خامسة فيه، و «مستسقي» في النسبة إلى مستسقي، وهي سادسة فيه، **(وباب محيّي)** وهو اسم فاعل من فعَّل المضاعف المعتل اللام والعين بالياء، وكذلك مصغره **(جاء)** النسبة إليه **(على محوي ومحيّي)** لأن الياء الأخيرة خامسة يجب حذفها كما عرفت، فيبقى محي بعد حذفها كقصي وإن خالف الياء الياء(٣) كما قلنا في تحية، فيجوز فيه الوجهان كأموي وأميّي كما تقدم.

---

(١)- قوله: «وبقائها على حرفين» - عطف تفسير للإخلال بالبنية. تمت

(٢)- قال الرضي: وإذا فتحوا العين المكسورة في الصحيح اللام فهو في معتلها أولى لئلا تتوالى الثقلاء.

(٣)- يعني ياء قصي ومحي، فياء قصي الأولى التي يجوز حذفها زائدة، والثانية هي لام الكلمة، وياء =

[النسبة إلى ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن]

ولما فرغ من الياء التي قبلها مكسور شرع في الياء الثالثة التي قبلها ساكن صحيح، واستطرد معها ذكر الواو فقال: **(ونحو: ظبية وقِنيَة ورُقْيَة وغزوة وعُروة ورِشوَة)** أي: ما كان مؤنثاً آخره ياء أو واو من فَعْلة أو فِعْلة أو فُعْلة **(على القياس عند سيبويه)** أي: ينسب إليه مع بقاء أصله بلا تغيير غير حذف التاء؛ لخفة الياء الساكن ما قبلها فضلاً عن الواو في النسب[١]، فيقال: ظَبْيِي وغَزْوِي.**(وزِنَوي)** في النسبة إلى بني زِنْيَة، وهي قبيلة، **(وقَرَوي)** في النسبة إلى القرية **(شاذ عنده)**، والقياس: زِنْيِيّ وقَرْيِيّ.

(وقال يونس): بل يفتح[٢] الثاني فيه؛ لأن التغيير بحذف التاء يُجَرِّي على التغيير بالفتح؛ فيحصل بالتحريك قلب الياء واواً، فتخف الكلمة، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، فتقول: **(ظَبَوي، و)** حمل عليه الواوي فقال: يقال: **(غَزَوِي)**، فزِنَوي وقَرَوي قياس عنده. والحق قول سيبويه[٣].

(واتفقا في باب ظبي وغزوٍ) مما كان آخره ياء أو واو قبلها ساكن وهو مذكر على أنه ينسب إليه على الأصل؛ فيقال: ظَبْيِيٌّ وغَزْوِي؛ لعدم المسوغ للفتح[٤] هنا كما كان في ذي التاء، **(وبَدَوِيّ)** في المنسوب إلى بدو **(شاذ عند الجميع)** لكونه مذكراً.

محي الأولى هي العين على القول بأن الزائد هو الثاني كما عند المصنف، والثانية زائدة.

(١)- فهي في النسب وقبلها متحرك أخف من الياء فكيف وما قبلها ساكن، قال الرضي: وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ما قبلها في نحو: عموي وقاضوي عند بعضهم فما ظنك بتركها على حالها مع سكون ما قبلها. تمت

(٢)- كما عرفت من أن مجرد اجتماع الياءات لا تأثير له في القلب بل لا بد من تحريك ما قبلها. تمت منه

(٣)- إذ التخفيف حاصل، والأصل عدم التغيير. تمت رضي

(٤)- وهو التغيير بحذف التاء المجرئ على التغيير.

النسبة إلى ما آخره ياء أو واو مشددة

(وباب طي وحي) مما آخره ياء مشددة بعد حرف واحد، سواء كانت أولى اليائين منقلبة عن واو: كطي؛ إذ أصله طَوْي، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون، أو لا: كحي، كما سيأتي في الإعلال أن عينه ولامه ياءان على الصحيح، (**ترد الأولى**) من اليائين (**إلى أصلها**) إن كان لها أصل وهو الواو كما في «طي» (**وتفتح**)؛ أما فتحها فليحصل فك الإدغام بالتحريك الذي يحصل به قلب الياء الثانية واواً -كما تقدم في نحو: عَمَوي- فتخف الكلمة، وأما تخصيص الفتح فلخفته، وأما ردها إلى أصلها فلزوال موجب قلبها ياء أعني سكونها، **(فيقال: طووي)** في طي، (**و**)إن لم يكن لها أصل فتحت وقلبت الثانية واواً نحو: **(حيوي)** في حي، ولما كان فتح الأولى يستلزم قلب الثانية واواً لم يذكره المصنف.

(**بخلاف**) ما آخره واو مشددة بعد حرف نحو: دوّ، وهي: المفازة، وكوّة[1] وهي: ثقب[2] البيت، فإنه لا يغير عن حاله؛ لعدم استثقال الواو المشددة قبل ياء النسبة، فيقال في النسبة إليهما: (**دوِّيّ وكوِّي**).

هذا حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرف واحد، وقد عرفت حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرفين نحو: «غَنِي وقُصَي».

(و)أما (**ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة**) أحرف فنقول: (**إن كانت في نحو: مرمي**) بأن تكون رابعة والأخيرة أصلية (**قيل: مرموي**) بحذف الأولى وقلب الثانية واواً، ولا تحذف؛ احتراماً للحرف الأصلي، (**ومَرْمِي**) بحذفهما للاستثقال، وهو الأولى، (**وإن كانت**) المشددة كلها (**زائدة حذفت**) أي:

---

(١)- الكوة -بالفتح-: ثقب البيت، والجمع: كواء -بالكسر- ممدود ومقصور، والكوة -بالضم-: لغة، وجمعها: كوى. تمت مختار

(٢)- الثقب -بالفتح-: واحد الثقوب، والثقب -بالضم-: جمع ثقبة، كالثقب -بفتح القاف-. تمت مختار

ليس فيها الوجهان كما كان فيما الثانية فيه أصلية، بل تحذف للاستثقال، سواء كانت رابعة (**ككرسي**)، فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد، أو كانت خامسة (**و**)ذلك نحو: (**بَخاتي في**) النسبة إلى (**بخاتي**) اسم رجل، فهو غير منصرف؛ لكونه في الأصل أقصى الجموع؛ إذ هو في الأصل جمع بُختي(١)، والمنسوب إلى هذا(٢) يكون منصرفاً؛ لأن ياء النسبة لا تعد في أبنية الجموع.

وكذا لو كان ثاني الخامسة المشددة أصلياً فإنها تحذف أيضاً، كما لو نسبت إلى أثافي(٣) اسم رجل مثلاً، وإنما قال: «اسم رجل» لأنه لا ينسب إليه جميعاً.

النسبة إلى ما آخره همزة بعد ألف زائدة

(**وما آخره همزة بعد ألف**) زائدة(٤) إذا لم تكن الهمزة بدلاً عن حرف أصلي غير حرف العلة لا تخلو من أربعة أقسام: للتأنيث، أو أصلية، أو منقلبة، أو للإلحاق.

(**فإن كانت للتأنيث قلبت**) في النسبة (**واواً**)؛ قصداً للفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، وكان الزائد بالتغيير أولى، وخصت الواو لأنها أنسبُ

---

(١)- البخت -بالفتح-: الجد، معرب، وبالضم: الإبل الخراسانية؛ كالبختية، والجمع: بخاتي وبخاتى وبخات. تمت قاموس.

(٢)- أي: إلى بخاتي اسم رجل، فالفرق بين المنسوب والمنسوب إليه الصرف وعدمه. تمت

(٣)- الأثافي -بتخفيف الياء-: جمع أُثفية -بضم الهمزة، وسكون الثاء، بعدها فاء مكسورة، فياء مشددة، وقد تخفف- وهي حجر يوضع عليها القدر، وهي ثلاثة أحجار.

(٤)- هنا نسختان إحداهما هكذا: وما آخره همزة بعد ألف زائدة لا تخلو من..إلخ. والثانية هكذا: وما آخره همزة بعد ألف إذا لم تكن الهمزة بدلاً..إلخ.

ويترتب على النسختين كلامه الآتي، حيث قال بناء على النسخة الأولى: وإنما قيدت الألف بأن تكون زائدة لأنها لو كانت..إلخ. وقال بناء على الثانية: وإنما قلت: إذا لم تكن الهمزة بدلاً عن حرف أصلي..إلخ والمعنى واحد، فالتقييد بزائدة يخرج همزة ماء؛ لأنها واقعة بعد ألف مبدلة من أصل فلا تغير الهمزة، والتقييد بإذا لم تكن الهمزة بدلاً من حرف أصلي غير حرف العلة يخرج همزة ماء؛ لأنها بدل من حرف أصلي غير حرف العلة وهو الهاء فلا تغير.

الحروف إلىٰ الياء[١]، وأكثرُ ما يقلب الحرف المستثقل إليه قبل ياء النسبة، فيقال في النسبة إلىٰ حمراء: حمراوي.

(**وصنعاني وبهراني وروحاني**) في المنسوب إلىٰ صنعاء -بلد في اليمن-، وبهراء -قبيلة من قضاعة-، وروحاء -موضع قريب من المدينة شرفها الله تعالىٰ-، بقلب الهمزة نوناً فيها، (**وجَلُولي وحَرُوري**) في المنسوب إلىٰ جَلولاء، موضع بالعراق، وحروراء كذلك[٢] أيضاً، بحذف الهمزة والألف التي قبلها فيهما، (**شاذ**)، والقياس: «صنعاوي» بقلب الهمزة واواً، وكذلك سائرها.

ووجهُ قلب الهمزة نوناً فيما قلبت فيه من ذلك مع الشذوذ مشابهةُ ألف التأنيث الممدودة للألف والنون، ووجهُ الحذف في «جلولاء وحروراء» طولُ الاسم، شبهوا ألف التأنيث بتائه[٣]. والحرورية: هم الخوارج، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لما نزلوا بـ«حروراء» حين فارقوه.

(**وإن كانت أصلية ثبتت علىٰ الأكثر**)؛ لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها[٤]، (**كقرائي**) في المنسوب إلىٰ «قراء»[٥]، و«وضائي» في المنسوب إلىٰ «وضاء»[٦].

وقال: «علىٰ الأكثر» لأنه قد جاءَ علىٰ قلة حتىٰ يكاد يلحق بالشذوذ تشبيهُها بالتي للتأنيث؛ فتقلب واواً، نحو: قراوي ووضاوي، (**وإلا**) أي: وإن لم تكن للتأنيث ولا أصلية صرفاً[٧] بأن تكون منقلبة عن أصل ككساء ورداء،

---

(١)- ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات. تمت جاربردي.

(٢)- أي: موضع بالعراق.

(٣)- فحذفوها كما تحذف التاء. تمت

(٤)- أي: قبل الياء. تمت

(٥)- القراء -بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة-: الناسك المتعبد، وبفتح القاف وتشديد الراء كذلك: الحسن القراءة أو الكثيرها.

(٦)- الوضاء -بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة-: الوضيء الحسن الوجه.

(٧)- أي: محضاً.

أو للإلحاق كعِلْبَاء[١] **(فالوجهان)**: قلبها وواواً، وإبقاؤها بحالها، **(ككساوي وعلباوي)** في المنسوب إلى «كساء»، وهي فيه منقلبة عن واو، وأصله: كساو، وإلى علباء، وهي فيه زائدة للإلحاق بدحراج.

[وإنما كان فيهما وجهان[٢]] لأن لهما نسبة إلى الأصلي؛ من حيث كون إحداهما منقلبة عن أصلي والأخرى في مقابلة الحرف الأصلي، ولهما نسبة إلى الزائد الصرف؛ من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما في قراء، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية، والقلب في الملحقة أولى من البقاء، وفي المنقلبة على العكس، وهو في الأصلية كالشاذ.

وإنما قلت[٣]: «إذا لم تكن الهمزة بدلاً عن حرف أصلي غير حرف العلة» لأنها لو كانت كذلك، كماء إذ أصله: موه، وهمزته بدل عن الهاء، فليس فيه إلا إثبات الهمزة، تقول: مائي، **(وشاوي)** في شاء، وهمزته -أيضاً- بدل من الهاء **(شاذ)**، والقياس شائي.

النسبة إلى ما آخره ياء أو واو بعد ألف زائدة

(وباب سِقاية) ودرحاية[٤] وحولايا مما وقعت فيه الياء بعد ألف زائدة لم تقلب فيه همزة لمانع[٥] **(سقائي بالهمز)** ودرحائي وحولائي؛ إذ المانع كان هو التاء والألف، وقد زالتا للنسبة، وليس لياء النسبة اتصال تاء التأنيث وألفه؛ إذ

(١)- العلباء -بكسر فسكون-: عصب عنق البعير، ويقال: الغليظ منه خاصة.

(٢)- تمت نجم.

(٣)- في نسخة: وإنما قيدت الألف بأن تكون زائدة لأنها لو كانت بعد المنقلبة عن أصل كماء إذ أصله..إلخ كما تقدم في حاشية سابقة، وفيها إشارة إلى هذا.

(٤)- رجل دِرْحَايَة، أي: قصير سمين ضخم البطن، وهو فعلاية، ملحق بجعظاوة. صحاح

(٥)- وهو عدم تطرفها بسبب التاء غير الطارئة في سقاية ودرحاية، والألف في حولايا.

الألف لازمة دائماً، والتاء قد تلزم في بعض المواضع نحو: قمحدوة[١]، بخلاف تلك[٢]، فصارت الياء[٣] كالمتطرفة، وهي ثقيلة في النسبة قبل يائها، فقلبت همزة، كما هو قياسها إذا تطرفت على ما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى، وبعضهم يقلبها واواً فيقول: سقاوي ونحوه؛ لكثرة قلب الياء واواً قبل ياء النسبة.

(وباب شَقَاوة) مما وقعت فيه الواو بعد ألف زائدة لم تقلب فيه همزة لمانع[٤] **(شقاوي بالواو)**؛ لأن تطرف الواو عارض لأجل النسبة، والواو لا تستثقل في النسبة قبل يائها.

النسبة إلى ما آخره ياء ثالثة بعد ألف غير زائدة

(وباب راي وراية) مما كان آخره ياء ثالثة بعد ألف، ولا تكون تلك الألف إلا منقلبة عن عين الكلمة -سواء كان مذكراً أم مؤنثاً- يجوز فيه ثلاثة أوجه: **(رائي)** بالهمزة؛ تشبيهاً للياء فيه بالواقعة بعد ألف زائدة لَمَّا استثقلت بعض استثقال قبل ياء النسبة، **(ورايي)** ببقائها، وهو القياس؛ لخفتها بسكون ما قبلها: كظبيي، **(وراوي)** بقلبها واواً؛ تشبيهاً لها بالياء الثالثة في نحو: عمٍ؛ لأن الألف حاجز غير حصين، فكأنها والية للفتحة، أو لأن الألف لخفته في حكم الفتحة.

النسبة لما كان على حرفين بسبب حذف ثالثه

(وما كان على حرفين) بسبب حذف ثالثه على ثلاثة أقسام:

قسم يجب رد محذوفه في النسبة، وقسم يمتنع، وقسم يجوز فيه الأمران.

فالأول: ضربان: أحدهما مشروط بثلاثة شروط: أشار إليه وإليها بقوله: **(إن كان متحرك الأوسط أصلاً)** أي: في أصل الوضع، **(و)**كان **(المحذوف اللام، ولم يعوض همزة وصل)**.

---

(١)– القمحدوة: ما خلف الرأس، والجمع: قماحد. صحاح

(٢)– أي: ياء النسبة.

(٣)– في سقاية.

(٤)– وهو عدم تطرفها بسبب التاء غير الطارئة. تمت

وثانيهما مشروط بشرطين: أشار إليهما وإليه بقوله: (**أو كان المحذوف فاء**) والمطرد منه المصدر الذي فاؤه واو تحذف في مضارعه: كعدة وزنة وشية، (**وهو معتل اللام -وجب رده**) أي: رد ذلك المحذوف (**كأبوي وأخوي وستهي**) هذه أمثلة الضرب الأول، أعني ما تحرك وسطه وضعاً، فإن أصلها: أَبَوٌ وأَخَوٌ وسَتَه.

وإنما وجب رد اللام فيه لئلا يلزم الإجحاف في البنية بحذف اللام وحذف حركة العين[١]؛ إذ هذه الكسرة لأجل ياء النسبة، مع أن المحذوف في[٢] الآخر الذي هو محل التغيير.

وإنما قال: (**في ست**) لئلا يلتبس بالمنسوب إلى «سه» -بحذف العين- فإنه لا يجوز فيه رد المحذوف.

وعموم كلامه يقضي بأن النسبة تجوز إلى «فم» برد المحذوف أيضاً فيقال: فَوَهي؛ إذ هو محذوف[٣] اللام، متحرك الأوسط[٤] في الأصل؛ إذ أصله «فَوَه»، وإلى فو زيد مثلاً: فوهي. لكن الرضي قال: يقال في النسبة إلى فو زيد: فميّ، ونَقَل عن سيبويه أنه يقال في النسبة إلى فم: فميّ وفموي، ولم يذكر غيره[٥].

---

(١)- أي: لو لم ترد اللام وقيل: أبِيٌّ في «أب» للزم الإجحاف بحذف اللام، وهي الواو، وحذف حركة العين، وهي الفتحة، وأما الكسرة فهي لأجل ياء النسبة. تمت

(٢)- قوله: «مع أن المحذوف في الآخر» أي: فيرد المحذوف.

(٣)- قال الرضي في شرح الكافية: أصله فوه بفتح الفاء وسكون العين أما فتح الفاء فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون، انتهى. فقول الشارح هنا مبني على قوله إنه متحرك الأوسط في نسخته ثم ضرب عليه وقال: ساكن الوسط، فعلى هذا ليس من القسم الذي يجب فيه رد المحذوف فكان حقه أن يذكر فيما يجوز فيه الأمران. تمت

(٤)- في النسخة الأم: ساكن الأوسط، قال فيها: وجدت نسخة صحيحة هكذا، يعني: ساكن الوسط، ثم قال في حاشية عليها ما لفظه: كان الثابت في نسخة المصنف عوض قوله ساكن: متحرك، ثم ضرب عليه بخط يده، إلا أنه ليس مما نحن بصدده؛ إذ هو من قوله: وإلا فالوجهان. تمت

(٥)- أي: غير هذا المذكور من فمي وفموي. تمت

(ووشوي في شية) هذا مثال للضرب الثاني؛ إذ أصله وشية، فحذفت الفاء، فإذا نسبت إليه وجب رد المحذوف؛ إذ ليس في الكلمات المعربة الثنائية[١] ما ثانيه حرف علة، وكانت التاء قائمة مقام الثالث فلم يكن قبل حذفها على حرفين، فلما حذفت للنسبة بقي على حرفين، فلما احتيج إلى ثالث كان المحذوف هو الأولى بأن يؤتى به، وبقيت كسرة السين على حالها، ولم تجعل ساكنة كما كانت في الأصل؛ لأن الفاء وإن كانت أصلاً إلا أن ردها هاهنا للضرورة، وهي ما ذكرنا[٢]، وهذه الضرورة عارضة في النسبة فلم يعتد بها؛ فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند حذف الفاء، فصار وِشِيِيّ كإِبِلِي، ففتح العين كما في إبَلي، وقلبت الياء واواً كما في حيوي.

ولعلك تقول: بقي قسم لم يعلم حكمه، وهو ما كان المحذوف عينه وهو معتل اللام فنقول: ذلك غير موجود[٣]؛ إذ لم تحذف العين إلا في سه اتفاقاً، ومذ على قول[٤].

(وقال الأخفش:) ترد العين إلى سكونها الأصلي لما ردت الفاء، فيقال: **(وِشْيِيّ على الأصل)** كقِنْيِيّ[٥] ولا تستثقل الياءات؛ لأجل سكون العين.

والثاني[٦] ضرب واحد، أشار إليه بقوله: **(وإن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها)** من فاء أو عين **(لم يرد، كعدي)** في عدة، **(وزِنِي)** في زنة، والمحذوف فيهما الفاء؛ إذ أصلهما: وعدة ووزنة، فلا ترد الفاء في النسبة؛ لكون

---

(١)– المستقلة. تمت. ولا يشكل على هذا بذو؛ لأنها لم تستعمل مقطوعة عن الإضافة، فهي من قبيل ما لا يستقل بنفسه. تمت نيسابوري.

(٢)– يعني من أنه ليس في الكلمات المعربة الثنائية..إلخ.

(٣)– أي: مع مصيره على حرفين، احتراز من نحو: مري ويُري مخففي مرئي ويرئي علمين، فتقول في النسبة: مري ويري.

(٤)– واللام فيهما صحيحة.

(٥)– في قنية. تمت

(٦)– وهو الذي يمتنع رد محذوفه. تمت

اللام صحيحة(١)، وعدم كون المحذوف في محل التغيير، **(وسهي في سه)** والمحذوف فيه العين؛ إذ أصله سته، فلا ترد العين؛ لذلك أيضاً.

(وجاء) في «عدة» عن ناس من العرب **(عِدَوِي)** شاذاً، **(وليس)** هذا **(برد)** للمحذوف كما زعم الفراء؛ إذ لو كان رداً لرد في موضعه، بل هذا زيادة واو في موضع التغيير على غير قياس كالعوض عن المحذوف.

قيل: أو قلب(٢)، بجعل الفاء موضع اللام.

وفيه: أنه لا قلب إلا مع الرد، وإن أراد(٣) ليس برد فقط، بل هو رد مع قلب فالظاهر أنه ليس مراد المصنف؛ إذ ذلك(٤) عين مذهب الفراء كما قرره الرضي(٥)، والظاهر أن المصنف أراد بقوله: «وليس برد» الإشارة إلى رد كلامه(٦) فتأمل.

والثالث ما أشار إليه بقوله: **(وما سواهما)** أي: ما سوى ما يجب فيه الرد وما يمتنع، وهو ثلاثة أضرب: ما لم يكن متحرك الأوسط أصلاً من المحذوف اللام، وما كان متحرك الأوسط منه وعوض فيه همزة الوصل، وما كان ساكن الوسط منه وعوض فيه همزة الوصل، فالمختار أنه **(يجوز فيه الأمران كغَدِي وغَدَوي)** -كجَملي- في المنسوب إلى غد، هذا مثال الأول؛ إذ أصله «غَدْو» كفَلْسٍ، فإن شئت لم ترد المحذوف؛ لأن أصله سكون العين؛ فلا يلزم من ترك

---

(١)- أي: فلا يلزم إذا لم يرد المحذوف ما يلزم في شية من قوله: إذ ليس في الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة.

(٢)- قوله: «أو قلب» عطف على «زيادة» في قوله: «بل هذا زيادة..إلخ».

(٣)- أي: صاحب القيل. تمت

(٤)- أي: الرد مع القلب.

(٥)- حيث قال: والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من معتله بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير -أي: الآخر- فيصح ردها فيقول: عِدَوِي وزِنَوِي وَشِيَوِي. تمت

(٦)- أي: كلام الفراء. فكيف يقال إنه أراد بقوله: وليس برد، أي: فقط. بل هو رد مع قلب.

الرد إخلال بالكلمة[١]، بخلاف أب -مثلاً- كما تقدم، وإن شئت رددت؛ لأن اللام قابل للتغير.

(وابني وبَنَوي) في المنسوب إلى ابن؛ هذا مثال الثاني[٢]؛ فلك الاكتفاء بالعوض لقيامه مقام المعوض، فتقول: ابني، ولك الرد إلى الأصل وحذف العوض؛ لئلا يجمع بينه وبين المعوض، فتقول: بنوي.

وإنما قلنا: إن الهمزة عوض عن اللام؛ لمعاقبتها إياها؛ إذ لا يجتمعان. وهذا[٣] حكم مطرد في كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل.

(وحِرِي وحِرَحِي) -كعِنَبي- في المنسوب إلى حِرْح، وهذا أيضاً مثال للأول، ولو وصله بالمثال الأول لكان أولى، وإنما مثل للأول بمثالين لأن أحدهما من المعتل اللام، وثانيهما من صحيحه.

واعلم أنك إذا نسبت إلى ما أصل عينه السكون برد اللام فإنك تفتح عينه إذا لم يكن مضاعفاً[٤]؛ لأن العين صارت لازمة للحركة الإعرابية، فلما رددت المحذوف قصدت أن لا تجردها عن بعض الحركات تنبيهاً على لزومها للحركات قبل، والفتحة أخفها؛ ففتحتها.

(وأبو الحسن) الأخفش **(يسكن ما أصله السكون)** رداً إلى الأصل، **(فيقول: غَدْوِيّ كَفَلْسِي، وحِرْحِي)** كحِبْري.

ولم يذكر[٥] للثالث مثالاً، ومثاله: اسمي وسُمْوي في المنسوب إلى اسم.

---

(١)- بحذف اللام وحركة العين؛ لأن العين هنا ساكنة، بخلاف أب. تمت

(٢)- وهو ما كان متحرك الأوسط من المحذوف اللام وعوض فيه همزة وصل.

(٣)- قال الرضي: واعلم أن كل ثلاثي محذوف اللام في أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهي كالعوض منها؛ فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وإن أثبت الهمزة حذفت اللام. تمت

(٤)- فإن كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى «رُبَ» المخففة فإنك تقول: ربِّي بالإسكان للإدغام اتفاقاً؛ لئلا يثقل بفك الإدغام. تمت منه

(٥)- أي: المصنف، للثالث: وهو ما كان ساكن الوسط من المعتل اللام وعوض فيه همزة وصل.

النسبة إلى ما أبدل فيه من اللام التاء

(وأخت وبنت) ونحوهما مما أبدل فيه من اللام في الثلاثي التاء، وهي الأسماء المعدودة التي تقدم ذكرها في التصغير **(كأخ وابن عند سيبويه)** فينسب إليهما بحذف التاء ورد المحذوف؛ وذلك لأن في التاء -وإن كانت بدلاً من اللام- رائحةً من التأنيث؛ لاختصاصها بالمؤنث، فتحذف للنسبة، فإذا حذفت رجع إلى صيغة المذكر؛ لأن جميع ذلك كان مذكراً في الأصل، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضمِّ الفاء من «أخت»، وكسرها من «بنت وثنتان»، وإسكانِ العين فيها[١]؛ تنبيهاً على أَنَّ هذا التأنيث ليس قياسياً كما في ضارب وضاربة، وأَنَّ التاء ليست لمحض التأنيث، بل فيها رائحة منه، فتقول في أخت: أَخَوِي، وفي بنت: بَنَوي، وفي ثنتان: ثَنَوي.

(وعليه) أي: على قياس مذهبه في نحو: أخت، يقال في المنسوب إلى كلتا: **(كِلوي)** كعنبي؛ لأن التاء فيه عنده بدل من اللام، ولما لم تكن لصريح التأنيث سُكِّنَ ما قبلها، وجَازَ الإتيان بعدها بألف التأنيث وتوسيط التاء، ولم يكن ذلك جمعاً لعلامتي تأنيث؛ لأن التاء ليست لمحض التأنيث، بل فيها رائحة منه كما عرفت، فـ «كلتا» عنده كـ «حبلى»: الألف فيه للتأنيث، لا ينصرف لا معرفة ولا نكرة، فإذا نسبت إليه رددت الكلمة إلى صيغة المذكر كما في نحو: أخت، فيصير: كلوي -بفتح العين- فيجب حذف ألف التأنيث، كما في جَمَزِي.

(وقال يونس:) يجوز أيضاً[٢] في المنسوب إلى أخت وبنت **(أختِي وبنتي)**؛ نظراً إلى أن التاء ليست[٣] للتأنيث، وهي بدل من اللام.

(وعليه) أي: على قياس تجويز «أختي وبنتي» يجوز في المنسوب إلى كلتا

---

(١)- أي: في الثلاثة: أخت وبنت وثنتان.

(٢)- مع أخوي وبنوي. تمت

(٣)- أي: ليست للتأنيث فتحذف للنسبة، وهي بدل من اللام فكأنها أصل.

(كلْتيٌّ وكلتوي وكلتاوي) كحبلي في المنسوب إلى حبلى، فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة كما تقدم. هذا حكم ما له ثالث فحذف.

النسبة إلى الثنائي وضعاً

وأما ما ليس له ثالث أصلاً، فإن نسبت إليه من غير جعله علماً لغير اللفظ ضعفت ثانيه، نحو: الكَمِّيَّة واللمية واللوية، وإن نسبت إليه بعد جعله علماً لغير اللفظ بقي على حالته قبل النسبة، نحو: مَنِيّ وكَمِي -بتخفيف النون والميم-.

النسبة إلى المركب

(والمركب) إذا أريد النسبة إليه -أي مركب كان- لا يبقى الجزءان جميعاً في النسبة؛ للاستثقال، بل غير المضاف **(ينسب إلى صدره)** ويحذف عجزه؛ لأن الثقل منه نشأ، وموضع التغيير الآخر، والصدر محترم، **(كبعلي)** في المنسوب إلى بعلبك، **(وتأبطي)** في المنسوب إلى تأبط شراً، وسِيْبِي في المنسوب إلى سيبويه، **(وخمسي في خمسة عشر علماً، ولا ينسب إليه عددا)**؛ لأن النسبة إليه بلا حذف شيء منه مؤدية إلى الاستثقال، ولا يجوز حذف أحدهما لأنهما في المعنى معطوف ومعطوف عليه؛ إذ معنى خمسة عشر: خمسة وعشرة، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر.

(و)أما تركيب **(المضاف)** -أي: الإضافة[(١)]- فيفصل فيها يحذف منه، فيقال: **(إن كان)** الجزء **(الثاني)** وهو المضاف إليه **(مقصوداً)** بأن يكون شيئاً معروفاً يتعرف به المضاف **(أصلاً)** أي: في أصل الوضع، سواء كان معروفاً في الحال أيضاً **(كابن الزبير)**؛ فإن الزبير معروف في الأصل؛ إذ أصل «ابن» أن لا يضاف إلا إلى الأب أو الأم، وفي الحال أيضاً؛ إذ هو اسم لشخص معروف،

(١)- حمل المضاف على أنه مصدر لأنه لو حمل على ظاهره لم يصح؛ إذ المضاف وحده ليس مركباً، وإن قصد بالمركب ما ركب مع غيره فليس وحده منسوباً إليه. تمت

أو لم يكن معروفاً في الحال **(و)** ذلك مثل: **(أبي عمرو)** إذا سمي به المولود، فإن الثاني في مثله مقصود في الأصل؛ لأن هذه الكنى على سبيل التفاؤل، فكأنه عاش إلى أن ولد له ولد فسمي بذلك، فالثاني وإن لم يكن مقصوداً في الحال ولا معرِّفاً للأول إلا أنه مقصود في الأصل؛ إذ الأصل ألا يقال: «أبي [1]عمرو» إلا لمن له ولد اسمه عمرو **(قيل)** في النسبة إليه: **(زبيري، وعمْري، وإن كان)** تركيب الإضافة **(كعبد مناف، وامريء القيس)** مما لم يكن المضاف إليه مقصوداً في الأصل؛ إذ ليس واحد من القيس ومناف معروفاً حتى يقصد فيتعرف به المضاف **(قيل)** في النسبة إليه: **(عَبْدِي ومَرَئِيّ)** -بفتح الراء-؛ لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس[2] بقيت حركة الراء بحالها، وهي تابعة لحركة الهمزة، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسبة، فكسرت الراء أيضاً، فصار: مَرِئِي كَنَمِرِي، ثم فتحت كما في نَمَري. فنسب إلى الجزء الأول فيهما على القياس.

واعترض[3] على المصنف بأنا لا نسلم أن الثاني في نحو: عبد مناف وامرئ القيس ليس مقصوداً في الأصل؛ إذ الأصل أن لا يقال: «عبد مناف» إلا في

---

(١)- أبو (نخ).

(٢)- لأن لامه موجودة فلا تكون الهمزة عوضاً عن اللام، فلهذا قال سيبويه: لا يجوز إلا امرئي، قال: وأما مرئي في امرئ القيس فشاذ، قال السيرافي: هذا قياس منه، وإلا فالمسموع: مرئي لا امرئي. تمت

(٣)- قال الجاربردي: ولي في هذا الكلام أي: كلام المصنف نظر؛ لأن للقائل أن يقول لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف لأن منافاً اسم صنم وقد قصد المضاف إليه فأضيف إليه يحقق هذا المعنى ما ذكر في الكشاف في آخر سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف:١٨٩]، إن الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما آتاهما الله ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما آتاهما الله تعالى حيث سميا أولادهما الأربع بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار، وذكر في حواشيه للطيبي أنه أضاف قصي ولديه إلى صنميه مناف والعزى وواحداً إلى نفسه وواحداً إلى داره التي هي دار الندوة. تمت

شخص هو عبد لمن اسمه مناف، ولا: «امرئ القيس» إلا في شخص بينه وبين شيء معروف اسمه القيس ملابسةٌ.

وأيضاً بمَ علمت أن منافاً والقيس غير معروفين، مع أن منافاً اسم للصنم، والقيس للشدَّة؟ فيكون الأول بمعنى: عبدٌ لهذا الصنم، والثاني بمعنى: امرئ الشدة، أي: رجل الشدة؛ لصبره عند حدوثها.

وقال نجم الأئمة في التفصيل في المركب من المضاف والمضاف إليه: إن القياس هو النسبة إلى الجزء الأول، فإن كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف -بأن تجيء أسماء مطردة والمضاف في جميعها لفظ واحد والمضاف إليه مختلف، كقولهم في الكنى: أبو زيد، وأبو علي، وأبو الحسن، وأم بكر، وأم علي، وأم الحسن، وكذا: ابن الزبير، وابن عباس- فالواجب النسبة إلى المضاف إليه، نحو: زبيري في ابن الزبير، وبكري في أبي بكر؛ إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد، ولو قلت في الجميع: أبويٌّ وأميٌّ وابنيٌّ أو بنوي لاطرد اللبس.

وإن لم يطرد ذلك[١] بل كثر، نحو: عبد الدار، وعبد مناف، وعبد القيس، فالقياس النسبة إلى المضاف، نحو: عبدي في عبد القيس، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه، نحو: منافي، في عبد مناف.

قال: وهذا الذي ذكرنا تقرير كلام سيبويه، وهو الحق.

تنبيه:

ما ذكرنا في النسبة إلى المركّب هو الغالب، وقد ينسب إلى الثاني في المركب المزجي نحو: «بكي» في: بعلبك.

---

(١)- أي: مجيء الأسماء والمضاف في جميعها لفظ واحد والمضاف إليه مختلف. تمت

وقد يبنى شاذاً مسموعاً من جزئي المركب «فعْلَلٌ» بفاء كل منهما وعينه: كـ«عبشم» في: عبد شمس، فإن اعتلت عين[١] الثاني كامرئ القيس وعبد الدار كمل البناء بلام الثاني كمَرْقَسٍ وعبدَرٍ ونسب إليه، فيقال: عبشمي، ومرقسي، وعبدري. وربما[٢] نسب إليهما معاً مزالاً تركيبهما نحو: بَعْلِيٌّ بَكيٌّ في المنسوب إلى بعلبك، وباقياً على حاله نحو: بَعْلَبَكِّي.

حكم النسبة إلى جمع التكسير

ولما فرغ من بيان حكم النسبة إلى المفرد والمثنى وجمع السلامة المذكر بيَّن حكم غيرها فقال: **(والجمع)** إذا نسب إليه **(يرد إلى الواحد)** إن كان له واحدٌ؛ لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه[٣] أن يكون واحداً: كالوالد أو المولود أو البلد أو الصنعة، فحمل على الأغلب، **(فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرايض: كتابي وصَحَفيّ)** كحَنَفيّ **(ومسجدي وفَرَضِي)** كحنفي، وسواء كان ذلك الواحد واحد المعنى كما ذكر، أو متعدده كاسم الجمع، فيقال في النسبة إلى أقوام: قومي؛ لأن واحده قوم، وهو اسم جمع، وإلى نساء: نسوي؛ لأن واحده نسوة. وكذلك اسم الجنس، فيقال في النسبة إلى تمور: تَمْرِي.

وسواء كان واحداً له بغير واسطة كما ذكر، أو بواسطة ككلب فإنه واحدٌ لأكالب بواسطة أنه واحدٌ لواحد أكالب وهو أكلب، فأراد بالواحد الفرد

(١)- لم يتعرض الرضي لما اعتلت فيه عين الأول نحو: «مال عمرو» لو سمي به، وكأنه لعدم سماع النسبة على الوجه المذكور إلى شيء مما عين المضاف فيه معتلة؛ إذ قد عرفت أن هذا سماع، حتى قال بعضهم: لم يسمع بناء فعلل إلا فيما أولد عبد. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٢)- قال الرضي: وأجاز الجرمي النسبة إلى الأولى أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها فتقول في بعلبك بعلي أو بكي، وفي تأبط شراً تأبطي أو شري، وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزئين قال: تزوجتها رامية هرمزية، بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق نسبها إلى رام هرمز. تمت

(٣)- ولأن الغرض من النسبة إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين هذا الجنس ملابسة، وهذا يحصل بالمفرد، فيقع لفظ الجمع ضائعاً. تمت جاربردي

الكامل، وهو الواحد حقيقة، أعني المفرد، لا ما يسمى واحداً ولو كان جمعاً كأكلب بالنسبة إلى أكالب.

وقلنا: «إن كان له واحد» ليخرج ما لا واحد له كعباديد بمعنى: متفرقين، فإنه ينسب إليه، فيقال: عباديدي، ولا يُرَدُّ إلى ما قياسه أن يكون واحداً له كعبدودي[١] أو عبديدي أو عبدادي. ومثله: أعرابي؛ لأن أعراباً جمع لا واحد له من لفظه، وأما العرب فليس بواحده؛ لأن الأعراب ساكنة البدو، والعرب يقع على أهل البدو والحضر.

وأما إذا كان له واحد غير قياسي كـ «محاسن» في جمع «حُسْن» فقيل: يُردّ إلى واحده فيقال: حُسْنِي، وهو ظاهر إطلاق المصنف، وقيل: إلى لفظه فيقال: محاسني.

هذا حكم الجمع إذا كان باقياً على معناه، وأما إذا سمي به فكالمفرد، وإليه أشار بقوله: **(وأما مساجد علماً فمساجدي، كأنصاري)** في المنسوب إلى الأنصار؛ إذ صار بالغلبة علماً لجماعة معينين، **(وكلابي)** في المنسوب إلى كِلاب عَلَمُ قبيلة.

[الشاذ في النسبة]

ولما فرغ مما هو القياس في النسبة أشار إلى أن ما جاء على غير ما ذكر شاذ فقال: **(وما جاء على غير ما ذكر)** مما لم يغير فيه ما حقه التغيير، وما غير فيه ما حقه عدم التغيير **(فشاذ)**، والشواذ كثيرة بعضها تقدم ذكره بالتبعية: كجذمي وقرشي وسليقي، وبعضها لم يذكر كقولهم: بِصْرِي -بكسر الباء- في المنسوب إلى البصرة.

---

(١)- وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كما ردوه إليه في التصغير لأنه ليس رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال أولى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير لأن تصغير الكل واحد وليست النسبة إلى الكل واحدة. تمت جاربردي لأن واو فعلول وألف فعلال مدة واقعة بعد كسرة التصغير فتقلب ياء وياء فعليل تبقى فتصغير الجميع واحد وهو عبيديد. تمت

[النسب بغير الياء]

ولما كان النحاة قد ذكروا أن بعض ما صورته صورة اسم الفاعل الذي للمبالغة وغيره -وهو[١] الذي بمعنى «ذي الشيء»، أي: صاحب الشيء -مما ليس فيه معنى الحدوث وضعاً[٢] كما هو شأن اسم الفاعل- بمعنى[٣] المنسوب إلى ذلك الشيء[٤] الذي هو صاحبه، أشار إليه المصنف فقال: **(وكثر مجيء فَعَّال في الحِرَف)** جمع حِرفة: وهي الصناعات ونحوها، **(كبَتَّات)** لبائع البت، وهي الأكسية، **(وعوَّاج)** لصاحب العاج، وهو عظم الفيل، **(وثوَّاب)** لصاحب الثياب، **(وجَمَّال)** لصاحب الجمال.

(وجاء فاعِلٌ أيضاً) وإن لم يكثر كثرة فعّال **(بمعنى ذي كذا)** قيدٌ لهما معاً من جهة المعنى[٥]، أي: أنه جاء فعَّال كثيراً وفاعل قليلاً بالنسبة إليه بمعنى ذي كذا، أي: ذي شيء، فـ «كذا» هنا كناية عن الشيء، **(كتامر)** أي: ذي تمر، **(ولابنٍ)** بمعنى: ذي لبنٍ، **(ودارِعٍ)** بمعنى: ذي درع، **(ونابل)** بمعنى: ذي نبل، فهما[٦] مشتركان في أن كل واحد منهما يكون بمعنى: ذي كذا، إلا أن فعَّالاً لما كان في الأصل لمبالغة فاعل لم يجيء فعّال الذي هو بمعنى ذي كذا إلا بمعنى صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه: إما من جهة البيع كالبقال، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغّال، أو باستعماله كالسّيَّاف، أو غير ذلك.

---

(١)- أي: ما صورته صورة اسم الفاعل. تمت

(٢)- قيد بقوله: وضعاً؛ ليخرج عنه ما فيه معنى الحدوث وضعاً ثم سلب عنه كما سيأتي إشارة إليه في شرح طاعم وكاس. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٣)- قوله: «بمعنى» هو خبر أَنَّ في قوله: أَنَّ بعض ما صورته..إلخ. وقوله: أشار..إلخ جواب لما.

(٤)- لأن ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء، وأيضاً جاء فَعَّالٌ والمنسوبُ بالياء بمعنى واحد كبتي وبتات لبائع البت، وهو الكساء. تمت رضي.

(٥)- أي: وأما من جهة اللفظ فمفعول للآخر عند البصريين وللأول عند الكوفيين ولهما عند الفراء كما هو في باب التنازع.

(٦)- أي: فاعل وفعال. تمت

وفاعلاً(١) يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة. وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته، وقد يستعمل اللفظان جميعاً في الشيء الواحد: كسايف وسيّاف، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه: كقوَّاس وترَّاس، وليس شيءٌ منهما بقياس، فلا يقال لصاحب البر: برَّار، ولصاحب الفاكهة: فكَّاه.

ويعرف أنه ليس باسم فاعل: إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنابل وبغّال، أو يكون بمعنى المفعول: كماء دافقٍ، إذا لم يُحمل على المجاز، أو يكون مؤنثاً مجرداً عن التاء: كحائض وطالق.

(ومنه) أي: ومن الذي هو بمعنى النسبة مما ذُكِر: «راضية» في **(عيشةٍ راضية)** أي: ذات رضاً؛ إذ العيشة مرضية لا راضية، **(وطاعم وكاس)** أي: ذو طعم وكسوة، وذلك إذا ارادوا أن له طُعْماً وكُسوةً لنفسه، وهو مما يُذمُّ به، أي: ليس له فعلٌ غير أنه يَطعَم ويكتسي، قال الحطيئة:

دع المكـــارم لا ترحـــل لبغيتهـــا واقعد فإنك أنت الطـاعم الكـاسي(٢)

قال الرضي: ولا ضرورة لنا إلى جعل «طاعم» بمعنى النسبة، بل نقول: إنه اسم فاعل من طعم يطعم مسلوباً عنه معنى الحدوث.

وأما «كاسٍ» فيجوز أن يقال فيه ذلك؛ لأنه بمعنى مفعول، كماءٍ دافقٍ، ويجوز أن يراد الكاسي نفسه، والأظهر الأول؛ لأن اسم الفاعل المتعدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقعٌ على غيره.

---

(١)– عطف على قوله: إلا أن فعالاً. تمت

(٢)– البيت للحطيئة من قصيدة هجا بها الزبرقان بن بدر، وقد استشهد بالبيت على أن الطاعم والكاسي للنسبة، أي: ذو كسوة وذو طعام.

الجمع

ولما فرغ من المنسوب شرع في الجمع فقال: **(الجمع)** أي: المكسر، أي: بيان صيغه المختلفة، إذ المصحح عرفت صيغته لانضباطها في النحو، كما عرفت حقيقتهما[١] هنالك، وإن ذكر بعض من أحكام شيء من المصحح هنا[٢] فعلى سبيل التبعية، كما ذكر في النحو تمييز أوزان جموع القلة[٣] عن جموع الكثرة على سبيل التبعية، وذكر حقيقتهما في النحو استيفاء لأقسام الاسم من المفرد والمثنى والمجموع، وإلا فموضع ذكر أبنيتهما التصريف.

والاسم المراد جمعه إما: ثلاثي، أو رباعي، أو خماسي، فقدم الثلاثي لخفته وكثرة جموعه فقال: **(الثلاثي)** وقدم منه المجرد لذلك[٤]، وهو مذكر ومؤنث، وكل منهما اسم وصفة، فقدم المذكر الذي هو اسم لأنه الأصل، وقد عرفت أن أوزانه[٥] عشرة فقال: **(الغالب)** وأشار بلفظ الغالب إلى أن جمعه سماعي، بل أكثر جمع التكسير سماعي، إلا أنه قد يغلب بعض الجموع في بعض الأوزان ويندر غيره، فالمصنف يذكر ما هو الغالب، وكثيراً ما يذكر بعد ذلك شيئاً من غير الغالب الذي هو كالشاذ، منبهاً عليه بلفظ: جاء.

فإن قلت: ما وجه بحث التصريفي من حيث إنه تصريفي[٦] عما لم يكن له قياس؟ فإنه إنما يبحث عما له قانون كما عرفت في حده حيث قيل: علم بأصول، والغالب ليس بقياس.

قلت: قد نُزِّل الغالب هنا منزلة القياس، ولذلك قال الرضي ناقلاً عن

---

(١)- أي: المصحح والمكسر بقوله: ما دل على آحاد مقصودة..إلخ. تمت منه

(٢)- كما سيأتي له هنا في قوله: وباب سنة جاء فيه سنون..إلخ. تمت

(٣)- حيث قال: وجمع القلة أفعال وأفعل وأفعلة وفعلة. تمت

(٤)- أي: لخفته وكثرة جموعه. تمت

(٥)- أي: الثلاثي المجرد. تمت

(٦)- أي: لا من حيث إنه طالب علم. تمت

سيبويه بعد أن ذكر الغالب في جمع فَعْل -مفتوح الفاء ساكن العين-: قال سيبويه: القياس في فَعْل ما ذكرنا، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعْل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمع عليه وإن لم يُسمع، انتهى.

وأيضاً لما كان بعض جمع التكسير قياساً(١) ذكر معه غير القياسي بالتبعية، كما يذكرون الشاذ، وقوله: «الجمع» لا إعراب له، ولا لقوله: «الثلاثي»؛ لعدم التركيب، كما تقول: بابْ، فصْلْ، ويجوز رفع مثل ذلك على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا باب الجمع، وهذا باب جمع الثلاثي، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: باب الجمع هذا، وحكم الثلاثي منه هذا.

إذا عرفت ذلك فالغالب **(في نحو: فَلْسٍ)** مما هو مفتوح الفاء ساكن العين غير أجوف أن يجمع في القلة **(على)** أَفْعُل، نحو: **(أَفْلُس، و)**في الكثرة على فعول، نحو: **(فُلُوس)**.

وأما الأجوف واوياً **(و)**هو **(باب ثوب)**، أو يائياً وهو باب بيت، فالغالب أن يجمع في القلة **(على)** أفعالٍ، نحو: **(أثواب)** وأبيات؛ لاستثقال الضمة على حرف العلة لو بُني على أفْعُلٍ.

(وجاء) أي: قليلاً ـ كما يشعر به لفظ جاء ـ: فِعَال، نحو: **(زناد)** في زَنْد، وهو عود يُقْدَح به النار **(في غير)** الأجوف اليائي، وهو **(باب سيل)**، بل إما في الصحيح كزناد، أو في الواوي كثياب؛ لأن الكلمة فيه تخف بانقلاب الواو ياء لما(٢) سيأتي في الإعلال. **(و)** فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: **(رِئلان)** في رَألٍ، وهو ولد النعام، **(و)**فُعْلان -بضم الفاء- نحو: **(بُطْنان)** في بطن، اسم لباطن الريش، والمطمئن من الأرض، **(و)**فِعَلَة -بكسر الفاء وفتح العين- نحو:

---

(١)- وهو الرباعي وما وازنه من الثلاثي. تمت

(٢)- كما (نخ).

(غِرَدة) في غَرْدٍ، وهو ضربٌ من الكمأة، **(و)**فُعُل -بضم الفاء والعين- نحو: **(سُقُف)** في جمع سَقْفٍ.

واعلم أن في عبارة المصنف إيهام أن المراد بباب ثوب الأجوف الواوي فقط، لا سيما مع ذكر باب سَيْلٍ، وأن باب ثوب يجمع في القلة والكثرة على أثواب، وأن فعالاً كزِناد قليل في جمعه، وليس كذلك، بل المراد بباب ثوب الأجوف مطلقاً، وبقوله: «على أثواب» في القلة فقط، كما أشرت إليه، وأما في الكثرة فعلى: فِعَال كثياب، وفعال كثير في جمع فَعْلٍ، فالوجه على هذا أن يقال: الغالب في قلة فَعْل أفْعُل في غير باب ثوب وسيل، فإنهما على أفعال، وفي كثرته: فعول أو فِعَال في غير باب ثوب فإنه على ثياب[١]، وفي غير باب سيل فإنه على سيول[٢].

(و)أفْعِلَة في جمع فَعْل نحو: **(أنْجِدَة)** في جمع نَجْد، وهو المكان المرتفع **(شاذ)** أي: بمنزلة الشاذ؛ لمخالفته الغالب، وإلا فالشاذ ما خالف القياس، ولم يحكم بشذوذ غيره مما نبه على قلته بلفظ «جاء»؛ لأنه لم يبلغ في القلة مبلغ أفْعِلَة.

(ونحو: حِمْل) مما هو على وزن فِعْل -مكسور الفاء ساكن العين- **(على أحمال)** في القلة، **(وحُمُول)** في الكثرة، والحِمْلُ -بالكسر-: ما كان على ظهر أو رأس، وبالفتح: ما كان في بطنٍ أو على شجر.

(وجاء) قليلاً جمعه **(على قداح)** جمع قِدْحٍ: وهو السهم قبل أن يُراش ويركب نصله، وقدح الميسر، **(و)** على **(أرْجُل)** في رِجْلٍ، **(و)** فِعلان -بكسر الفاء- نحو: **(صنوان)** في صنو، إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة صنو، والاثنتان صِنوانِ -بكسر النون-، والجمع: صِنْوانٌ -بضم النون- في حال الرفع، **(و)**فُعْلان -بضم الفاء- نحو: **(ذُؤْبان)** في ذِئب، **(و)**فِعَلة نحو: **(قِرَدة)** في قرد.

---

(١)- أي: فقط، لا على فعول. تمت

(٢)- أي: فقط، لا على فعال. تمت

(ونحو: قُرْءٍ[١]**)** مما كان مضموم الفاء ساكن العين، الغالب في جمعه أن يكون **(على)** أَفْعَالٍ في القلة، نحو: **(أَقْرَاءٍ، و)**فُعُول في الكثرة، نحو: **(قُرُوءٍ)**.

(وجاء) قليلاً **(على فِعَلَة، نحو: قِرَطة)** في قُرْطٍ، وهو ما يعلق في شحمة الأذن، **(و)**فِعَال، نحو: **(خفاف)** في خف الملبوس، وأما خُف البعير فعلى أخفاف، وقال الرضي: إن فِعالاً غالب فيه، وإن كان فُعُول أكثر منه، **(و)**على فُعْلٍ الذي هو زنة مفرده، نحو: **(فُلْكٍ)**، قال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ۝١١٩﴾ [الشعراء]، وقال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ[٢] بِهِمْ﴾ [يونس:٢٢].

(وباب عُوْد على عيْدان) يعني الأجوف من فُعْل لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: عِيْدان في جمع عُوْد، وأما في القلة فعلى أَفْعَال كغيره.

(ونحو: جَمَل) أي: ما كان على وزن فَعَل -مفتوح الفاء والعين- فالغالب أن يجمع في القلة **(على)** أفعال، سواء كان صحيحاً نحو: **(أجْمَال)**، أو أجوف نحو: أتواج، **(و)** في الكثرة على: **(فِعَال)** نحو: **(جِمال)** إذا كان صحيحاً، **(و)** الأجوف نحو: **(باب تاج على)** فِعْلان نحو: **(تيجان)**، وهو الدليل على أن أصل تاج فتح عينه[٣]؛ إذ لا يجمع نحو: نَمِر وعَضُد على[٤] فِعْلان.

(وجاء) جمع فَعَلٍ قليلاً **(على)** فُعُول نحو: **(ذُكُور، و)** أَفْعُل نحو: **(أَزْمُن)** في جمع زمَنٍ، وأَجْبُلٍ في جمع جبل، ولو مثل به لكان أولى؛ لاحتمال كون أزمُن جمع زمان، كأمْكُن في مكان، **(و)** على فِعْلان -بكسر الفاء- في الصحيح نحو: **(خِرْبان)** في خَرَب، وهو ذكر الحُبارى[٥]، **(و)**على فُعْلان -بضم الفاء-

---

(١)- للحيض والطهر فهو من الأضداد.

(٢)- ففلك هنا جمع؛ لقوله تعالى: ﴿وجرين﴾، قال الزمخشري: والضمير في ﴿جرين﴾ للفلك؛ لأنه جمع فلك.

(٣)- لاحتمال أن يكون قبل القلب مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها فجمعه على هذا رفع الاحتمال.

(٤)- لأن عينهما مكسورة ومضمومة، وفعلان لا يكون جمعاً إلا لمفتوح العين. تمت

(٥)- الحبارى: طائر للذكر والأنثى، والواحد والجمع، وألفه للتأنيث وغلط الجوهري؛ إذ لو لم تكن =

نحو: **(حُمْلان)** في حَمَل، وهو الجذع من ولد الضأن، **(و)** على فِعْلَة -بكسر الفاء وسكون العين- نحو: **(جِيْرَة)** في جار، والدليل على فتح عينه: ما ذكرنا[١] في تاج، **(و)** على فِعْلى -بكسر الفاء- نحو: **(حِجْلى)** في جمع حَجَل، وهو الطير المعروف.

(و) الغالب في جمع **(نحو: فَخِذ)** مما هو مفتوح الفاء مكسور العين أن يكون **(على أفخاذ فيهما)** أي: في القلة والكثرة اللذين سبق ذكرهما التزاماً فيما سبق من الجموع.

(وجاء) قليلاً جمعه **(على)** فُعُول، وفُعُل -بضمتين- نحو: **(نُمُور ونُمُر)** في جمع نَمِر: للسبع المعروف.

(و) الغالب في جمع فَعُل -بفتح الفاء وضم العين- **(نحو: عَجُز)** أن يكون على أفعال، نحو: **(أعجاز)** في القلة والكثرة.

(وجاء) قليلاً في جمعه: فِعَال ـ بكسر الفاء ـ نحو **(سِباع)** في جمع سَبُع.

(وليس رَجْلَة) -بفتح الفاء- **(بتكسير)** لرَجُل، فلا يعد من أوزان جمعه، بل هو اسم جمع؛ لأن فَعْلَة ليس من أوزان الجموع، فقياسه: أرْجَال كأعْجَاز، وأما رِجْلة -بكسر الفاء- في رَجُل فتكسير؛ إذ هو من أوزان الجموع وإن لم يذكره المصنف في جمع فَعُل، وكأنه ترك ذكره لندرته.

وظاهر ذكر المصنف لـ«رَجْلة» هنا أنه أراد به ما يطلق على جماعة الرجال، وأنه اسم جمع للرجل ضد الأنثى. وقيل: الظاهر أنه ليس المراد بالرجل الذي هو مفرده[٢] الرجلَ الذي هو خلاف المرأة؛ لأنا لم نجد «رَجْلة» بمعنى الرِّجال، وقد وُجِدَ رَجْلة بمعنى الرّجّالة وهي خلاف الفرسان، فيكون المراد به[٣] الراجل؛

له لانصرفت. تمت قاموس.

(١)- أي: جمعه على جيران؛ لأن نحو نمر وعضد لا يجمع على فِعلان. تمت

(٢)- أي: ليس المراد بالرجل الذي هو مفرد رَجْلَة الرجل الذي هو خلاف المرأة، فقوله: الرجل - خبر ليس. تمت

(٣)- أي: بالرَّجُل الذي هو مفرد رَجْلَة. تمت

فإنه ذكر بعضهم أنه جاء رجلٌ بمعنى راجلٍ، واستشهد له بقول الشاعر:

أمـا أقَاتِـلُ عـن دينـي عـلى فـرسي وهكـذا رَجُـلاً إلا بأصـحابي[1]

ومعنى البيت: الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تليق إلا في حال مصاحبته لأصحابه، فقال: لِمَ لا أقاتل منفرداً، سواء أكون فارساً أو راجلاً؟

وذكر في الكشاف أنه يقال: [جاء] رجُلٌ رَجُلٌ، أي: رَجُلٌ راجِلٌ، انتهى، وعلى هذا فهو من باب الصفة؛ فلا يناسب إيراده هنا.

(و) الغالب في جمع فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- **(نحو: عِنَب)** أن يكون **(على)** أفْعَال، نحو: **(أعْنَاب)** في القلة والكثرة. وظاهر هذا: أن المجرد مما يميز واحده بالتاء يُجْمَع تكسيراً؛ فيكون أعناب جمعاً لعنب، وأشجار جمعاً لشجر، لا لعنبة وشجرة.

وقال الرضي: إن المجرد كالجمع الكثير فالأولى أن لا يجمع[2]، وقد صرح[3] بأن أشجاراً جمع لشجرة، فينبغي أن يقال في أعناب كذلك.

(وجاء) قليلاً في جمعه أفْعُلٌ في القلة، نحو: **(أضْلُع، و)** فُعُول في الكثرة، نحو: **(ضُلُوع)** في جمع ضِلَع -بكسر الضاد وفتح اللام- وهو لغة في ضِلْع -بكسر الضاد وسكون اللام-.

(و)الغالب في جمع نحو: فِعِل -بكسر الفاء والعين- نحو **(إِبِل)** أن يكون **(على)** أفْعال، نحو: **(آبالٍ فيهما)** أي: في القلة والكثرة.

(و)الغالب في جمع فُعَل نحو: **(صُرَد)** لطائرٍ أن يكون **(على)** فُعْلان -بضم الفاء وسكون العين-، نحو: **(صُرْدان فيهما)** أي: في القلة والكثرة.

---

(١)- البيت من البسيط، قائله حيي بن وائل، ويروى: ولا كذا رجلاً، ورجلاً معناه: راجلاً، كما تقول العرب: جاءنا فلان حافياً رجلاً، أي: راجلاً. تمت من حواشي شرح الرضي.

(٢)- إلا أن تقصد الأنواع. تمت

(٣)- أي: المصنف. تمت

(وجاء) قليلاً أفعال في جمعه، نحو: **(أرطاب)** في جمع رُطَب، **(وفِعال)** -بكسر الفاء-، نحو: **(رِباع)** جمع رُبَع، وهو الفصيل الذي يُنْتَج في الربيع.

(و) الغالب في جمع فُعُل -بضم الفاء والعين- **(نحو: عُنُق)** أن يكون **(على)** أفعال، نحو: **(أعناق، فيهما)** أي: في القلة والكثرة.

واعلم أن ما لم يأت له إلا بناء جمع القلة أو بناء جمع الكثرة من هذه الأوزان وغيرها فهو مشترك بين القلة والكثرة.

تنبيه:

قال نجم الأئمة: جمع القلة ليس بأصل في الجمع؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية(١)، كما يستعمل جمع الكثرة، يقال: فلان حسن الثياب، في معنى: حسن الثوب، ولا يحسن: حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب أو الثياب؟ ولا يحسن: من الأثواب، ويقال: هو أنبل الفتيان، ولا يقال: أنبل الفتية- مع قصد بيان الجنس.

ثم ذكر المصنف قاعدة متعلقة بالأبحاث المتقدمة فقال: **(وامتنعوا من أَفْعُل في)** جمع **(المعتل العين)**، يعني أن أَفْعُلاً لا يجيء في الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة، واوياً كان أو يائياً؛ لثقل الضمة على حرف العلة،

---

(١)- قد اشتهر أن استعمال جمع الكثرة فيما دون العشرة مجاز، والظاهر أن الرضي قصد بقوله: «كما يستعمل جع الكثرة» أنه يستعمل جمع الكثرة لمجرد الجمعية حقيقة، وإن قَرَنَه بما استعماله فيه مجاز، وهو مجرد الجنسية، فيكون المراد أن جمع الكثرة حقيقة في مطلق الجمع سواء كان أكثر من العشرة أو أقل، فوافق ما ذكره التفتازاني في التلويح حيث قال: إنهم لم يفرقوا في التعريف بما يفيد الاستغراق بين جمع الكثرة وجمع القلة؛ فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة، بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص بالعشرة، لا أنه مختص بما فوقها. تمت.

قال سيلان في حاشيته على شرح الغاية عند قول ابن الإمام: «على أن جمع الكثرة يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية»: المراد الاستعمال لمجرد الجمعية وإن كان دون العشرة حقيقة، والجنسية الصادق بواحد مجازاً، كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في حاشية مناهله بياناً لما ذكره الرضي. تمت

(وأقوس) في جمع قوس، **(وأثوب)** في جمع ثوب، **(وأنيب)** في جمع ناب، بمعنى السن، لا بمعنى: المسن من النوق فإنه يجمع على: نِيْب[١]، **(شاذ، وامتنعوا أيضاً من)** الجمع على: **(فِعال في المعتل الياء)** منها[٢]، فلم يقولوا: نِياب، **(دون)** المعتل **(الواو)**؛ استثقالاً للكسرة قبل الياء في الجمع الثقيل معنى من غير حصول شيء من التخفيف، بخلاف الواوي؛ إذ يحصل التخفيف بانقلاب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، كثياب وحياض، **(كفعول)** أي: كامتناعهم من الجمع على فُعُول **(في)** المعتل **(الواو، دون)** المعتل **(الياء، وفُوُوْج وسُوُوق)** في جمع فَوْجٍ وسَاقٍ **(شاذٌّ)** بخلاف بيوت في جمع بيت، وسيول في جمع سيل، إذ تُسْتَثْقَل الضمة على واو متوسطة بين ضمة وواو، بخلافها على ياء كذلك[٣].

جموع أبنية الاسم الثلاثي المؤنث

ولما فرغ من جموع أبنية الاسم الثلاثي المجرد عن التاء شرع في جموعها إذا كانت مع التاء فقال: **(المؤنث)** وهو إما ساكن العين أو متحركها؛ والأول: إما مفتوح الفاء **(نحو: قصعة)** والغالب في جمعه أن يكون **(على)** فِعَالٍ -بكسر الفاء- نحو: **(قِصاع، و)** قد يجمع على فُعُول نحو: **(بُدُور، و)** على فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(بِدَرٍ)** في جمع بَدْرة، وهي عشرة آلاف درهم، **(و)**على فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- نحو: **(نُوَب)** في جمع نَوبة[٤].

---

(١)- قال نجم الأئمة: وأصل نيب فعل كسوق، قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، وليس فعل من أبنية الجموع. تمت

(٢)- أي: من الأمثلة العشرة. تمت

(٣)- أي: متوسطة بين ضمة وواو كبيوت. تمت

(٤)- يقال: جاءت نوبتك ونيابتك، وهم يتناوبون النوبة فيها بينهم في الماء وغيره. صحاح

وظاهر عبارة المصنف استواء الأربعة الأوزان في جمع فَعْلة، وليس كذلك، بل الغالب فيه: فِعَال، فلو قال: «على قصاع، وجاء على كذا» كما هو قاعدته سابقاً ولاحقاً لكان أولى.

(و) إما مكسورها **(نحو: لِقْحةٍ)** وهي الحَلوب من الإبل، وتجمع **(على)** فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(لِقَح غالباً، وجاء)** قليلاً على فِعال نحو: **(لقاح)،** وعلى أفْعُل نحو: **(أنْعُم)** في جمع نِعْمَة.

(و)إما مضمومها **(نحو: بُرْقة)** وهي أرض ذات حجارة، وتجمع **(على)** فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- نحو: **(بُرَق غالباً، وجاء)** قليلاً جمعها **(على)** فُعُول نحو: **(حُجُوز)** في جمع حُجْزة السراويل، أي: معقدها، **(و)** على فعال نحو: **(بِرام)** في جمع: بُرْمَة، وهي القِدْرُ.

(و)الثاني[1]: إما مفتوح الفاء، وهو أيضاً ثلاثة: مفتوح العين **(نحو: رَقَبة)،** وتجمع **(على)** فِعَال -بكسر الفاء- نحو: **(رِقَاب)** غالباً، **(وجاء على)** أفْعُل نحو: **(أيْنُق)** في جمع ناقة، وهي: فَعَلة كرَقَبة، وأصله: أنْوُق ـ لقولهم نُوْقٌ، واستَنْوَق الجمل ـ استثقلت الضمة على الواو فقدمت[2] على النون؛ لتكون ساكنة والنون مضمومة، ثم قلبوها ياء على غير القياس؛ إذ التغيير يُجَرِّئ على التغيير، **(و)**على فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(تِيَر)** في جمع تارة[3]، أصلها: توَرَة؛ لأن فِعَلاً مثل فِعَال لا يأتي في اليائي، **(و)**على فُعْل -بضم الفاء وسكون العين- نحو: **(بُدْن)** في بَدَنة. **(و)**مكسورها **(نحو مَعِدَة)،** ويجمع **(على)** فِعَل -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(مِعَد)**. ومضمومها نحو: سَمُرَة، ولم يذكره المصنف، وكأنه لم يسمع فيه جمع التكسير.

---

(١)- أي: متحرك العين.

(٢)- أي: قدمت الواو على النون لتكون الواو ساكنة. تمت

(٣)- فعل ذلك تارة بعد تارة أي: مرة بعد مرة، والجمع تارات وتير كعنب. تمت مختار

وإما مكسور الفاء، ولم يذكر المصنف منه شيئاً: أما مفتوح العين فكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه، نحو: عِنَبَة، وأما مكسورها فلما عرفت من قلة نحو: إِبِل، وأما مضمومها فلأنه بناء مرفوض.

(و) إما مضموم الفاء، وذكر المصنف منه مثالاً واحداً وهو مفتوح العين **(نحو: تُخَمَة)**، ويجمع **(على)** فُعَل -بضم الفاء وفتح العين- نحو: **(تُخَم)**. ولم يذكر مضموم العين كـ «هُدُبة»؛ وكأنه لعدم سماع جمعه مكسراً، ولا مكسور العين؛ لرفضه.

ذكر ما يلحقه تغيير مما فيه التاء إذا جمع تصحيحاً

ولما كان بعض أوزان ما فيه التاء يلحقه تغيير مَّا إذا جمع تصحيحاً ذكره هنا؛ لأنه بسبب ذلك التغيير قرُب من التكسير، أو لأنه لو لم يذكر لم يُعْلم حكمه من القاعدة التي ذكرها في النحو. وهو قسمان:

قسم جمع بالألف والتاء.

وقسم جمع بالواو والنون، وقد يجمع بالألف والتاء أيضاً.

وقدم ما جمع بالألف والتاء فقط؛ إما لأن الأبحاث المتعلقة به أكثر، أو لأن الأصل في جمع المؤنث إذا صحح أن يكون بالألف والتاء.

فاعلم أنه إذا صحح ما عينه متحركة فلا مزيد فيه على ما ذكر في النحو من إلحاق الألف والتاء، فلا بحث هنا عنه. وأما إذا صحح ما عينه ساكنة فأكثره يلحقه التغيير بتحريك عينه؛ فرقاً بين الاسم والصفة[1]، ولم يعكس؛ لأن الصفة لثقلها من حيث دلالتها على ذاتٍ وحدثٍ أولى بالخفة؛ فلذلك خصه[2] بالذكر فقال:

---

(١)– إذ الصفة بالإسكان. تمت

(٢)– أي: ما عينه ساكنة من الاسم. تمت

(وإذا صحِّح) ما هو على فَعْلةٍ -بفتح الفاء-، وهو صحيح العين، وذلك **(باب تَمْرة)** فتحت في الجمع عينه و**(قيل: تَمَراتٍ)** وغَزَوات ورَمَيات **(بالفتح، والإسكانُ ضرورةٌ)** كقوله [الطويل]:

أتت ذِكَرٌ عـودن أحشـاء قلبـه خُفُوقاً وَرَقْصَات الهوىٰ في المفاصـل[١]

(ومعتل العين)، وذلك باب جَوْزَة وبَيْضة: **(ساكن)**، فيقال: جوْزات وبَيْضات؛ لأنه لو حرك ثقل، ولا سبيل إلىٰ تخفيفه بقلب حرف العلة ألفاً؛ لعروض الحركة عليه، ولكثرة التغيير[٢].

(وهذيل تسوي) بين معتل العين وصحيحها، فتفتح المعتل أيضاً، قال قائلهم في صفة النعامة:

أخـــو بَيَضَـــاتٍ رائـــحٌ متـــأوِّبُ رفيـــقٌ بمســـحِ المنكبـــين ســـبوح[٣]

ولم يقلب حرف العلة عندهم ألفاً لعروض الفتحة.

(و)إذا صحح ما هو علىٰ فِعْلة -بكسر الفاء-، وهو غير معتل العين، ولا معتل اللام بالواو، وذلك **(باب كِسْرة)**، فإنه يجمع **(علىٰ كِسَـرات -بالفتح والكسر-)** للإتباع[٤]، وكذا نحو: قِنْيَة يقال فيه: قِنَيَات -بفتح العين وكسرها-.

(والمعتل العين) ولا تكون عينه إلا ياء، أصلية كانت نحو: بِيْعَة، أو منقلبة

---

(١)- البيت لذي الرمة، واستشهد به علىٰ تسكين عين جمع فَعْلَة صحيح العين للضرورة، وفي نسخ المناهل «أتت»، و«رقصات» - بالقاف والصاد-، وأنشده الزمخشري في أساس البلاغة: «أبت»، و«رفضات» -بالفاء والضاد- قال: من رفضت الإبل إذا تفرقت في المرعىٰ. وكذا في شرح الرضي للشافية والكافية: أبت ورفضات.

(٢)- بالتحريك والقلب. تمت

(٣)- البيت ينسب لأحد الهذليين، والشاهد فيه: فتح الياء من «بيضات» عند هذيل، يقول: جملي في سرعة سيره كالظليم -أي: ذكر النعام- الذي له بيضات، يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها. والرائح: من الرواح، وهو الذهاب. والمتأوب: من تأوب، إذا جاء أول الليل. والرفيق بمسح المنكبين: هو العالم بتحريكهما في السير. والسبوح: حسن الجري. تمت من شرح التصريح علىٰ التوضيح.

(٤)- قوله: «للإتباع» عائد إلىٰ الكسر فقط.

نحو: ديمة، **(والمعتل اللام بالواو)** نحو: رِشْوة **(يُسْكَّن)**؛ لاستثقال الحركة على الياء بعد الكسرة في الأول، واستثقال الحركة قبل الواو المتحركة في الثاني، **(ويُفْتَح)**، ولا يكسر؛ لأن الفتح وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون لكنه أخفُّ من الكسر، ولأنه لو كُسِر في الثاني لوجب قلب الواو[١] ياءً؛ فيلتبس الواوي باليائي، ولو خُلِّيت لاستُثْقِل.

(و) إذا صحح ما هو على فُعْلة -بضم الفاء- وهو غير معتل العين، ولا معتل اللام بالياء، وذلك **(باب حُجْرَة)**، فإنه يجمع **(على حُجُراتٍ -بالضم-)** للإتباع **(والفتح)** لخفته، وكذا: عُرْوة.

(والمعتل العين) ولا تكون إلا واواً نحو: دُولة، **(والمعتل اللام بالياء)** نحو: بُغْيَة **(يُسكن)**؛ لخفة السكون، **(ويفتح)**، ولا يضم؛ لأن الفتح وإن كان فيه بعض ثقل بالنسبة إلى السكون لكنه أخف من الضم؛ فيغتفر لقصد الفرق[٢]، ولأنه لو ضم في الثاني فمع بقاء الياء[٣] يستثقل، ومع قلبها واواً اعتداداً بالحركة العارضة يلتبس اليائي بالواوي.

واعلم أن ما فُتح عينه من فِعْلَة نحو: بِيْعَة، أو فُعْلَة نحو: دُوْلَة، فهو على لغة هذيل، **(وقد تسكَّن)** العين **(في تميم في)** المضموم الفاء **(نحو: حُجْرات، و)** المكسورها نحو: **(كِسْرات)**؛ استثقالاً للضمتين والكسرتين.

(والمضاعف) مما عينه ساكنة يعني: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد **(ساكن في الجميع)** أي: سواء كان مفتوح الفاء كشَدَّة، أو مكسورها كشِدَّة، أو مضمومها كمُدَّة؛ فراراً من الثقل الحاصل بتحريك أول المثلين، وهذا تخصيص بعد التعميم.

---

(١)- لانكسار ما قبلها.

(٢)- بين الاسم والصفة. تمت

(٣)- فقيل: بُغُيات استثقل إن بقيت الياء، وإن قلبت واواً لانضمام ما قبلها ضمة عارضة التبس اليائي بالواوي كعروة.

بحث جمع الصفات

ولما ذكر حكم جمع الاسمِ الذي فيه التاء الساكنِ العين إذا صحح استطرد ذكر الصفة -وإن لم يكن هذا محله؛ لأن الكلام في الاسم- لئلا يحتاج إلى الذكر في بحث الصفات فيطول، فقال: **(وأما الصفات)** إذا صححت **(فبالإسكان)** للعين، أي: بإبقائها ساكنة، سواء كانت مفتوحة الفاء أو مكسورتها أو مضمومتها، نحو: صَعْبة، وصِفْرة، أي: خالية، وصُلْبة، أي: شديدة، على[١] الأصل، وكان تسكينها أولى من تسكين الأسماء لثقلها كما تقدم.

فإن قيل: فقد قالوا في جمع جَبْبَة -وهي الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها-: لَجَبات -بالفتح-، وفي جمع: رَبْعَة: ربَعَات -بالفتح-، يقال: امرأة ربعة، أي: لا قصيرة ولا طويلة، مع أن لجْبة وربْعة ساكنتا العين.

فقد أجاب المصنف عن الفتح فيهما: بقوله: **(وقالوا: لَجَبَات ورَبَعات؛ للَمْحِ اسميةٍ أصلية)**، يعني أنهما كانتا في الأصل اسمين ثم وصف بهما، فلوحظ فيهما الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلبة: نساء كلَبات[٢]؛ نظراً إلى عروض الصفة. لكن قال نجم الأئمة: لم أر في موضعٍ أن لجْبة في الأصل[٣] اسم، بلى، قيل ذلك في ربعة.

وقيل: وجه الفتح فيهما أن فيهما لغة هي فتح العين في الواحد، فجاء الجمع عليها، ويظهر من كلامه في شرح الكافية اختيار هذا الوجه.

(وحكم نحو: أَرْضٍ وأَهْلٍ وعُرْس) -بضم العين- وهي وليمة العرْس **(وعِيرٍ)** -بكسر العين- **(كذلك)** يعني أن ما سمع فيه الجمع بالألف والتاء من المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة، تجري في جمعه الأوجه المذكورة،

---

(١)- على الأصل: متعلق بإبقائها. تمت

(٢)- بفتح العين. تمت من شرح الرضي على الكافية.

(٣)- بل قد ذكره الجوهري في الصحاح. تمت

فيقال: أَرَضَات وأَهَلات ـ بالفتح ـ كتَمرات، وقد يسكن جمع «أهل» اعتداداً بالوصف العارض؛ فإنه في الأصل اسم دخله معنى الصفة[١]؛ ولذا جمع بالواو والنون، ودخلت عليه التاء، قال[٢]:

وأهلَــةِ ودّ قــد تبريــت ودهــم　　وأبليـتهم في الحمـد جهـدي ونـائلي

أي: وجماعة مستأهلة للود، ويقال: عُرُاسات -بالضم والفتح- كما في: حُجُرات، ويقال: عِيْـَرات -بالفتح والسكون- والعير: الإبل التي عليها الأحمال.

ولما فرغ من جمع ما يجمع بالألف والتاء فقط مما فيه التاء ظاهرة ذكر حكم القسم الثاني[٣] منه فقال: **(وباب سنة)** أي: الثلاثي الذي عوض من لامه هاء التأنيث كسنة، فإن أصلها سَنوة؛ بدليل سنوات، أو سَنْهة[٤]؛ لقولهم سانهت، **(وقُلَة)** وهي عودان: قصير وطويل يلعب بهما الصبيان، والأصل: قُلَوة، **(وثُبَة)** وهي الجماعة، والأصل: ثُبَيَة، فحذفت اللام في الثلاثة اعتباطاً، وعوِّض عنها التاء، **(جاء فيه)** -أي: في هذا الباب- جمعه بالواو والنون، فقيل: **(سُـنون، وقِـلُون، وثِـبُون)**؛ جبراً لما لحقها من الوهن بحذف لاماتها، فجُمِعَت على أشرفِ الجموع وإن كان خلاف القياس، وغُيِّر أوائل بعضها؛ تنبيهاً على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة، فقالوا في المفتوح الفاء نحو سَنَة: سِنُون -بكسر الفاء-، وجاء ضمها أيضاً، وهو قليل. وجاء في بعض مضموم الفاء مع الضم الكسر أيضاً، كالقُـِلُون والثُّـِبُون، وليس بمطرد؛ إذ الظُّبُون[٥]

---

(١)- لأنه بمعنى مستحق. تمت

(٢)- البيت من شعر أبي الطمحان القميني، ومعنى «تبريت ودهم»: تعرضت له وبذلت طاقتي ونائلي. والنول والنوال: العطاء. والنائل: مثله. تمت

(٣)- وهو الذي يجمع تارة بالألف والتاء وتارة بالألف والنون. تمت

(٤)- كجبهة. تمت صحاح، وتفتح النون، ذكره الرضي.

(٥)- ظبة السيف وظبة السهم: طرفه، وأصلها ظبو(*)، والهاء عوض عن الواو، والجمع: أظب في أقل العدد، وظبات وظبون. تمت صحاح. (*)-بوزن صرد كما في اللسان.

والكُرُون لم يسمع فيهما الكسر، وأما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين(١) والمئين.

وهذا الجمع مع أنه خلاف القياس شايع فيما لم يُكَسَّر من الاسم الذي عوّض من لامه هاءً: كسنة وقُلَة، وجاء(٢) قليلاً لما ثبت تكسيره كالثبون والأثابي في الثبة، وربما جاء(٣) في المحذوف الفاء أيضاً كرِقة ورقين.

(و) جاء فيه أيضاً جمعه بالألف والتاء: إما مع رد اللام نحو: **(سنوات وعِضَوات)** في جمع عضة، وهي قطعة من الشيء، وأصلها: عِضَوَة، من عَضوته، أي: فرّقته. **(و)** إما بلا رد اللام نحو: **(ثُبات)** في ثُبَة، **(وهَنَات)** في هَنَةٍ، أصلها: هَنَوَة، وهي العورة والشيء المستهجن.

فإن قيل: تعريف المصنف في النحو لجمع التكسير بقوله: «ما تغير بناء واحده» يقتضي أن يصدق على ما وقع فيه تغيير(٤) من هذه الجموع المصححة فكيف عُدّت من الصحيح؟

أجيب: بأنه يقدر أنه حصل هذه التغييرات بعد الإتيان بمفردها في الجمع سالماً؛ لغرض(٥)، وإن لم يثبت نحو: تمْرات –بالسكون–.

(وجاء) في جمع أمة –وأصلها: أَمَوَة كرقبة، حذفت لامها وعوضت عنها

---

(١)– عضهه عضهاً: رماه بالبهتان، قال الكسائي: العضة: الكذب والبهتان، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر]، ويقال: نقصانه الواو، وأصله: عِضْوَة، وهو من عضوته، أي: فرقته؛ لأن المشركين فرقوا أقاويلهم فيه، فجعلوه كذباً وسحراً وكهانة وشعراً. ويقال: نقصانه الهاء، وأصله عضَهَة؛ لأن العضة والعضين في لغة قريش السحر. تمت صحاح بتصرف.

(٢)– أي: هذا الجمع.

(٣)– أي: هذا الجمع، والرقة: الدراهم المضروبة، والهاء عوض من الواو وأصلها ورق، وتجمع على رقين. تمت صحاح بتصرف.

(٤)– والذي وقع فيه تغيير بعض الأمثلة، من قوله: وإذا صحح باب تمرة إلى هنا. تمت

(٥)– وذلك الغرض: إما الفرق بين الاسم والصفة كما في تمرات كما تقدم، أو التنبيه على أن الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة كما خففته في سنون. تمت. وقوله: «وإن لم يثبت نحو تمْرات» أي: وإن لم يثبت المجيء بمفرد تمرات سالماً في الجمع، وإنما يقدر ذلك تقديراً. تمت

التاء- **(آمٍ)** وأصله: أَفْعُل -بضم العين- **(كآكُم)** في جمع أكمة، فأصله: أأمُوٌ، قلبت الواو ياء[(١)]، والضمة كسرة كأدْلٍ في جمع دلْوٍ، على ما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالى، وحذفت الياء كما في قاض، وقلبت الهمزة الثانية ألفاً، كما في آمن. ولا أعرف لتخصيصها[(٢)] بالذكر في هذا الموضع وجهاً؛ إذ يكفيه ذكر «أينق» فيما سبق، وإن قصد التنبيه على أن المحذوف اللام قد يُكسَّر كما يُكسَّر غيره؛ دفعاً لوهم من يتوهم أنه لا يجمع إلا جمع التصحيح فقد جاء غير أفعل كفِعَال نحو: إماء، فلِمَ لَمْ يذكره؟

جمع الصفات الثلاثية

ولما فرغ من الكلام على الاسم الثلاثي شرع في بيان جمع ما يجمع من الصفات الثلاثية، وقدم المذكر فقال: **(الصفة نحو: صَعْب)** -مما هو مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها [أو معتلها بالواو]- يجمع **(على)** -فِعال بكسر الفاء- نحو: **(صعاب غالباً)**، والصعب: الأمر الذي فيه مشقة.

(وباب شيخ) -مما هو معتل العين منه[(٣)]- يجمع غالباً **(على)** أفعال نحو: **(أشياخ)**، وظاهر كلام كثير من الشراح أن ذلك في معتل العين مطلقاً، والظاهر أن ذلك مختص باليائي؛ إذ لا مانع من فِعَال في الواوي كما عرفت[(٤)].

(وجاء) في جمع الوزن المذكور من غير الغالب ثمانية أبنية: فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: **(ضِيْفان)** في ضَيْف، **(و)** فُعْلان -بضمها- نحو: **(وُغْدان)** في وَغْد، أي: لئيم، ويجوز أن يكون أصل ضِيفان ضم الفاء، وكسرت لتسلم الياء

---

(١)- لتطرفها بعد ضمة، وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء. تمت

(٢)- يعني آم. تمت

(٣) - أي: من باب فَعْل الذي يدل عليه السياق. تمت

(٤) - لعله يريد ما ذكره في جمع فعل إذا كان اسماً على فعال من قوله: لأن الكلمة فيه تخف بانقلاب الواو ياء.

نحو: بِيْض. **(و)**فُعُول نحو: **(كُهُول)** في جمع كهل، **(و)**فِعَلَة -بكسر الفاء وفتح العين- نحو: **(رِطَلَة)** في جمع رَطْل، وقد تكسر فاؤه، يقال: غلامٌ رِطلٌ أي: لم تستحكم قوته.

(و)فِعْلة -بكسر الفاء وسكون العين- نحو: **(شِيْخة)** في جمع شيخ، **(و)**فُعْل -بضم الفاء وسكون العين- نحو: **(وُرْد)** في جمع وَرْد، يقال: فرسٌ وَرْدٌ، إذا كان بين الكُمَيْت والأشقر، وخيل وُرْد، إذا كانت كذلك. **(و)**فُعُل -بضم الفاء والعين- نحو: **(سُحُل)** في جمع سَحْل، وهو الثوب الأبيض من القطن، قال نجم الأئمة: والظاهر أن أحد المذكورين[(١)] فرع الآخر، فإنه يقال فيه: سُحْل وسُحُل، وربما لا يستعمل الأصل. **(و)**فُعَلاء -بالمد وضم الفاء وفتح العين- نحو: **(سُمَحاء)** في جمع سَمْحٍ، أي: كريم.

(و)يجمع نحو: **(جِلْف)** مما هو مكسور الفاء ساكن العين **(على)** أفعال، نحو: **(أجْلاف[(٢)] كثيراً)** أي: جمعاً كثيراً، أو زماناً كثيراً، والجلف: هو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم.

(و)أفعل نحو: **(أجْلُف)** قد جمع عليه، ولكنه **(نادر)**، بل أفْعُل على الإطلاق نادر في الصفات.

(ونحو: حُرّ) مما هو مضموم الفاء ساكن العين، يجمع **(على)** أفعال، نحو: **(أحرار)**.

(ونحو: بَطَل) -مما هو مفتوح الفاء والعين- يجمع **(على)** خمسة أبنية:

-أفعال نحو: **(أبطال)**، والبطل: الرجل الشجاع.

---

(١) — عبارة الرضي: وجاء فُعُل بضمتين، والظاهر أن أحد البنائين. وإنما قال: أحد المذكورين لأن بعضهم يقول: الإسكان فرع الضم، وبعضهم يقول: الضم فرع الإسكان كما في عسر ويسر. تمت

(٢) — قال الجاربردي: يقال أعرابي جلف، أي: جافٍ. تمت. ولم يمنع أجلف من الصرف للوزن والصفة؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الجامدة في الاستعمال فصار كأنه ليس فيه وصف، مع أن هذا الوزن له عارض؛ لأنه للجمع لا للواحد فصرف لذلك. تمت حاشية ابن جماعة.

-**(و)** فِعَال -بكسر الفاء- نحو: **(حسان)** في جمع حَسَن.

-**(و)** فِعْلان -بكسر الفاء وسكون العين- نحو: **(إخوان)** في جمع أخ، وأصله: أَخَو.

-**(و)** فُعْلان -بضم الفاء وسكون العين- نحو: **(ذُكْران)** في جمع ذَكَر.

-**(و)** الخامس: فُعُل -بضم الفاء والعين- نحو: **(نُصُف)** في جمع نَصَف، يقال: رجل نَصَف، قيل: أي: منصف[١]. وعده لـ «ذَكَر» هنا في الصفات باعتبار الأصالة، وفيما تقدم في الأسماء باعتبار الاستعمال.

قال نجم الأئمة: وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة- يعني: أخاً وذكراً ونَصَفاً- في الصفات؛ لأنها إنما كُسرت عليها[٢] لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف.

قلت: أما نصف بمعنى منصف على ما قيل ففيه نظر[٣].

(ونحو: نَكِد) مما هو مفتوح الفاء مكسور العين، يجمع على ثلاثة أوزان غالباً: **(على)** أفعال، نحو: **(أنكاد)**، والنَّكِد: العَسِر، **(و)** فِعال -بكسر الفاء-، نحو: **(وِجَاع)** في جمع وَجِع، **(و)** الثالث: فُعُل -بضم الفاء والعين-، نحو: **(خُشُن)** في جمع خَشِن.

(وجاء) -غير غالب- جمعه على فَعَالى كسكارى، نحو: **(وجاعى)** في وجع، **(وحباطى)** في حَبِط، وهو منتفخ البطن من كثرة أكل[٤] الربيع، **(وحذارى)** في حذر.

---

(١) – في الصحاح: النَصَف –بالتحريك–: المرأة بين الحدثة والمسنة، وتصغيرها نصيف بلا هاء؛ لأنها صفة، ونساء أنصاف، ورجل نَصَف، وقوم أنصاف ونصفون. تمت

(٢) – أي: على فِعلان وفُعلان وفُعُل، لاستعمالها كالأسماء فهي مثل خِربان وحُملان وأُسُد، وكذا نُصْف بالإسكان مثل أُسْد عند سيبويه. تمت

(٣) – لأنه لا يستعمل إلا مع الموصوف ظاهراً أو مقدراً. تمت منه رحمه الله.

(٤) – في الأم: الربيع: شجر.

*- نسبة مجازية إلى بقل الربيع أو الأكل الحاصل في الربيع. تمت والله أعلم. وهذه العبارة: من كثرة أكل الربيع هي كذلك في شرح الرضي. وفي الصحاح: والحبط أيضاً: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج ما فيها، وقال ابن السكيت: هو أن ينتفخ بطنها عن أكل الذرق، وهو الحندقوق. تمت

(ونحو: يَقُظ) مما هو مفتوح الفاء مضموم العين، يجمع **(على)** أفعال، نحو: **(أيقَاظ)**، واليَقُظ: الرجل المتيقظ للأمور، **(وبابه التصحيح)** يعني أن الغالب فيما كان على وزن فَعُل في الصفات ألا يجمع إلا جمع التصحيح، قيل: لم يجيء في هذا الباب مكسراً إلا لفظان هما: يقُظ على أيقاظ، ونَجُد -أي: شجاع- على: أنجاد، والباقي منه مجموع جمع السلامة، وأما يِقَاظ فجمع يقظان، كعِطاش في عطشان.

(ونحو: جُنُب) مما هو مضموم الفاء والعين، يجمع **(على)** أفْعَال **(نحو: أجْنَاب)**، يقال: رجلٌ جُنُب، أي: أصابته الجنابة، أو مجانِبٌ، أي: مباعد.

تنبيه:

لم يذكر المصنف فِعَلاً -بكسر الفاء وفتح العين- كزِيَم بمعنى متفرق، ولا فُعَلاً -بضم الفاء وفتح العين- كحُطَم، أي: قليل الرحمة، ولا فِعِلاً -مكسور الفاء والعين- كبِلِز، أي: ضخم. قيل[1]: إنما لم يذكرها لأنها لا تكسَّر، بل إنما تجمع بالواو والنون، أو بالألف والتاء.

(ويجمع الجميع) من الأوزان المذكورة **(جمع السلامة)** أي: بالواو والنون، وأطلقه[2] لأنه الفرد الكامل؛ إذ الجمع بالألف والتاء فرع عليه، **(للعقلاء الذكور)** لما عرف في النحو[3].

(وأما مؤنثه) أي: مؤنث الجميع من الأوزان المذكورة، وما هو في حكم المؤنث مما لا يعقل **(فبالألف والتاء لا غير)** أي: لا يجمع جمع التكسير كالمذكر، **(نحو: عَبْلات)** في جمع عَبْلة، وهي: المرأة التامة الخلق، **(وحَذِرات)** في جمع حذرة، **(ويقظات)** في جمع يقظة، **(إلا)** ما كان على فَعْلَة -بفتح الفاء

---

(١) - القائل الجابردي. انظر الجاربردي ص(١٣٨).
(٢) - حيث لم يقل المذكر. تمت
(٣) - من اشتراط كونه صفة لمذكر عاقل. تمت

وسكون العين- **(نحو: عَبْلَة فإنه جاء)** تكسيره أيضاً **(على)** فِعال -بكسر الفاء- نحو: **(عِبَال، وكِمَاش)** في جمع كمشة، وهي الناقة الصغيرة الضرع، **(و)** إلا فِعْلة -بكسر الفاء وسكون العين- فإنه سمع فيه التكسير على فِعَل - بكسر الفاء وفتح العين-، فإنهم **(قالوا: عِلَج في جمع عِلْجة)**، والعلج: العظيم من حمير الوحش.

قال نجم الأئمة: قال سيبويه: تجمع فَعَلة نحو: حسنة على حسان، ولا يجمع على فِعَال[١] إلا ما جمع مذكره عليه، كما تقول في جمع حسن وحسنة: حِسَان، ولما لم يُقَل في جمع بطل بِطَال لم يُقَل في جمع بَطلة بِطَال[٢]، فهذا الذي قاله سيبويه مخالف لقول المصنف.

واعلم أن الأسماء -كما سيأتي- أشد تمكناً في التكسير، والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسماء وكسرها تكسيرها، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة، كذا قال الرضي.

جمع الاسم المزيد فيه مدة ثالثة

ولما فرغ المصنف من الثلاثي المجرد شرع في بيان جمع أوزان من المزيد فيه، وكأنه ترك ما ترك منها لعدم سماع جمع التكسير أو ندرته فيه[٣]، فقال: **(وما زيادته مدة)** أي: ألف أو ياء أو واو وحركة ما قبل كل واحدة منها من جنسه **(ثالثة)**، قدَّمه على ما زيادته مدة ثانية نحو: فاعل؛ لكثرة أوزانه التي يسمع فيها التكسير، والمذكور منه خمسة أوزان؛ لأن للفاء ثلاثة أحوال مع كل واحدة من

---

(١) – أي: من فعلة فقط. تمت

(٢) – تكملة عبارة سيبويه كما ذكرها الرضي: «فكل صفة جمعت على فَعَل جمعت على فعال يجمع مؤنثها أيضاً عليه، فهذا الذي...إلخ».

(٣) – أي: فيما ترك. تمت

المدات الثلاث تكون تسعة، لكن سقط كسر الفاء مع الياء والواو، وضمها مع الياء؛ لعدمها، ولم يذكر ما فيه ضمها مع الواو نحو: ركوع؛ وكأنه لعدم سماع جمع التكسير فيه أو قلته، فالباقي ما مدته ألف مع حركات الفاء الثلاث، وما مدته الياء أو الواو مع فتح الفاء، وكل منها اسم أو صفة:

(الاسم نحو: زمان) مما مدته ألف وفاؤه مفتوح، يجمع **(على)** أفْعِلة نحو: **(أزْمِنة غالباً)**.

(وجاء) قليلاً ثلاثة أوزان: فُعُل -بضم الفاء والعين- نحو: **(قُذُل)** في جمع قَذَال، وهو ما بين نقرة[1] القفا إلى الأذن، **(و)**فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: **(غِزْلان)** في جمع غزال، **(و)** ثالثها فُعُول -بضم الفاء- نحو: **(عُنُوق)** في جمع عَناق، قال الرضي: ليس هذا موضعه؛ لأن العَنَاق مؤنث[2]، وهي الأنثى من ولد المعز، يقال في المثل: عُنُوق بعد النوق، في الذي يفتقر بعد الغنى.

(ونحو: حِمَار) -مما مدته ألف وفاؤه مكسور- يجمع **(على)** أفْعِلَة وفُعُل، نحو: **(أحْمِرَة وحُمُر غالباً)**، وقد يخفف نحو: حُمْر -بإسكان العين- في تميم.

(وجاء) فيه قليلاً بناءان: فِعلان ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(صِيْرَان)** في جمع صِوار، وهو القطيع من بقر الوحش، **(و)**الثاني: فَعَائل نحو: **(شمائل)** في جمع شِمال، بمعنى الطبع، وأما بمعنى اليد فهو مؤنث، وليس هذا موضع ذكره.

(ونحو: غُراب) مما مدته ألف وفاؤه مضموم يجمع **(على)** أفعلة نحو: **(أغربة)**.

(وجاء) فيه ثلاثة أوزان غير غالبة:

فُعُل -بضم الفاء والعين- وتخفف في تميم، نحو: **(قُرُد)** في جمع قُرَاد.

---

(١) — النقرة: الحفرة الصغيرة، ومنه نقرة القفا. تمت قال الجاربردي: وهما قذالان: من اليمين قذال ومن الشمال قذال. تمت

(٢) — قد ثبت عناق للأمر الشديد كما في القاموس، فلا اعتراض. تمت

(و)فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: **(غِرْبان)** في جمع غراب.

(و)الثالث: فُعلان -بضم الفاء- نحو: **(زُقّان)** في جمع زقاق، وهو السكة.

(و) جمعه على فِعلة -بكسر الفاء- نحو: **(غِلْمَة)** في غلام **(قليل)** بالنسبة إلى الثلاثة الأوزان التي هي غير غالبة أيضاً.

(و) جمعه على فُعْل نحو: **(ذُبّ)** في جمع ذباب **(نادر)** عزيز الوجود. وظاهر(١) عبارة المصنف أن أصله: فُعْل -بسكون العين-، وأنه هو النادر.

وقال نجم الأئمة: وقد يحمل فُعال -بضم الفاء- على فِعال -بالكسر- لتناسب الحركتين، فيقال: قُرُد في قُراد كجُدُر في جِدار، وهو قليل نادر، ومثله: ذُب، وأصله: ذُبُبْ، والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف رُسُل وعنُق، وإلا فحق فُعُل ألا يدغم(٢) كما يجيء في باب الإدغام إن شاء الله تعالى، انتهى.

ويظهر من كلامه أن ذبّاً فُعُل في الأصل بضمتين، وأن وزن فُعُل جميعه نادر.

(و)أما المؤنث بالتاء المقدرة فالذي **(جاء في)** جمع **(مؤنث الثلاثة)** الأوزان التي هي فَعَال، وفُعَال، وفِعَال هو: أَفْعُل، وهو الغالب لا غيره. وفي عبارة المصنف نوع قصور عن أداء هذا المعنى كما لا يخفى(٣). فجمْعُ نحو: عَناق على **(أعنق، و)** نحو: ذراع على **(أذْرُع، و)**نحو: عُقاب ـ لطائر ـ على **(أعقب)**.

(وأمكن) في جمع مكان **(شاذ؛)** لكونه مذكراً.

(ونحو: رغيف) مما مدته ياء، ولا يكون فاؤه إلا مفتوحاً ـ كما مر- يجمع **(على)** أَفْعِلَة نحو: **(أرغِفَة، و)** على فُعُل -بضم الفاء والعين- نحو: **(رُغُف، و)**على: فُعْلان -بضم الفاء- نحو: **(رُغْفان غالباً)**.

---

(١) – لأنه قدم أولاً فُعُل وجعل له حكماً بين الغالب والنادر فقال: «وجاء قرد» فظهر أن مراده بقوله: «وذب نادر» وهو فُعْل. تمت

(٢)– لأنه لو أدغم لم يدر أهو فُعُل -بضم العين- سكن لأجل الإدغام، أو فُعْل -بسكون العين-. تمت

(٣) – حيث صدر الكلام بلفظ «جاء» الموهم للشذوذ على ما عرف من قاعدته في لفظ «جاء». تمت

(وجاء) على غير الغالب ثلاثة أبنية: أَفْعِلاء نحو: **(أنْصباء)** في جمع نصيب. **(وفِصَال)** في جمع فصيل، وهو ولد الناقة، **(و)**الثالث: فَعائل نحو: **(أفائل)** في أَفِيْل، وهو الصغير من الإبل.

(و)جمعه على فِعْلان -بكسر الفاء- نحو: **(ظِلْمان)** في جمع ظَلِيم، وهو الذكر من النعام **(قليلٌ)**.

(وربما جاء مضاعفه) أي: ما عينه ولامه من جنس واحد نحو: سرير مجموعاً **(على سُرَر)** -بفتح العين مع ضم الفاء- يعني أن الأصل أن يكسَّر على فُعُل -بضمتين-، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا عين سُرُر فقالوا: سُرَر، والأشهر الضم، كذا قال الرضي.

وعبارة المصنف توهم أنه قد جاء على قلة جمع المضاعف من سرير[1] وغيره على فُعَل ـ بفتح العين ـ، فلو قال: «وربما جاء سُرَر» لكان أولى.

ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة نحو: يمين وأيمن، وقد كسر على أيمان أيضاً، ولم يذكره المصنف.

(ونحو: عمود) مما مدته واو، والمذكور منه ما فاؤه مفتوح لما عرفت[2]، يجمع غالباً في القلة **(على)** أفْعِلة نحو: **(أعْمِدة، و)**في الكثرة على فُعُل نحو: **(عُمُد)**.

(وجاء) فيه ثلاثة أوزان: فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(قِعدان)** في جمع قَعُود، وهو من الإبل الذي يركب في كل حاجة، **(و)**أفعال نحو: **(أفلاء)** في جمع فَلُوٍّ، وهو ولد الفرس الذي يفتلى، أي: يفطم. **(و)**الثالث: فعائل نحو: **(ذنائب)** في جمع ذنوب، وهو الدلو، لكن فعائل في المؤنث المجرد عن التاء في

---

(١) – أي: مع أنه لم يجيء إلا سُرَر لا غيره. تمت

(٢) – من أنه سقط كسر الفاء مع الواو، ومضمومها مع الواو لم يذكره، ولعله لعدم سماع جمع التكسير فيه. تمت

فعول غالب كذنوب وذنائب، وقد يجمع[١] على فُعُل، فصار فعول في المؤنث مخالفاً لفُعَال[٢] وفَعِيل؛ وذلك لأنه[٣] ألحق بذي التاء -أعني فَعولة- في الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو؛ فكأن مؤنثه المجرد ذو تاء، نحو: تنوفة[٤] وتنائف، بخلاف الأربعة المذكورة[٥]. هذا حكم المذكر والمؤنث المجرد.

(والمؤنث) ذو التاء يجمع **(كيف كان)** أي: سواء كان فَعَالة أو فُعَالة أو فِعالة أو فَعِيلة أو فَعُولة **(على)** فَعَائل، نحو: **(حمائم)** في حمامة، **(ورسائل)** في رسالة، **(وذوائب)** في ذؤابة، **(وصحائف)** في صحيفة، وتنائف في تنوفة.

(و) قد جاء في جمع فَعِيلةٍ فُعُل -بضمتين- نحو: **(صُحُف)** في جمع صحيفة، **(وسُفُن)** في جمع سفينة. وهذا ـ أعني قوله ـ: «والمؤنث..إلى آخره» لم يثبت في كثير من النسخ، وكأنه ملحق.

هذا حكم الاسم مما زيادته مدة ثالثة.

جمع الصفة المزيد فيها مدة ثالثة

وأما **(الصفة)** فإن **(نحو: جبان)** مما مدته ألف وهو مفتوح الفاء يجمع **(على)** فُعَلاء، نحو: **(جُبَناء، و)** فُعُل -بضمتين- نحو: **(صُنُع)** في صناع، **(و)** فِعَال -بكسر الفاء- نحو: **(جِياد)** في جواد للفرس[٦]. وظاهر كلامه أن جمعه على فِعال كثير، والذي ذكره الرضي أنه قليل.

---

(١) - أي: مؤنث فَعُول، كصبر. تمت

(٢) - بتثليث الفاء. تمت

(٣) - أي: فعول المؤنث ألحق بفعولة في الجمع لكون فعول المؤنث أثقل من فعال -بتثليث الفاء- وفعيل. تمت

(٤) - التنوفة: المفازة، أو الأرض الواسعة البعيدة الأطراف، أو الفلاة التي لا ماء بها ولا أنيس. تمت قاموس

(٥) - وهي فعال -بالحركات الثلاث- وفعيل. تمت

(٦) - وأما الرجل فقيل: جُوْد -بسكون العين- كأنه جمع بضم العين كقُذُل ثم سكن.

(ونحو: كِناز) مما مدته ألف وهو مكسور الفاء يجمع **(على)** فُعُل – بضمتين–، نحو: **(كُنُز)**، والكِناز: هو المكتنز اللحم، يستوي فيه المذكر والمؤنث، يقال: جمل كناز، وناقة كناز.

(و) على فِعال كمفرده نحو: **(هجان**[١]**)** يقال: هذا هجان، أي: كريم خالص، وهؤلاء هجان، فهو في المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال.

(ونحو: شجاع) مما مدته ألف وهو مضموم الفاء يجمع **(على)** فُعَلاء – بضم الفاء وفتح العين– نحو: **(شُجَعاء، و)** على فُعلان –بضم الفاء وكسرها– نحو: **(شُجعان)** بالضم، **(وشِجعان)** بالكسر.

(ونحو: كريم) مما مدته ياء –ولا يكون إلا مفتوح الفاء كما عرفت[٢]– يجمع على تسعة أبنية: **(على)** فُعَلاء ـ بضم الفاء وفتح العين ـ نحو: **(كرماء، و)** على فِعال ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(كرام، و)**على فُعُل –بضمتين– نحو: **(نُذُر)** في جمع نذير، **(و)**فُعْلان –بضم الفاء– نحو: **(ثُنْيان)** في جمع ثني[٣]، وهو الذي يلقي ثنيته، **(و)** فِعلان ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(خِصْيان)** في جمع خصي، وفي التمثيل به نظر؛ إذ الكلام هنا في فعيل بمعنى فاعل كما سيتبين، وخصي: بمعنى مخصي. **(و)**أفعال نحو: **(أشراف)** في جمع شريف، **(و)**أفعلاء نحو: **(أصدقاء)** في جمع صديق، **(و)**أفْعِلة نحو: **(أشحة)** في جمع شحيح، **(و)**التاسع: فُعُول نحو: **(ظُروف)** في جمع ظريف.

---

(١) – هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، وتقول في التثنية عندهما: هذان هجانان. وذكر الجرمي: هذا هجان، وهذان هجان، وهؤلاء هجان، في المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد؛ لجريه مجرى المصدر. تمت رضي بتصرف.

(٢) – من سقوط كسر الفاء مع الياء وضمها معها؛ لعدمها. تمت

(٣) – وهو الذي قد دخل في السنة السادسة من ذي الخف، وفي السنة الثالثة من ذي الظلف والحافر. تمت

(ونحو: صبور) مما مدته واو وفاؤه مفتوح فقط كما عرفت يجمع إذا كان لمذكر **(على)** فُعُل -بضمتين- نحو: **(صُبُرُ غالباً)**، ويستوي في هذا البناء المذكر والمؤنث، إلا أن الغالب في جمع المؤنث فعائل كما سيأتي، والتاء في[١] نحو: ملولة للمبالغة لا للتأنيث، فيجمع معها بالألف والتاء، نحو: ملولات.

(وجاء على) غير الغالب بناءان: فُعَلاء -بضم الفاء وفتح العين- نحو: **(وُدَداء)** في وَدُود، **(و)** أفعال، نحو: **(أعداء)** في عدو.

(وفعيل بمعنى مفعول بابه) في الجمع **(فَعْلى)** يعني أن ما ذكرنا في الجمع من نحو: كريم إلى آخره حكم فعيل بمعنى فاعل، وأما فعيل بمعنى مفعول فبابه فعلى، ولو قدمه على قوله: «ونحو: صبور..إلى آخره» لكان أولى كما لا يخفى[٢]، وكان عليه أن يقول: «بابه فعلى إذا كان آفة»، إذ لو لم يكن من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي كالجرح والقتل لم يجمع هذا الجمع، نحو: رجل حميد، فلا يقال: حمدى، **(كجرحى وأسرى وقتلى)** في جمع: جريح وقتيل وأسير.

(وجاء: أُسارى) -بضم الهمزة- لأن أصل فعالى -بفتح الفاء- في المذكر[٣] أن يكون جمع فعلان كسَكْران وسَكَارى، وقد يضم فيه[٤] الفاء كما سيأتي، فحمل أسير عليه؛ لمشاركته نحو: «لهفان» في حرارة الجوف، وضموا أوله كما يضم أول فَعَالى جمع فَعْلان، والتزموا الضم في هذا المحمول.

(وشذ) في جمعه: فُعلاء -بضم الفاء- وذلك قولهم في قتيل وأسير: **(قُتلاء، وأُسراء)**، ووجه ذلك مع شذوذهما: حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل، نحو: كريم وكرماء.

---

(١) — جواب سؤال مقدر تقديره: إنكم ذكرتم أن فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلم ألحقت التاء في ملولة؟ والجواب ما ذكر. تمت

(٢) — من عادته، حيث يقدم ما فيه الكسرة والياء على ما فيه الضم والواو. تمت منه

(٣) — لا فعالى في المؤنث فهو جمع فعلاء كما يأتي في نحو: صحراء وصحارى.

(٤) — أي: في سكارى.

(ولا يجمع) فعيل بهذا المعنى **(جمع التصحيح)** بالواو والنون، **(فلا يقال:)** رجال **(جريحون، ولا)** بالألف والتاء، فلا يقال: نسوة **(جريحات؛ ليتميز عن فعيل الأصل)** يعني فعيلاً الذي هو بمعنى فاعل، وإنما كان هذا هو الأصل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول، ولأن الفاعل مقدم على المفعول، فلما جمع الذي بمعنى الفاعل جمع السلامة لم يجمع هذا عليه؛ فرقاً بينهما.

(و)ما جمع هذا الجمع -أعني على فَعلى- من غير باب فعيل بمعنى مفعول **(نحو:)** قولهم في جمع مريض: **(مرضى)** مع أنه بمعنى فاعل **(محمول على)** مفرد **(جرحى)** أي: على فعيل بمعنى مفعول؛ لموافقته له لفظاً، وهو ظاهر، ومعنى؛ بما فيه من معنى الآفة والمكروه. **(و)**أشار المصنف إلى أن حمله عليه غير مستبعد؛ لأنهم **(إذا)** كانوا قد **(حملوا)** ما شاركه في المعنى المذكور **(نحو:)** هالك وميت وأجرب -مع المخالفة في الوزن- حيث جمعوها على **(هلكى، وموتى وجربى، عليه)** أي: على نحو: قتيل **(فهذا)** أي: نحو: مريض **(أجدر)** وأحق بأن يحمل عليه؛ لكونه مع مشاركته إياه في المعنى موافقاً له في الوزن.

ثم أشار إلى أن حمل باب على باب مخالف له في الوزن للمشاركة في المعنى أمرٌ شائع عند العرب فقال: **(كما حملوا)** مفرد **(أيامى)** وهو أيم، ووزنه: فيعل، وهو الذي لا زوج له من الرجال والنساء، **(و)**مفرد يتامى، وهو يتيم، ووزنه فَعِيل **(على)** مفرد **(وجاعى)** وهو وجع، ووزنه فَعِل، **(و)**مفرد **(حباطى)** وهو حَبِط، ووزنه أيضاً فَعِل، فجمعوهما[1] جمعهما، أعني على فعالى؛ لمشاركتهما إياهما في المعنى؛ إذ الأيمة واليتم لا بد فيهما من الحزن والوجع.

---

(١) – أي: جمعوا أيم ويتيم جمع وجع وحبط. تمت

جمع الصفات المؤنثة

ولما فرغ من بيان جمع المذكر للأوزان الخمسة في الصفات أشار إلى بيان جمع بعض المؤنث منها[١] فقال: **(المؤنث، نحو: صبيحة)** مما هو على وزن فعيلة يجمع **(على)** فعائل وفِعال ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(صبايح، وصِباح)**، وقد يستغنى بفعال عن فَعَائل نحو: صغار وكبار، ولا يقال: نسوة صغائر ولا كبائر.

(وجاء: خلفاء)، وظاهره أنه جمع خليفة؛ فتكون فعيلة قد جاء في جمعها فُعَلاء، لكن المصنف أشار إلى أن الأولى حمله على غير ذلك فقال: **(وجعله جمع خليفٍ أولى)**؛ لأنه قد جاء خليف وإن لم يشتهر، قال [البسيط]:

إن مـــن القـــوم موجـــوداً خليفتـــه   وما خليـف أبي وهـب بموجـود[٢]

فيكون خلفاء جمعه، واشتهر دون مفرده.

(ونحو: عجوز) يعني مما هو على وزن فَعُول من المؤنث يجمع غالباً **(على)** فعائل نحو: **(عجائز)**، وقد يجمع مؤنث فَعُول على فُعُل كالمذكر، يقال: نسوة صُبُر، كما يقال: رجال صُبُر.

ولم يذكر المصنف حكم المؤنث من الثلاثة الأوزان التي المدة فيها ألف رأساً، ولا مؤنث فعيل الذي التاء فيه مقدرة، وذكر مؤنث فعيل الذي التاء فيه ظاهرة، ومؤنث فعول، ولا تكون التاء فيه إلا مقدرة كما عرفت.

أما فَعال وفِعال ـ بفتح الفاء وكسرها ـ وفعيل الذي التاء فيه مقدرة –وهو فعيل بمعنى مفعول إذا جرى على صاحبه– فلاستواء المذكر والمؤنث في مفردها،

---

(١) – أي: من الخمسة.

(٢) – البيت لأوس بن حجر التميمي يرثي عمرو بن مسعود، وأبي وهب: كنية عمرو بن مسعود، قال ابن حبيب: العرب تقول: فلان خليفة فلان، إذا قام مقامه وفعل فعله وإن لم يستخلفه، يقول الشاعر: إذا مات أحد خلفه من يقوم مقامه ويفعل مثل فعله إلا أبا وهب فإنه لم يخلفه أحد في جوده وشجاعته، واستشهد به على أن خليفاً قد ورد بمعنى خليفة، فيكون جمع خليف على خلفاء، وجمع خليفة على خلائف. تمت من شرح شواهد الشافية بتصرف.

فليس في شيء منها تاء ظاهرة، وحكم المؤنث بالتاء المقدرة فيها حكم المذكر، وجمعه جمعه غالباً، فاكتفى عن التصريح ببيان جمعها، ولذلك[١] صرح ببيان جمع عجوز؛ لما خالف مذكره في جمعه الغالب كما عرفت.

وقلنا: «غالباً»؛ لأنه قد جاء على قلة في جمع فعال المؤنث بالتاء المقدرة فعائل كهجان وهجائن، وأما فُعال ـ بضم الفاء ـ فالتاء الظاهرة تدخله.

قال الرضي: وقياس جمع فُعالة كامرأة طُوالة أن يكون كجمع فعيلة؛ لمساواة مذكره مذكره، يشير بذلك إلى ما نقله عن سيبويه من أن فُعالا بمنزلة فعيل، نحو: طُوال وطويل، وخُفاف وخفيف، ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فعيل، نحو: امرأة طويلة وطُوالة، فكما يجمع مؤنث فعيل على فعائل وفِعال كذلك حق مؤنث فُعال.

جمع ما زيادته مدة ثانية

ولما فرغ مما زيادته مدة ثالثة شرع في بعض ما زيادته مدة ثانية فقال: **(فاعل)** أي: هذا بيان جمع فاعل، وهو إما اسم أو صفة:

(الاسم نحو: كاهل) وهو ما بين الكتفين، يجمع غالباً **(على)** فواعل نحو: **(كواهل)**، قلبت ألفه واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير.

(وجاء) في جمعه فُعْلان -بضم الفاء- نحو: **(حُجْران)** في جمع حاجر، وهو: ما يمسك الماء عند شفة الوادي، من الحَجْر، وهو المنع. وعده في الأسماء لأنه قد غلب في الحاجر المخصوص، فلم يبق على وضع الوصفية، فصار كالأسماء، **(و)** فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ نحو: **(جِنَّان)** في جمع جانٍّ، وهو أبو الجن، وقد جاء على أفْعِلة كوادٍ وأودية.

---

(١) – أي: ولأجل أن الاكتفاء عن التصريح ببيان جمع الثلاثة المذكورة بسبب كون حكم المؤنث بالتاء المقدرة فيها حكم المذكر وجمعه جمعه غالباً صرح..إلخ، فحين انتفى الاستواء في الجمع انتفى الاكتفاء عن التصريح بالبيان. والله أعلم

(والمؤنث) من الاسم الذي على فاعل **(نحو: كاثبة)** -وهي من الفرس مقدم المنسج(١) حيث يقع عليه يد الفارس- يجمع **(على)** فواعل، نحو: **(كواثب، وقد نزلوا)** ما فيه ألف التأنيث أعني: **(فاعلاء منزلته)** أي: منزلة ما فيه التاء؛ إجراءً لألف التأنيث مجرى تائه؛ لكونها علامة له مثلها **(فقالوا)** في جمع قاصعاء: لجحر من جحرة اليربوع، وهو الباب الذي يَقصع فيه، أي: يَدخل: **(قواصع، و)**في جمع **(نافقاء)** لجحر من جحرته أيضاً يكتمه ويُظهر غيره ويعده لهربه، فإذا أُتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه وخرج منه: **(نوافق، و)**في جمع دامّاء(٢) لجحر من جحرته أيضاً يدمُّه بالتراب، أي: يطلي رأسه به: **(دوامّ)**، وأصله: دوامم، فأدغم، **(و)**في جمع سابياء وهي المشيمة التي تخرج مع الولد: **(سواب)**، وأصله: سوابي أعل إعلال قاضٍ.

جمع الصفة

ثم شرع في الصفة فقال: **(الصفة نحو: جاهل)** يجمع **(على)** فُعَّل وفُعَّال نحو: **(جُهَّل وجُهَّال غالباً، و)**على فَعَلة نحو: **(فسقة)** في فاسق **(كثيراً)**، لكن لا كالأولين. **(وعلى)** فُعَلة نحو: **(قضاة في المعتل اللام)**، وأصله فَعَلة، لكن وجب ضم الفاء ليعتدل طرفا الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في آخرها، وإنما قيل: إن أصله فَعَلة -بالفتح- لأنه لم يوجد فُعَلة في الصحيح، والمعتلُّ إذا أشكل أمره يحملُ على الصحيح، وقيل: يمكن ألا يجعل أصله ذلك(٣)؛ لجواز أن يكون من الأبنية المختصة بالمعتلات.

---

(١) – قال في القاموس: كمنبر: أداة يمد عليها الثوب ينسج، ومن الفرس أسفل من حاركه، أي: كاهله. تمت

(٢) – بالمد وتشديد الميم. تمت

(٣) – أي: أصل فُعلة -بالضم- فَعلة -بالفتح-؛ لجواز أن يكون فُعلة -بالضم- من الأبنية المختصة بالمعتلات، وإن لم يوجد في الصحيح.

(وعلى) فُعُل –بضمتين– كبُزُل في بازل، وهو البعير الذي انشق نابه، وذلك في السنة التاسعة، وقد يخفف بتسكين العين نحو: **(بُزْلٌ)**، وذلك في لغة تميم، وأما الأجوف نحو: عُوْط وحُوْل جمع عائط وحائل فيجب عند الجميع إسكان واوه؛ للاستثقال. **(و)** على فُعَلاء نحو: **(شُعَراء)** في شاعر، **(و)** على فُعْلان نحو: **(صُحبان)** في صاحب، **(و)**على فِعَال نحو: **(تِجَار)** في تاجر، **(و)** على فُعُول نحو: **(قُعُود)** في قاعد.

(وأما فوارس) في جمع فارس **(فشاذ)**، يوهم أن جمع فاعل الصفة على فواعل شاذ مطلقاً، وليس كذلك، بل إذا كان فاعل وصفاً لمن يعقل، وأما غير العاقل فيجمع فيه على فواعل إلحاقاً له بالمؤنث، نحو: جِمال بوازل، وأيام مواضٍ.

وما ذكر من شذوذ فواعل في جمع فاعل للعقلاء هو مذهب سيبويه، وظاهر كلامه(١) أنه لم يجيء إلا فوارس، وقال غيره: قد جاء هوالك أيضاً، يقال: فلانٌ هالكٌ في الهوالك، قال السيرافي: وجاء في الشعر أيضاً [الوافر]:

أحامي عن ذِمَارِ بني سُلَيمٍ ... ومثلي في غوانيكم قليل(٢)

وقال المبرد: إنَّ جمعَ فاعل الصفة إذا غلبت عليه الاسمية كفارس –حيث اختص براكب الفرس– على فواعل أصلٌ، وإنه في الشعر شائع حسن، قال [الكامل]:

---

(١) – أي: كلام سيبويه حيث قال: «وفوارس شاذ»، قال الرضي: قال سيبويه: ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فواعل كما كان في الاسم الصريح؛ لأن له مؤنثاً يجمع على فواعل، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث، وقال: وقد شذ فوارس، وقال غيره: جاء هوالك أيضاً..إلخ. تمت

(٢) – البيت لعتيبة بن الحارث قاله لجزء بن سعد، والبيت في شرح الشافية وشرح شواهدها هكذا:

أحامي عن ذمار بني أبيكم ... ومثلي في غوائبكم قليل

وأحامي: من الحماية: وهي الحفظ. والذِّمار –بكسر الذال المعجمة–: ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه، وعندما قال الشاعر لجزء ذلك قال: نعم، وفي شواهدنا، واستشهد بالبيت على أن غوائب جمع غائب. تمت من شرح شواهد الشافية.

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتَهم   خُضْع الرقاب نواكسَ الأبصار[١]

قال الرضي: ولا دليل في جميع ما ذكروا؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكةٍ، أي: طائفة هالكة، وكذا غيره، كقولهم: الخوارج، أي: الفرق الخوارج.

جمع الصفات المؤنثة

ولما فرغ من المذكر ذكر حكم المؤنث فقال: **(المؤنث)** أي: بالتاء الظاهرة **(نحو: نائمة على)** فواعِل وفُعَّل، نحو: **(نوائم ونوَّم، وكذلك)** المؤنث بالتاء المقدرة نحو: حائض يجمع على ذلك **(نحو: حوائض وحُيَّض)**.

جمع ما آخره ألف التأنيث

ثم شرع المصنف في بيان جمع المؤنث بالألف فقال: **(المؤنث بالألف)** وهي تنقسم إلى: رابعة، وما فوقها؛ فإن كانت **(رابعة)** فهي إما مقصورة أو ممدودة، وكل منهما إما في اسم أو صفة.

فالمقصورة في الاسم **(نحو: أنثى)**، ويجمع **(على)** فِعَال -بكسر الفاء- نحو: **(إناث)** في جمع أنثى، **(و)**الممدودة فيه[٢] **(نحو: صحراء)**، ويجمع **(على)** فَعَالى نحو: **(صحارى)**، وأصله: صحاري -بكسر الراء[٣]- وأصله[٤] صحاريٌّ بالتشديد؛ لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى، وكسرت الراء كما هو حقها بعد ألف الجمع الأقصى، نحو:

---

(١) – خضع: جمع أخضع، مثل: حُمْر في جمع أحمر، والأخضع: الذي في عنقه تطامن في أصل الخلقة، ويروى: خُضُع –بضمتين– وهو جمع خضوع، صيغة مبالغة لخاضع. والنواكس: جمع ناكس، وهو المطأطئ رأسه. واستشهد بالبيت على أن جمع ناكس على نواكس مما هو وصف غالب أصل، وأنه في الشعر شائع حسن، قاله المبرد. والبيت للفرزدق يمدح يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. تمت

(٢) – أي: في الاسم. تمت

(٣) – والتخفيف. تمت

(٤) – أي: أصل صحاري -بكسر الراء والتخفيف-. تمت

مساجد، فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وترجع الهمزة إلى أصلها، أعني الألف؛ لزوال الموجب لقلبها همزة، أعني وقوعها بعد الألف، ثم تقلب ياءً؛ لمناسبة الياء التي قبلها، ثم حذفت الياء الأولى لمجرد التخفيف المناسب للجمع، وقلبت الثانية ألفاً لذلك، ولتسلم الألف[1] -التي هي علامة- من الحذف عند التنوين.

(والصفة) يعني: والمؤنث بالألف رابعة إذا كان صفة في المقصورة **(نحو: عطشى)** مما له مذكر غير أفْعَل يجمع **(على)** فِعَالٍ، نحو: **(عطاش)** فإن مذكره عطشان، **(ونحو: حرمى)** مما ليس له مذكر **(على)** فَعَالى نحو: **(حرامى)**، وحرمى -بفتح الحاء-: هي الشاة التي تشتهي الفحل.

(و) الممدودة **(نحو: بطحاء)** وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصى، ومنه: بطحاء مكة ـ شرفها الله تعالى ـ يجمع **(على)** فِعال -بكسر الفاء- نحو: **(بطاح، و)** كذا **(نحو: عُشَراء)** مما فتحت عينه وضمت فاؤه يجمع أيضاً **(على)** فعال نحو: **(عشار)**. ولو قال: «ونحو: بطحاء وعُشراء على بطاح وعشار» لكان أولى[2] كما لا يخفى.

(وفُعْلَى) مما له مذكر هو **(أفْعَل نحو: الصغرى)** حقه أن يُجْمَع **(على)** فُعَل نحو: **(الصُّغَر)**. وترك المصنف هاهنا قسماً؛ وذلك لأن ما مذكره أفْعَل إما مقصور وحقه أن يجمع على فُعَل كما ذكره، وإما ممدود وحقه أن يجمع على فُعْل كحُمْر في جمع حمراء، ولم يفرقوا في جمعه بين المذكر والمؤنث؛ لكثرته، فقصدوا التخفيف بإتباع مذكره في الجمع. هذا ما شرح به بعضهم[3] كلام المصنف في

---

(١) –: قال ابن جماعة عند شرح قول الجاربردي: «ولتسلم الألف»: يريد أنهم فتحوا الراء لتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حينئذٍ فيمتنع الصرف لألف التأنيث، فسلم الألف من الحذف الذي كان يلحق الياء لو بقيت عند دخول التنوين كما في جوارٍ. تمت

(٢) – للاختصار بسقوط نحو: وعلى. تمت

(٣) – الجاربردي.

هذا الموضع، وهو[١] يحتمله.

وأما نجم الأئمة فقال ما معناه: إن ذا الألف الرابعة مقصورة أو ممدودة إذا لم يكن مذكره أفعل يطرد جمعه بالألف والتاء، ويجوز جمعه مكسراً، لكن غير مطرد.

وكان عليه[٢] أن يقول: إذا لم يكن مذكره أَفْعَل ولا فَعْلان كعطشى[٣]، ثم يقول: ويجوز جمعه وجمع فعلى فعلان مكسراً، لكن غير مطرد.

ثم قال: وتكسيره على ضربين: الأول: أن يجمع الجمع الأقصى، فتقول في المقصورة: فَعَالٍ وفُعَالى كدعاوٍ ودُعاوى في الاسم، وفي الصفة فعالى بالألف[٤] لا غير، كحَبالى وخَنَاثى، والألف في كليهما[٥] مبدلة عن الياء.

وتقول في الممدودة: فَعَالى بالألف المبدلة، وفَعَالٍ كجوارٍ في الأحوال الثلاثة، ويجوز فعاليٌّ قليلاً، وهو الأصل، قال [الهزج]:

لقد أغدو على أشقـ ـرَ يغتال الصحاريا[٦]

والثاني: أن يجمع على فِعال ـ يعني بكسر الفاء ـ كإناث وعطاش وبطاح وعشار في: أنثى، وعطشى، وبطحاء، وعُشَراء.

---

(١) – أي: كلام المصنف يحتمل هذا الشرح. تمت

(٢) – هذا اعتراض من الشيخ على الرضي. تمت

(٣) – إذ لا تجمع بالألف والتاء كما قرر في النحو. تمت منه

(٤) – وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع الفاً دون الاسم –كما ذكرنا– لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى، فالتخفيف به أنسب. تمت رضي.

(٥) – أي: الاسم والصفة. تمت

(٦) – استشهد به على أن الصحاريا جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث ياء أيضاً، وهذا هو الأصل، ثم يخفف بحذف الياء الأولى، فيصير صحاري –بكسر الراء وتخفيف الياء–، ويجوز أن تبدل كسرة الراء ألفاً فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأغدوا: مضارع غدا غدوا، إذا ذهب غدوة، وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، والأشقر: الخيل الذي حمرته صافية، ويغتال: يهلك، استعارة لقطع المسافة بسرعة شديدة. والبيت للوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان. تمت من شرح شواهد الشافية.

وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا: «إناث» لم يقولوا: «أناثى»، ولما قالوا: «خَناثى» لم يقولوا: «خِناث». فانظر ما بين الكلامين من التفاوت.

(و) إن كان المؤنث **(بالألف خامسة**[١] **نحو: حُبَارى)** لطائر، مما ألفه مقصورة، فإنه لا يجمع إلا تصحيحاً **(على: حُبَارَيَات)**، وأما الممدودة فقد يُجمع الجمع الأقصى نحو: خنافس في خُنفساء، وقواصع في قاصعاء كما تقدم.

ثم ذكر حكم جمع أفْعَل فقال: **(أفْعَل)** وهو إما اسم أو صفة: **(الاسم كيف تصرف)** أي: كيف كانت حركة همزته وعينه **(نحو: أجدل)** لطائرٍ **(وأصبع)** وهي مثلثة الهمزة، ومع كل حركة تثلث الباء، فيأتي فيها تسعة أوزان، **(وأحوص)** اسم رجل، يجمع **(على)** أفَاعِل نحو: **(أجادِل، وأصابع، وأحاوص)**، وهو في الأصل من باب أحمر حمراء، من حَوِصَ، إذا ضاقت عينه، لكن لما سُمّي به جمع جمع الأسماء.

(وقولهم) في جمعه: **(حُوْصٍ)** على «فُعْلٍ» إنما جاز **(للمح الوصفية الأصلية)** كما ذكرنا، قال [الطويل]:

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر　　فيا عبد قيسٍ لو نهيت الأحاوصا[٢]

وأراد بالأحاوص الأحوص وأولاده.

(والصفة نحو: أحْمَر) مما مؤنثه فعلاء بالمد يجمع **(على)** فُعْلان، وفُعْل - بضم الفاء وسكون العين فيهما- نحو: **(حُمْران وحُمْر)**.

---

(١) —وأما ما فوق الخامسة نحو: حولايا فالحذف لا غير. نجم

(٢) – البيت من قصيدة للأعشى ميمون، هجا بها علقمة بن علاثة الصحابي، وأراد بالحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر، وهم: عوف وعمرو وشريح وربيعة، وعبد عمرو هو ابن شريح بن الأحوص، وكان سبب هجو الأعشى أن علقمة تهدده بالقتل. والاستشهاد به على أن الأحوص بالنظر إلى كونه في الأصل وصفاً جمع على الحوص، وبالنظر إلى الاسمية جمع على أحاوص. من شرح شواهد الشافية وفيها: «فيا عبد عمرو» بدل: «عبد قيس» كما مر في شرح البيت، وكذا في الصحاح والمفصل وديوان المعاني.

(ولا) يجمع جمع السلامة بالواو والنون، فلا **(يقال: أحمرون؛ ليتميز عن أفعل التفضيل)** الذي قد جمع بالواو والنون، وخص به؛ لشرفه؛ لكمال معنى الصفة فيه؛ لأنه دال على الزيادة. **(ولا)** يجمع هو ولا مؤنثه أيضاً بالألف والتاء، فلا يقال فيما لا يَعْقِل: أحمرات، ولا في المؤنث: **(حَمْرَاوات؛ لأنه)** أي: الجمع بالألف والتاء **(فرعه)** أي: فرع الجمع بالواو والنون؛ لأن المؤنث فرع المذكر، فلا يكون للفرع على الأصل مزية. ويجوز للضرورة أَفْعَلون وفَعْلاوات، قال [الوافر]:

فما وجدت بنات بني نزارٍ حلائل أسودين وأحْمَرِينا[1]

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً.

(وجاء: الخضراوات؛ لغلبته اسماً) يعني أن قياس خضراء أن يكون جمعه على خُضْر فقط كحمر، وإنما جاز جمعه بالألف والتاء لأنه غلب في النباتات التي تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع «فعلاء» بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة أيضاً؛ لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية.

(ونحو: الأفضل) مما هو اسم تفضيل يجمع **(على)** الأفاعل تكسيراً، والأفعلين تصحيحاً، نحو: **(الأفاضل والأفضلين)**.

ثم ذكر جمع ما سمع فيه التكسير مما آخره ألف ونون اسماً أو صفة، وقدم الاسم فقال: **(ونحو: شَيطان وسِرحان)** وهو الذئب **(وسُلطان)** من كل اسمٍ على «فَِـُعْلان» -مثلثِ الفاء ساكنِ العين- كما ذكر -أو متحركه كوَرَشان[2] والظَرِبان والسَّبُعان- إذا لم يكن علماً مرتجلاً يجمع **(على)** فَعَالين نحو: **(شياطين، وسراحين، وسلاطين)**.

---

(١) — استشهد به على جمع أسود وأحمر جمع تصحيح لضرورة الشعر، وحلائل مفعول وجدت، وهو جمع حليل وهو زوج المرأة، والبيت من قصيدة لحكيم الأعور هجا بها قبائل مضر. تمت من شرح شواهد الشافية.

(٢) — الورشان: طائر شبه الحمامة، والظربان: دويبة منتنة الريح. والسبعان: اسم مكان. تمت

(وجاء) فِعالٍ -بكسر الفاء- قالوا في جمع سرحان وضَبُعان: **(سِراحٌ)** وضباعٌ؛ تشبيهاً بغضبان وغضاب؛ فإن كان علماً مرتجلاً نحو: سلمان وعثمان وعفان[١] لم يجمع إلا جمع السلامة[٢].

واعلم أنهم قالوا في جمع ظربان: «ظِرْبِى» أيضاً، كحجلى في جمع حَجَل، ولم يأت في كلامهم مكسراً على هذا الوزن غيرهما.

ثم أخذ يبين جمع الصفة فقال: **(والصفة نحو: غضبان)** مما هو على فَعْلان ـ بفتح الفاء ـ سواء كان له فَعْلى: كسكران وسكرى، أو لم يكن له: كنَدْمان ونَدْمانة، فإنه يجمع **(على)** فِعَال، نحو: **(غِضَاب، و)** على فَعالى نحو: **(سكارى)** في سكران؛ لمشابهة فعلان لفعلاء بالزيادتين والوصف. وليس شيء من الوزنين[٣] مطرداً فيهما، أي: ما كان كسكران وما كان كندمان، وقد يجمع فَعْلان فعلانة عليهما نحو: ندامى وندام.

وإذا كان مضموم الفاء نحو: خُمصان وعُريان لم يجمع على فَعَالى، بل يجمع على فِعَال نحو: خِماص.

وقد جاء الضم للفاء في بعض جمع فعلان الذي مؤنثه فعلى خاصة؛ لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل، وذلك أنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألف التأنيث؛ فغيروا أوله لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس، وإليه أشار المصنف بقوله: **(وقد ضمت أربعة)** قال نجم الأئمة: لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة، بل[٤] قال في المفصل: إن بعض العرب يقول:

---

(١) – عِفَّان -بكسر الفاء- بمعنى الجبن، كذا في الضياء. تمت

(٢) – قال الرضي: وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول؛ إذ له عهد بالتكسير، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون؛ لشبهه بألف التأنيث. تمت

(٣) – أي: فعال وفَعالى. وعبارة الرضي: وليس شيء من الجمعين..إلخ. تمت

(٤) – في شرح الرضي: بلى. تمت

(كُسالى، وسُكارى، وعُجالى، وغُيارى) بالضم، ولا تصريح بالحصر فيه(١).

ثم ذكر جمع فَيْعِل فقال: **(وفَيْعِل نحو: مَيِّت)** يجمع **(على)** أفعال نحو: **(أموات، و)** فِعَال -بكسر الفاء- نحو: **(جياد)** في جمع جَيِّد **(و)** أفْعِلاء نحو: **(أبْيِنَاء)** في جمع بَيِّن.

ثم ذكر صفات لم تكسَّر فقال: **(ونحو: شرَّابون)** -بفتح الشين- **(وحَسَّانون)** -بفتح الحاء وضمها- **(وفسِّيقون)**، وهذه الثلاثة أبنية للمبالغة، لا يستوي فيها المذكر والمؤنث، ومثلها فُعَّل كزُمَّل(٢) وجُبَّإٍ(٣)، وفُعَّيْل كَزُمَّيل وسُكَّيت(٤). **(و)**نحو: **(مضروبون، ومُكْرِامون، ومُكْرَمون)** من كل جارٍ على الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول وأوله زيادة في مقام حرف المضارعة **(استغني فيها بالتصحيح)** عن التكسير في الأغلب، فيجمع مذكرها بالواو والنون، ومؤنثها بالألف والتاء؛ جرياً على الأصل في الصفات؛ إذ الأصل فيها أن لا تكسر؛ لمشابهتها الأفعال وعمَلِها عمَلها، فيلحق بأواخرها للجمع ما يلحق بأواخر الأفعال، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء؛ لأنه فرعه، إلا أنهم كسروا بعض الصفات؛ لكونها أسماء كسائر الجوامد وإن شابهت الفعل. وتكسير الصفة المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثي؛ إذ شبهها للفعل أقل من شبهه. وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسمِ المفعول منه واسمِ الفاعل واسمِ المفعول من غير الثلاثي؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعيهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه.

وأجري اسم المفعول من الثلاثي لأجل الميم في أوله مُجرى اسمِ الفاعل واسمِ المفعول من غير الثلاثي في قلة التكسير.

---

(١) – أي: في المفصل.
(٢) – قال في الصحاح: الزمَّل والزُّمَّيل والزُّمَّال بمعنى، وهو الجبان الضعيف. تمت
(٣) – الجبَّأ –ويمد–: الجبان. تمت
(٤) – السكَّيت –وتخفف الكاف– ككميت العاشر من الخيل الذي يجيء في آخر الحلبة من العشر المعدودات. تمت

(وجاء) في جمع عُوَّار وهو الجبان، وهو مثل حُسَّان -بضم الفاء- مكسراً على فعاعيل نحو: **(عواوير)؛** لجريه مجرى الأسماء؛ لأنهم لا يقولون للمرأة: عُوّار؛ لأن الشجاعة والجبن في الأغلب مما يوصف بهما الرجال الذين يحضرون القتال، فشبهوا: عُوّاراً وعَواوير بكُلاّب وكلاليب(١).

(و) جاء في مفعول الثلاثي جمعه على مفاعيل، نحو: **(ملاعين)** في ملعون، **(ومیامين)** في ميمون، **(ومشائيم)** في مشؤوم.

(و)جاء أيضاً في مُفْعِل ومُفْعَل جمعهما على مفاعيل، نحو: **(مياسير)** في جمع مؤسر، **(ومفاطير)** في مُفْطِر، **(ومناكير)** في مُنْكَر، وألزمت هذه الثلاثة(٢) الياء مع ضعفها في نحو: معاليم جمع معلم؛ للتنبيه على أن تكسيرها مخالف للأصل، وقياسه التصحيح، **(ومطافل)** في جمع مُطْفِل: للظبية التي معها طفلها، **(ومشادن)** في مُشْدِن: لولد الظبية إذا طلع قرناه.

تكسير الرباعي وما يجمع جمعه من المزيد

ولما فرغ من الثلاثي المجرد وبعض المزيد ذكر حكم الرباعي وبعض ما يجمع جمعه من المزيد فقال: **(الرباعي نحو: جعفر وغيره)** من نحو: درهم، وزبرج، وبُرْثُن، وقِمَطر، وجُخْدَب. على قول الأخفش **(على)** فعالل، نحو: **(جعافر قياساً)** مطرداً، سواء كان للقلة أو للكثرة؛ إذ لا يحذف شيء من حروفه الأصلية حتى يرد به(٣) إلى جمع القلة. وأما ذو التاء منه(٤) فقيل يكسر في الكثرة على ما كسر عليه المذكر، وفي القلة يجمع بالألف والتاء نحو: جمجمة وجُمْجُمات وجماجم، وكذا ما هو على عددحروفه من مزيد الثلاثي غير المذكور قبل، نحو: مكرمة ومكارم ومكرمات، وأنملة وأنامل وأنملات.

---

(١) – الكلاب: المهماز. ويرادفه كَلُّوب -بفتح الكاف وتشديد اللام-. تمت

(٢) – أي: ألزم مياسير ومفاطير ومناكير الياء مع ضعف الياء في نحو: معاليم..إلخ. تمت

(٣) – عبارة الرضي: حتى يرد بسببه إلى جمع القلة. تمت

(٤) – أي: من الرباعي وما يجمع جمعه. تمت

(ونحو: قرطاس) من الرباعي الذي قبل آخره حرفُ مدٍّ: ألفٌ كقرطاس، أو ياءٌ كبِرطيل، أو واوٌ كعصفور- فإنه يجمع قياساً **(على)** فعاليل بقلب المدة ياء إن لم تكن إياها، نحو: **(قراطيس)** وبراطيل وعصافير.

(وما كان على زنته) أي: على عدد حروفه سواء كان مثله في الحركات والسكنات[١] أو لا[٢]، وسواء كان الرباعي مزيداً فيه مدة، أو لا **(ملحقاً)** ذلك الموازن **(أو غير ملحق)** إذا كانت تلك الموازنة حاصلة **(بغير مدة)** احتراز من أن تتوقف الموازنة على المدة، حتى لو فرض عدمها خرج عن عدد حروف الرباعي، وهو احتراز عن فاعل وفِـَـُعال -مثلث الفاء- وفَعِيل، وفَعُول، فإن هذه لا تساوي الرباعي إلا بسبب زيادة المدة حتى لو فرض عدم المدة لنقص عن عدد حروف الرباعي.

وإنما احترز عن هذه الأمثلة لأن تكسيرها لا يلزم أن يكون كتكسير الرباعي، بل لها جموع معينة كما تقدم. فما وازنه بغير مدة **(يجري مجراه)** في الجمع **(نحو: كَوْكَبٍ وجَدول)** وهما موازنان للرباعي الذي لا مد فيه نحو: جعفر وملحقان به، **(وعِثْيَر)** وهو موازن لدرهم وملحق به، **(وتَنْضُب)** -بفتح التاء وضم الضاد- لشجر، وهو مساو للرباعي الذي لا مدة فيه في الحروف لا في الحركات، وغير ملحق، **(ومِدْعَس)** للرمح، سمي به لأنه يُدْعَس به، أي: يُطْعن، وهو موازن للرباعي الذي لا مدة فيه نحو: درهم، وغير ملحق؛ لاطراد زيادته في إفادة معنى.

---

(١) – ككوكب وجدول فإنهما كجعفر. تمت

(٢) – كتنضب كما يأتي، وقوله: «وسواء كان الرباعي مزيداً فيه مدة» كقرواح وما بعده إلى مصباح، وقوله: «أو لا»؛ ككوكب وما بعده إلى قوله: مدعس. تمت

(وقِرْواح) للأرض المستوية، مثال الموازن للرباعي الذي فيه مدة زائدة على بِنْيته كقرطاسٍ، وهو ملحق به، **(وقُرْطاط)** -بضم القاف- للبرذعة[١]، مثال الموازن لما فيه المدة وهو غير ملحق؛ لمخالفته في الحركة؛ إذ لم يثبت فُعْلال -بضم الفاء- كما تقدم، **(ومصباح)** مثال له أيضاً، وليس بملحق؛ لاطراد الزيادة في إفادة معنى. هذه هي النسخة التي شرح عليها نجم الأئمة.

وفي بعض النسخ هكذا: «وما كان على زنته ملحقاً أو غير ملحق بغير مدة أو بمدة..إلخ»، ويمكن أن يكون معناه أن الموازن للرباعي ملحقاً ذلك الموازن أو غير ملحق، كائناً ذلك الرباعي بغير مدة زائدة على بنيته أو بمدة زائدة عليها، وأمثلة الأقسام ما في الكتاب كما عرفت، فيخرج أيضاً بتقييد المدة بالزائدة فاعل وأخواته المذكورة، فيتحد المعنى على النسختين.

إلا أن في الثانية قلقاً من حيث جعل إحدى الحالين من ضمير كان الذي هو عبارة عن الموازن، أعني قوله: ملحقاً أو غير ملحق، والثانية من ضمير زنته الذي هو عبارة عن الرباعي، والأولى الحكم بأحسنية النسخة الثانية، وأن تجعل الحالان كلتاهما من الموازن، والمعنى: أن الموازن للرباعي بغير مدة فيه أو بمدة، وعلى كل تقدير فملحق أو غير ملحق يجري مجراه، والأمثلة ما عرفت.

ويكون المراد بقوله: وما كان على زنته: مما لم يذكر سابقاً، ولم يصرح به[٢] استغناء بسبق ذكرها، فيخرج فاعل وأخواته، ونحو: سكران، وعلى النسخة الأولى والتفسير الأول للثانية يبقى نحو: سكران داخلاً فيه.

واعلم أنَّه يجمعُ جمع الرباعي -كما أشار إليه المصنف بقوله: نحو: كوكب- كلُّ[٣] ثلاثي مزيد فيه حرفان وقبل آخره حرف لين، مدة كانت ككلوب،

---

(١) – البردعة –بالدال والعين المهملة– والبرذعة –بالذال–: الحلس يبقى تحت الرحل. تمت قاموس.

(٢) – أي: بما لم يذكر سابقاً.

(٣) – قوله: كل ثلاثي..إلخ – نائب فاعل «يجمع».

وكُلاّب، وإصباح، وإجفيل[١]، وأملود، أو غير مدة: كَسَنَّور وسُكَّيت. وأنَّكَ تحذف من الثلاثي المزيد فيه نحو: قلنسوة وحَبَنْطى واستخراج، ومن الرباعي المزيد فيه ما حذفت في التصغير سواء، تخلي الفضلى من الزوائد وتحذف غيرها مما يخل وجوده ببناء مفاعيل، وإن لم يكن لأحدهما فضل كنت مخيراً كما في حبنطى، ولك بعد الحذف زيادة الياء بعد الكسرة كما في التصغير.

(ونحو: جوارِبة وأشاعثة) بإلحاق التاء في الجمع الأقصى ثابت مطرد **(في)** جمع **(الأعجمي)** المعرَّب كجورب، **(و)**في جمع العربي **(المنسوب)** نحو: أشعثي؛ للدلالة على كون واحده معرباً في الأول، وللعوض عن ياء النسبة التي يجب حذفها في الجمع لثقله لفظاً ومعنى في الثاني. والتاء لازمة في جمع المنسوب دون المعرب، فقد تحذف منه نحو: «جوارب»؛ تشبيهاً بالجمع العربي؛ لأنها ليست فيه عوضاً عن شيء، بخلاف المنسوب كما ذكرنا.

وإنما عوضت التاء منها[٢] لكونها أخف منها، مع ما بينهما من المناسبة؛ لوقوع كل منهما للوحدة كرومي في روم، وتمرة في تمر، وللمبالغة كأحمري ودواري وعلّامة، ولا لمعنى: كبردي[٣] وكرسي وغُرفة.

وأما في غيرهما[٤] فقد تلحق جمعه الأقصى عوضاً عن ياء غير ياء النسبة نحو: جحاجحة في جحاجيح: جمع جحجاح[٥]، أو لتأكيد الجمعية نحو: ملائكة وصياقلة، كما تدخل غيره[٦] لتأكيد الجمعية، نحو: عمومة وخؤولة.

---

(١) – الإجفيل: الجبان، وهو سريع الهرب، والكلاب: المهماز، وهو الحديدة التي على خف الرائض، ويرادفه كلوب بفتح الكاف وتشديد اللام. تمت

(٢) – أي: من الياء، لكونها –أي: التاء– أخف من الياء. تمت

(٣) – البردي –بالضم– ضرب من أجود التمر، والبردي –بالفتح– نبات معروف. تمت

(٤) – أي: غير جمع الأعجمي والمنسوب. تمت

(٥) – الجحجاح: السيد السمح، وقيل: الكريم. تمت

(٦) – أي: غير الجمع الأقصى من الجموع. تمت

جمع الخماسي

(و)لما ذكر تكسير الثلاثي والرباعي ذكر أن **(تكسير الخماسي مستكره كتصغيره)؛** لاحتياجك فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، ولا تصغره العرب ولا تكسِّره، لكن إذا سئلوا: كيف قياس كلامكم إذا صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، فيصغرونه ويكسرونه **(بحذف خامسه)** كفرازد في: فرزدق، وقيل: ما أشبه الزائد كفرازق في: فرزدق.

تنبيه:

أوزان جمع التكسير سبعة وعشرون، للقلة أربعة، وللكثرة ثلاثة وعشرون، وقد تقدمت جميعها مفرقة، فتتبع ما تقدم يظهر لك ذلك.

أمور تشارك الجمع في إطلاقها على ما فوق الاثنين

ثم ذكر المصنف أموراً تشارك الجمع في إطلاقها على ما فوق الاثنين على جهة اللزوم وعلى غير جهته، مما اختلف في كونه جمعاً أو لا، فقال: **(ونحو: تَمْر، وحنظلٍ، وبطيخٍ، مما)** يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، وإذا قصد التنصيص على المفرد **(يميز واحده بالتاء)** نحو: تمرة، وحنظلة، وبطيخة، أو بالياء نحو: رومي وروم، ولو ذكره[١] المصنف لكان صواباً، **(ليس بجمع)**، بل يسمى اسم جنس **(على الأصح)**، وقال الكوفيون: هو جمع، واحده ذو التاء أو الياء، وقولهم فاسد لفظاً ومعنى، أما لفظاً: فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعاً – وليس على صيغة جمع القلة– لم يصغر على لفظه، ولغلبة التذكير[٢] على المجرد من التاء منه نحو: تمر طيب، ونخل منقعر، ولا يجوز: رجال فاضل.

---

(١) – فيقول: مما يميز واحده بالتاء أو بالياء. تمت

(٢) – إشارة إلى كون الجمع مؤنثاً قال جار الله العلامة:

قلت لما تجمعوا وبقتلي تحدثوا: لا أبالي بجمعكم كل جمع مؤنث

وأما معنى: فلوقوع المجرد عن التاء أو الياء منه على الواحد والمثنى أيضاً؛ إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عنباً أو تفاحاً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين، بلى قد جاء شيء منه لا يطلق على الواحد والاثنين، كما لا يقال: الكلم لكلمة ولا لكلمتين، وكذا الأكم(١)، وذلك قليل. فأما ما ليس له واحد من لفظه نحو: عسل وماء فليس بجمع اتفاقاً.

(وهو) أي: الاسم الذي يقع على القليل والكثير ويميز واحده بالتاء **(غالب)** سماعاً **(في غير المصنوع(٢))** من الأمور المخلوقة كما تقدم(٣). **(ونحو: سفين)** في سفينة، **(ولبن)** في لبنة، **(وقلنس)** في قلنسوة **(ليس بقياس)** أي: ليس بغالب؛ لكونها مصنوعات.

(وكمأة وكمء وجبأة وجبء) لبقلتين **(عكس تمرة وتمر)** فإن التاء فيهما للدلالة على الجنس، والتجريد عنها للدلالة على الوحدة، فلا يكون ذو التاء أيضاً جمعاً.

قال نجم الأئمة: وقال الخليل -ونعم ما قال-: إن الكمأة اسم للجمع، وهو بالنسبة إلى كمء كركب في راكب، فعلى هذا لا يقع كمأة على القليل والكثير كتمر، بل هو مثل رجال في المعنى، ومثله فقعة وفقع(٤)، وجبأة وجبء.

---

(١) – الأكم: المواضع المرتفعة، واحده: أكمة. تمت

(٢) – يعني أن العلة فيه السماع وإن كان قياساً كما صرح به في النحو، والإشارة بهذا إلى عدم الالتفات إلى ما ذكره بعضهم من أن ذلك لكون المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله تعالى جملة..إلخ؛ لضعف تلك العلة كما ذكره الرضي. تمت منه بلفظه.

(٣) – في النحو: في شرح الكافية حيث قال: تجيء التاء لأربعة عشر معنى ثم قال: الثاني: لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من أجناسها، كنخل ونخلة، وتمر وتمرة، وبط وبطة، وغل وغلة، ثم قال: والمصادر نحو: ضرب وضربة، وإخراج وإخراجة، واستخراج واستخراجة، وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين، أعني المخلوقة والمصادر، والمراد بالجنس هنا: ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، وقد جاء قليلاً الفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها وهي أسماء محفوظة كسفين وسفينة، ولبن ولبنة. انظر شرح الكافية ١٦٢ ج٢.

(٤) – الفقع: ضرب أبيض من الكمأة، بفتح الفاء وتكسر، والفقعة -بفتح الفاء- جمعه، وهذا من =

(ونحو: ركب) في راكب **(وحَلَق)** -بفتح الحاء واللام- في حَلْقة -بفتح الحاء وسكون اللام- وحكي عن أبي عمرو فيها[١] فتح العين أيضاً، وبعض العرب يكسر الحاء في المجرد[٢]، فيكون جمعاً؛ لكونه من أبنية الجموع[٣].

(وجامِل) في جَمَل **(وسَرَاةٍ[٤])** في سريّ، أي: سيد، **(وفُرْهَة)** في فاره وهو الحاذق، **(وغَزِي[٥])** في غاز، **(وتُؤَام)** كغُراب في تَوْأم[٦]، مما ليس من أبنية المجموع، ولا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يفيد إلا معنى الجمع **(ليس بجمع)**، بل هو اسم جمع **(على الأصح)**.

وقال الأخفش: كل ما يفيد الجمع على فَعْل من باب فاعل: كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب[٧] فهو جمع تكسير، واحده ذلك الفاعل. ومذهبه يقتضي أن يكون كلُّ ما له تركيب من لفظه يقع على مفرده كالأمثلة التي تقدمت جمعاً، وقوله ضعيف؛ لجواز تذكير[٨] ضميره، قال [الطويل]:

.... مع الصبح ركب من أُحاظة مُجْفِلِ[٩]

الجمع النادر. تمت من شمس العلوم. والجبء -بفتح فسكون - الكمأة الحمراء. قال في الصحاح: الجبء واحد الجبأة، وهي الحمر من الكمأة. تمت

(١) - أي: في حلقة. تمت

(٢) - عن التاء. تمت

(٣) - كما تجمع لقحة على لقح، فافترق من اسم الجمع. تمت

(٤) - سراة بفتح السين وأصله سروة، وأما سُراة بضم السين فهو جمع سار. تمت

(٥) - كحجيج في حاج، وهو بفتح فكسر.

(٦) - لأن واحد توءام المستعمل توأم، وفوعل لا يجمع على فُعال، وهو الذي يولد مع آخَر في بطن. تمت.

(٧) - قال في الصحاح: الشَرْب: جمع شارب، مثل صاحب وصحب. تمت

(٨) - وذلك دليل على إفراده. تمت

(٩) - البيت من أبيات لامية العرب للشنفري في وصف قطا وردت ماء وأنه سبقها إليه فشربت فضلته. وأُحاظة -بضم الهمزة- قبيلة من الأزد في اليمن، والاستشهاد بالبيت على أن ركباً لفظه مفرد؛ بدليل عود الضمير عليه مفرداً في قوله: مجفل، وصدر البيت: فعبت غشاشاً ثم مرت كأنها. العب: شرب الماء بلا مص، وضمير عبَّت للقطا، وغِشاشاً -بكسر الغين- قيل: على عجلة، وقال بعض أهل اللغة أي: قليلاً أو غير مريء. ومجفل: صفة ثانية لركب، اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع. تمت من شرح شواهد الشافية.

وتصغيرُه على لفظه، قال [الرجز]:

أخشى ركيباً أو رُجيلاً عاديا[1] ....

وأما ما لا يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والخيل فلا خلاف في أنها اسم جمعٍ وليست بجمع.

تنبيه:

المفهوم من كلام نجم الأئمة أن حَلَقاً في حَلْقَة من القسم الأول، أعني اسم الجنس، حيث قال في أثناء الكلام فيه[2]: قال سيبويه: وقد جاء ذو التاء فَعْلة - بسكون العين- والمجرد بفتحها، نحو: حَلْقةٍ[3] وفَلْكةٍ[4]، والجنس حَلَقٌ وفَلَكٌ، قال: خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة، أي: التاء، انتهى.

[وهو أيضاً مقتضى الضابط الذي ذكرنا[5] وهو مأخوذ من كلامه أيضاً[6]].

وفي عد «سراة» أيضاً من هذا القسم نظر؛ إذ فَعَلَة من أوزان الجموع كفسقة -على ما تقدم- وإن لم يكن[7] من جمع المعتل، فحقه أن يكون مع أراهط ونحوه، إلا أن يشترط في كون اللفظ جمعاً أن يكون له واحد محقق أو مقدر لو جمع عليه لكان قياساً[8] له أو غالباً فيه.

---

(١) – البيت من الرجز، قائله أحيحة بن الجلاح، واستشهد به على أن ركباً اسم جمع ولفظه مفرد، بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات.

(٢) – أي: في اسم الجنس. تمت

(٣) – الحَلْقة –بالتسكين-: الدروع، وكذلك حَلْقة الباب، وحَلْقة القوم، والجمع: الحَلق على غير قياس. تمت صحاح

(٤) – الفلكة: قطعة من الأرض أو الرمل تستدير وترتفع على ما حولها، والجمع: فَلَك. تمت صحاح.

(٥) – هو الذي تقدم للشيخ في قوله: يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، وإذا قصد التنصيص على المفرد يميز واحده بالتاء. تمت

(٦) – ما بين المعكوفين غير موجود في بعض النسخ، وفي بعض النسخ كتب على ذلك ما لفظه: مضروب عليه في نسخة المصنف. تمت

(٧) – أي: فَعَلة من جمع المعتل؛ لأن المعتل جمعه بضم الفاء كما تقدم، نحو: قضاة. تمت

(٨) – يعني وليس كذلك فعلة؛ إذ ليس بغالب ولا قياس في فعيل الذي هو مفرده. تمت

وعد «غزي وتؤام» أيضاً من هذا القسم على قول غير سيبويه[١] أن فعيلاً وفُعالاً ليسا من أبنية الجموع.

ثم ذكر جموعاً لفظاً ومعنى جاءت على غير قياس جمع واحدها فقال: **(ونحو: أراهط)** جمع رهط، وقياسه ألا يكون إلا على أحد جموع نحو: فلس التي تقدمت مما يغلب فيه، **(وأباطيل)** جمع باطل، وقياسه بواطل، **(وأحاديث)** جمع حديث، وقياسه أن يكون كرغيف، **(وأعاريض)** جمع عَرُوْض كعمود، وهو آخر جزء من المصراع الأول في البيت، **(وأقاطيع)** جمع قطيع، **(وأهال)** جمع أهل، **(وليال)** جمع ليلة **(وحمير)** جمع حمار، وذكره في هذا القسم مبني على قول سيبويه[٢]، لكن كان القياس أن يكون جمع فَعْل ككليب[٣] ومعيز وضئين، **(وأمكن)** جمع مكان **(على غير الواحد منها)** أي: جاءت على غير قياس جمع الواحد منها، على ما عرفته مما سلف.

جمع الجمع

(وقد يجمع الجمع) إما تكسيراً **(نحو: أكالب)** جمع أكلب -كأَصبُع- جمع كلب، **(وأناعيم)** جمع أنعام -كزَلزال- جمع نَعَم، **(وجمائل)** جمع جِمال -كشِمال- جمع جَمَل. أو تصحيحاً **(و)**ذلك نحو: **(جمالات)** في جمال، **(وكلابات)** في كلاب، **(وبيوتات)** في بيوت، **(وحمرات)** في حمر،

---

(١) – قال الرضي: وعند سيبويه أيضاً فعال من أبنية الجموع خلافاً لغيره، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فِعْل كظؤار في ظئر، وفَعْل كرخال في رَخْل، قال: وتؤآم في توأم شاذ، وعند غيره هو اسم الجمع. وقال الرضي أيضاً: وأما نحو: الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع، وعند غيره اسم جمع. تمت

(٢) – إن فعيلاً من أبنية الجموع. تمت

(٣) – كليب جمع كلب عند سيبويه، ومعيز جمع معز، وضئين جمع ضأن. تمت. قال في الصحاح: الكلب معروف، وربما وصف به، يقال: امرأة كلبة. والجمع أكلب وكلاب وكليب مثل: عبد وعبيد. وقال: الضائن: خلاف الماعز، والجمع الضأن والمعز، وقد يجمع على ضئين، وهو فعيل، مثل غاز وغزي. وقال: المعز من الغنم: خلاف الضأن، وهو اسم جنس، وكذلك المعز والمعيز. تمت

(وجزرات[١]**)** في جزر، جمع جزور. وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث. وأشار بلفظ قد إلى أن جمع الجمع غير مطرد.

قال نجم الأئمة: واعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كسرته أو صححته، نحو: أكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز، فلو قلت: أفلسات وأدليات في أفلس وأدل لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس، فلا تقول: الشتوم والنصور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم، ثم قال: بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع، قال [الرجز]:

.... بأعينـــات لم يخالطهـــا القـــذى[٢]

ولم يذكر[٣] اسم الجمع، والظاهر أيضاً أنه لا يطرد جمعه، كاسم الجنس.

---

(١) – الجزرات جمع جُزُر –بضم أوله وثانيه – وهو جمع جزور، وهو البعير المجزور، ويقال: هو خاص بالناقة المجزورة. تمت من حواشي شرح الرضي.

(٢) – لم يوقف للبيت على نسبة إلى قائل معين، واستشهد بالبيت على أنه يجوز في الشعر أن يجمع الجمع كما هنا، فإن أعينات جمع أعين، والقذى: ما يسقط في العين أو غيرها من الوسخ. تمت من حواشي شرح الشافية. والبيت نهاية الكلام المنقول من شرح الرضي.

(٣) – أي: الرضي. تمت

أحكام التقاء الساكنين

ثم شرع في بيان أحكام التقاء الساكنين فقال: **(التقاء الساكنين)** وهو متعذر إن لم يكن أولهما حرف علة، قيل: مطلقاً[١]، وقيل: في غير الوقف. وهو الظاهر. ومستثقل إن كان أولهما حرف علة[٢]، أو كان الثاني منهما موقوفاً عليه، لكنه **(يغتفر)** التقاؤهما **(في)** أربعة أحوال: الأول: في **(الوقف)** أي: إذا كان ثانيهما موقوفاً عليه جاز ملاقاته لساكن قبله **(مطلقاً)** سواء كان الأول ليناً أو غيره؛ وذلك لأن الوقف لقصد الاستراحة، ومشارفة الراحة تهون أمر الثقل الذي يحصل من التقائهما.

والثاني: إذا كانا في كلمة وكان ثانيهما مدغماً وأولهما ليناً، وإياه عنى[٣] بقوله: **(وفي المدغم قبله لين في كلمته)**، وعنى باللين حرف العلة الساكن، فيشمل ما لم تكن حركة ما قبله من جنسه **(نحو: خويصة)**، فإن ما قبل الياء فتحة، **(و)**ما كانت من جنسه، وهو الذي يسمى مداً. وما ذكرنا في تفسير اللين والمد هو الغالب، وقد يسمى حرف العلة ليناً ومداً مطلقاً[٤]، والمد نحو: **(الضالين)** فإن ما قبل الألف فتحة، **(وتُمُودّ الثوب)** من «تماددنا الثوب»، فإن ما قبل الواو ضمة، ونحو: «قيل لهم» إذا أدغم، فإن ما قبل الياء كسرة. وإنما اغتفر في المذكور لما في حرف اللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة،

---

(١) – في الوقف وغيره. تمت. والقائل الرضي؛ لأنه قال: لا يمكن التقاء الساكنين إلا مع إتيان بكسرة خفيفة على الأول منهما.

(٢) – الأول حرف علة نحو: محيايْ، أو كان الثاني موقوفاً عليه نحو: بكر. تمت

(٣) – إنما قال: «وإياه عنى» تنبيهاً على أن عبارة المصنف قاصرة عن إفادة هذا المعنى، كما سينبه عليه الشارح عن قريب. تمت جلال.

(٤) – سواء كان قبله حركة من جنسه أم لا. تمت

والمدغم فيه متحرك، فيصير الثاني منهما(١) كأنه متحرك، ولهذا قد يجمع في الجامع للشروط بين ثلاثة سواكن في حال الوقف، نحو: دواب.

واشترط كونهما في كلمة احترازاً عن نحو: خافا الله، وخافوا الله، وخافي الله؛ فإنه يحذف حرف المد للساكنين؛ وذلك لأن في التقائهما مطلقاً(٢) -كما عرفت- ثقلاً، فإذا كان أولهما في مكانٍ يليق به الحذف -وهو آخر الكلمة- كان التخفيف به(٣) أولىٰ.

تنبيه: ظاهر قول المصنف: «قبله لين» شمول كل واو وياء ساكنتين وإن لم يكونا مداً، ويوافقه ما سيأتي في الإدغام إن شاء الله تعالىٰ عند شرح قوله: وعند ساكن صحيح قبلهما(٤). لكن قال نجم الأئمة: إن ذلك(٥) لا يجوز إلا إذا كان اللينُ ياءَ التصغير، نحو: خويصة، فإنها تصغير خاصة، فلا تقول في أفعل من الود والليل(٦): أَيْلّ وأَوْدٌّ، بحذف حركة اللام الأولىٰ والدال الأولىٰ كما في أصيم(٧)، بل تنقل حركة أول المثلين عند قصد الإدغام إلىٰ الواو والياء، نحو: أَيَلّ وأَوَدّ؛ لقلة المد الذي فيهما، كما(٨) فعلت في: أشد وأمرّ.

ويظهر من كلام نجم الأئمة هنا وفي الإدغام أن المدغم والمدغم فيه إن كانا في كلمة واحدة وجب أن يكون الساكن الأول مداً أو ياء التصغير، وإن كانا في كلمتين لم يشترط إلا كون الأول ليناً مطلقاً. فظهر أنه فرق بينهما في كلمة وبينهما

(١) – أي: من الساكنين. تمت

(٢) – أي: حصلت الشروط أم لا. تمت. وقيل: وصلاً ووقفاً. تمت

(٣) – أي: بالحذف. تمت

(٤) – فظاهره أنه إذا وقع قبلهما حرف علة لم يمتنع الإدغام، وسواء كان مداً نحو: عمود داود، وقيل لهم، أو غير مد نحو: جيب بكر، وثوب بكر.

(٥) – أي: التقاء الساكنين وأولهما غير مد. تمت

(٦) – الليل: قصر الأسنان أو انعطافها إلىٰ داخل الفم. تمت

(٧) – الجار والمجرور متعلق بحذف، وأُصَيْمّ: تصغير أصم.

(٨) – الجار والمجرور متعلق بتنقل. تمت

في كلمتين، وظهر لك أيضاً أن قوله(١) في هذا الموضع: «إنه يشترط أن يكون المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة» ليس على ما ينبغي(٢).

ولا يخفى ما في عبارة المصنف -أعني قوله: وفي المدغم..إلى آخره- من عدم الوضوح في المعنى المذكور(٣)، وتوجيهها أن تجعلَ في للسببية، أي: يغتفر بسبب الوقف، وبسبب المدغم كائناً قبله لين أو الكائن قبله لين، أو يجعل «لِينٌ» مبتدأ و «قبله» خبره مقدم عليه، والجملة حالية، ويرادَ(٤) بالقبلية أن يسبقه ولا يفصل بينهما فاصل.

(و)الحال الثالث مما يفتقر فيه التقاء الساكنين: ما الساكن الثاني فيه **(في)** حكم الموقوف عليه، وذلك **(نحو: ميم، قاف، عين)** من أسماء حروف التهجي، وأسماء الأعداد والتعداد نحو: اثنان ثلاثة(٥)، وزيد عمرو بكر **(مما بني لعدم التركيب)** الذي يتحقق معه العامل الذي هو شرط الإعراب **(وقفاً ووصلاً)** أي: يغتفر فيه التقاؤهما في حالتي الوقف والوصل.

أما الوقف فلما مر، وأما الوصل -وهو المقصود هنا، وإنما ذكر الوقف استطراداً ـ فلأن هذه الكلمات وإن اتصل بعضها ببعض في اللفظ فآخر كل واحد منها في حكم الموقوف عليه(٦)؛ لأن كل كلمة مقطوعة عما بعدها

---

(١) – أي: الرضي، حيث قال: يشترط في الساكن الثاني أحد شرطين: أحدهما أن يكون مدغماً، بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة حرف المد..إلى آخر ما قال في البحث.

(٢) – لمخالفته ما سيأتي له من عدم الاشتراط عند شرح قول المصنف في الإدغام: وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين. تمت

(٣) – أي: قوله فيما سبق: الثاني إذا كانا في كلمة وكان ثانيهما مدغماً وأولهما ليناً. تمت

(٤) – قوله: ويراد – عطف على تجعل في قوله: «وتوجيهها أن تجعل»، فليس قوله: «ويراد» قيداً للوجه الأخير؛ بل عائد إلى الجميع. تمت

(٥) – اثنان ثلاثة: مثال لأسماء الأعداد، وزيد عمرو بكر: مثال للتعداد. تمت

(٦) – والدليل على كون كل واحدة منها في حكم الموقوف عليه أمران: ١-إثبات ألف الوصل في «اثنان» إذا عددت ألفاظ العدد، وألف الوصل تسقط في الدرج. ٢-قلب تاء «أربعة وثلاثة» هاء، نحو: واحد اثنان ثلاثه اربعه، ولا تنقلب الثاء هاء إلا في الوقف. رضي بتصرف

من حيث المعنى، وإن كانت متصلة به في اللفظ، فيجري في آخر كل واحد منها حكم الوقف[١]؛ لعدم تعلق شيء منها بها بعده.

(و) الحال الرابع مما يغتفر فيه التقاؤهما: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة، ولا يكون ذلك[٢] إلا في موضعين: أحدهما: المعرف باللام، نحو: **(آلحسن عندك؟ و)**ثانيهما: أيمُن، نحو: **(آيمن الله يمينك؟)** فإن همزة الوصل فيهما لا تحذف؛ لالتباس الاستخبار بالخبر؛ لأن حركتي الهمزتين متفقتان؛ إذ هما مفتوحتان. وللعرب فيهما طريقان: أكثرهما: قلب الثانية ألفاً محضاً. وهو الأولى؛ لأن حق الهمزة الثانية هو الحذف، والقلب أقرب إليه[٣] من التسهيل الذي فيه إبقاءٌ مَّا للهمزة.

وثانيهما: تسهيل الثانية بين الهمزة والألف.

فإذا قلبت الثانية ألفاً التقى ساكنان، ولم تحذف الألف المنقلبة عن الهمزة؛ لئلا يعود اللبس الذي كان الفرار[٤] منه، وهَوَّنَ ذلك[٥] كونُ الألف أمكنَ في المد من أخويه.

(و)التقاء الساكنين في قولهم: «التقت **(حلقتا البطان» شاذ)**؛ لخروجه عن الأربعة الأحوال، يقال في المثل: «التقت حلقتا البطان»، إذا تفاقم الشر؛ لأنهما لا يلتقيان إلا عند غاية هزال البعير، وعند فرط شد البطان، والبطان للقتب: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، فيه حلقتان متى التقتا فقد بلغ الهزالُ أو شدُّ البطان غايته.

---

(١) – وهو جواز التقاء الساكنين. تمت

(٢) – أي: دخول همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة. تمت

(٣) – أي: إلى الحذف. تمت

(٤) – أي: التباس الاستخبار بالخبر. تمت

(٥) – أي: التقاء الساكنين المفهوم من قوله: «التقى ساكنان». تمت

وكأن وجهه مع الشذوذ أنهم قصدوا تفظيع الحادثة بإبقاء الألف لتطويل الصوت. ومثله في الشذوذ إبقاء ألفِ «ها» في قولهم: «ها الله ذا»، وياء «إي» في قولهم: «إيْ الله[١]».

(فإن كان) التقاء الساكنين **(غير ذلك)** المذكور في الأربعة الأحوال **(وأولهما)** لما كان هو الموجب لامتناع[٢] التلفظ بالثاني أو استثقاله[٣] -كان التصرف فيه لإزالة ذلك أولى من التصرف في الثاني، إن لم يمنع مانع كما سيأتي[٤] إن شاء الله تعالى، وهو[٥] إما مدة -أي: حرف علة ساكن حركة ما قبله من جنسه- أو غيرها.

فإن كان **(مدة حذفت)** إن لم يمنع مانع؛ لأن التصرف في الأول إما بتحريكه أو بحذفه، والأولى التحريك؛ لحصول الغرض به مع بقاء الحرف، إلا أنه لما كان يتعذر ذلك في المد إذا كان ألفاً مع بقائه ألفاً، ويستثقل تحريك الواو والياء إذا كان ما قبلهما من جنسهما، مع أن ما قبل المد من الحركة يدل عليه- حذفوا[٦] المد، سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول **(نحو: خَفْ وقُلْ وبِعْ)**، أو كان كالجزء منها، بأن يكون ضميراً مرفوعاً، **(و)**ذلك نحو: **(تخشين)** يا هند، وتغزون يا قوم، وترمين يا هند، كان أصلها تخشى، وتغزو، وترمي؛ فاتصلت الضمائر الساكنة بها فسقطت اللامات للساكنين.

---

(١) – أصل «ها الله»: والله، حذف حرف القسم وعوض عنه حرف التنبيه، فلا يجوز في لفظ الجلالة إلا الجر. وأصل «إي الله»: إي والله، فحذف حرف الجر، والأفصح حينئذ نصب لفظ الجلالة.

(٢) – إذا كان الأول صحيحاً. تمت

(٣) – إذا كان الأول حرف لين. تمت

(٤) – أي: من التصرف في الأول، والمانع: إما من حذفه كما سيأتي للشارح في قوله: حذفت إن لم يمنع مانع، ثم قال: وإنما قلنا : «إن لم يمنع مانع ..إلخ »، وإما من تحريكه كما سيأتي للمصنف في قوله: إلا في نحو: انطلق، ولم يلده.

(٥) – أي: أولهما. تمت

(٦) – جواب (لَمَّا).

(و) كذلك نحو: **(اغزوا**[١]**)** يا قوم، **(وارمي)** يا هندُ؛ إذ الأمر هو المضارع بإسقاط حرف المضارعة.

أو بأن يكون[٢] أولَ نوني التأكيد المدغم أحدهما في الآخر، **(و)**ذلك نحو: **(اغزنَّ**[٣]**)** يا قوم، **(وارمِنّ)** يا هند، فإنه يسقط فيهما الضميران؛ لاتصال النون الساكنة بهما، أو كان[٤] الساكن الثاني أول كلمة منفصلة **(و)**ذلك نحو: **(يخشى القوم، ويغزو الجيش، وترمي الغرض)** وهو الهدف.

وإنما قلنا: «إن لم يمنع مانع» احتراز عن نحو: «مسلمان ومسلمون ويسلمان ويسلمون[٥]»، فإن النون في الأصل ساكن، ونحو: اضربان، فإن الألف[٦]لا تحذف؛ لحصول اللبس في الأمثلة المذكورة، ومن نحو: اضربنان في جمع المؤنث؛ إذ لو حذفت الألف لنُقض الغرض من الإتيان بها، وهو كراهة اجتماع النونات.

فإن قيل: لما كان الموجب لحذف المد التقاء الساكنين كان ينبغي إذا زال سكون الثاني أن يعود المد لزوال الموجب، مع أنه لم يعد في بعض المواضع، قلنا: أشار المصنف إلى جوابه بقوله: **(والحركة في نحو: «خف الله، واخشوا**[٧]

---

(١) – أصله: اغزووا، استثقلت الضمة على الواو فحذفت؛ فالتقى ساكنان: الواو التي حذفت ضمتها وواو الضمير، فحذفت الأولى. تمت ركن. وكذلك: ارمي، أصله: ارميي، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت؛ فالتقى ساكنان: هذه الياء وياء الضمير، فحذفت تلك الياء. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٢) – أي: الساكن الثاني، فقوله «وبأن يكون..إلخ» معطوف على قوله: «بأن يكون ضميراً».

(٣) – اصله: اغزوونَّ، فحذفت الواو الأولى لما تقدم في اغزوا، فصار اغزونَّ، فحذفت الضمة للاستثقال والواو لالتقاء الساكنين. تمت ركن.

(٤) – هذا هو الطرف الثالث من قوله: سواء كان الساكن الثاني من كلمة الأول أو كان كالجزء منها..إلخ.

(٥) – إذ يلتبس نحو: مسلمان ومسلمون بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين، وفي نحو: يسلمان ويسلمون بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة في بدء النظر، وفي نحو: اضربان بالواحد. تمت

(٦) – وكذا الواو، وهي عبارة الرضي، وهي موجودة في نسخة من المناهل.

(٧) – أصله: اخشيوا الله، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. تمت ركن معنى.

الله، واخشَوُنَّ، واخشَيِنَّ» -غير معتد بها-)؛ لعروضها، يعني أن حركة اللام في: خف الله، والواو في: اخشوا الله عرضت لأجل كلمة منفصلة وهي الله- فلم يعتد بها، فلم ترجع الألف المحذوفة، وكذلك حركة واو «اخشون»، وياء «اخشين»؛ لأن النون المتصلة بالضمائر البارزة كالكلمة المنفصلة[١] على ما ذكر المصنف في آخر الكافية.

(بخلاف) حركة لام الكلمة لألف الضمير **(نحو: خافا)**، أو واو الجمع نحو: خافوا، أو ياء المخاطبة نحو: خافي- فيعتد بها؛ لكون كل منها[٢] كالجزء من الفعل، أو لنون التأكيد **(و)**ذلك نحو: **(خافنّ)** يا زيد، فيعتد بها أيضاً؛ إذ اتصلت نون التأكيد بالفعل الذي هي تأكيد له فكانت كالجزء، بخلاف اتصالها[٣] بالضمير البارز في نحو: اخشون فإنها اتصلت بها ليست تأكيداً له؛ إذ هي تأكيد للفعل لا له[٤].

(فإن لم يكن) أول الساكنين **(مدة حرك)** الأول غالباً؛ ليرتفع موجب المنعِ من التلفظ بالثاني أو الاستثقالِ، وقلنا: غالباً؛ لأنه قد لا يحرك بل يُحذف، كما في نون التأكيد الخفيفة[٥]، ولدن[٦]، وتنوين العلم الموصوف بابن أو ابنة مضافاً إلى علم. **(نحو: اذهبِ اذهب)** فتحرك الباء من اذهب الأول لملاقاتها ذال اذهب

---

(١) – بسبب توسط الضمير بينهما. تمت

(٢) – عبارة الرضي: وأما حركة اللام في خافا وخافوا وخافي وخافَنّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذي هو كجزء الفعل، واتصال نون التأكيد بنفس الفعل.

(٣) – أي: نون التأكيد. تمت

(٤) – أي: لا للضمير البارز. تمت

(٥) – كقوله:

لا تهين الفقير علك أن ... تركع يوماً والدهر قد رفعه

ونحو: اضربَ الرجل -بفتح الباء- أي: اضربن. تمت ابن جماعة.

(٦) – نحو: ما رأيته من لد الصباح. وقد جاءت هذه ثابتة قليلاً في قول الشاعر:

تنتهض الرعدة في ظهيري ... من لدن الظهر إلى العصير

الساكنة؛ إذ تحذف همزة الوصل، **(ولم أبَلِهْ)** أصله: أبالي، سقطت الياء بدخول الجازم، فكثر استعمال «لم أبالِ»؛ فطلب التخفيف؛ فجوزوا جزمه مرةً أخرى؛ فأسقطت حركة اللام؛ فسقط الألف للساكنين؛ فأُلحِق هاء السكت؛ لأن[١] اللام في تقدير الحركة؛ إذ هي[٢] إنما حذفت على خلاف القياس فكأنها ثابتة كما في: لم يره، ولم يخشه، والتقى ساكنان[٣]؛ فكسر الأول كما هو القياس، وأيضاً فالكسر حركته الأصلية.

(وألم الله) يعني إذا وصلت «ألم» بـ «الله» فإنها تحرك ميمُ «ميمَ» بالفتح، فقيل: ذلك لالتقاء الساكنين بعد ذهاب همزة الدرج، وعليه بنى المصنف، وقيل: لنقل حركة الهمزة، واختاره الرضي؛ لما تقدم من أن أسماء حروف التهجي إذا لم تركب تركيب الإعراب في حكم الموقوف عليها، وأن بعضها غير متصل ببعض من حيث المعنى، وإن اتصلت من حيث اللفظ.

(واخشوا الله، واخشي الله) حُرِّك الأول ولم يحذف؛ إذ ليس مداً؛ لفتح ما قبل الواو والياء، **(ومن ثم[٤] قيل: اخشون واخشِنّ؛ لأنه كالمنفصل)** أي: حركة الواو والياء قبل نون التأكيد؛ لما عرف في النحو: من أن نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل. ولا فائدة لقوله: «كالمنفصل»؛ إذ الساكن الأول يُحرَّك إذا لم يكن مدة سواء كان الثاني كالمتصل مثل: الهاء في: لم أبله، أو منفصلاً كاخشوا الله، أو في حكم المنفصل كاخشون.

---

(١) — دفع لما يقال: إن الهاء إنما يؤتى بها لبيان الحركة وهنا قد زالت، فأجاب بأن اللام..إلخ. تمت

(٢) — أي: الحركة. تمت

(٣) — اللام وهاء السكت. تمت

(٤) — قوله: «ومن ثم..إلخ» أي: لما ذكر من أنه إن لم يكن أول الساكنين مدة حرك الأول، وقال الشارحون في تفسير قوله: «ومن ثمة»: أي: ومن أجل أن نون التأكيد كالمنفصل، فأصل الكلام على ما ذكروه هكذا: «لأجل أن نون التأكيد كالمنفصل قيل: اخشون واخشين؛ لأنه كالمنفصل»، ولا يخفى فساده. تمت جاربردي.

(إلا) أن يمنع مانع من تحريك الأول، وذلك حيث يكون في تحريكه نقض للغرض بتسكينه[١]، وذلك **(في نحو: انطَلْقَ)** أمر من الانطلاق، شُبِّه «طَلِقْ» بـ«كتف» فسكن اللام؛ فالتقى ساكنان[٢]، فلو حُرِّك الأول لكان نقضاً للغرض، **(و)**كذا الكلام في لام **(لم يلده)** وأصله: لم يَلِدْه[٣]، قال [الطويل]:

*** وذي ولـــــدٍ لم يلْـــــدَهُ أبـــــوان[٤]

(وفي نحو: رُدّ، ولم يَرُدّ) من الفعل المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف، وأصله: اردُدْ، ولم يردُدْ، فأسكن الأول[٥] ليُدغم فتخف الكلمة بالإدغام، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول لكان نقضاً للغرض[٦]. وتحريك الثاني في هذه الأفعال أعني نحو: انطلق وما بعده -**(في تميم)**، وأما الحجازيون فلا يفرعون كما تقدم، ولا يدغمون في نحو: اردد، ولم يردد، كما سيأتي في الإدغام[٧] إن شاء الله تعالىٰ.

وقوله: **(مما فُرَّ من تحريكه للتخفيف فحرِّك الثاني)** واضحٌ معناه مما تقدم، و«مما فُر من تحريكه» بيان لـ«نحو» في قوله: «في نحو انطلق».

وقد يحرك الثاني أيضاً إذا كان آخرَ الكلمة المبنية، نحو: أمس، ومنذ، وأين،

---

(١) – وهو التخفيف. تمت

(٢) – فحركوا القاف وفتحوها اتباعاً لحركة أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء. تمت جاربردي. ولم يعتدوا بالحاجز لكونه شائعاً. تمت ابن جماعة.

(٣) – ثم لما سكن اللام تشبيهاً بكتف والتقى ساكنان حرك الدال بالفتح لما مر. تمت جاربردي.

(٤) – البيت لرجل من أزد السراة، وصدره: عجبت لمولود وليس له أب. أراد بالمولود عيسى عليه السلام، وأراد بذي ولد آدم عليه السلام، والشاهد فيه قوله: «لم يلْده» حيث سكن اللام وفتح الدال، وأصله: لم يلِدْهِ -بكسر اللام-. تمت

(٥) – بعد نقل حركته إلىٰ الساكن قبله. تمت

(٦) – من الإدغام وهو التخفيف. تمت جاربردي

(٧) – لأن شرط الإدغام ألا يكون الثاني ساكناً. تمت جاربردي. لئلا يلزم التقاء الساكنين علىٰ غير حده. تمت حاشية ابن جماعة

وكيف، وحيث؛ لئلا يلتبس وزن[١] بوزن، وأيضاً فيما فيه حرفُ علة[٢] تستثقل الحركة على حرف العلة إن لم يقلب، وإن قُلِب كان تصرفاً في غير المتمكن.

(وقراءة حفص: ويتَّقْهِ) -بسكون القاف- **(ليست منه)** أي: مما حرك فيه ثاني الساكنين فراراً من نقض الغرض **(على الأصح)**، لا كما زعم الزمخشري، فإنه قال: أصله: يتَّقِ، ألحقت به هاء السكت فصار: تَقِهْ ككَتِفْ، فخفف بحذف حركة القاف، كما هو لغة بني تميم؛ فالتقى ساكنان، فحرك الثاني[٣]، أي: هاء السكت؛ لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول. وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت، وهو بعيد[٤].

وقال المصنف -وهو الحق-: بل الهاء فيه ضمير راجع إلى اسمه تعالى في قوله: ﴿ويخش الله﴾ وكان تَقِهِ ككَتِف، فخفف بحذف كسرة القاف، ثم حذف الصلة التي بعد هاء الضمير، أي: الياء؛ لأنه[٥] يحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو: منه، وعنه، وعليه.

(والأصل) فيما حرك من الساكنين -سواء كان هو الأول أو الثاني- أن تكون حركته **(الكسر)**؛ لأن السكون في الفعل -أي: الجزم- أقيم مُقَام الكسر في الاسم، أي: الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مُقامه على سبيل التقاص. وقيل: لأنه[٦] من سجية النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى.

---

(١) – فكان يشتبه «فَعْل وفُعْل» الساكنا العين بالمتحركيها. تمت رضي. يعني حيث كسروا الأول من الساكنين يحصل لبس ساكن العين بمتحركها فلم يعلم هل الحركة للتخفيف أو أصلية. تمت

(٢) – كأين وحيث وكيف. تمت

(٣) – بالكسر. تمت لأنه لو كسر الأول لزم ما فر منه في الساكن الأول، وهو الكسر. تمت حاشية ابن جماعة.

(٤) – لأنها لغرض الوقف، كما أن همزة الوصل أن تكون متحركة؛ لأنها لغرض الابتداء، ولا يوقف إلا على ساكن، ولا يبتدأ إلا بمتحرك. تمت هطيلا

(٥) – أي: الصلة. تمت

(٦) – أي: الكسر. تمت

(فإن خولف) هذا الأصل **(فلعارض)** يوجب أو يرجح أو يجوِّز المخالفة، **(كوجوب الضم في ميم الجمع)** إذا لقيها ساكن آخر، نحو: ﴿أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [فاطر: ١٥] و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة]، وذلك العارضُ قصدُ التحريك بحركتها الأصلية، وهي الضمة؛ إذ الأصل: أنتمو، وبهمو، لكن حذفت الواو وأسكنت الميم للتخفيف.

قال الرضي: ليس ضم ميم الجمع واجباً إذا لقيها ساكن على الإطلاق، بل إذا لم تكن بعد هاء مكسورة نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾، فإن كانت فالأشهر الكسر، كقراءة أبي عمر: ﴿بهمِ الأسبابُ﴾، وباقي القراء على خلاف المشهور.

(ومُذْ) فإنها تضم ذاله إذا لقيه ساكنٌ، نحو: مُذُ اليوم؛ إما لأن أصله الضم لكونه منقوصاً من منذ على ما قال النحاة، وإما لإتباع الذال الميم.

قال الرضي: ليس ضم ذالها واجباً كما قال المصنف، نعم، هو أكثر من الكسر(١).

وكاختيار الفتح في نحو: **(ألم الله)**؛ كراهة توالي الثقلاء لو كُسر؛ إذ قبل الميم ياء وكسرة، وأيضاً ليحصل التفخيم في لام الله؛ إذ هي تفخم بعد الفتح والضم، وترقق بعد الكسر. وهذا مبني على أن تحريك الميم بالفتحة(٢) لالتقاء الساكنين، لا لنقل حركة الهمزة، كما تقدم.

وكأن المراد بنحوها: ما لو قيل في التعداد: زيد، عمرو، وجيم، ميم الله، أو ميم جيم الله.

وأشار بقوله: «اختيار الفتح» إلى ما أجازه الأخفش من الكسر فيه، قال نجم

---

(١) – عبارة الرضي: لا يجب ضم ذال «مذ» كما ذكر المصنف، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر: إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ، وإما لإتباع الذال للميم، وإما لكونه كالغايات كما مر في بابه. تمت ج٢/ ٢٤١.

(٢) – قال الرضي: واختلف في هذه الفتحة، والأقرب –كما قال جار الله– أنها فتحة همزة الله نقلت إلى الميم، كما قلنا في: ثلاثة أربعة، وقال بعضهم: هي لإزالة الساكنين. تمت.

الأئمة: قياساً لا سماعاً؛ على عادته في التجري بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع، وهذا من الأخفش بناء على أن الحركة للساكنين لا للنقل[١].

(وكجواز الضم إذا كان بعد) الساكن **(الثاني)** بغير فصل **(ضمة أصلية)** أي: يقتضيها أصل البنية، سواء كانت باقية أو لا، لا عارضة فلا عبرة بها، **(في كلمته)** أي: في كلمة الساكن الثاني، وهو[٢] صفة بعد صفة لقوله: ضمة، أي: ضمة ثابتة في كلمته. ويحتمل أن يكون حالاً. فيشمل[٣] ما فيه ضمة أصلية باقية في كلمته **(نحو: قالت اخرج، و)**ما كانت قد ذهبت لعارض نحو: **(قالت اغزي)** يا هند، لأن أصل الزاي الضمة؛ إذ الياء لحقت باغزُ -بضم الزاي-.

(بخلاف) ما كانت الضمة بعد الثاني عارضة، كضمة الراء في نحو: **(إن امرؤٌ)**؛ لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة، وتابع العارض عارض. **(و)**في نحو: **(قالت ارموا)** لأن أصل الميم الكسر؛ إذ الواو لحقت بـ«ارم» ـ بكسر الميم ـ، وإنما ضمت الميم لأجل الواو، **(و)** بخلاف ما فيه ضمة أصلية باقية لكن لا في كلمته نحو: **(إن[٤] الحكم)**.

وإنما جاز الضم في الجامع للشروط لكراهة الخروج من الكسر إلى الضم القوي، فضم الساكن الأول للإتباع، وإنما كان الضم هنا قوياً لقوة الضمة هنا بلزومها، وأصالتها، وكونها في كلمة الساكن الثاني، بخلاف ما اختل فيه شرط. ولم يعتد بالفاصل لسكونه[٥].

---

(١) – هنا نهاية كلام الرضي.

(٢) – أي: قوله: في كلمته. تمت

(٣) – على التقديرين. تمت

(٤) – فإن ضم الحاء وإن كان أصلياً لكن ليس في كلمة الساكن الثاني؛ فإن لام التعريف كلمة، و «حكم» كلمة أخرى. وسره أنه إذا كان في كلمة أخرى لا يكون لازماً للساكن الثاني. تمت

(٥) – جواب لسؤال نشأ من قوله: «لكراهة الخروج من الكسر القوي»، كأنه قيل: لا خروج =

وربما ضُم أول الساكنين إتباعاً لضم ما قبله نحو: قُلُ اضْرب، وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة نحو: اصنَعَ الْخَير.

(واختياره[١]**)** أي: الضم، مع جواز الكسر غير مختار **(في)** واو الجمع المفتوح ما قبلها، نحو: **(اخشوا القومَ)**، ومصطفَوُ القوم، فرقاً بينها وبين الواو التي لغير الجمع، فلذلك قال: **(عكس لو استطعنا)** فإن المختار فيها[٢] الكسر على الأصل، ويجوز الضم غير مختار. وكان واو[٣] الجمع بالضم أولى؛ لِتَمَاثُل حركات ما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأبواب، نحو: اضربُنّ واغزُنّ واخشوُنّ، وحمل عليه ما قبل غيرها[٤] من السواكن في الفعل. ولِتَماثُل حركات آخر جمع المذكر السالم في الاسم عند ملاقاة ساكنٍ نحو: ضاربو القوم، ومصطفو القوم.

وقد تشبه واو الجمع بواو نحو: لو فتكْسَر، وكذا يشبه واو نحو: لو بواو الجمع فيُضم، وكلاهما قليل.

(وكجواز الضم والفتح في) المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف، مما حركة أول متماثليه ضمة إذا أدغم، كما هو لغة بعض بني تميم، **(نحو: رُدَّ)** يا زيد، **(ولم يَرُدَّ)**، فالضم للإتباع، والفتح قصداً لتجنيب الفعل الكسرة اللازمة[٥]، ومن ثَمّ وجب الفتح في انْطَلْقَ ولم يلْدَه. ويجوز الكسر فيه على الأصل، كما هو لغة بعض بني تميم.

لوجود الفاصل. فأجاب بأنه ساكن كالمعدوم. أو من قوله: «فضم الساكن الأول للإتباع»، كأنه قيل: لا إتباع إلا إذا لم يكن بينهما فاصل.

(١) — عطف على قوله: كوجوب الضم. تمت

(٢) — أي: الواو التي لغير الجمع. تمت لانتفاء داعي الضم كما كان في واو الجمع. تمت

(٣) — أي: قصدوا الفرق بين واو الجمع والواو التي لغير الجمع، وكان واو الجمع بالضم أولى من الواو التي لغير الجمع..إلخ. تمت

(٤) — أي ما قبل غير نون التوكيد، نحو: اخشوا القوم.

(٥) — وأما في: اردد القوم فعروضها سهل أمرها. تمت رضي

وكذا يجوز الفتح والكسر فيما حركة أول المتماثلين فتحة أو كسرة، نحو: عضَّ وعَزِّ؛ لما ذكر، أو لإتباع الفتحة في المفتوح، والكسرة في المكسور.

(بخلاف رُدِّ القوم) مما اتصل بالساكن الثاني من المضاعف المذكور ساكنٌ آخر فإنه يكسر كما هو الأصل **(على الأكثر)**، ومنهم من يفتحه، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام، فلما جاء اللام لم يغيروه.

قال الرضي: ولم يُسمع من أحدٍ منهم الضم قبل[1] الساكن، وقد أجازه المصنف[2]، وهو وهَم[3]. ولم يُجَنَّب الفعل هذه الكسرة لعروضها.

و**(كوجوب الفتح)** إذا اتصلت بالمضاعف المذكور هاء الواحدة المؤنثة، كما **(في نحو: رُدَّها)** وعُضَّها واستعدَّها؛ لأن الهاء خفية، فكأن الألف وليت المدغم فيه، ولا يكون قبلها[4] إلا الفتحة.

(و)كوجوب **(الضم)** إذا اتصلت به هاء الواحد المذكر، كما **(في نحو: ردُّه)** وعضُّهُ واستعدُّهُ **(على الأفصح)**؛ لأن الواو[5] كأنها وليت المدغم فيه؛ لخفاء الهاء، كأنك قلت: رُدُّوا، وعُضُّوا، واستعدوا.

(والكسر) في مثله **(لُغَيَّة)** قليلة، وتكسر الهاء حينئذٍ تبعاً له، كما هو عادتها في: بِهِ، وغلامِهِ؛ فتنقلب الواو[6] ياء، إذ لو بقيت الهاء على أصلها لاستُكره؛ لكون الواو الساكنة كأنها بعد الكسرة؛ لخفاء الهاء.

---

(١) – في نحو: رد القوم. تمت

(٢) – في الشرح. تمت

(٣) – قال في شرح الملحة: وقد أنشد: فغضَّ الطرف..إلخ بالفتح والكسر والضم، قال الجاربردي: ومنهم من يضم وهو قليل. والبيت هو:

فغض الطرف إنك من نميرٍ ... فلا كعباً بلغت ولا كلابا

(٤) – أي: الألف. تمت

(٥) – الصلة. تمت

(٦) – الصلة. تمت

وجوَّز ثعلب من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده، نحو: ردَّهُ وعَضَّهُ واستعدَّه، وغلَّطه جماعة، ولذلك قال المصنف: **(وغُلِّط ثعلب في جواز الفتح**[(١)]**)**. قال الرضي: والقياس لا يمنعه؛ لأن مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل، كقَوْلٍ وطَوْلٍ.

(و) كوجوب **(الفتح في نون** «مِنْ» **مَع)** كون الساكن الذي لقيها **(اللام، نحو: مِنَ الرجُل)**؛ لكثرة مجيء لام التعريف بعد مِنْ، فاستثقل توالي الكسرتين[(٢)]. **(والكسر)** في نون «مِن» مع اللام **(ضعيف)**، ووجهه مع الضعف: أنه لم يُبالَ بالكسرتين لعروض الثانية.

(عكس: مِنِ ابنك) مما لقي نون «مِنْ» ساكن غير لام التعريف، فإنه يجب فيه الكسر على الأصل؛ لعدم الكثرة.

(وعن) إذا لقي نونَه لامُ التعريف كُسر، كما إذا لقيه غيره[(٣)]؛ لعدم اجتماع الكسرتين، **(على الأصل)** في التقاء الساكنين، **(و)**حكى الأخفش **(عنُ الرجل ـ بالضم ـ)** لنون عن، وهو **(ضعيف)**، شبّهه بنحو: ﴿قلُ انظروا﴾، يعني حرك النون بالضم إتباعاً لضمة الجيم، ولم يعتد بالراء المضاعفة. وفيه ضعف؛ لأن الضم لم يجز في نحو: «إنِ الحكم»، مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا؟

(وجاء في) نوعين من **(المغتفر)** التقاء الساكنين فيه تحريكُ[(٤)] الأول منهما،

(١) ـ في رده قياساً على رد لأن الواو بعد الضمير موجود في اللفظ والهاء حاجز غير حصين فلا يصح القياس. تمت ركن

(٢) ـ أي: كسرة الميم وكسرة النون لو كسر على أصل التقاء الساكنين. قال الرضي: وليس ذلك لنقل حركة الهمزة، وإلا جاز: هلَ الرجل. تمت

(٣) ـ أي: كما إذا لقي نونه غير لام التعريف من السواكن. تمت. وعبارة الرضي بعد أن قال: قوله: «وعن على الأصل» أي: يكسر نونه مع أي ساكن كان؛ إذ لا يجتمع معه كسرتان كما في «من». تمت

(٤) ـ «تحريك» فاعل جاء. تمت

النوع الأول: ما يكون سكون الثاني فيه للوقف وأولهما غير حرف لين، نحو: هذا **(النَّقُر، ومِنَ النَّقِر)** فيحرك الأول بحركة الثاني بنقل حركته إليه، كما سيأتي في الوقف إن شاء الله تعالىٰ.

(و)كذلك إذا كان الساكن الثاني هاء الضمير، نحو: **(اضربه)** فإنك تنقل حركة الهاء إلىٰ ما قبلها. ولم يمثل لنقل الفتحة؛ لقلته؛ إذ لا يجيء إلا في المهموز، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

والقول[١] بأن هذا علىٰ غير لغة من ينقل في حال الوقف كما في بعض الشروح خلاف الظاهر[٢]. والنقر: التقاط الطائر الحبة، وقد يطلق علىٰ[٣] غير ذلك.

(و)النوع الثاني: ما يكون الساكن الثاني فيه مدغماً والأول ألف، **(نحو: دابة وشابة)**، فإنها تقلب فيه الألف همزة مفتوحة، كما يحكىٰ في الشواذ: «ولا الضأَلِّيْن»؛ وذلك للفرار من التقاء الساكنين. ويجوز أن يقال: إنها قلبت همزة كما تقلب في غيره، نحو: العألَم ونأرٍ، علىٰ ما يجيء في باب الإبدال؛ فلم يمكن مجيء الساكن بعد تلك الهمزة الساكنة كما أمكن مع الألف، فحرك الأول وهو الهمزة. وفتحت؛ لأن هذه الألف لا أصل لها في الحركة، فأشبه شيء بها[٤] وبالهمزة الفتح؛ لأنه بعض الألف، ومخرج الألف والهمزة الحلق. وعلىٰ الوجه الأخير[٥] إن كان أصل الألف حرفاً متحركاً حُركت الهمزة بتلك الحركة، قال [الرجز]:

---

(١) – القول مبتدأ، وقوله: «خلاف الظاهر» – خبره. تمت

(٢) – أي: بل الظاهر أنه علىٰ لغة من ينقل كما ذكره الشارح. تمت

(٣) – نَقَرَ الطائر الحبة ينقُرها نقراً: التقطها، ونقرت الشيء: ثقبته بالمنقار، ونقر في الناقور: نفخ في الصور. ونقرت الرجل نقراً: عبته. وقد نقرت بالفرس نقراً: وهو صويت تزعجه به. والنقر: صويت يسمع من قرع الإبهام علىٰ الوسطىٰ. تمت صحاح

(٤) – أي: بالألف إذا حركت للساكنين كما في الوجه الأول، وقوله: «وبالهمزة» يعني إذا قلبت الألف إليها كما في الوجه الثاني.

(٥) – وهو كون القلب لغير التقاء الساكنين، بل كما تقلب في العألَم ونأر.

يـــا دار مـــيّ بـــدكاديك الـــبرق صبراً فقد هيجت شـوق المشـتئق[١]

(بخلاف) ما لو كان الأول واواً **(نحو: تأمروني)** بإدغام نون الإعراب في نون الوقاية، وتُمُوْدَّ الثوبُ، أو ياءً نحو: دويبَّة وخويْصَّة، فإنها[٢] لا تقلب همزة؛ وذلك لكثرة الألف في مثل هذا المكان، دون الواو والياء.

(١) – البيت لرؤبة بن العجاج. قال في شرح شواهد الشافية: قال ابن جني: والقول فيه عندي أنه اضطر إلى حركة الألف التي قبل القاف من المشتئق؛ لأنها تقابل لام مستفعلُن، فلما حركها انقلبت همزة، إلا أنه حركها بالكسر لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها، وذلك أنه مفتعل من الشوق، وأصله مشتوق، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الحركة التي كانت في الواو التي هي أصل للألف. ودكاديك: جمع دكداك، وهو الرمل المتلبد في الأرض ولم يرتفع. والبرق: جمع برقة –بالضم– وهي غلظ حجارة ورمل، وقوله: «صبراً» مفعول مطلق، أي: اصبري صبراً، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: أعطيني صبراً. تمت

(٢) – هذا جواب سؤال مقدر، تحريره: أنه لو كان قلب الألف همزة للفرار من التقاء الساكنين في نحو: دأبة –كما ذهب إليه الزمخشري والمصنف– لكان الفرار منه في نحو: «تُمُوْدَّ الثوب» أولى؛ لأن الألف أقعد في المد من الواو والياء، فالتقاء الساكنين مع الألف أسهل منه مع غيرها. والجواب: أن «تمود الثوب، وتأمروني، ودويبة» وإن كان أثقل إلا أن: «ولا الضالين، ودابة، وشابة» أكثر، وهذا كلام الرضي فَنْقَلَه بقوله: فإن قيل..إلخ. تمت والله أعلم.

[الابتداء]

(الابتداء) أي: هذا باب الابتداء، أي: الشروع في التلفظ **(لا يبتدأ إلا بمتحركٍ)**؛ لتعذر الابتداء بالساكن، كما يشهد به الحس، **(كما لا يوقف)** أي: كما لا يوقع انتهاء اللفظ وختمه **(إلا على ساكن)** أو شبه الساكن كما يوقف فيه بالروم أو الإشمام، لا لتعذره[١]، بل للاستحسان؛ لأن ختم الكلام وانقطاعه عما بعده يناسبه التخفيف والاستراحة، والسكون أو شبهه[٢] أخف من التحريك.

(فإن كان الأول) أي: أول حروف اللفظ الذي يريد المتكلم الشروع بالتلفظ به، أو أول حروف الكلمة، سواء كان أولاً حقيقة[٣] أو حكماً كلام التعريف فإنها كالجزء مما دخلت عليه **(ساكناً)** بدليل حال الوصل، فإنك تجد السين مثلاً من «اسمٍ» في قولك: ما اسمك؟ ساكناً **(وذلك)** مسموع في الأسماء التي لا اتصال لها بالأفعال وفي الحروف، ومقيس في بعض الأسماء والأفعال، فالمسموع من الأسماء **(في عشرة أسماء)** مما لا اتصال له بالأفعال **(محفوظة)** لا يقاس عليها غيرها، **(وهي: ابن)** أصله: بَنَوٌ، كَفَرَسٍ؛ بدليل: أبناء؛ إذ أفعال قياس فَعَل -مفتوح العين- كأفراس وأجمال، لا ساكن العين إلا إذا كان معتلاً كحوضٍ وبيت، وليس من باب حِمْل[٤] أو قُرْءٍ؛ بدليل: بنون ـ بفتح الباء ـ، فتُصرف فيه بحذف اللام وإسكان الباء على غير قياس، **(و)**كذلك **(ابنة)** أصلها: بَنَوَةٌ، فتُصُرِّف فيها كما تصرف في ابن، **(وابنم)** أصله: بَنَو أيضاً، فأبدلت الميم من اللام، وغُيِّر بإسكان الباء وإتباع حركة النون حركة اللام على غير قياس.

---

(١) – أي: الوقف على المتحرك.

(٢) – الروم والإشمام. تمت

(٣) – كالسين من اسم، وقوله: «كلام التعريف» مثال للأول حكماً. تمت

(٤) – أي: ليس فِعْلاً أو فُعْلاً الذي جمعه أيضاً أفعال مثل حِمل وقُرء؛ بدليل فتح الباء في بنون فإنه يدل على أن المفرد مفتوح الباء.

(واسم) أصله: سِمْوٌ أو سُمْوٌ، كحبرٍ أو قُفْل عند البصريين، من سما؛ لأنه يسمو بمسماه ويشهره، ولولا الاسم لكان خاملاً. وعند الكوفيين: وسم؛ لكونه كالعلامة على مسماه.

فحذف على الأول[١] اللام، وأسكنت الفاء، وعلى الثاني[٢] حذفت الفاء، وبقيت السين على سكونها. قال الرضي: ولا نظير لما قالوا -يعني الكوفيين- إذ لا تحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل، وما قالوا[٣] وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه، لكن تصرفات الاسم - من التصغير والتكسير، كسُمَيٌّ وأسماء، وغير ذلك كالسَّمِيّ على وزن الحليف، ونحو: قولهم: سَمَّيت وتَسَمَّيت- تدفع ذلك، إلا أن يقولوا[٤]: إنه قُلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام وحذف في ذلك المكان. **(واست)** أصلها: سته، كجبل؛ بدليل أستاه، ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع؛ لقولهم في النسبة إليه: ستهي[٥]. **(واثنان)** أصله: ثنيان، كفتيان؛ لقولهم في الجمع: أثناء كأبناء، وفي النسبة ثَنَوي[٦] كجبلي، **(واثنتان)** أصلها: ثَنَيَتَان، كشجرتان، فتصرفوا في هذه الأسماء بحذف لاماتها وإسكان فاءاتها على غير قياس. **(وامرؤ، وامرأة)** أصلهما: مَرْءٌ كفلس، ومَرْأَة، كتمرة، فتصرفوا فيهما بإسكان فائهما، **(وايمن الله)** بمعنى: يمين الله، مفرد على وزن أفعل[٧]، وقد تحذف نونه؛ فيقال: ايم الله.

(١) – أي: قول البصريين. تمت

(٢) – أي: قول الكوفيين. تمت

(٣) – أي: الكوفيون. تمت

(٤) – عبارة الرضي: إلا أن يقولوا إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء في موضع اللام لَمَّا قصدوا تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف نسياً، ورد في تصرفاته في موضع اللام؛ إذ حذف في ذلك المكان. تمت

(٥) – ولو كانت السين مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة. تمت

(٦) – ولو كانت الثاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، ولو كانت العين ساكنة لقالوا: ثنْيي -بالإسكان- كظَبْيِي. تمت جاربردي.

(٧) – وقد جاء عليه المفرد مثل آجر وآنك، ولأن العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغييراً لم يجيء مثله =

وعند الكوفيين أنه جمع يمين[١]، وإنما سقطت الهمزة في الوصل لكثرة الاستعمال.

(و)المقيس من الأسماء **(في كل مصدرٍ بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً)** احتراز عن نحو: أكل وأخرج؛ فإن بعد الألف في الأول حرفين وفي الثاني ثلاثة، فالهمزة في مصادرها همزة قطع، وكذا في أفعالها من ماضٍ مطلقاً[٢]، وأمرٍ في نحو: أخرِج.

وإنما جاز تسكين أوائل هذه المصادر حملاً لها على أفعالها لَمّا فُعِل فيها ذلك؛ لقوة تصرف الفعل فجوّز تصريفه على الوجه المستبعد[٣]، وحمِل عليه المصدر.

ولو قال المصنف: «وفي كل مصْدَرٍ مكسور ما يلي ساكنه» لكان أخصر وأولى[٤] وأوضح، كما لا يخفى، **(كالاقتدار، والاستخراج)** والانطلاق وغيرها.

(و)من الأفعال (**في أفعال تلك المصادر من ماضٍ وأمرٍ**)، ولم يكن[٥] في المضارع؛ لأنه زاد على الماضي بحرف المضارعة، فلو سُكِّن أوله لاحتاج إلى همزة الوصل فيزداد الثقل، فلما حُذف حرف المضارعة في أمر المخاطب[٦] احتاج إلى الهمزة كما احتاج إليها الماضي.

في الجمع، فقالوا: ايمن وايم وام -بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة- والأصل الكسر؛ لأنها همزة وصل وإلا لما سقطت في الدرج. تمت جاربردي بتصرف.

(١) – وهمزته همزة قطع.

(٢) – سواء كان بعد ألفه حرفان نحو: أكل أم لا، نحو: أخرج.

(٣) – أعني سكون أوائل الأفعال، وإنما كان الاستبعاد لأن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركاً كما تقدم. تمت نجم الدين.

(٤) – الأولوية لظهور خروج نحو: أهراق وأسطاع من غير تكلف، والأوضحية لما في قوله: «بعد ألف فعله الماضي» مع قوله: «ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل» من شبه الدور فتأمل. تمت منه.

(٥) – أي: السكون. تمت. وعبارة الرضي ولم يسكن حرف المضارعة لأنه..إلخ.

(٦) – للتخفيف لكونه أكثر استعمالاً من أمر الغائب. رضي

وأما اسم الفاعل واسم المفعول فلم يؤت في أوائلهما بالهمزة؛ لسقوطها بوقوع الميم في أوائلهما[١].

وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة، تسعة من الثلاثي المزيد فيه، كانطلق وأحمرّ واحمارَّ واقتدر واستخرج واقعنسس واسلنقى واجلوَّذ واعشوشب، واثنان من الرباعي المزيد فيه، نحو: احرنجم، واقشعر.

وقد تجيء[٢] في تفعّل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء، نحو: اطّيّر واثّاقل. ولا يرد أهراق إهراقة وأسطاع إسطاعة لأن[٣] بعد ألف الفعل الماضي منه أربعة؛ إذ[٤] أصلهما أراق وأطاع، وزيادة الهاء والسين عارضة.

(وفي صيغة أمر الثلاثي) إذا لم تتحرك الفاء في المضارع[٥]، احتراز عن نحو: قُلْ وبِعْ وخَفْ.

(و)المسموع من الحروف **(في لام التعريف، و)** في **(ميمه).** هذا مبني على مذهب سيبويه أن حرف التعريف هي اللام وحدها، وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه. وفي لغة حمير ونفر من طي: إبدال الميم من لام التعريف، كما روى النمر[٦] بن تولب عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: **((ليس من امبر امصيام في امسفر))**.

وأما على مذهب الخليل أن آلة التعريف الهمزة[٧] واللام فلا سكون للأول، وإنما حذفت الهمزة عنده في الدرج -وإن كانت همزة قطع- لكثرة الاستعمال.

---

(١) – هذه العلة تصلح في المضارع بأن يقال هكذا لسقوطها بوقوع حرف المضارعة في أوله وعلته تصلح هاهنا فتأمل. تمت

(٢) – أي: همزة الوصل. تمت

(٣) – علة ليرد من دون نفي، فهو من تمام الاعتراض أي: بَعْد ألف الفعل الماضي منه أربعة وليست همزته همزة وصل بل قطع. تمت

(٤) – تعليل لقوله: لا يرد. تمت

(٥) – أو تحذف في الأمر نحو: خذ وكل وعد وزن.

(٦) – بكسر الميم وسكونها. تمت

(٧) – لأنها من خصائص الأسماء، وتفيد معنى فيها، وهي بمنزلة «قد» في الأفعال، وذلك ثنائي فكذلك هذا، ولأن حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن، فوجب أن يحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت. تمت جاربردي.

(ألحق في الابتداء خاصة) جواب قوله: فإن كان الأول ساكناً، يعني أن الحرف الذي تريد الابتداء به إذا كان ساكناً -وذلك في المواضع المذكورة، وقد علمت تعذر الابتداء بالساكن- توصلت إلى ذلك الساكن بشيء، وذلك همزة؛ لأن الأولى فيما احتيج إلى زيادته أن يكون من حروف المد؛ لخفتها[١]، والهمزة قريبة من الألف في المخرج، فزيدت همزة، وتسمى **(همزة وصل)**؛ لأنه بسبب سقوطها في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها[٢]، بخلاف همزة القطع فإنها قاطعة بين ما قبلها وما بعدها.

وقوله: «في الابتداء خاصة»؛ لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن، فإذا لم يبتدأ بالساكن بسبب وقوع شيء قبله لم يحتج إلى الهمزة.

وتلك الهمزة **(مكسورة**[٣]**)**؛ لأن الكسر أوسط الحركات، فلما احتيج إلى اجتلابها متحركة كان أولى، **(إلا فيما)** أي: في الفعل الذي **(بعد ساكنه)** أي: الساكن الذي لأجله اجتلبت همزة الوصل **(ضمة أصلية فإنها)** حينئذ **(تضم)**؛ كراهة للانتقال من الكسرة إلى الضمة وليس بينهما إلا حرف ساكن، فتضم للإتباع، إذا كانت تلك الضمة بعد الساكن أصلية، سواء كانت[٤] باقية **(نحو: اقتل، اغز)** يا زيد، أو ذاهبة لعارض[٥] نحو: **(اغزي)** يا هند،

---

(١) – والألف أخفها، وهو متعذر الابتداء به فنابت عنه الهمزة.

(٢) – تقول: «كتبت اسمك» فتسقط همزة اسم، فاتصل التاء بالسين، وقيل: إنما سميت همزة وصل لأنه إنما يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل: سلم اللسان. وتقول في المنقطعة: «نصر أحمد» فهمزة «أحمد» لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت بينهما. تمت جاربردي والله أعلم.

(٣) – والكوفيون على أن أصل الهمزة السكون؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل؛ لما فيه من تقليل الزيادة، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مداً، وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل. تمت رضي.

(٤) – أي: الضمة. تمت

(٥) – وهو الضمير، وقوله: فإن أصله «اغزوي» هذا على قاعدتهم، وأما على قاعدة نجم الدين فيقول: «اغز» فاتصلت الياء فكسرت الزاي. تمت كفاية.

فإن أصله: اغزوي، **(بخلاف)** ما لو كانت عارضة[١] نحو: **(ارموا)**؛ إذ أصله كسر الميم.

فقوله: «أصلية» يدخل نحو: اغزي، ويخرج نحو: ارموا. ويدخل في قوله: «إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية» كل ماضٍ لم يسم فاعله من الأفعال المذكورة[٢]، نحو: اقتُدِر عليه، وانطُلِق به؛ لأن الضمة فيما لم يسم فاعله أصلية فيها[٣].

وإذا جاءت الهمزة المضمومة قبل ضمة مُشمَّة كما في اختير وانقيد أشمَّت ضمتها أيضاً كسرة.

(وإلا في لام التعريف) وميمه، وترك ذكرها لأنها بدل من اللام فحكمها حكمها، **(وايمن فإنها تفتح)**، أما في لام التعريف فلكثرة استعمالها[٤]، وأما في «ايمن الله» فلأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف؛ لأنها مع جواب القسم في حكم جملة واحدة[٥].

وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة «ايمن وايم».

(وإثباتها وصلاً لحن) أي: خطأ وعدول عن الصواب؛ لعدم المحوج إلى الإتيان بها. قال في الكشاف[٦]: اللحن: أن تلحن بكلامك، أي: تميله إلى نحو: من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال [الكامل]:

وقد لحنْتُ لكم لكيما تفهموا   واللحن يفهمه ذوو الألباب[٧]

وقيل للمخطئ: لاحن؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب.

---

(١) – فلا تضم بل تبقى على الأصل وهو الكسر. تمت

(٢) – أي: الأحد عشر التي تقدمت. تمت

(٣) – أي: في الأفعال المذكورة. تمت

(٤) – فطلب التخفيف بفتحها. تمت رضي

(٥) – ألا ترى إلى حذف الخبر في ايمن ولعمرك وجوباً، وحذف النون من أيمن؟ تمت رضي

(٦) – ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠]، وآخر كلامه قوله: لأنه يعدل بالكلام عن الصواب. تمت

(٧) – البيت للقتال، أحد بني بكر بن كلاب، شاعر إسلامي في الدولة المروانية. استشهد به على أن صاحب الكشاف قال: اللحن أن تلحن بكلامك..إلخ، وأنشد البيت. تمت من شرح شواهد الشافية.

(وشذ) إثباتها **(في الضرورة)** كقوله(١):

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... ببثٍّ وتكثيرِ الوشاة قمين

فإذا كان قبلها كلام لا يحسن الوقوف عليه وجب في السعة حذفها، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعياً حكم الوقف، بل لانقطاع النفس أو غيره(٢)، وقد فعل الشعراء ذلك في أنصاف الأبيات؛ لأنها مواضع الفصل، وإنما يبتدئون بعد قطع، كقوله [الكامل]:

ولا يُبادرُ في الشتاء وليدُنا ... ألقِدْرَ ينزلها بغير رحال(٣)

ولما كان مقتضى هذا الكلام عدم الإتيان بهمزة الوصل في الدرج، ولا بشيء يقوم مقامها وكان قد تقدم أن للعرب في نحو: آلحسن عندك؟ وآيمن الله يمينك؟ مذهبين، أفصحهما جعلها ألفاً- أشار إلى ذلك وإلى علته بقوله:

(والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين) أي: بين الهمزة والألف **(على الأفصح)** -كما عرفت فيما تقدم- **(في نحو: آلحسن عندك؟ وآيمن الله يمينك؟ للبس)** أي: التباس الاستخبار بالخبر؛ لتوافق حركتي الهمزتين،

---

(١) – قائله: قيس بن الخطيم –بالخاء المعجمة كما في القاموس، والشاهد فيه: قوله: «الإثنين» بقطع همزة اثنين شذوذاً للضرورة. وقد روي: «بنث» –بفتح النون وتشديد المثلثة– مصدر من نث الحديث ينثه نثاً، إذا أفشاه. وروي أيضاً «فإنه ينشز»، وضمير «فإنه» للسر، والباء متعلقة بـ «قمين» بمعنى جدير، وقوله: «وتكثير» بالجر معطوف على «بث» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، أي: السر المجاوز اثنين يكثر الأعداء والوشاة، وهو جمع واشٍ، وهو النمام، وقيل: هو مصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعوله محذوف، أي: وتكثير الوشاة ذلك السر. تمت من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٢) – كالفواصل. يعني فإنك تأتي بها.

(٣) – نسب ابن عصفور البيت إلى لبيد بن ربيعة العامري الصحابي. وفي جميع نسخ المناهل التي قابلنا عليها: «ولا يبادر» بالياء وكذلك رواه الأعلم الشنتمري، قال: يقول: إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب. فوليدنا: فاعل يبادر، والقدر: مفعوله، وينزلها: بدل اشتمال من القدر بتأويل المصدر. وأنشده كذلك المبرد في الكامل، وسيبويه في الكتاب. وأما في شرح الشافية فرواه: «تبادر» قالوا: وفاعله ضمير يعود على الكنة ـ أي: امرأة الابن – في بيت قبله. ووليدنا مفعوله، والقدر يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على شريطة التفسير. وفي نسخ المناهل: «بغير رحال» ولم نقف عليه بهذه الرواية بل كل من ذكره يرويه: «بغير جعال» والجعال –بكسر الجيم –: الخرقة ينزل بها القدر. ومراده بالشتاء: زمن القحط. والاستشهاد بالبيت في قوله: «ألقدر» حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر.

بخلاف نحو: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات:١٥٣]، وقوله [الكامل]:

أستحدثَ الركبُ من أشياعهم خبراً   أم راجعَ القلبَ من أطرابه طربُ؟[١]

فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافعٌ للَّبس بعد حذف همزة الوصل.

(وأما سكون هاء) «هو وهي» بعد واو العطف وفائه ولام الابتداء نحو: **(وهْو، ووهْي، وفهْو، وفهْي، ولهْو، ولهْي)** وإن كان سكوناً في أول الكلمة **(فعارض)** لا يحتاج له إلى اجتلاب همزة وصل، وهو مع ذلك **(فصيح)**، وفي القرآن: ﴿وَهْوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]، ﴿فَهْيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة:٧٤]، ﴿لَهْوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [الحج:٥٨]، ﴿لَهْيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت:٦٤]، فلا يرد اعتراضاً على حصرنا ما أوله ساكن، وإيجاب إلحاق همزة الوصل به فيما تقدم.

قال نجم الأئمة: وليس هذا[٢] بجوابٍ مَرضي؛ لأن هذا الإسكان على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط، فنحو: «وهْو وفهْو ووهْي وفهْي» مشبه بعضُد[٣] وكتِف؛ فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كالوسط، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل؟ ووجه تشبيههم لها[٤] بالوسط عدم استقلال ما قبلها، واستحالة الوقف عليه[٥].

(وكذلك لام الأمر نحو: ولْيُوفوا) يعني إذا وقعت بعد الواو والفاء فإنها تسكن، لكن سكونها عارض فصيح، **(وشبه به)** أي: بـ«هو وهي» الواقع بعد

---

(١) – البيت من قصيدة لذي الرمة. استحدثت خبراً: وجدت خبراً جديداً. والركب: أصحاب الإبل، والأشياع: الأصحاب. والطرب: استخفاف القلب في فرح أو في حزن. يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك طرب؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل غير مفتوحة فإن همزة الوصل تحذف حينئذ؛ لعدم اللبس؛ لأن اختلاف حركتي الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل في استحدث مكسورة.

(٢) –يعني قوله: فعارض فصيح. تمت

(٣) – أي: وهو وفهو مشبه بعضد، و: وهي وفهي مشبه بكتف. تمت

(٤) – أي: لأوائلها. تمت

(٥) – أي: على ما قبلها. إذ هو حرف واحد لا يتأتى الوقف عليه.

الواو[١] والفاء: «هو وهي» إذا وقع أحدهما بعد همزة الاستفهام، نحو: **(أَهْو)** قال كذا؟ **(وأَهْي)** فعلت كذا؟ قال [البسيط]:

فقمـت للطَّيْـف مرتاعـاً فـأَرَّقني   فقلت أَهْـيَ سَرَت أم عـادني حُلُـمُ؟[٢]

فخففا بإسكان الهاء؛ إذ صار الأول[٣] كعضد، والثاني[٤] ككتف.

وإنما جعلا مشبهتين بـ:«وهْو ووهْي» لقلة استعمالهما، فالتخفيف فيهما أقل. ووجه الشبه: كون الهمزة حرفاً غير مستقل كالواو والفاء. **(و)**شبه باللام الواقعة بعد الواو والفاء اللام الواقعة بعد ثم، نحو: **(ثم لْيقضوا)**؛ لكونها حرف عطف مثلها. وبه قرأ الكسائي وغيره، ولم يستحسن البصريون ذلك؛ لأن ثُمَّ مستقلة يوقف عليها.

(ونحو: أن يمل هْو) -بإسكان هاء هو- على تشبيه اللام الأخيرة من ﴿يمل﴾ مع ﴿هو﴾ بعضد، كما قرئ في الشواذ[٥] **(قليل)**؛ لأن «يمل» كلمة مستقلة، ولا يمكن تشبيهها بلام الابتداء -كما شبه ثم بالواو- لعدم اشتراكهما أيضاً في المعنى، بخلاف ثم والواو.

---

(١) – وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك: فهو وهي لكونها حرف عطف مثله. تمت رضي على الكافية.

(٢) – البيت للمرار العدوي. والمراد بالطيف هنا: خيال المحبوبة الذي رآه في النوم، في شرح الشافية وبعض نسخ المناهل «للزور» وهو مصدر من الزائر المراد به طيفها، والمرتاع: الخائف، وأرقني: أسهرني، وأهي: بسكون الهاء بعد الهمزة وهو محل الاستشهاد بالبيت. وسرت: سارت ليلاً. وعادني: جاءني بعد إعراضه عني. والحلم -بضمتين-: رؤيا النوم. قال ابن الحاجب: يريد أني قمت من أجل الطيف منتبهاً مذعوراً للقائه، وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان في المنام.

(٣) – أي: أهو. تمت

(٤) – أي: أهي. تمت

(٥) – أي: بإسكان هاء هو بعد يمل. تمت

الوقف

ولما فرغ من الابتداء شرع في الوقف فقال: **(الوقف: قطع الكلمة عما بعدها)** أي: عما يمكن أن يكون[١] بعدها، أي: أن تسكت على آخرها قاصداً لكونها آخر الكلام، فيدخل فيه جميع وجوه الوقف، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التي تذكر -كما تقف مثلاً على آخر زيد بالحركة والتنوين- لكنت واقفاً، لكنك مخطئ في ترك أحكامه.

فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير، وإلا لم يكن الروم وقفاً، وكان «من» في قولك: «من زيد؟» موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد.

(وفيه) أي: في الوقف **(وجوه)** أي: أحكام يوجبها الوقف، كالروم والإشمام **(مختلفة في الحسن)** أي: متفاوتة فيه، فبعضها أحسن من بعض، كما يجيء ـ إن شاء الله تعالى ـ من أن قلب الألف واواً أو ياء أو همزة ضعيف، وكذا نقل الحركة والتضعيف. وقد يستوي وجهان أو أكثر في الحسن، كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء.

(و)مختلفة أيضاً في **(المحل)** أي: محال الوجوه المذكورة، وهي ما يذكر المصنف غالباً[٢] بعد ذكر كل وجهٍ مصدَّراً بـ«في»، كقوله: «فالإسكان المجرد في المتحرك، والروم في المتحرك»، فقوله: «الإسكان المجرد والروم» وجهان للوقف، وقوله: «في المتحرك» محل هذين الوجهين؛ إذ يكونان فيه[٣] دون الساكن، وعلى هذا القياس إلى آخر الباب.

---

(١) — إنما قلنا المراد هذا لأنه قد يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء. تمت. قال الرضي: قوله: «عما بعدها» يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء، ولو قال: «السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام» لكان أعم. تمت

(٢) — احتراز من قوله: «وإبدال الهمزة حرفاً» فإنه لم يذكر محلاً مصدراً بفي. تمت منه

(٣) — أي: في المتحرك. تمت

وهذه الوجوه مختلفة في المحل، أي: لكل وجه منها محل يثبت فيه غير محل الآخر. وقد يتشارك وجهان أو أكثر في محل واحد، كاشتراك الروم والإسكان في المتحرك. فمعنى قوله: «مختلفة في الحسن والمحل»: أنها قد تختلف فيهما، لا أنها لا تكون أبداً إلا مختلفة فيهما.

وجملة الوجوه المذكورة اثنا عشر: الإسكان المجرد، والروم، والإشمام، وإبدال التنوين ألفاً، وقلب الألف واواً أو ياءً أو همزةً، وقلب التاء هاء، وإلحاق هاء السكت، وزيادة الألف، وحذف الواو والياء، وإبدال الهمزة من جنس حرف حركتها، والتضعيف، ونقل الحركة.

(فالإسكان المجرد) عن روم وإشمام وتضعيف ونقل **(في المتحرك)** غير المنون مطلقاً[1]، والمنون غير المنصوب على الفصيح، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما الساكن فقد كفيت مؤنة إسكانه نحو: مَنْ، وكَمْ، بل لا يكون معه وجه من وجوه الوقف[2].

ولو قيل: إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد، كما قيل في ضمة «فُلْك»، وحذفت الحركة لما ذكرنا من أن الوقف محل الاستراحة.

(والروم في المتحرك، وهو) في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: **(أن تأتي بالحركة)** التي كانت على الآخر **(خفية)**؛ حرصاً على بيانها. وسمي روماً؛ لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقط[3] بالكلية. ويدرك الرومَ الأعمى الصحيحُ السمع إذا استمع؛ لأن في آخر الكلمة صويتاً خفياً، قال:

يُرى رومُنا والعمي تسمع صوتَه وإشمامُنا مثل الإشارة بالعَضْبِ

---

(١) – منصوباً أو لا. تمت

(٢) – بل تقف بالسكون فقط. تمت

(٣) – عبارة الرضي: حين لم تسقطها بالكلية.

(وهو) أي: الروم **(في المفتوح**[١] **قليل)،** مذهب القراء والفراء من النحاة عدم جوازه؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته، وجزؤه كله. وعند سيبويه وغيره من النحاة: يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور.

(والإشمام في المضموم) دون غيره؛ لأن المقصودَ بالإشمام تصويرُ مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور بها ذلك المخرج عند النطق بتلك الحركة؛ ليستدل بذلك[٢] على أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها، والشفتان بارزتان لعينيه فيدرك نظره ضمهما.

وأما الكسرة فهي جزء الياء التي مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما[٣] محجوبان بالشفتين والسن؛ فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين؛ فلذلك كان حقيقته في الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله:

(وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان. والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث)؛ لسكونها؛ إذ الحركة إنما كانت على التاء التي هي بدل عنها لا عليها حتى ينبه عليها بالروم أو الإشمام.

(وميم الجمع) نحو: ضربتم وعليكم وإليكم؛ لأنها حين تكون آخراً لا حركة عليها إلا أن تَعْرِضَ لملاقاة ساكن، ولا اعتداد بالحركة العارضة، ولذلك قال: **(والحركة العارضة)،** كما إذا وقفت على: «عليكم» من: عليكم السلام، أو على: «يشأ» من قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام:٣٩]، أو «لقد» من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام:١٠]؛ لأن الروم والإشمام إنما يكونان للحركة المقدرة في الوقف، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل،

---

(١) – غير المنون، فأما المنون فلا خلاف في عدم جوازه فيه إلا على لغة من يحذف التنوين. تمت نجم الدين.

(٢) – أي: بتصوير مخرج الحركة للناظر. وقوله: «ليستدل» أي: الناظر

(٣) – أي: المخرجان. تمت

فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها[١]؟

وقول المصنف: «والأكثر» يدل على أن منهم من يروم ويشم في الثلاثة.

قال الرضي: «لم أر أحداً من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة، بل كلهم منعوهما فيها مطلقاً».

(وإبدال الألف) من التنوين **(في المنصوب المنون)** غير ما فيه تاء التأنيث فإنه يحذف؛ لوجوب قلبها هاءً -كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فلو أبدل التنوين ألفاً لالتبس بهاء الضمير، نحو: «رأيت شجرها» في: شجرة.

(نحو: رأيت زيداً)؛ لخفة الألف؛ فلا تستثقل الكلمة به، فقلب التنوين ألفاً حرصاً على بيان الإعراب. وربيعة يحذفونه كالمرفوع والمجرور.

(وفي إذاً) نحو: «أكرمك إذاً» في جواب: «أنا آتيك»؛ إما لأنه تنوين في الأصل، كما اختاره نجم الأئمة، وإما تشبيهاً لنونه بنون التنوين في المنصوب لسكونها وانفتاح ما قبلها. وأوجب المازني الوقف عليها بالنون. وأجاز المبرد الوجهين.

(وفي نحو: اضربَن) مما آخره نون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها، فإنها تقلب ألفاً؛ لمثل ما تقدم في[٢] التنوين. **(بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء)** أي: بالنظر إلى الواو في المرفوع، والياء في المجرور، فإنه لا يقلب التنوين في الأول واواً، ولا في الثاني ياءً؛ لتأديته إلى الثقل في موضع الاستخفاف.

قولُه: **(على الأفصح)** إشارةٌ إلى ما زعم أبو الخطاب من أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي، كما قالوا: رأيت زيدا؛ حرصاً على بيان الإعراب.

(ويوقف على الألف في باب عصا) من المقصور المنون الواوي، **(ورحى)** من المقصور المنون اليائي **(باتفاق)**، واختلف في هذه الألف،

---

(١) – بالروم. تمت

(٢) – أي: لخفة الألف. وأما قوله: «فقلب التنوين ألفاً حرصاً على بيان الإعراب» فلا تجري في الفعل. تمت

والصحيح -المصحح روايته عن سيبويه- أنها التي حذفت للتنوين ردت في حال الوقف؛ لزوال الساكن الأخير الذي أوجب ملاقاته حذفها، وهو التنوين؛ لأن الألف أخف من كل خفيف، فاعتبر زوال التنوين مع عروضه، لأن اعتباره[١] يؤدي إلى كون الوقف على أخف ما يكون.

ويدل على كونها لام الكلمة في الأحوال الثلاثة: أنها جاءت روياً في النصب، قال [الرجز]:

رب ضيف طرق الحي سرى صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى

إن الحديث جانبٌ من القِرى[٢]

ولا يجوز: «زيداً» مع «مَحْيًا ومولى»؛ لما ثبت في علم القوافي. وأيضاً فإنها تمال في النصب، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥]، وتكتب[٣] ياء، وألف التنوين بعيدة من مثل هذه الأشياء. وقيل: بدل عن التنوين في الأحوال الثلاث؛ لوقوعها[٤] بعد الفتحة في الوقف، كما تقلبها في

(١) – جواب سؤال، كأنه قيل: كيف اعتبرتم زوال التنوين هنا مع كونه عارضاً وأرجعتم الألف المحذوفة ولم تعتبروا زواله في نحو: قاض حيث لم ترجعوا الياء المحذوفة وتقفوا عليها كما فعلتم هنا كما سيأتي؟ فأجاب بقوله: لأن اعتباره..إلخ. تمت

(٢) – استدل بالبيت على كون الألف في المقصور لام الكلمة في الأحوال الثلاثة؛ لأنها جاءت روياً في النصب، فألف «سرى» لام الكلمة، لا أنها بدل من التنوين للوقف؛ إذ لا يجوز أن تكون المبدلة روياً مع الألف الأصلية كألف «اشتهى والقرى»، كما لا يجوز أن يكون الروي «زيا» مع «مَحْيًا ومولى»، وسرى: جمع سَـُرْيَة -بضم السين وفتحها- أي: طروق سري، وقيل: إنه ظرف، أي: ليلاً. وقوله: «صادف» جواب رب، و «ما»: مصدرية ظرفية، وهذا الرجز للشماخ، في مدح عبدالله بن جعفر بن أبي طالب. تمت

(٣) – وأجيب بأن الإمالةَ والكتابةَ بالياء رأي من مذهبه كونها لام الكلمة؛ فلا ينتهض دليلاً على غيرهم. تمت جاربردي.

وهذا الجواب ضعيف؛ لأن الإمالة مسموعة ممن لا يعرف المذاهب، كالنبي ﷺ والعرب، والشماخ الشاعر العربي لا يعرف هذه العقيدة حتى يبني قافيته عليها في قوله: رب ضيف..إلخ، والكتابة بالياء رسم المصحف، وهو أثر متبع وإن خالف اصطلاح أهل صناعة الخط. تمت صديق

(٤) – قال الجاربردي: وقال المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث لأنهم إنما قلبوا التنوين في النصب ألفاً لوقوعه بعد الفتحة وتنوين مسمى وبابه في جميع الأحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه ألفاً. تمت

«زيدا» المنصوب؛ لأن موقعها في الأحوال الثلاث مثل موقع «زيداً» المنصوب، بل هاهنا أولىٰ؛ لأن فتحة «زيد» عارضة إعرابية، وفتحة المقصور لازمة. وقيل: هي الأصلية في حال الرفع والجر، والمبدلة من التنوين في حال النصب؛ قياساً علىٰ الصحيح[١].

والحق هو الأول؛ لما تقدم من الاستدلال عليه.

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذي في الوقف فيه هو الذي كان في الوصل بلا خلاف، كأعلىٰ والفتىٰ، وقد يحذف ألف المقصور اضطراراً، قال [الرمل]:

وقبيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ   رهط مرجوم ورهط ابن المعل[٢]

أي: المعلىٰ.

(وقلبها) أي: ألف التنوين، وقيل: ألف المقصور، **(وقلب كل ألف)** سواء كانت للتأنيث كحبلىٰ، أو للإلحاق كمعزىٰ، أو لغيرهما نحو: يضربها **(همزة ضعيف)؛** لما في الألف من الخفة المناسبة للوقف، فلا وجه لتغييرها. ووجه القلب همزة أن الهمزة أبين من الألف، وليست[٣] الهمزة في «رَجُلأ» بدلاً من التنوين لبعد ما بينهما، وإنما هي بدل من الألف[٤].

---

(١) – فإنه يقلب فيه التنوين ألفاً نصباً، ويحذف رفعاً وجراً. تمت

(٢) – البيت للبيد. والشاهد فيه حذف ألف «المعلىٰ» في الوقف ضرورة؛ تشبيهاً بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة. والقبيل: العريف والكفيل، ولكيز -بضم اللام وفتح الكاف وآخره زاي معجمة- أبو قبيلة، والرهط: قوم الرجل وقبيلته، والرهط أيضاً: ما دون العشرة من الرجال لا تكون فيهم امرأة. ومرجوم -بالجيم-: قال ابن دريد في الجمهرة: هو لقب رجل من العرب. ورهط مرجوم بالرفع: خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو رهط مرجوم، ويجوز نصبه بتقدير أعني. وأما المعلىٰ فقال ابن دريد: «هو جد الجارود بشر بن عمرو بن المعلىٰ». تمت من شرح شواهد الشافية.

(٣) – قال ابن جماعة: قوله: «وليست الهمزة في رَجُلأ» جواب سؤال، وهو أن همزة «رَجُلأ» لم لا يجوز أن تكون منقلبة عن التنوين ابتداء. تمت، وقوله: «لبعد ما بينهما» أي: الهمزة والتنوين.

(٤) – التي هي بدل من التنوين. تمت جاربردي.

(وكذا قلب ألف نحو: حبلى) ظاهره أن المراد به ما فيه ألف التأنيث المقصورة **(همزة)** لم يكن محتاجاً إليه[١] مع قوله: «قلب كل ألف همزة» **(أو واواً أو ياءً)**، وعلى هذا الظاهر جرى كثير من الشارحين.

وأما نجم الأئمة فقال: اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقلبون كل ألف في الآخر ياءً، سواءً كانت للتأنيث كحبلى أو لا كمَثْنَى، كذا قال النحاة، وخص المصنف ذلك بألف نحو: حبلى[٢]، وليس بوجه. ثم قال[٣]: وبعض طي يقلبونها واواً، انتهى.

وإنما قلبها هؤلاء ياء أو واواً لأنها أبين منها[٤]، وهي خفية، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر، وذلك في حالة الوصل؛ لأن أخذك في جرس حرفٍ آخر يبين جرس الألف وإن كان خفياً، وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن معدومة، ومن ثم يقال: «هؤلاه» و «ياربّاه» بهاء السكت بعدها، فأبدلوا منها في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها، فبعضهم أبدل الياء، وبعضهم الواو.

(وإبدال تاء التأنيث الاسمية) وهي المتحركة المفتوح ما قبلها، لا الفعلية فإنها لا تبدل باتفاق، نحو: قامت وقعدت، **(هاء)** فرقاً بينها وبين الفعلية، **(في نحو: رحمة)** لو ترك لفظ «في» لكان أولى، إذ لا تكون تاء التأنيث الاسمية إلا في نحو: رحمة، إلا أن تفسر تاء التأنيث بما يدل على التأنيث ولو لم يتمحَّض له،

---

(١) – أي: قوله: همزة. تمت

(٢) – فعلى هذا كلام نجم الدين مثل كلام غيره من الشارحين في أن المراد بألف نحو: حبلى ألف التأنيث المقصورة، فلا معنى لقول الشارح: «وأما نجم الأئمة..إلخ» فإنه يوهم مخالفته للشراح، وليس مخالفاً، فتأمل. تمت صلاح بن حسين الأخفش. مراد الشيخ لطف الله أن الكثير من الشراح قرروا لكلام المصنف ولم يعترضوا عليه، وأما الرضي فاعترض عليه.

(٣) – أي: نجم الأئمة. تمت

(٤) – أي: الألف. تمت

فيشمل نحو: أخت ومسلمات ثم يخرج بهذا القيد، لكنه خلاف الظاهر في تاء التأنيث الاسمية إذا أطلقت. وإنما لم يوقف على نحو: «أخت» بالهاء لأنها وإن كانت فيها رائحة من التأنيث لاختصاص هذا البدل بالمؤنث -إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث بسكون ما قبلها، وبكونها كـ «لام» الكلمة بسبب كونها بدلاً منها. وإنما قلبت تاء التأنيث الاسمية هاءً لأن في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو محل الاستراحة أولى. وخصت الاسمية بالإبدال لأنها الأصل؛ إذ ألحقت بما هي علامة تأنيثه، بخلاف الفعلية فإنها لحقت بما المؤنث فاعله، والتغيير بما هو أصل أولى. وإنما قال: **(على الأكثر)** لأنه زعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقفون على الاسمية أيضاً بالتاء, نحو: طلحت، قال:[الرجز المشطور]

الله نجاك بكفي مسلمت   من بعدما وبعدما وبعدمت[١]

والظاهر أن هؤلاء لا يقفون على المنصوب بالألف [٢],بل يقولون: رأيت أَمَتْ، قال: [الرجز المشطور]

---

(١) – في شرح شواهد الشافية: هذا الشعر لم أقف على قائله، وقوله: «الله نجاك»: الله مبتدأ وجملة نجاك خبره، ونجاه: خلصه. وبكفي: الباء متعلقة بـ «نجاك». وكفي: مثنى كف, وهو الراحة مع الأصابع, وأراد بها اليد من إطلاق الجزء على الكل، والمراد من اليد هنا الدفع, يقال: ما لي بهذا الأمر يد ولا يدان؛ لأن المباشرة والدفاع إنما تكون باليد, فكأن يديه معدومتان لعجزه عن الدفع. ومسلمة: الظاهر أنه مسلمة بن عبدالملك بن مروان, و «ما» في قوله «من بعد ما» يجوز أن تكون مصدرية وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل, والفعل على الوجهين هو قوله: «صارت» وكرر «بعدما» ثلاث مرات للتهويل وتفخيم الحال, وأصل «بعدمت»: «بعدما» فأبدل من الألف في الوقف هاء، ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي. وعجز البيت: من بعد ما وبعد ما وبعد مت. والشاهد فيه: الوقف على تاء التأنيث الاسمية بالتاء. تمت بتصرف

(٢) يريد أنهم لا يقولون ذلك في الاختيار وأما في الضرورة فقد قالوه، كما في قوله:

إذا اغتزلت من بقام الفرير   فيا حسن شملتها شملتا

فشملتا: تمييز, وأصله: شملة, لكنه شبه تاءه بتاء بيت فألحقها في الوقف عليها ألفاً. تمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكـادت الحـرة أن تُـدْعَى أمـت(١)

(وتشبيه تاء هيهات) في الوقف عليها بالهاء **(به)** أي: بتاء التأنيث الاسمية، وذكَّر الضمير باعتبار الحرف **(قليل)،** والكثير الوقف عليها بالتاء، لكن شبه على «قلة»بقوقاه(٢) ودوداه(٣)، فوقف عليهما بالهاء.

وفي جعل وجه القلب التشبيه المذكور إشارة إلى الرد على من زعم أن من وقف عليه بالهاء قدره مفرداً أصله هيهية(٤)، ومن وقف عليه بالتاء قدره جمعاً أصله: هيهيات، فحذفت الياء(٥) شاذاً لكونه غير متمكن.

قال(٦) في شرح المفصـل: وهـذا كلـه تعسـف لا حاجـة إليـه؛ لأنـه(٧) أمـر تقديري؛ إذ «هيهات» اسم للفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع (٨)، وإنـما ذلـك(٩) لشبهها بتاء التأنيث لفظاً, دون إفراد وجمع.

(و)إبدال التاء هاء **(في)** جمع المؤنث السالم نحو: **(الضاربات ضعيف)**؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث، بل فيها معنى الجمع، فلا تكون كتاء المفرد، فلا تقلب هاء. ووجهُ قلبها هاء ـ مع ضعفه ـ تشبيهها بتاء المفرد؛ لإفادتها معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع، حكى قطرب: كيف البنون والبَنَاه؟

(١) — قال الرضي: والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب: «رأيت أمتاً» كزيد بألف, بل: رأيت أمت، كما في قوله: وكادت الحرة أن تدعى أمت؛ وذلك لحمله على «أمه» بالهاء فإنه هو الأصل في الوقف. انتهى. وهذا البيت هو بعد البيت الذي قبله. والغلصمة ـ بالفتح ـ:رأس الحلقوم. والاستشهاد بالبيت في قوله: «أن تدعى أمت» على أن من يقف على تاء التأنيث الاسمية بالتاء لا يقفون على المنصوب بالألف حيث لم يقل: «أن تدعى أمتا».

(٢) — قوقت الدجاجة قوقاة: إذا صاحت. تمت شمس العلوم.

(٣) — الدوداة: واحدة الدوادي, وهي آثار أراجيح الصبيان على العيدان. تمت شمس العلوم.

(٤) — على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها بالهاء.

(٥) — التي هي اللام, ويوقف عليه بالتاء, ووزنه فعلاتا, والأصل فعللات. تمت جاربردي

(٦) — المصنف. تمت جاربردي.

(٧) — أي: ما جعله النحويون من أن هيهات مفرد أو جمع. تمت من حاشية ابن جماعة.

(٨) لأن الإفراد يقال فيما يكون فيه تثنية وجمع في مقابلتها, والأفعال وأسماء الأفعال ليس لها تثنية وجمع فلا يطلق عليها الإفراد ولا يقال إنه مفرد. حواشي ابن جماعة

(٩) — أي: جواز الوقف بالهاء لشبهها بتاء التأنيث لفظاً. تمت من حاشية ابن جماعة.

(وعِرقـات[١]**)** حكـى الكوفيـون: استأصـل الله عِرقـاتَهم -بفـتح التـاء ـ وكسرها أشهر، فنقول: **(إن فُتِحَـت تـاؤه في النصـب)** كـما في هـذه الحكايـة **(فبالهاء)** على أنه مفرد, اسم جمع، والألـف للإلحـاق بـدرهم, كمعـزى, **(وإلا)** تفتح التاء، بل كسرت ـ كما قلنا إنـه الأشـهر ـ **(فبالتـاء)**؛ لأن كسرـها في حـال النصب يدل على أنه جمع عرق [٢]؛ إذ قد يؤنث[٣]، والأولى الوقف عليه بالتـاء, كما في مسلمات.

(وأما ثلاثه أربعه فيمن حرك) هاء ثلاثة **(فلأنه)** أي: المحرِّك **(نقل حركة همزة القطع)** من أربعة **(لَمَّا وصل)** ثلاثة بها، هذا جواب عن سؤال مقدر, تقديره: أنك قد قلت:إن التاء تبدل هاء في الوقف، و «ثلاثه» في «ثلاثه أربعة» ليس موقوفاً عليه؛ لأنه موصول بأربعة وإلا لم تنقل حركة الهمزة إلى الهاء. فأجاب بأن الوصل أجري مجرى[٤] الوقف؛ وذلك لأنه وصل ثلاثة بأربعة، ومع ذلك[٥] قلبت تاؤه هاء. كذا في شرح نجم الأئمة، وفي غيره نحوه.ولا يخفى عدم ظهور انطباقه على كلام المصنف، وأنه لا يبقى لقوله: «فيمن حرك» فائدة[٦]، وأن حق العبارة لو أراد ذلك[٧] أن يقول: وأما ثلاثه أربعه في الوصل فلإجرائه مجرى الوقف، أو نحو ذلك.

---

(١) — العَرقاة, ويُكسَر, والعرقة ـ بالكسر ـ:الأصل, أو أصل المال, أو أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق, وقولهم: «استأصل الله عرقاتَهم» إن فتحتَ أوله فتحتَ آخره, وهو الأكثر, وإن كسَرته كسَرته, على أنه جمع عِرقة ـ بالكسر ـ. تمت قاموس.

(٢)– في حاشية ابن جماعة: أي: جمع عرقة, كسدرة وسدرات. وكذا في القاموس كما في الحاشية السابقة.

(٣) — أي: عرق. تمت

(٤) — حملاً للضد على الضد. تمت

(٥) — أي: مع أنه وصل. تمت

(٦) — لأن إجراء الوصل مجرى الوقف يحصل بقلبها هاء, حركت أم لم تحرك نحو: ثلاثه يا فتى. تمت والله أعلم.

(٧) —أي: إجراء الوصل مجرى الوقف.

والذي يخطر في بالي أن هذا رد على صاحب المفصل حيث جعل ثلاثه أربعه مما أجري فيه الوصل مجرى الوقف، يُرْشِدُ إلى ذلك[١] كلامُهُ في شرح المفصل، قال فيه: ولو قال قائل: إن ثلاثه مبني على السكون, وليس سكونه للوقف؛ فلا يمتنع وصل غيره معه مع بقاء آخره ساكناً هاء؛ فلا حكم للوقف فيه؛ لأن ذلك[٢] إنما يكون فيما يكون في وصله تاء متحركة، وهذا واجب له البناء على السكون، فصار سكونه لا للوقف، والهاء لازمة لسكونه، فلا حكم للوقف فيه، فليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف، وإنما فيه حكم الوصل خاصة, واتفق أن حكم الوصل كحكم الوقف, كما في قولك: «كم» وأشباهها، فإن حكم الوصل فيها حكم الوقف[٣]. فمراده هنا أن الإتيان بالهاء في ثلاثة مع وصلها بأربعة سواء كان فيمن حرك أو فيمن سكن ليس من قبيل إبدال التاء فيه هاء حتى يرد اعتراضاً بأن التاء قد أبدلت هاء في غير حال الوقف، ويحتاج إلى الجواب عنه بأن ذلك معاملة للوصل معاملة الوقف.كما أجاب صاحب المفصل، بل لا تاء فيه أصلاً في حال الوصل، فمن سكن فالأمر عنده ظاهر؛ إذ هو باق على أصله، وأما من حرك فالحركة عارضة للنقل عنده.

ولما كان هاهنا مظنة وهم أن فتحة ميم «ألم» في قوله تعالى: ﴿الم۝١ اللَّهُ﴾ [آل عمران]، مثل فتحة هاء «ثلاثة»؛ لكون كل منهما ساكناً بعده همزة مفتوحة, مع اشتراكهما في كونهما من الكلمات المبنية الأواخر على السكون؛ لعدم التركيب، فكما كانت فتحة هاء ثلاثة لنقل همزة أربعة كذلك فتحة ميم ألم لنقل حركة همزة الله ـ دفع ذلك الوهم بقوله:

(١) – أي: إلى أنه رد على صاحب المفصل. تمت

(٢) – أي: ما يكون للوقف فيه حكم. تمت

(٣) – انتهى كلام المصنف في شرح المفصل هنا. تمت

(بخلاف: ﴿الم الله﴾) فإن فتحته ليست لنقل حركة الهمزة **(فإنه لما وُصِل)** حذفت الهمزة وجوباً لكونها همزة وصل، وشأن همزة الوصل إذا حذفت ألا تنقل حركتها إلا في الشذوذ, كما حكى الكسائي: «بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله» بفتح ميم «الرحيم»، فإذا سقطت همزة الله مع حركتها **(التقى ساكنان)**: ميم ألم، ولام الله؛ فحرك الميم للساكنين. وإنما فتحت لما تقدم[1]؛ فالفتح لالتقاء الساكنين، لا للنقل.

[زيادة الألف]

(وزيادة الألف في أنا [2] **)** فإن الضمير عند البصريين الهمزة والنون المفتوحة، فإذا وقفت عليه بينت حركة البناء بالألف. وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضاً في السعة، والأكثر أنهم لا يصلون بها في الوصل إلا ضرورة، قال:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حُميداً قد تذريت السناما[3]

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة[4] والمفتوحة[5] دون المكسورة، قال أبو علي: لا أعرف الوجه في تخصيص إثباتها بالهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير الهمزة[6].

---

(١) – من الإبقاء على تفخيم الله تعالى، وفراراً من توالي الثقلاء: الكسرة بعد الياء والكسرة. تمت رضي بتصرف يسير.

(٢)– «زيادةُ»: مبتدأ, و« في أنا»: خبره.

(٣)– البيت لحميد بن بحدل الكلبي. وقوله: «حميداً» منصوب على أنه بدل من الياء في «فاعرفوني», أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح، هذا كله إن رويته «حُمَيداً» بالتصغير على أنه علم، فإن رويته حَميداً ـ بفتح الحاء ـ على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال. وتذريت: علوت. والسنام للبعير: معروف، وأراد هنا عالي المجد والرفعة. والشاهد فيه: قوله «أنا» حيث جاء بالألف مع الوصل لضرورة الشعر. تمت

(٤) – كقوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾ [البقرة:٢٥٨].

(٥) – كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [الممتحنة:١].

(٦) – كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات].

(ومن ثم) أي: ومن جهة زيادة الألف في آخر «أنا» وقفاً **(وقف على)** «لكنا» في قوله تعالى: **(﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾** [الكهف:٣٨] **بالألف)**؛ لأنه «أنا» في الأصل, جاءت بعد لكنْ الخفيفة؛ بدليل[١] مجيء ضمير المرفوع ـ أعني قوله: «هو الله ربي» ـ بعده، ولا يجيء بعد «لكنَّ»المشددة، ثم نقلت حركة همزة «أنا» إلى نون «لكنْ»وحذفت[٢], كما في نحو: قوله تعالى: ﴿قَدَ افْلَحَ[٣]﴾ [المؤمنون:١]، ثم أدغمت النون في النون.

وابن عامر يثبت الألف في «لكنا» وصلاً أيضاً؛ ليكون مؤذِناً من أول الأمر أنه ليس «لكنَّ» المشددة، بل أصله: «لكنْ أنا».

(ومه) بحذف ألف «ما» الاستفهامية غير المجرورة والوقف عليها بالهاء أجازه بعضهم؛ تشبيهاً بنحو: «رَه». **(و)**كذا أجاز بعض طيء الوقف على «أنا» بالهاء, فيقول: **(أَنَه)** قال حاتم: «هكذا فزدي أنه», وهو **(قليل)**، والأكثر الوقف عليهما بالألف, وعدم حذف ألف ما إلا إذا كانت مجرورة كما سيأتي.

ومذهب الزمخشري أن الهاء فيهما بدل من الألف.

وقال الرضي: هي في«أَنَه» للسكت، وكذا قال في مه: وحملها على المجرورة في نحو: مثل مه أولى، أعني جعلها هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه.

---

(١) — ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن، وقوله: «هو الله ربي» خبر؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة، ولأنهم وقفوا عليه بالألف ولو كان لكنّ لما جاز الوقف عليه بالألف. تمت جاربردي

(٢) — أي: الهمزة. تمت

(٣) — فإنها نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت. تمت

[إلحاق هاء السكت]

(وإلحاق هاء السكت) له ثلاثة أحوال: لازم، وجائز، وممتنع، ذَكَر اللازم والجائز وما سواهما هو الممتنع غالباً[١] فقال: **(لازم في)** كل ما يبقى بعد الحذف على حرف واحد، ولم يكن كجزء[٢] من غير مستقل[٣] قبله: إما بأن لا يكون كالجزء من شيء أصلاً نحو: **(رَه، وقِه)**، أو بأن يكون كالجزء من مستقل **(و)** ذلك نحو: **(«مجيء[٤] مه» و«مثل مه» في مجيء م جئت؟ ومثل م أنت؟)**، وإنما لزم لأن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك[٥]، والوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه[٦]، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه، فجيء بالهاء لسهولة السكوت عليه.

و «رَه» مفتوح الراء أو مكسورها, من ترى ـ بفتح الراء ـ من الرؤية, أو من تَرِي ـ بكسرها ـ من وَرَيت الزند تري، حذفت الألف[٧] أو الياء لكونه أمراً. و «قِه» من تقي, حذفت الياء لذلك[٨]؛ فبقي كل منهما على حرف واحد.

و«ما» في مجيء مه؟ ومثل مه؟ استفهامية، فمعناه: أيّ مجيء جئت، و«مثل أي شيء أنت؟»، وأصله مجيء ما، ومثل ما، حذفت الألف لما سيأتي.

---

(١) ـ يحترز من نحو: وازيداه و يا غلاماه فيجوز. تمت

(٢) ـ أما إذا كان كجزء من غير مستقل فسيأتي حكمه في قوله: وجائز..إلخ. تمت

(٣) ـ احتراز من «ما» الاستفهامية مع حروف الجر كحتامه؟ وعلامه؟ وإلامه؟ فإنه من الجائز كما يأتي. تمت جاربردي

(٤) ـ أصله: جئت مجيء ما، وهو سؤال عن صفة المجيء, أي: على أيِّ: صفة جئت, ثم أخر الفعل؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام, ولم يمكن تأخير المضاف, وحذفت ألف «ما»لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا وقعت مضافاً إليها؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر. تمت جاربردي١٧٨.

(٥) ـ لأنك إذا وقفت على قبل إلحاق الهاء مثلاً فلا يخلو إما أن تسكن الراء أو لا فإن أسكنت لزم الابتداء بالساكن وإن لم تسكن لزم الوقف على المتحرك وكلاهما ممنوعان. تمت جاربردي.

(٦) ـ الموقوف عليه بالروم والإشمام. تمت

(٧) ـ حذفت الألف إن كان من تَرَى من الرؤية، أو الياء إن كان من تَرِي من وريت الزند. تمت

(٨) ـ أي: لكونه أمراً. تمت

فـ «ما»[١] في المثالين وشبههما ـ أعني ما تكون فيه مضافاً إليها ـ مثل «ره» و«قه» من وجه[٢]؛ لأن الكلمة التي قبل «ما» مستقلة، لكونها[٣] اسماً، وليس مثلهما من وجه آخر؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف، لكن سقوط الألف بلا علامة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت[٤].

(وجائز في نحو: لم يخشه، ولم يغزه، ولم ترمه، وغلاميه، وحتامه، وإلامه، وعلامه، مما حركته غير إعرابية) بأن تكون من أصل الكلمة[٥] أو تكون بنائية, **(ولا مشبهة بهاأ كالماضي)** فإن حركته مشبهة للإعرابية، فإنه إنما بني عليها لمشابهته المعرب، إذ معنى «زيد ضرب»: زيد ضارب، ومعنى «إن ضربت ضربت»: إن تضرب أضرب. **(وباب يا زيد)** أي: المنادى المفرد المعرفة، فإن ضمَّتَه تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله، **(و)**باب **(لا رَجُل)** أي: اسم لا المبني على الفتح؛ فإن فتحته تحدث بحدوث لا وتزول بزوالها,فأشبهتا[٦] حركة المعرب التي تحدث بحدوث العامل وتزول بزواله،

فتجوز الهاء فيما ذكر لبيان الحركة اللازمة[٧]، ويجوز عدم الإتيان بها: إما لقوتها بكونها على أكثر من حرف، وذلك فيما عدا «ما»المجرورة، وإما لكونها كالجزء[٨] مما لا يستقل، وهي ما الاستفهامية مع حروف الجر.

واعلم أن الأغلب[٩] حذف ألف ما الاستفهامية إذا كانت مجرورة،

---

(١) – «ما»مبتدأ، وقوله: «مثل ره وقه» خبر، وقوله: «وليس مثلهما من وجه آخر» معطوف على الخبر. تمت

(٢) – وهو بقاؤها على حرف واحد. تمت

(٣) – فكأنها باقية على حرف واحد لاستقلال ما قبلها. تمت

(٤) – وإلا فحقه جواز الوجهين من هذا الوجه. تمت

(٥) – التي من أصل الكلمة جميع الأمثلة في المتن ما عدا: غلاميه، وقوله أو تكون بنائية كغلاميه. تمت

(٦) – أي: ضمة المنادى, وفتحة اسم لا. تمت

(٧) – أما «غلاميه» ففيه أن تحريك الياء ليس بلازم. تمت

(٨) – ينظر ما سوغ حذفها في نحو: غلاميه مع عدم وجود شيء من العلتين المذكورتين ؟والله أعلم.

(٩) – وإنما قال «الأغلب»لأنه قد جاء إثباتها نثراً ونظماً, فالنثر كقراءة عيسى وعكرمة: ﴿عما
=

وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها؛ فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب.

(و) جائز أيضاً إلحاق هاء السكت **(في)** كل حرف أو اسم عريق البناء آخره ألف مثل: لا وبلى, و**(نحو: هاهناه، وهؤلاه)** في هؤلا المقصور[1]، وذلك لتبيين الألف لخفائه.

[حذف الواو والياء]

(وحذف الياء في نحو: القاضي) ويا قاضي، من كل ياء قبلها كسرة في آخر الاسم لم تسقط للتنوين في الوصل. **(و)**كذا **(غلامي)** من كل ياء متكلم, سواء **(حركت)** هذه الياء[2] حال الوصل؛ إذ يجوز فيها الفتح، **(أو سكنت)**؛ إذ يجوز سكونها، فجوز بعض العرب فيه حذف الياء؛ لأن الوقف موضع الاستراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيلة، بخلاف نحو: القاضي إذا تحركت ياؤه كما في حال النصب فليس فيها إلا الإسكان وبقاء الياء.

(وإثباتها أكثر)؛ لأنها إذا كانت متحركة فالراحة تحصل بتسكينها، وإن كانت ساكنة فالمطلوب -وهو وجود حرف ساكن يوقف عليه- حاصل.

وقال الرضي: إذا تحركت الياء لم يوقف عليها بالحذف، بل بإسكانها كما نص عليه سيبويه وغيره.

(عكس قاضٍ) أي: الذي آخره ياء قبلها كسرة تسقط تلك الياء للتنوين في الوصل، فإن الحذف فيه حال الرفع والجر أكثر من الإثبات؛ لأن حذف التنوين

يتساءلون﴾, والنظم كقول حسان:

علــى مـــا قـــام يشـــتمني لئـــيم ... كخنزيــــــر تمـــــرغ في رمـــــاد

(١) — وأما إذا كان «هؤلاء» بالمد فهو داخل فيها حركته غير إعرابية ولا مشبهة بها. تمت جاربردي.

(٢) — أي: ياء غلامي. تمت

عارض للوقف فكان كالثابت، وتقديره هاهنا أولى؛ لئلا تعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل، بخلاف الألف[١] في نحو: عصا، كما تقدم.

وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم: رد الياء؛ اعتداداً بزوال التنوين.

وأما حال النصب فيجب قلب التنوين ألفاً نحو: رأيت قاضيا, إلا على لغة[٢] ربيعة.

هذا، وما ذكرناه من مساواة «يا قاضي» للقاضي في أن إثبات الياء أكثر صرح به المصنف في شرح المفصل، وهو اختيار الخليل والمبرد؛ لما تقدم[٣]، واختار يونس وقواه سيبويه: حذف الياء؛ لأن المنادى موضع التخفيف.

هذا في المنادى الذي لم تحذف عينه، أما نحو: «يا مُرِي» محذوف الهمزة اسم فاعل من أرأى فقد ذكر المصنف حكمه بقوله: **(وإثباتها في نحو: «يا مُرِي» اتفاق)** على وجوبه، وأصله: مُرْئي، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت، فصار مري، فلو حذفوا الياء أيضاً لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف لا لإعلال موجب؛ فلا يَرِدُ نحو: هذا مُرٍ[٤]. ومثله[٥]: المري والمني, من أنأى ينئي، ويا مني.

(وإثبات الواو) التي هي لام الكلمة في الفعل نحو: زيد يدعو و يغزو **(والياء)** التي هي لام الكلمة في الاسم نحو: القاضي، والفعل نحو: يرمي **(وحذفهما في الفواصل)** وهي رؤوس الآي ومقاطع الكلام **(والقوافي)** وعنى بها أواخر الأبيات والأنصاف المصرّعة، جمع قافية من قفوت، أي: تبعت، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً **(فصيح)** وإن كان الحذف في الفعل

---

(١) — فتعود لأن الألف خفيفة, بخلاف الياء في قاضي. تمت

(٢) — فإنهم يحذفونه كالمرفوع والمجرور.

(٣) — من أن الوقف محل الاستراحة والياء المكسور ما قبلها ثقيلة. تمت

(٤) — لأن الحذف فيه للإعلال وهو التقاء الساكنين, وهما:الياء والتنوين. تمت

(٥) — أي: مثل «يا مري» في وجوب إثبات الياء. تمت

والاسم المنصوب ممتنعاً في غيرهما(١) وفي الاسم المرفوع والمجرور غير فصيح؛ لأن(٢) الفواصل والقوافي يراعى فيها الازدواج والتجانس (٣). فحذف الياء من الفواصل كما في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ۝﴾[الرعد]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ۝﴾[الفجر]. ومن القوافي كما في قوله: [الكامل]

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفر(٤)

هكذا أنشد بإسكان الراء وتقييد القافية. وحذف الواو في القافية نحو: قوله: [الطويل]

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسل وأقفر عن سلمى التعانيق والنقل(٥)

وقوله بعده(٦) [الطويل]:

وقد كنت من سلمى سنين ثمانياً على صير عيش ما يُمر وما يحل

ولم أظفر حال الكتابة بمثال لما حذف واوه التي هي لام الفعل في الفواصل.

---

(١) – أي: غير الفواصل والقوافي. تمت

(٢) – تعليل للحذف. تمت

(٣) الظاهر أن معنى الازدواج والتجانس واحد فهو عطف تفسيري.

(٤) – البيت لزهير بن أبي سُلْمَى. والشاهد فيه: لا يفر. وأصله: يفري، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف على القافية، وتفري: تقطع، والخلق: أحد معانيه التقدير, وهو المراد هنا، فضربه هنا مثلاً لتقدير الأمر وتدبيره ثم إمضائه وتنفيذ العزم فيه، والمعنى: أنك إذا تهيأت لأمر مضيت له وأنفذته ولم تعجز عنه, وبعض القوم يقدر الأمر ويتهيأ له ثم لا يعزم عليه ولا يمضيه عجزاً وضعف همة. تمت من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٥) – البيت لزهير بن أبي سلمى أيضاً وفيه اختلاف في الرواية، فقد روي: الثقل بدل النقل، والتعانيق والنقل: موضعان.والشاهد فيه قوله: النقل؛ إذ حذف الواو التي تكون للإشباع. تمت

(٦) – أي: قول زهير بعد البيت السابق. والصِير ـ بكسر الصاد المهملة ـ: الإشراف على الشيء والقرب منه، وأمر الشيء: صار مراً، وكذلك مر الشيء يَمر ـ بالفتح ـ مرارة. ويحلو: مضارع حلا الشيء, أي: صار حلواً. والشاهد فيه حذف الواو من «يحل»للوقف. والفرق بين هذا البيت والبيت السابق أن الواو المحذوفة في هذا الشاهد لام الكلمة, والواو المحذوفة من البيت السابق واو الإشباع. تمت

(وحذفهما) أي: الواو والياء إذا كانا ضميرين **(فيهما)** أي: في الفواصل والقوافي **(في نحو:)** «القوم **(لم يغزوا)**» **(و)** «هند **(لم ترمي**[١]**)**» **(و)** «القوم **(صنعوا)**»، **قليل)**؛ لأنهما كلمتان وليستا حرفين.

ووجه حذفهما على القلة تشبيههما بهما لامي الكلمة في الوقف الذي هو محل الاستراحة، مع قصد الازدواج في الفواصل، يروى قول الشاعر:[البسيط]

لا يبعد الله إخواناً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنَعْ[٢]

بحذف الواو وإسكان العين.

وكذا:

يا دار عبلة بالجِواء تكلمْ وعِمِي صباحاً دار عبلة واسلمْ[٣]

أنشد بإسكان الميم.

ولم يحضرني مثال لحذفهما في الفواصل [٤]. على أن نجم الأئمة قال: لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي.

(وحذف الواو في) ضمير الغائب **(نحو: ضربه)**، وكذا الياء في به، **(و)** في ضمير الجمع المذكر نحو: **(ضربهم)**، وكذا الياء في نحو: عليهِمِ، ولو ذكر الياء مع الواو لكان حسناً، **(فيمن ألحق)** وهم الأكثر في ضمير الغائب المتحرك ما قبله، لكن إن كانت حركته فتحة نحو: «ضربَه» أو ضمة نحو: «يضربُه» فالواو،

---

(١) صوابه «وأنت يا هند لم ترمي» و وجه التصويب أن الضمير في المضارع يستتر في الغائب والغائب، فالياء في «هند لم ترمي» لام الفعل وليست بضمير، إلا أن يأول بأن هند منادى حذف حرف النداء منه.

(٢) — البيت من قصيدة لتميم بن أبي بن مقبل.ولفظ البيت إخبار ومعناه دعاء، ويبعد:مضارع أبعده بمعنى أهلكه، والبين:الفراق. ما:استفهامية. والشاهد فيه: حذف واو الضمير من صنعوا للوقف. تمت من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٣) — البيت لعنترة بن شداد. والجواء ـ بكسر الجيم والمد ـ: موضع، والشاهد فيه: حذف ضمير المخاطبة وهو الياء من تكلمي واسلمي للوقف.

(٤) قال الرضي: وحذف ياء الضمير في الفواصل نحو: «فإياي فاعبدون»، ومثل غيره بقوله تعالى: «فيقول ربي أكرمن»، و «فيقول ربي أهانن».

وإن كانت كسرة فالياء نحو: به، على الأكثر، وبعضهم الواو[١] أيضاً، وبعضهم لا يلحق الواو والياء فيه [٢]، بل يأتي في الأول بضمة مختلسة، وفي الثاني بكسرة مختلسة، وبعضهم يسكن. والأقل[٣] في الساكن ما قبله نحو: «منه» و «ضَرَبَتْه»[٤] و «عليه»، لكن إن كان الساكن غير ياء فالواو، وإن كان ياء نحو: «عليه» فالياء.

وأما في ضمير الجمع فالملحق الواو بالميم هم الأقل، يقولون في الوصل: ضربتهمو، ويلحقون الياء بعد الميم إذا كان قبلها هاء قبلها كسرة نحو: بهمي، أو ياء نحو: عليهمي. والأكثر على عدم الإلحاق. فمن ألحق في الموضعين حذف في الوقف؛ لأن الوقف موضع الاستراحة، والواو والياء زائدتان، وهم كثيراً ما يحذفون للاستراحة الأصلي كما عرفت.

وأما من لم يلحق في الموضعين فلا واو حتى تحذف.

(و)حذف **(الياء)** الثابتة وصلاً **(في «ذه» و«ته»)**,الهاء في «ته» و « «ذه» بدل من الياء في: «تي» و «ذي»، لكنهم لما قلبوا الياء هاءً شبهوا[٥] الهاء في الأغلب بـ هاء المذكر المكسور ما قبلها نحو: «به» و «بغلامه»، فوصلوه بياء، فحذفوها في الوقف حذفها. وبعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع, فيقولون: هذِهْ وصلاً ووقفاً. وبعضهم يحذف الياء منها في الوصل ويبقي كسرتها. ولو أخر المصنف قوله: «فيمن ألحق » عن «ته »و «ذه» لعم الجميع.

---

(١) – أي: يلحق الواو مع الكسر. تمت

(٢) أي: في ضمير الغائب.

(٣) عطف على قوله: وهم الأكثر في ضمير الغائب المتحرك ما قبله.

(٤) – قال الرضي: فإن كان قبل الهاء ساكن نحو: «منه» و «عليه» لم يأتوا في الوصل بالواو والياء الساكنتين, فلا يقولون على الأكثر: «منهو» و «عليهي»؛ لثقل الواو والياء, ولكون الهاء لخفائها كالعدم, فكأنه يلتقي ساكنان إن قالوا ذلك. ولم يحذفوا من «عليها» و «منها» وإن كان كاجتماع ساكنين أيضاً؛ لخفة الألفة. تمت

(٥) – إلا أن هاء الضمير قد يوصل عند أهل الحجاز مع كون ما قبلها مكسوراً أو ياء بالواو نحو: بهو وعليهو، ولا يوصل هاء ذه وته بواو أصلاً. تمت رضي

[إبدال الهمزة من جنس حرف حركتها]

(وإبدال الهمزة حرفاً ساكناً من جنس حركتها) وذلك إذا كان ما قبلها ساكناً أو مفتوحاً **(عند قوم)** ممن يحقق الهمزة ولا يخففها[١]، فإنهم يبدلون المفتوحة ألفاً، والمضمومة واواً، والمكسورة ياءً، بعد نقل حركتها[٢] إلى ما قبلها إذا كان ساكناً. وإنما أبدلوها: أما إلى الواو والياء فحرصاً على الإتيان بما هو أبين من الهمزة الساكنة التي يكثر خفاؤها في الوقف. وأما إلى الألف فحملاً له على أخويه[٣].

(نحو: هذا الكَلَوْ[٤]) في الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها فأبدلت واواً، **(والخَبُوْ)** في المضمومة الساكن ما قبلها بعد فتحة، **(والبُطُوْ)** في المضمومة الساكن ما قبلها بعد ضمة, **(والرِّدُوْ)** في المضمومة الساكن ما قبلها بعد كسرة، فأبدلت في الثلاثة واواً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(ورأيت الكَلَا) في المفتوحة المفتوح ما قبلها فأبدلت ألفاً, **(والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا)** في المفتوحة الساكن ما قبلها فأبدلت ألفاً بعد نقل حركتها.

(ومررت بالكَلَي) في المكسورة المفتوح ما قبلها **(والخَبِي)** في المكسورة الساكن ما قبلها بعد فتحة, **(والبُطِي)** في المكسورة الساكن ما قبلها بعد ضمة, **(والرِّدِي)** في المكسورة الساكن ما قبلها بعد كسرة.

وليس هذا القلب تخفيفاً للهمزة[٥] كما في بير وراس ومومن؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف كما ذكرنا[٦].

---

(١) – بالقلب أو الحذف. تمت

(٢) – إنما قيدت بذلك لأن قول المصنف: ومنهم من يقول..إلخ يدل عليه، ولو صرح بالتقييد كان أولى. تمت منه رحمه الله تعالى. وكذا الجاربردي في شرحه فقال: ثم إن كان قبلها فتحة تبقى الفتحة، وإن كان قبلها سكون ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها. تمت

(٣) – وإن كانت الهمزة أبين. تمت

(٤) – الكلأ:العشب.والخبء: ما خبي. والبطء: نقيض السرعة. والردء: العون. تمت جاربردي.

(٥) – بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه. تمت رضي

(٦) – حيث قال: عند قوم ممن يحقق الهمزة ولا يخففها.

(ومنهم) أي: ومن هؤلاء المبدلين فيما ذكر **(من)** يفر من هذا الوزن المرفوض -وإن كان عارضاً- فيقلبها إذا كانت مضمومة قبلها ساكن بعد مكسور ياءً، وإذا كانت مكسورة قبلها ساكن بعد مضموم واواً، و**(يقول)** في الأول: **(هذا الرِّدِي، و)** في الثاني: **(من البُطُوْ فيتبع)** حركة الفاء حركة العين، فتنقلب الواو ياء في الأول، والياء واواً في الثاني.

وإنما قلنا: «إذا كان ما قبله ساكناً أو مفتوحاً»؛ لأنه لو كان مضموماً كـأكمؤ، أو مكسوراً كأهنِئ[١] لم يوقف عليهما إلا كما يوقف على الرجل[٢] والكبد؛ إذ لا يمكن تدبيرهما بحركة أنفسهما؛ لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة، والياء الساكنة لا تجيء بعد الضم، ولا الواو الساكنة بعد الكسر, فبقوا الهمزتين على حالهما, ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها. وكأنهم[٣] طردوا الحكم في المضمومة المضموم ما قبلها نحو: هذا أكمؤ، والمكسورة المكسور ما قبلها نحو: مررت بإهنئ.

وأما الذين يخففون الهمزة ـ وهم أهل الحجاز ـ فسيأتي بيان كيفية الوقف على ما آخره همزة عندهم في تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى.

---

(١) — فعل أمر للمخاطب, بكسر الهمزة, من هنأه, أي: أصلحه. تمت وقد سمي به رجل، قال في شرح السيد ركن الدين: إهنئ:اسم رجل, من هنأني الطعام يهنأني, أو من هنأت الرجل أهنؤه وأهنئه, إذا أعطيته. تمت من خط المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) — أي: بالسكون من دون تغيير الهمزة. تمت

(٣) قوله: وكأنهم طردوا..إلخ يعني أن التعليل بقوله: «لأن الألف لا تجيء بعد الضمة والكسرة...إلخ» لا يتناول إلا المفتوحة المضموم والمكسور ما قبلها, والمكسورة المضموم ما قبلها, والمضمومة المكسور ما قبلها, وبقي المكسورة المكسور ما قبلها والمضمومة المضموم ما قبلها فقال لادخالهما: وكأنهم طردوا...أخ.

[التضعيف]

(والتضعيف) يكون **(في)** الحرف الموقوف عليه **(المتحرك)** غير المنصوب المنون[١]؛ إذ ليس فيه إلا قلب التنوين ألفاً على غير لغة ربيعة[٢] كما عرفت، وقوله:«المتحرك»احتراز عن الساكن، إذ الغرض من التضعيف بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركاً في حال الوصل.

وإنما قلنا: إنه ينبه بتضعيف الحرف على كونه متحركاً في الأصل؛ لأن الحرف المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركاً؛ إذ لا يجمع بين ساكنين.

(الصحيح) دون المعتل؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة, **(غير الهمزة)**؛ لثقلها، فإذا ضعفت صار كالتهوع, **(المتحرك ما قبله)**, لا الساكن ما قبله نحو: قُفْل؛ لأن المقصود بالتضعيف -كما عرفت- بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الأصل ـ لئلا يلتقي ساكنان ـ فلا يحتاج إلى ذلك. وذلك **(نحو: جعفر)** فإنه جامع للشروط.

(وهو) أي: التضعيف **(قليل)**؛ لأنه إثبات لحرف في موضع تحذف فيه الحركة، فهو تثقيل في موضع التخفيف. **(ونحو: القصبا)** مما ضعف فيه الحرف الأخير مع وجود حرف الإطلاق بعده: إما ألف, كالقصبا ونحوه في قوله:[الرجز المشطور]

لقــــد خشـــيت أن أرى جـــدَباً ... في عامنـــا ذا بعـــد أن أخصــبا[٣]

---

(١) — فإن كان غير منون نحو: رأيت الرجل، ولن يجعل، ورأيت أحمد فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر. تمت رضي

(٢) — فإنهم يجوزون حذف التنوين؛ فلا منع إذاً عندهم من التضعيف. تمت رضي

(٣) — هذه أبيات من الرجز المشطور تنسب لرؤبة بن العجاج. قال في شرح شواهد الشافية: وقد فتشت ديوانه فلم أجدها فيه. وجدبا: يريد الجدب. والدَّبا: الجراد. والسبسب: القفر والمفازة. واسلحب: امتد. والقصبا: القصب. والاستشهاد بهذه الأبيات في قوله: جدباً، والقصبا، والتهبا، واخصبا، وسبسبا- حيث ضعَّف فيها الحرف الأخير مع وجود حرف الإطلاق بعده.
=

إن الـــدبا فـــوق المتـــون دبـــا   وهبـــت الـــريح بمـــور هبـــا
تـــترك مـــا أبقـــى الـــدبا سبســـبّا   كأنـــــه السـيـــل إذا اســـلحبا
أو الحريـــــق وافــــق القصـــــبّا   والتـــبن والحلفـــــاء فالتهبّـــــا

أو غير ألف, كقوله:

....   ببـــازل وجنـــاء أو عيهـــلَّ[(١)]

(شاذ ضرورة)؛ لأن حق التضعيف ألا يكون إلا في الحرف الموقوف عليه. ووجهه مع كونه شاذاً ضرورة على ما قال النحاة: أن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف, يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه؛ إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه؛ فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه، بل في درج الكلام، فيكون التضعيف في درج الكلام، وهذا إجراء للوصل مجرى الوقف. فعلى هذا حرف الإطلاق سابق على التضعيف.

وأما نجم الأئمة فقال: إنهم جوزوا في الشعر تحريك المضعف، يعني أنه ضعف أولاً للوقف, ثم أتي بحرف الإطلاق فحركوا له المضعف؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع[(٢)] الصوت، ولا سيما في أواخر الأبيات،

تمت. والجدب ـ بفتح الجيم وسكون الدال ـ: نقيض الخصب، وإنما حرك الدال لالتقاء الساكنين حين شدد الباء، وإنما حركها بالفتح لأنه أقرب الحركات إليه. وقوله: «أخصبا» قال السخاوي: يروى بفتح الهمزة وكسرها, فالفتح على أنه من أخصب يخصب إخصاباً, وشدد الباء، ومن رواه بالكسر كان مثل: احمرّ إلا أنه قطع همزة الوصل، انتهى. وكل منهما ضرورة إلا أن تشديد الباء أخف من قطع همزة الوصل. وقوله: إن الدبا: يروى بكسر همزة إن وبفتحها، والدبا ـ بفتح الدال ـ: الجراد قبل أن يطير. والمتون: جمع متن: وهو المكان الذي فيه صلابة وارتفاع، ودب: تحرك, وألفه للإطلاق، وقوله: بمور: الباء متعلقة بهبت، والمور –بضم الميم– الغبار. تمت

(١) – البيت لمنظور بن مرثد الأسدي. والبازل:الداخل في السنة التاسعة من الإبل ذكراً كان أم أنثى. والوجناء: الناقة الشديدة. والعيهل: الناقة الطويلة. والاستشهاد به على تضعيف الحرف الأخير مع وجود حرف الإطلاق بعده وهو غير ألف. تمت

(٢) – ترجيع الصوت: ترديده في الحلق كقراءة أصحاب الألحان. تمت مختار

وحروف الإطلاق ـ أي: الواو والألف والياء ـ هي المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع، قال: فعلى هذا التقديرِ ليس قوله: «القصبا» شاذاً ولا ضرورة، وليس في كلام سيبويه[١] ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة، قال: وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون في نحو: قوله: «تترك ما أبقى الدبا سبسبا» لأن المنصوب المنون لا يضعف كما تقدم[٢]، قال: ولكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر، وقاسه عليهما.

[نقل الحركة]

(ونقل الحركة فيها) أي: في الحرف الموقوف عليه الذي **(قبله ساكنٌ)** غير مدغم نحو[٣]: الرد والشد؛ لئلا يؤدي إلى فك الإدغام.

واحترز بقوله: «ساكن» عن المتحرك؛ إذ الحامل على النقل إما الفرار من التقاء الساكنين، أو هو[٤] مع الضِّن بالحركة الإعرابية كما سيتضح، ولا التقاء ساكنين مع تحرك ما قبله، **(صحيحٌ)** لا معتل؛ لثقل الحركة عليه نحو: زيد وحوض، **(إلا)** أن تكون الحركة هي **(الفتحة)** الكائنة **(في غير الهمزة)** فإنها

---

(١) ــ بل عبارة سيبويه فيها ما يدل على أنه ضرورة، قال: «وأما التضعيف فقولك: «هذا خالد» و «هو يجعل» و «هذا فرج»، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي «سبسبا» يريد السبسب، و«عيهل» يريد العيهل؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام، وأجروا الألف مجراهما لأنها شريكتهما في القوافي..إلخ، فقوله: ومن ثمة قالت العرب في الشعر في القوافي سبسبا..إلخ، صريح في أنه ضرورة، وكذا قوله: كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام. تمت

(٢) ــ عبارة الرضي: لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفاً لا غير، ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف لا لأجل الإتيان بحرف الإطلاق لا يضعف لكن الشاعر..إلخ. تمت

(٣) ــ مثال للمدغم، فلا نقل فيه. تمت

(٤) ــ أي: الفرار من التقاء الساكنين مع الضن ـ أي: البخل ـ بالحركة، قال في مختار الصحاح: ضن بالشيء يضن ـ بالفتح ـ ضناً ـ بالكسر ـ وضنانة ـ بالفتح، أي: بخل؛ فهو ضنين به. تمت

لا تنقل؛ أما في المنون فظاهر؛ لأنه يوقف عليه بقلب التنوين ألفاً على الفصيح كما تقدم[١]، وأما غير المنون[٢] فلأن أصله المنون، وتعريه عن التنوين عارض، هذا[٣] عند سيبويه.

وغير سيبويه جوزه؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان الآخر.

وأما المنصوب غير المنون المهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقاً؛ لخفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن.

(وهو) أي: النقل **(أيضاً قليل)** كقلة التضعيف, إلا في الهمزة فهو كثير فيها؛ لما ذكرنا من خفائها ساكنة بعد الساكن.

وإنما قل لتغيير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر، وإن كانت الحركات عارضة، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون في الأخير إلى الوسط.

وإنما سهل لهم ذلك[٤] الفرارُ من الساكنين, والضنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى، ولو ثبت ذلك في مثل «منذ» من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط.**(مثل: هذا بكُرْ)** بنقل الضمة التي على الراء إلى الكاف, **(وخبُؤ)** بنقل ضمة الهمزة إلى الباء, **(ومررت ببكِر وخبِيء)** بنقل الكسرة فيهما، **(ورأيت الخبَأ)** بنقل فتحة الهمزة.

(ولا يقال: رأيت البكَر) بنقل فتحة الراء؛ لما عرفت من عدم جريان النقل في فتحةٍ غير فتحة الهمزة، **(ولا)** يقال: **(هذا حِبُر)** بنقل ضمة الراء إلى الباء, **(ولا: من قُفِل)** بنقل كسرة اللام إلى الفاء؛ لأدائه إلى الوزن المرفوض، بل يجب

(١) – إلا على لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً.

(٢) – لمنع صرف أو غيره كالمعرف. تمت

(٣) – أي: عدم نقل الفتحة في غير المنون.

(٤) – أي: النقل. تمت

الإتباع[١] عند الناقل. ولم يصرح به[٢] المصنف, وكأنه اعتمد على فهمه بالمقايسة على ما ذكره في المهموز من قوله: ومنهم من يفر فيتبع.

وقد صرح به[٣] الرضي وقال: وفي النصب أيضاً، فيقول: هذا الحبِر والقُفُل، ورأيت الحبِر والقُفُل، ومررت بالحِبِر والقُفُل؛ لأنه[٤] لما لزمه تسوية الرفع والجر فيهما[٥] ـ لئلا يؤدي إلى الوزن المرفوض ـ أتبعهما المنصوب، وجعل الأحوال الثلاث متساوية.

ولو صرح المصنف في الضابط باشتراط عدم أداء النقل إلى وزن مرفوض في غير الهمزة كما صرح بسائر الشروط وقال: «إلا الفتحة أو ما أدى فيه النقل إلى وزن مرفوض» لكان صواباً.

والعجب أنه اعترض في شرح المفصل عبارته بإهماله هذا الشرط، ثم أتى هنا بمثل عبارته.

(ويقال) في المهموز: **(هذا الردُؤ)** بنقل ضمة الهمزة إلى الدال, **(ومن البطِئِ)** بنقل كسرة الهمزة إلى الطاء، وإن لزم منه الوزن المرفوض اغتفاراً لذلك في الهمزة؛ لما ذكرنا من خفائها. **(ومنهم من يفر)** من الوزن المرفوض **(فيتبع)** يعني في المهموز في الأحوال الثلاث. قال الرضي: وكذا غير المهموز وإن لم يذكره المصنف. والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع, وأمَّا غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الاتباع.

قال الرضي: وهاء الضمير كالهمزة في الخفاء، فإذا سكن ما قبلها جاز نقل ضمتها إلى ذلك الساكن, نحو: مِنُه وعنُه، قال: [الرجز]

---

(١) – بأن يتبع حركة العين حركة ما قبلها. تمت

(٢) – أي: بالإتباع. تمت

(٣) – أي: بوجوب الإتباع. تمت

(٤) – أي: الناقل. تمت

(٥) – أي: في حبر وقفل. تمت

عجبت والدهر كثير عجبه ... من عنزي سبني لم أضربُه(١)

وبعض بني عدي من بني تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر, فيقولون: ضربَتِه وقالَتِه، والأول هو الأكثر.

واعلم أنه يجوز الوقف على حرف واحد كحرف المضارعة, فيوصل بهمزة تليها الألف، وقد يقتصر على الألف, قال:[الرجز]

بالخير خيراتٌ وإن شراً فا ... ولا أريد الشر إلا أن تا(٢)

أي: إن شراً فشرٌ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء. ويروى: فأاو تأا ـ بهمزة بعدها ألف ـ, كأنها زيدت على الألف ألف أخرى لإشباع الفتحة ثم حركت الأولى للساكنين وقلبت همزة كما ذكرنا في دأبّة.

تنبيه: قد يجري الوصل مجرى الوقف، والغالب منه في الشعر للضرورة الداعية إليه، قال: [الرجز]

لما رأى أن لا دعهْ ولا شبع ... مال إلى أرطاة حقف فالطجع(٣)

وربما جاء في غير الشعر، منه قراءة ابن عامر: ﴿**لكنا هو الله ربي**﴾، وقوله تعالى: ﴿**كتابيه**﴾ و﴿**حسابيه**﴾ وصلاً, كما في بعض القراءات.

وقوله تعالى: ﴿**أنا أحي وأميت**﴾ بإثبات ألف أنا.

---

(١) – البيت لزياد الأعجم، وعنزي: نسبة إلى عنزة, قبيلة من ربيعة بن نزار, وهم عنزة بن أسد بن ربيعة. والاستشهاد بالبيت على أن ضمة الباء من «أضربه» منقولة من الهاء إليها للوقف. تمت

(٢) – البيت ينسب للقيم بن أوس, من بني أبي ربيعة بن مالك, والشاهد فيه الوقف على حرف واحد كما ذكره الشارح. تمت

(٣) – الشاهد فيه في قوله: «ألاّ دعه» حيث أبدل التاء هاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف. والدعة: الراحة والسكون، قال الجوهري: والدعة: الخفض، والهاء عوض من الواو، تقول منه: ودع الرجل –بالضم– فهو وديع: أي: ساكن، ووادع أيضاً، والشبع ـ بكسر الشين وفتح الموحدة ـ: نقيض الجوع. والأرطى: شجر من شجر الرمل، والواحدة أرطأة. والحقف –بكسر الحاء وسكون القاف–: التل المعوج من الرمل. والطجع: أصله اضطجع: وضع جنبه على الأرض. ونسب ياقوت والعيني هذا البيت إلى منظور بن حبة الأسدي. تمت

[المقصور والممدود]

ولما فرغ من الوقف شرع في المقصور والممدود فقال: **(المقصور ما)** أي: اسمٌ متمكن؛ إذ نحو: متى، وإذا، وغزا، وما، ولا، لا يسمى مقصوراً في الاصطلاح، **(آخره ألف مفردة)** عن ألف قبلها، احترز به عن الممدودة في نحو: حمراء، وكساء؛ لأنها في الأصل ألفان، قلبت الثانية همزة. ولا حاجة إلى هذا، فإن آخر قولك:«كساء» و«حمراء» مثلاً ليس ألفاً، بل همزة، بلى قد كان ذلك في الأصل.**(كالعصا، والرحى)**.

(والممدود ما) أي: اسم متمكن؛ إذ نحو: هؤلاء، وجاء[1]، وشاء، لا يسمى ممدوداً في الاصطلاح، وقولهم:«هؤلاء[2] مقصور وممدود»على سبيل التجوز؛ قصداً للفرق بين القصر والمد في هذه اللفظة. **(كان بعدها)** أي: الألف **(فيه)** أي: في الآخر **(همزةً كالكساء، والرداء)**. قال الرضي: والأولى أن يقال: الممدود: ما كان آخره همزة بعد ألف زائدة؛ لأن ماء وشاء لا يسميان ممدودين في الاصطلاح.

ووجه تسميتهما بالمقصور والممدود ظاهر للمقابلة[3]. **(و)**كل منهما قياسي وسماعي, فنقول: **(القياسي من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح)** اللام **(فتحة)** يعني أن يكون له نظير في الصحيح قياسي قبل آخره فتحة، كما تقول: إن كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل. فيشمل الصحيح نحو: مُكْرَم، والمعتل نحو: مُعْطى، فقبل آخر نظير نحو: معطى القياسي من الصحيح فتحة؛ لأنه[4] إذا وقع حرف العلة بعد الفتحة في مثله

---

(١) – هؤلاء لعدم التمكن، وجاء وشاء لعدم الاسمية. تمت

(٢) – عبارة الجاربردي: وأما قولهم في هؤلا وهؤلاء مقصور وممدود فتسمح في العبارة. تمت

(٣) – قال الرضي: والأولى في تسمية المقصور مقصوراً أنه لكونه لا مد في آخره وذلك لأنه في مقابلة الممدود, يقال: يجوز في الشعر قصر الممدود, أي: الإتيان بالألف فقط.

(٤) – تعليل لما فهم من سياق الكلام, تقديره فإذا أردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب أن يكون مقصوراً لأنه إذا..إلخ.

انقلب ألفاً[١] كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

(و)القياسي **(منٍ الممدود ما يكون ما قبله)** أي: قبل آخر نظيره من الصحيح اللام **(ألفاً)** كما تقول: إن كل مصدر من أفعل علىٰ إِفعالٍ. فيشمل الصحيح نحو: إكرام، والمعتل نحو: إعطاء، فقبل آخر نظير نحو: إعطاء القياسي من الصحيح ألف؛ لأنه إذا وقع حرف العلة بعد الألف الزائدة انقلب همزة كما سيأتي في الإعلال إن شاء الله تعالىٰ.

ولو قال: «القياسي من المقصور مقصور يكون له وزن قياسي ما قبل آخره مفتوح، ومن الممدود ممدود يكون له وزن قياسي آخره همزة بعد ألف زائدة» لكان أولىٰ؛ لعدم الحاجة إلىٰ توسيط النظير، ولعدم شمول التعريفين لجميع القياسي من المقصور والممدود كما سيتضح لك.

إذا عرفت هذا فقد فصل المقصور القياسي بقوله: **(فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد)** بأن يكون رباعياً كقوقىٰ، أو مزيداً كـأعطىٰ واشـترىٰ **(مقصـور)** قياسـاً, **(كمعطـىٰ ومشـترىٰ)** ومقـوقىٰ فيـه؛ **(لأن نظائرها)** من الصحيح مفتوح ما قبل آخرها قياساً كما عرفـت في النحـو، وهـو نحو: **(مكرَم ومشـترَك)** ومـدحرَج. **(والمعتـل الـلام مـن أسماء الزمـان والمكان والمصدر مما قياسه)** ينبغـي أن يكـون المعنـىٰ: مما قيـاس نظـيره مـن الصحيح؛ ليوافق ما سبق من كلامه **(مَفَعل)** -بفتح الميم والعين- **(أو مُفْعَـل)** ونحوه[٢] -بضم الميم وفتح ما قبل الآخر- مقصـور أيضـاً قياسـاً, **(كمَغْـزَىٰ)** مثـال الأول, **(ومُلْهَـىٰ)** مثـال الثـاني، ومشـترىٰ، ومسـتدعىٰ، ومتسـلّىٰ عنـه، ومسلنقىٰ فيه، وغيرها، وكل منهما[٣] يحتمل الثلاثة كما تقـدم. **(لأن نظائرهـا)**

---

(١) – فيحصل اسم آخره ألف وهو معنىٰ المقصور. تمت جاربردي.

(٢) – مفتعل ومستفعل وغير ذلك, ولم يذكر المصنف إلا مفعلاً. تمت نجم الدين

(٣) – في نسخة: وكل منها، وقد اعترض علىٰ المصنف علىٰ هذه النسخة بأنه لا يحتمل الثلاثة ما فيه حرف جر كمسلنقىٰ فيه ومتسلىٰ عنه، وأما علىٰ نسخة: وكل منهما فلا بأس بقوله: يحتمل الثلاثة. تمت

من الصحيح مفتوح ما قبل آخرها قياساً, أعني نحو: **(مقتل ومخرج).** وعلى هذا [(١)] لا يشمل نحو: مولى، وموقى، أعني المثال الواوي؛ لأن نظيرهما من الصحيح مكسور العين, نحو: مَوْعِد، ولو فسر قوله: «مما قياسه» بما هو الظاهر -أعني قياسه بنفسه ـ ويكون قيداً للمصدر[(٢)] فقط، إذ أسماء الزمان والمكان من المعتل لا يكون إلا كذلك[(٣)]- لشمل ذلك[(٤)]، لكنه لا يوافق تعريف المصنف للقياسي من[(٥)] المقصور، ولا قوله: لأن نظائرها.

(و)المعتل اللام من **(المصدر من فَعِل فهو أفْعَل أو فَعْلان أو فَعِل)** أي: من فَعِل الذي صفته على أحد الثلاثة مقصور أيضاً قياساً، لا ما لم تكن صفته على أحدها نحو: فَنِيَ فهو فانٍ فناءً, **(كالعشى)** من عشي فهو أعشى، وهو الذي يبصر في النهار ولا يبصر في الليل. **(والصدى)** من صدي فهو صدٍ[(٦)]، وهو[(٧)] العطش، **(والطوى)** من طوي فهو طيان، وهو الجوع.

(لأن نظائرها) من الصحيح مفتوح ما قبل آخره, نحو: **(الحول)** نظير العشى، من حَوِل فهو أحول، **(والعطش)** نظير الطوى، من عطش فهو عطشان، **(والفَرَق)** وهو الخوف, نظير الصدى، من فَرِق فهو فَرِقٌ، والنشر على

---

(١)- أي: على أن معنى قوله: «مما قياسه»: مما قياس نظيره من الصحيح.

(٢) – لا لقوله: «أسماء الزمان والمكان»؛ إذ لا فرق في المعتل اللام بين أن يكون فعله يفعل ـ بكسر العين ـ أو غيره فإن اسم الزمان والمكان منه مفعَل ـ بالفتح ـ، وأما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك فلذلك قيده به تمت جاربردي. قوله: «مما قياسه» احتراز عن المصدر الغير الميمي فإنه لا يكون مقصوراً بالقياس بل في السماع كدعوى, وكذا عن ميمي على غير الوزنين كمرجع. تمت ابن جماعة.

(٣) – بخلاف المصدر فقد يكون من المعتل اللام كذلك, وقد يكون على غير ذلك, نحو: غزا يغزو غزواً، ورمى يرمي رمياً, ونحو ذلك. تمت

(٤) – أي: نحو: مولى وموقى, أعني المثال الواوي. تمت

(٥) – لأنه اعتبر توسط النظير هنالك، ولأن قوله هنا «لأن نظيرها» ـ فإن ظاهره عود الضمير إلى أسماء الزمان والمكان والمصدر ـ لا يوافق ذلك. تمت

(٦) – هذا مثال لفعل الذي صفته على فَعِل. تمت

(٧) – أي: الصدى. تمت

غير ترتيب[١] اللف.

(و) لا يرد **(الغراء)** فإن المشهور فيه المد مع أنه من غري بالأمر ـ أي: ولع ـ كصدي, فهو غرٍ كصدٍ, فإنه **(شاذ)** مخالف للقياس, **(والأصمعي يقصره)** ويقول: غَرَىً جرياً على القياس.

وفي كون هذا القسم ـ أعني المصدر المذكور ـ من المقصور القياسي نظر؛ لأنه لا قياس لنا إلى أن كل فَعِل من الصحيح صفته على أحد الثلاثة يكون مفتوحاً ما قبل[٢] آخر مصدره، ولا إلى أن كل مصدر فَعِل من الناقص الذي صفته على أحدها يكون مقصوراً، ألا ترى إلى قولهم: خَزِي يخزى خِزْياً فهو[٣] خَزْيان، ورَوِيَ يَرْوَى ريّاً فهو ريان. وكأنه أراد بالقياس في هذا الموضع[٤] ما يعم الغالب؛ فلذلك جعل هذا وجمع فُعْلة وفِعْلة وأسماء الأصوات التي ستأتي ومفرد أفعلة قياساً.

(و)المعتل اللام من **(جمع فُعْلة وفِعْلة كعُرىً وجِزىً)** جمع عروة وجِزية مقصور أيضاً قياساً **(لأن نظائرها)** من الصحيح مفتوح ما قبل آخره قياساً, نحو: **(قُرَب)** جمع قُربة -بضم القاف- **(وقِرَب)** جمع قِربة -بكسر القاف-.

ومن المقصور القياسي الذي شمله تعريف المصنف ولم يذكره في التفصيل: كل مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلى كأحوى وحواء؛ لأن نظيره مفتوح ما قبل آخره نحو: أحمر. ومن الذي لا يشمله تعريفه: ما عرفت من نحو: المولى والموقى، وكل مؤنث لأفعل التفضيل[٥]، وكل مؤنث بغير هاء لفعلان[٦]

(١)ـ لأنه في اللف قدم فعلان على فعل وفي الأمثلة قدم فعل وفي النظير قدم نظير الطوى على نظير الصدى. تمت

(٢) ـ بل قد يكون ساكناً, نحو: سكر سكراً فهو سكران. تمت

(٣) ـقال الرضي: بل يجب أن يكون مقصوراً إذا كان مفتوح الفاء والعين. تمت

(٤) ـ أي: في المقصور والممدود. تمت منه

(٥) ـ نحو: فضلى أفضل. تمت

(٦) ـ نحو: سكرى سكران. تمت

الصفة، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء[1] والآفة، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالقهقرى والخوزلى والبشكى والمرطى [2]، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه كالحِثِّيثي.

[الممدود القياسي]

وأما تفصيل الممدود القياسي فذكره بقوله: **(و)**المعتل اللام من **(نحو: الإعطاء والرِّمَاء)** -بتخفيف الميم- **(والاشتراء والاحبنطاء[3])** أي: كل مصدرٍ منقوصٍ مكسورِ الأول لغير الثلاثي المجرد **(ممدود)** قياسياً؛ **(لأن نظائرها)** من الصحيح قبل أواخرها ألفات, نحو: **(الإكرام، والطلاب، والافتتاح، والاحرنجام، و)**المعتل[4] اللام **(من أسماء الأصوات المضموم أولها)**.لا غير المضموم أولها كالنَّعِيّ, ونظيره من الصحيح الزئير لصوت الأسد، والنهيق لصوت الحمار ـ ممدود[5] أيضاً قياساً, **(كالعواء والثغاء)** الأول: اسم لصوت الذئب والكلب عند تأذيه من برد أو غيره، والثاني: اسم لصوت الشاة؛ **(لأن نظائرها)** من الصحيح ما قبل آخره ألف قياساً, نحو: **(النباح والصراخ، و)** المعتلُّ اللام من **(مفرد أَفْعِلة نحو: كِسَاء وقَبَاء)** ودُعَاء ممدودٌ أيضاً قياساً؛ **(لأن نظائرها)** من الصحيح [ما قبل آخره ألف قياساً نحو]: **(خِمار وقَذال)** وغُراب.

وفي عده مفرد أفعلة من القياسي نظر على تعريفه؛ لأنه إنما يصح لو لم تكن أفعلة جمعاً في الصحيح إلا لما قبل آخره ألف، أو الغالب عليه كونه جمعاً له، وليس كذلك؛

---

(١) – كقتلى وجرحى. تمت

(٢) القهقرى: الرجوع إلى خلف. والخوزلى: مشية فيها تثاقل وتبختر. والبشكى: خفة المشي. والمرطى: الاسراع في المشي.

(٣) – مصادر أعطى ورامى واشترى واحبنطى. تمت ركن

(٤) – مبتدأ. تمت

(٥) – خبر المبتدأ.

فإنه يجمع عليه ما قبل آخره ياء كرغيف، أو واو كعمود، كما عرفت في الجمع.

وأما على التعريف الذي ذكرناه فوجهه ما ذكرنا من أن المراد بالقياسي ما يعم الغالب، والغالب في مفرد أفعلة إذا كان معتلاً أن يكون ما قبل آخره ألف، وقد يجيء غيره نحو: أندية وأنجية في جمع نَدِي ونَجِي،

(و)لا يرد مفرد أندية, فإنه مفرد أفعلة مع أنه مقصور؛ لأنا نقول: **(أندية)** في جمع ندى[١] **(شاذ)**.

ومن الممدود القياسي ولم يشمله تعريف المصنف: كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذي للألوان والحلى كأحمر وحمراء.

[الممدود السماعي]

ولما فرغ من القياسي المقصور[٢] والممدود ذكر السماعي لهما فقال: **(والسماعي)** من المقصور **(نحو: العصا والرحى، و)**من الممدود نحو: **(الخفاء والأباء** [٣] **مما ليس له نظير)** قياسي في الصحيح قبل آخره فتحة[٤] أو ألف[٥] حتى **(يحمل عليه)**، ولا ينفع وُجدان نحو: جَمَل في الأول، ولا نحو: قَذال وخِمار في الثاني؛ إذ ليس بقياسي، وعلى قياس ما ذكرنا[٦] ينبغي أن يقال: مما ليس له قياس لما عرفت [٧].

---

(١) الندى: البلل, وقيل: ما سقط آخر الليل. وجمعه على أندية شاذ.

(٢) في نسختين للمقصور.

(٣) الأباء -بالفتح والمد-: القصب, والواحدة أباة. وأما الاباء ـ بالكسر ـ فممدود قياسي؛ لأن له نظير وهو النفار والجماح.

(٤) — في المقصور. تمت

(٥) — في الممدود. تمت

(٦) — في تعريف القياسي من المقصور والممدود. تمت منه

(٧) من عدم الحاجة إلى توسيط النظير الخ.

[ذو الزيادة]

ولما فرغ من المقصور والممدود شرع في ذي الزيادة فقال: **(ذو الزيادة حروفها)** عشرة يجمعها قولك: **(اليوم تنساه، أو سألتمونيها)** قيل: سأل تلميذ شيخَه عن حروف الزيادة فقال: سألتمونيها, فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا، فقال: ما سألناك إلا هذه النوبة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، فقال: قد أجبتك يا أحمق, مرتين. أو **(السمان هويت)** قيل: إن المبرد سأل المازني عنها فقال:

هويـــت السِّـــمَان فَتَيَّمْنَنِـــي وما كنـت قـدماً هويـت السـمانا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر, فقال: قد أجبتك مرتين.

وقد جمع ابن خروف منها نيفاً على عشرين تركيباً محكياً وغير محكي، قال: وأحسنها لفظاً ومعنى قوله:

سألت الحروفَ الزائدات عن اسمها فقالـت ولم تبخـل: أمـانٌ وتسـهيل

ولما لم يكن معنى كونها حروف زيادة أنها لا تكون إلا زائدة ـ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلاً في كثير من المواضع ـ فَسَّر المراد بقوله: **(أي: التي لا تكون الزيادة)** على حروف الكلمة الأصلية إذا كانت تلك الزيادة **(لغير الإلحاق)**؛ إذ لو كانت للإلحاق فقد تكون منها كجدول، وقد تكون من غيرها: كقردد. **(و)**لغير **(التضعيف)** أي: التكرير مع الإدغام؛ إذ لو كانت للتكرير[(١)] فقد تكون منها كسلّم، ومن غيرها كقطّع, **(إلا منها)** أي: من هذه الحروف. ولو أريد بالتضعيف مطلق[(٢)] التكرير لكان قوله: «لغير الإلحاق»موهماً أنه يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف,

---

(١) – أي: مع الإدغام. تمت

(٢) – أي: بدون قيد مع الإدغام. تمت

وليس كذلك، بل لا يكون إلا منها، ولكان يكفي قوله: «لغير التضعيف»؛ إذ الزيادة للتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغير الإلحاق قد يكون منها وقد يكون من غيرها.

[معنى الإلحاق]

(ومعنى الإلحاق: أنها) أي: الزيادة، أي: حروفها **(إنما زيدت لغرض جعل مثال على)** وزن **(مثال أزيد منه)** بأن تزيد على الثلاثي حرفاً ليوازن الرباعي، أو تزيد عليه حرفين، أو على الرباعي حرفاً ليوازن الخماسي **(ليعامل معاملته)** في التصاريف، وقد تقدم تفصيل ذلك.

(فنحو: قردد) وجدول **(ملحق بجعفر)**؛ إذ لا غرض في الزيادة غير الإلحاق المذكور، **(ونحو: مَقْتَل)** ومِحْلَب **(غير ملحق)** بجعفر ودرهم؛ **(لما ثبت من قياسها)** أي: قياس زيادة الميم في مثل هذا الموضع **(لغيره)** أي: لغير الإلحاق: من المصدر، أو الزمان، أو المكان في الأول، والآلة في الثاني. وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى للإلحاق أيضاً؛ لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو: أشد ومردّ؛ لئلا ينكسرَ وزن جعفر، ولا نحو: مِسلّة ومِخَدّة؛ لئلا ينكسر وزن درهم، كما لا يدغم مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر.

(ونحو: أفعل وفعَّل وفاعل كذلك) أي: غير ملحقة بدحرج **(لذلك)** أي: لما ثبت من قياس زيادتها لغير الإلحاق، كما تقدم في بيان معانيها، **(ولمجيء مصادرها مخالفة)** لمصدر نحو: دحرج؛ إذ يأتي فيه فعللة، بل هو المشهور كما تقدم، ولا يكفي موافقة إفعال وفعّال وفيْعَال لدحراج؛ إذ المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق.

(ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم) وأما في الفعل فقد تقع نحو: تغافل عنده كما تقدم، **(حشواً)** أي: وسطاً، لا آخراً فقد تكون للإلحاق، نحو: أرطى ومِعْزَى، **(لما يلزم من تحريكها)** إذا كانت كذلك، ولا يجوز تحريك الألف في

موضع حرف أصلي، وإنما وجب تحريكها لأن الثاني في نحو: «خاتم»يتحرك في التصغير، وكذلك الثالث نحو: حمار، والرابع الوسط أيضاً يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسلمى وبشرى.

قال نجم الأئمة: والاعتراض عليه أنه لا منع من تحريك الألف في مقابلة الحرف الأصلي, وأيش المحذور فيه؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو: عُلابِط لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف[1]، فلا بأس بأن تقول: هو ملحق بقذعمل، وقولهم: الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ليس بمستقيم؛ لأن الألف تقلب إذاً ياءً ساكنة, فيقال: سريدْيح في سرداح، ومع التسليم يلزمهم ألا تزاد الألف في الأخير، يعني للإلحاق نحو: أرطى ومعزى؛ لأنه يتحرك الألف فيه بالحركة الإعرابية بعد قلبها ياء.

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل[2] حكم الزمخشري -وتقبله المصنف- بأن ألف نحو: تغافل للإلحاق بتدحرج، وهو وَهَمٌ؛ لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، وما كان لمعنى متفقٌ على أنه لا يكون للإلحاق.

ثم قال: ولما لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في «ساسَمٍ»و«عالَم»و«خاتَم» بكونها للإلحاق بجعفر، وبكونها في «علابط» للإلحاق بقذعمل، انتهى.

وأما نحو: «حمار»فلا يمكن إلحاقه بقمطر لجمعه على أحمرة وحمر، وجمع قمطر على قماطر.

---

(١) – إذ تقول في التكسير: علابيط، والألف ألف الجمع، وفي التصغير: عليبيط بحذفها.

(٢) – لعدم تصغيره وتكسيره. تمت

ما يعرف به الزائد

ولما كانت الزيادة بخلاف الأصل لم يكن لها بد من علامة فبينها بقوله: **(ويعرف الزائد)** بأحد أمور ثلاثة: **(بالاشتقاق)** وهو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، كما يعرف زيادة ألف ضارب بأخذه من الضرب، **(وعدم النظير)** كمعرفة زيادة التاء في تُرْتَب -بضم التاء الأولى وفتح الثانية- لعدم وجود فُعْلَل عند سيبويه. **(وغلبة الزيادة)** كمعرفة زيادة همزة نحو: أصبع لغلبة زيادة الهمزة في مثله، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

(و)إذا تعارض مقتضى هذه الثلاثة بأن يقتضي أحدها زيادة حرف والآخر أصالته -وسيتضح لك ذلك- فالعمل على **(الترجيح عند التعارض)** كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

[معرفة الزائد بالاشتقاق]

(والاشتقاق المحقق[1]**)** أي: الظاهر القريب **(مقدم)** على ما يعارضه من اشتقاق غير واضح، أو عدم نظير، أو غلبة زيادة، أو كون الأصل أصالة الحرف، ووجهه[2] ظاهر. **(فلذلك)** أي: فلأجل أنه يعرف الزائد بالاشتقاق وأنه مقدم **(حكم بثلاثية عنسل)** للناقة السريعة، من العسلان, وهو السرعة، فالنون زائدة، **(وشأمل وشمأل)** بمعنى: الشمال، يقال: شملت الريح- إذا هبت شمالاً, فالهمزة

---

(١) – هو ما تكون الدلالة فيه على المعنى المشترك واضحة كضارب وضرب، وما لم تظهر فيه فهو شبهه كاشتقاق هجرع من الجرع، والاشتقاق المحقق ضروب منها ما تعين اشتقاقه من شيء، ومنها ما دار بين شيئين فصاعداً من غير ترجيح لأحد الأمرين أو الأمور, و الثلاثة مقدم على عدم النظير والغلبة. تمت عصام.

(*)- وخرج بالمحقق شبهة الاشتقاق بأن تكون الدلالة على المعنى المشترك غير ظاهرة كهجرع للطويل عند القائل بأنه من الجرع, وهو ما استوى من الرمل, وسيأتي بيان حكمه. تمت زكريا

(٢) – إذ الحكم به قطعي. تمت جاربردي.

زائدة، **(ونِئْدِل)** كزبرج، وهو الكابوس[١]، من الندل، وهو الاختلاس، كأنه يندل الشخص, أي: يختلسه ويأخذه بغتة، فالهمزة فيه زائدة، **(ورعشن)** كجعفر, بمعنى: المرتعش, من الرَّعْشَة، فالنون زائدة، **(وفرسن)**كزبرج, مقدم خف البعير؛ لأنه يفرس به, أي: يدق، فالنون زائدة، **(وبِلَغْن)** كقمطر, من البلاغة[٢]، فالنون زائدة, **(وحُطائط**[٣]**)** -بالهمز-: الصغير، كأنه حط عن مرتبة الكبير، فالألف والهمزة زائدتان، **(ودُلامص)** وهو الدرع البراقة اللينة، بمعنى: الدليص والدلاص، وقد دلصت الدرع, أي: لانت، فالألف والميم زائدتان. **(وقمارص)** بمعنى: القارص، وهو اللبن الذي اشتدت حموضته، فالألف والميم زائدتان، والثلاثة كعُلابط[٤].

(وهِرماس وفِرناس) كدحراج, للأسد الشديد، من الهرس والفرس، فالميم والنون مع الألف زوائد فيهما. **(وزُرقُم)** كبرثن، وهو الأزرق، فالميم زائدة، **(وقِنعاس)** كدحراج، وهو البعير العظيم، من القعس, وهو: الثبات، يقال: عِزَّة قعساء, أي: ثابتة؛ لأن العظيم يثبت ولا يبرح، فالنون والألف زائدتان, **(وتَرْنَمُوت)** تَرَنُّمُ[٥] القوس عند النزع، قال: [الرجز]

تُجـــاوِب القـــوس بترنموتهـــا[٦] ....

---

(١) – الكابوس ما يقع على الإنسان بالليل ويقال هو مقدمة الصرع. تمت صحاح.

(٢) – قال الجاربردي: من البلوغ. تمت

(٣) – لظهور اشتقاقه من الحط. تمت

(٤) – في الوزن العروضي لا الصرفي, فالأول وزنه فعائل, والثاني مفاعل، والثالث فماعل، ووزن علابط فعالل، فلا توافق في الصرف. تمت

(٥) – الرنم -بالتحريك-: الصوت، وقد رنم ـ بالكسر ـ وترنم إذا رجع صوته, والترنيم مثله, وترنم الطائر في هديره, وترنم القوس عند الإنباض, والترنموت الترنم. تمت صحاح

(٦) – البيت من الرجز المشطور, وهو مع بيتين آخرين:

شريانـــة تـــرزم مـــن عنتوتهـــا تجـــاوب القـــوس بترنموتهـــا

تســـتخرج الحبـــة مـــن تابوتهـــا

=

فالتاءان والواو زوائد، فقد عرفنا زيادة الأحرف المذكورة في الأمثلة المذكورة بالاشتقاق المحقق الواضح، وقدم على كون الأصل أصالة الحرف.

ولم نعرف زيادتها[١] بعدم النظير؛ لأن تقدير أصالة الحرف لا يوجب ارتكاب وزن نادر، ولا بغلبة الزيادة؛ لأنها[٢] ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة, على ما يجيء إن شاء الله تعالى.

(وكان) عطف على «حُكِم»، وانظر[٣] لم فصل ألَنْدداً وما بعده عما قبله بتوسيطِ كان وتعيينِ الأوزان؟ **(ألندد)** بمعنى الألد, من اللدد: وهو شدة الخصومة **(أَفَنْعَلاً)** فالهمزة والنون زائدتان للاشتقاق، وإلا ففيه ثلاثة غوالب يمكن الحكم بزيادة اثنين منها: إما الهمزة والنون -كما تقدم- فهو من لدد، أو الهمزة وإحدى الدالين فيكون من لند، أو النون وإحدى الدالين, فيكون من ألد، فبالاشتقاق الواضح اختير الوجه الأول من الثلاثة.

(و)كان **(معد)** وفيه غالبان: الميم وإحدى الدالين **(فَعَلاًّ)** بالحكم بزيادة إحدى الدالين وأصالة الميم؛ **(لمجيء تمعدد)** روي أن عمر قال: «اخشوشنوا وتمعددوا»، أي: تشبهوا بمعدٍ، وهو معد بن عدنان أبو العرب، أي: دعوا التنعم وزِي العجم، كما ورد في حديث آخر: ((عليكم باللِّبسة المعدية)), قال سيبويه:

والشريانة ـ بفتح الشين وكسرها ـ: شجر تتخذ منه القسي. وترزم: مضارع من أرزمت الناقة, إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاها. والعنتوت: الحز في القوس. وتجاوب: مصدر تشبيهي نصب على أنه مفعول مطلق، ويروى: تجاوب بصيغة المضارع. والحبة: سويداء القلب, وجعل القلب تابوتها كما قيل القلب تابوت الحكمة، قال في شرح شواهد الشافية: إن الشارح تبع ابن جني في رواية: تجاوب القوس, والصواب ما أنشده الجوهري: تجاوب الصوت، والمعنى تجاوب صوت الصيد يعني إذا أحست بصوت حيوان أجابته بترنم وترها.

(١) – أي: الأحرف المذكورة. تمت.

(٢) – أي: مجموع الزيادة وإن كانت الألف في بعضها من الغوالب, لكن مجموع الألف وما انضم إليها ليست من الغوالب. تمت منه.

(٣) – يعني أنه وإن ظهر لفصل بعضها وجه لم يظهر لفصل جميعها كجرائض وسنبتة وبلهنية وانقحل وعِرَضْنَة وخنفقيق وعفرنى، وأما باقيها فيظهر وجه الفصل فيه. تمت منه رحمه الله.

لو لم تكن الميم أصلية لكان تمعدد تمفعل، ولم يجيء في كلامهم.

(ولم يعتد بتمسكن(١) **وتمدرع)** إذا لبس المدرعة، وهي قميص صغير ضيق الكمين، أو لبس الدرع، ودرع المرأة:قميصها, **(وتمندل)** إذا مسح بيده المنديل, مع أن كل واحد منها تَمَفْعَل **(لوضوح شذوذه)**؛ لأنهم إنما فعلوا ذلك توهماً أن الميم في كل منها(٢) أصلية، وهي قليلة الاستعمال ردية، والمشهور الفصيح: تدرّع وتسكّن وتندّل.

(و) كان **(مراجل)** وهي ثياب الوشي(٣) **(فعالل)**, وكان ينبغي نظراً إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم؛ لكونه في الأول مع ثلاثة أصول، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجاج:[الرجز]

.... بشـــية كشـــية المُمَرجـــل(٤)

ولذلك قال المصنف: **(لمجيء ثوب ممرجل)** وهو الذي فيه نقوش على صورة المراجِل, كما قال امرؤ القيس:

فقمت بها أمشـي تجر وراءنا على إثرنا أذيال مرطٍ مُرَجّل(٥)

---

(١) – جواب سؤال وهو أن يقال: لا نسلم عدم مجيء تمفعل لمجيء هذه الأمثلة فأجاب بأنه شاذ. تمت ابن جماعة.

(٢) – أي: من مسكين ومنديل ومدرعة. تمت

(٣) – الوشي: نقش الثوب, ويكون من كل نوع، وشا الثوب: حسنه ونمقه. تمت قاموس

(٤) – الرجز للعجاج كما قال الشارح، والشية: هي اللون يخالطه لون آخر، ومنه سمي الوشي لاختلاف ألوانه, كأنه شبه في البيت اختلاف لون الثور الوحشي لما فيه من البياض والسواد بوشي المراجل واختلافه. واستشهد بالبيت على أن الممرجل وزنه عند سيبويه مفعلل. تمت من شرح شواهد الشافية.

(٥) – البيت لامرئ القيس. والمرط ـ بكسر الميم ـ: كساء من خز أو من صوف، واستشهد به على أن المرجل معناه: الذي فيه صورة الرجال، ولم يروه شراح المعلقات بالجيم، وإنما رووه بالحاء المهملة، وهو الذي فيه صورة الرحال بالوشي، وما رواه بالجيم إلا الصاغاني في العباب، قال: روي مرجل ـ بالجيم ـ: أي: معلم، وبالحاء, أي: موشى شبيهاً بالرحال..إلخ. انظر شرح شواهد الشافية.

أي: الذي فيه صورة الرجال. فحكم بأصالة الميم؛ لئلا يكون وزنه مُمَفْعَلاً وليس بموجود في كلامهم، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة.

(و)كان **(ضهيأً)** فعلأً بزيادة الهمزة، وإن لم يكن فعلأً موجوداً في غير هذا الوزن؛ لمجيء ضهياء كحمراء بمعناه, أعني المرأة التي لا تحيض؛ لأنها تضاهي الرجال, وهي فعلاء بلا خلاف؛ لكونه غير منصرف، فالهمزة فيه زائدة، فكذلك الأول الذي بمعناه.

(و) كان **(فينان فيعالاً)** بزيادة الياء وأصالة النون, يقال: رجل فينان، أي: حسن الشعر طويله، وهو منصرف، وفيه غالبان في الزيادة غير الألف -فإنه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره في زيادته[1]- أحدهما: النون: إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول، وإما لكون الألف والنون في الآخر مع ثلاثة أصول، والثاني: الياء مع ثلاثة أصول، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق؛ **(لمجيء فَنَن)**؛ لأن الفنن الغصن، والشعر كالغصن.

(و) كان **(جُرائض)** كعُلابط **(فُعائلاً)** بالحكم بزيادة الهمزة، وإن لزم منه[2] عدم النظير؛ **(لمجيء جُرواض)** بمعنى جُرائض، وهو العظيم [البطن] الضخم من الإبل، وليس في جُرواض همزة؛ فتكون همزة جرائض زائدة، وهما من تركيب جرض بريقه, إذا غص؛ لأن الغصص مما ينتفخ له.

(و) كان **(مِعزى فعلى)**، وفيه غالبان: الألف مع ثلاثة أصول، والميم مثله، لكن حكمنا بزيادة الألف بشهادة الاشتقاق؛ **(لقولهم: معز)** بمعناه، ولا ألف فيه، والْمَعْز -بسكون العين وفتحه- خلاف الضأن.

(و) كان **(سنبتة)** وهي حين من الدهر **(فعلتة)** بزيادة التاء ـ لا فعللة ـ وإن

---

(١) – أي: الألف. تمت

(٢) – أي: من الحكم بزيادة الهمزة. تمت

لزم منه عدم النظير بشهادة الاشتقاق؛ **(لقولهم: سَنْب**[١]**)** بمعناه، يقال: مضى سنب من الدهر وسنبتة، أي: حين منه.

قال الرضي: ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة؛ لأن السبت أيضاً الحين من الدهر.

(و)كان **(بلهنية فُعَلْنية)** بزيادة الياء والنون ـ لا فعليِّة كسلحفية –وإن لزم منه عدم النظير؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأنه مأخوذ **(من قولهم: عيش أبله)** أي: غافل عن الرزايا كالرجل الأبله فإنه غافل عن المصائب لا يبالي بها فيصفو عيشه، وبُلَهْنِية العيش: خفضه[٢].

(و) كانت **(العِرَضْنة**[٣]**)** وهي مشية في اعتراض, أي: أخذ على غير الطريق من النشاط **(فِعَلْنة)** ـ **لا فعلّة** كسِبَحْلة ورِبَحْلة ـ وإن لزم منه عدم النظير؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأنها مأخوذة **(من الاعتراض)** ولا نون فيه.

(و) كان **(أَوَّلُ أفعل)** ـ لا فوعلاً ـ بشهادة الاشتقاق؛ **(لمجيء الأُولى)** في مؤنثه، والأُوَل في جمع مؤنثه، ولا شك في أنهما الفُعلى والفُعَل، ولا يجيء من فوعل مثل ذلك؛ لأن مؤنثه فوعلة، وجمعها فواعل كجوهرة وجواهر.

واختلف في تركيبه أهو من وَوَل، أو من وأل، أو من أول؟ **(والصحيح أنه من وول)** وإن لم يوجد ما فاؤه وعينه واو غيره، **(لا من وأل**[٤]**، ولا من أول**[٥]**)**؛ لئلا يلزم قلب الهمزة واواً على غير القياس.

---

(١) – سنب بفتح السين وسكون النون. تمت

(٢) – الخفض ـ بالفتح ـ: الدعة. تمت قاموس

(٣) – بكسر العين وفتح الراء وسكون الضاد. تمت ابن جماعة

(٤) – وقيل: إنه من وأل, فأصله أوأل, فقلبت الهمزة واواً على غير القياس، والقياس نقل حركتها إلى الواو لأصالة الواو, وإنما يقتضي الإدغام إذا كانت زائدة كمقروَّة أصله مقروءة فقلبت الهمزة واواً وأدغمتا. تمت

(٥) – وقيل: إنه من أول, فأصله أأول, فقلبت الهمزة واواً على غير القياس وأدغمتا, والقياس قلب الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح الهمزة التي قبلها, لكن القائل به قلبها واواً لمصلحة الإدغام =

(و)كان **(إنْقَحْل)** وهو الشيخ القحل، أي: اليابس **(إنْفَعْلاً)** لا فِعْلَلاً كجِرْدَحل[١]، وإن لزم منه عدم النظير، بشهادة الاشتقاق **(لأنه)** مأخوذ **(من)** قولهم: **(قَحِل[٢]، أي: يبس، و)** كان **(أُفعوان)** وهو ذكر الأفاعي **(أفعُلانا)** بالحكم بزيادة الهمزة والنون وأصالة الواو، بشهادة الاشتقاق **(لمجيء أفعى)** وهو أفعل قطعاً لانصرافها[٣]، ولولا ذلك[٤] لجاز أن يكون فعلواناً كعنفوان؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف -فإنه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره-: النون مع ثلاثة أصول، وكذلك الواو والهمزة. فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو: أفعوال، ولم يأت في الأوزان، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أفعلان كأقحوان، وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو: فُعْلُوان كعُنْفوان، فقد تردد بين الأُفْعُلان والفَعْلُوان[٥]؛ فحكمنا بالأول بشهادة أفعى.

(و)كان **(إضحيان إفعلاناً)** بشهادة الاشتقاق؛ لأنه مأخوذ **(من الضحى)** يقال: يوم إضحيان، أي: مضيء، وليلة إضحيانة[٦]، من ضحى، أي: ظهر وبرز، ولولا الاشتقاق هنا ـ أيضاً ـ لعرفنا بعدم النظير أنه إفعلان كإسحمان لجبل، وإربيان لنوع من السمك؛ لأن فعليانا وإفعيالاً لم يثبتا، لكن لا يلتفت إلى المعرفة بغير الاشتقاق مع إمكان المعرفة به.

(و)كان **(خنفقيق)** للداهية **(فنعليلاً)** بالحكم بزيادة النون والياء[٧] وأحد

المستجلب للخفة. تمت

(١) – الضخم من الإبل. تمت

(٢) – قَحَل, كمنع, قحولاً، وكعلم, قَحْلاً، أو يحرك، و كعُنِيَ قحولاً:إذا يبس جلده على عظمه, كتقحل. تمت قاموس

(٣) – أي: انصراف أفعى دليل على أنها أفعل لا فعلى وإلا لمنعت الصرف لألف التأنيث. تمت

(٤) – أي: مجيء أفعى. تمت

(٥) – لعدم أفعوال كما تقدم. تمت

(٦) – ليلة ضحياء: مضيئة لا غيم فيها, وكذلك ليلة إضحيانة ـ بالكسر ـ. تمت صحاح

(٧) – أما الياء فمفروغ من زيادتها, ولم تكن لفظة «والياء» موجودة في بعض النسخ. تمت والله أعلم بالصواب.

المضعفين؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأنه **(من خَفَق)** أي: اضطرب؛ لأن في الداهية اضطراباً وقلقاً لمن وقع فيها، وهي أيضاً مضطربة متزلزلة، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط[١]؛ لكونه غالباً في الزيادة, وتكون النون أصلية؛ لأنها ليست من الغوالب، فيكون خنفقيق ملحقاً بسلسبيل بزيادة النون والياء والتضعيف.

(و) كان **(عفرنىً)** وهو الأسد القوي المعفر لفريسته **(فعلنىً)** بالحكم بزيادة النون والألف؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأنه **(من العَفَر)** -بالتحريك- وهو التراب، ولولا الاشتقاق لم يحكم إلا بزيادة الألف؛ لأن النون أصلية وليست من الغوالب في موضعها، وهو ملحق بسفرجل، ويقال للناقة: عفرناة[٢].

هذا حكم اللفظ إذا رجع إلى اشتقاق واحد واضح.

(فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى) وهو من شجر البر[٣] يُدبغ به **(وأولق)** وهو الجنون[٤] **(حيث قيل: بعير آرِطٌ)** إذا أكل الأرطى، فدل على زيادة الألف وأصالة الهمزة[٥]، **(و)**بعير **(راطٍ)** أصله: راطيٌ, فأُعِلّ كقاضٍ[٦]، فدل على زيادة الهمزة وأصالة الألف [فيكون أفعل], **(وأديم مأروط)** أي: مدبوغ بالأرطى, فدل على زيادة الألف, **(ومَرْطِيٌّ)** فدل على زيادة الهمزة. **(ورجل مألوق)** ـ بالهمزة ـ إذا أصابه الجنون, **(ومولوق)** ـ بالواو ـ,فدل الأول على أنه من تركيب ألق، والثاني على أنه من تركيب ولق،

(١) — أي: لا النون, وأما الياء فزائدة قطعاً، ولعل قوله هنا «فقط» بناء على ما تقدم من أن لفظة «والياء» غير موجودة في بعض النسخ. تمت

(٢) — فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل التاء عليها. تمت

(٣) — وهو القرض. تمت

(٤) — في الجاربردي وهو المجنون، والله أعلم. تمت

(٥) — فيكون فعلى.

(٦) — أي: استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء. تمت

(جاز الأمران) فيجوز أن يكون أرطى فعلى[١] أو أفعل، وأن يكون أولق أفعل أو فوعل؛ لاستواء الاشتقاقين في الوضوح.

(وكحسان و) قبان في: **(حمار قبان[٢])** فإن الأول يرجع إلى الحس[٣]، أو الحسن، والثاني يرجع إلى القبب وهو الضمْر[٤]، أو إلى القبن وهو الذهاب في الأرض، والاشتقاقان فيهما واضحان **(حيث صرف)** كل منهما فدل على أصالة النون وزيادة أحد المضعفين **(ومنع)** فدل [المنع] على أصالة التضعيف وزيادة النون.

(وإلا) أي: وإن لم يكن في الكلمة اشتقاق واضح، بل فيها اشتقاق واحد غير[٥] واضح وعارضه عدم نظير، أو غلبة زيادة، أو كون الأصل أصالة الحرف، أو أكثر[٦] وبعضها أوضح من بعض **(فالترجيح)** يرجع إليه في الحكم بالزيادة والأصالة، وفي نسخة الرضي [٧]: فالأكثر الترجيح، يعني في جميع ذلك، وأشار بقوله: «الأكثر» إلى القول بجواز الأمرين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(كملأك) بمعنى ملك، فإنه[٨] مخفف منه؛ لقولهم في جمع ملك: ملائك وملائكة، ولقوله:

ولست لجني ولكن لملأكٍ تنزل من جو السماء يَصُوْبُ[٩]

---

(١) – وحينئذ تكون ألفه للإلحاق بجعفر, لا التأنيث؛ لأن الواحدة أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر. تمت

(٢) – حمار قبان بالإضافة اسم دويبة كالخنفساء. تمت جاربردي.

(٣) – القتل والاستئصال. تمت قاموس.

(٤) – بفتح الفاء وسكون العين, بمعنى الضمور, وهو خفة اللحم. تمت شمس علوم.

(٥) – كما في تنبالة وتربوت وسبروت. تمت رضي. فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وعدم النظير: تنبالة, قال سيبويه: هو فعلالة, فإن فعلالاً كثير كسرواح, وتفعال قليل كتلقاء وتهواء كما ذكرنا في المصادر، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال: هو تفعالة, من النبل. تمت رضي

(٦) – عطف على قوله: اشتقاق واحد. تمت

(٧) أي: نسخة المتن التي شرح عليها الرضي.

(٨) – أي: ملك مخفف من ملأك. تمت

(٩) – اختلف في قائل البيت؛ فنسبه بعضهم إلى علقمة بن الفحل، قال في شرح الشافية: ولم أجده في ديوانه، وحكى السيرافي أنه لأبي وجرة السلمي المعروف بالسعدي من قصيدة يمدح بها عبدالله

=

ألزموا الواحد التخفيف[١]؛ لكثرة استعماله، كما ألزموا أَرَىٰ ويُرِي، **(قيل: هو معفل)** أي: مقدم عينه على فائه؛ لأنه مأخوذ **(من الألوكة)** وهي الرسالة، فالملك رسول من قبله تعالىٰ إلىٰ العباد، فأصوله علىٰ هذا: همزة ولام وكاف.

(وقال ابن كيسان:) هو **(فعأل)** بأصالة الميم وزيادة الهمزة، ولا قلب فيه؛ لأنه مأخوذ **(من المُلك[٢])** لأنه مالك للأمور التي جعلها الله تعالىٰ إلىٰ تدبيره. وهو اشتقاق بعيد، وفعأل قليل، لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شمأل.

وقال **(أبو عبيدة:)** هو **(مفْعَل من لأك، أي: أرسل)** فكأنه مفْعَل بمعنىٰ المصدر جعل بمعنىٰ المفعول؛ لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنىٰ المفعول، قال:

.... دارٌ لسعدىٰ إذْهِ من هواكا[٣]

أي: من مهوياتك.

ومذهب أبي عبيدة أولىٰ؛ لقربه معنىٰ، وسلامته من ندورِ الوزن[٤]، وارتكابِ القلب[٥].

(وموسىٰ) التي هي موسىٰ الحديد, وهو مؤنث سماعي كالقدر, اختلف فيها: فقال البصريون: هي **(مُفْعَل)** بالحكم بزيادة الميم والأخذ **(من أوسيت)** رأسه, أي: حلقت. وهذا الاشتقاق ظاهر، وهي منصرفة قبل العلمية غير منصرفة معها كعقرب، ثم تنصرف بعد التنكير.

بن الزبير، ورواه: ولست لإنسي بدل: لجني، ولم يذكر غيره. ويصوب: ينحدر إلىٰ أسفل، وفي الصحاح أصاب الماء يصوب: نزل، وقال الطيبي: يصوب بمعنىٰ يميل، واستشهد به علىٰ أن أصل ملك ملأك. تمت

(١) – بحذف الهمزة. تمت

(٢) – بضم الميم وسكون اللام. تمت زكريا

(٣) – البيت من الرجز، وقبله: هل تعرف الدار علىٰ تبراكا -بكسر التاء المثناة الفوقية وسكون الباء-. وتبراك: موضع في ديار بني فقعس. ولم أقف علىٰ نسبته إلىٰ قائل معين. والاستشهاد به علىٰ أن هوىٰ في قوله: هواك – مصدر بمعنىٰ المفعول, أي: مهوياتك. تمت

(٤) – في الثاني, أي: مذهب ابن كيسان. تمت

(٥) – في الأول, أي: مذهب من قال: هو معفل. تمت

(و)قال **(الكوفيون)**: هي **(فُعلى)** فهي مؤنث بالألف، بالحكم بزيادة الألف والأخذ **(من ماس)** يميس, إذا تبختر؛ لأن المزيَّن يتبختر. وهو اشتقاق بعيد [(١)]، قلبت عندهم الياء واواً لانضمام ما قبلها، على ما هو مذهب الأخفش [(٢)] في مثله كما يجيء في باب الإعلال.

وأما موسى اسم رجل فقيل: هو أيضاً مُفْعَل؛ بدليل انصرافه بعد التنكير، وفُعْلى لا ينصرف على كل حال، فلا ينصرف للعجمة والعلمية، وينصرف بعد التنكير كعيسى.

وقال الكسائي: هو فُعْلى؛ فينبغي أن يكون ألفه للإلحاق بجُخْدَب، وإلا[(٣)] وجب منع صرفه بعد التنكير.

(وإنسان) اختلف فيه, فقيل: هو **(فِعلان)** بالحكم بأصالة الهمزة، والأخذ **(من الأُنس)**؛ لأنه يأنس، بخلاف الوحش. وقيل: من الإيناس,أي: الإبصار, كقوله تعالى: ﴿إِنِّي ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [القصص:٢٩]؛ لأنه يؤنس[(٤)] ولا يجتنّ، بخلاف الجن.

(وقيل:) هو **(إفعان)** بالحكم بزيادة الهمزة والأخذ **(من نسي)** أي: من أصل نسي وهو النسيان، فأصله إنسيان، حذفت لامه على غير القياس؛ إذ أصل الإنسان آدم عليه السلام، وقد قال تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴿١١٥﴾﴾ [طه]، **(ولمجيء)** تصغيره على **(أنيسيان)**.

والاشتقاق من النسيان في غاية البعد، وارتكاب شذوذ التصغير ـ كما في

---

(١) والأول أولى؛ لأن النسبة إلى الحلق أكثر منها إلى التبختر، ولأن مفعلاً أكثر من فعلى؛ لأنه يبنى من كل أفعل, ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف؛ لأن الألف في فعلى تكون للتأنيث. تمت جاربردي

(٢) ليس مذهب الأخفش وحده بل مذهب جميع النحاة كما سيأتي في الإعلال أن عين فُعلى اسماً لا صفة تقلب واواً. تمت

(٣) ـأي: وإن لم تكن ألفه للإلحاق بل للتأنيث وجب..إلخ.

(٤) ـ أي: يبصر.

عُشَيْشِية ـ أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق.

(وتَرَبُوت: فَعَلوتٌ) بالحكم بزيادة الواو والتاء؛ لأنه مأخوذ **(من التراب عند سيبويه؛ لأنه الذلول)** يقال: جمل تربوت، أي: ذلول، وفي التراب معنى الذلة، قال الله تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد]، ولم يجعله[١] تَفَعولاً؛ بأن يكون من قولهم: ربَّتَ الصبيَّ يُرَبِّتُه تَرْبِيْتاً، أي: رباه، وحروفه الأصول: الراء والباء والتاء؛ ذكره في الصحاح, مع أن المناسبة المعنوية متحققة بين قولهم: تَرَبُوتٌ، وبين قولهم: ربَّتَه؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولاً بالتربية والاعتمال.

قيل: إنما حكم سيبويه بذلك لأن التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيراً كجبروت في المبالغة في التجبر، وملكوت للملك العظيم، ويقال: رهبوت خير من رحموت، أي: لأن تُرهب خير من أن تُرحم، ويقال: رجلٌ رَغَبوت؛ فظهر رجوع هذا إلى الاشتقاقين[٢]والأخذ بالترجيح فيه.

ففي هذه الأمثلة اشتقاق أوضح واشتقاقٌ غير أوضح، وقد رجح الأوضح كما عرفت، إلا في تربوت ـ على ما في الصحاح ـ فإنه[٣] رجح غير الأوضح؛ لِما ادعى من غلبة الزيادة.

(وقال) يعني سيبويه **(في سُبْرُوْت)** وهو الدليل الحاذق الذي يسبر الطريق ويخبرها، وهو مما فيه اشتقاق واحد معارض بعدم النظير: هو **(فُعْلُول)** ترجيحاً لعدم النظير على الاشتقاق، فقال: هو فعلول كعصفور، وليس بفعلوت؛ لندرته. **(و)**الأولى هاهنا ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتاً ملحقاً بعصفور, كما **(قيل:)** إنه **(من السبر)** بشهادة الاشتقاق الظاهر

---

(١) – أي: سيبويه. تمت

(٢)- يعني لا كما قال الرضي. تمت منه. فإنه ذكر أنه ليس في تربوت إلا اشتقاق غير واضح, وهو اشتقاقه من التراب, كما ذكره سيبويه, لم يعارضه عدم نظير ولا غلبة.

(٣) – يعني سيبويه. تمت

كما تقدم[١]، فهو اشتقاق واضح غير بعيد، فما كان حقه أن يذكر هنا[٢].

(وقال) يعني سيبويه **(في تنبالة)** وهو مما عارض الاشتقاق البعيد فيه قلة النظير: هو **(فعلالة)** بالحكم بأصالة التاء؛ ترجيحاً للفرار من قلة النظير على الاشتقاق؛ لأن فعلالة كثير كسرادح[٣]، وتفعال قليل كتلقاء.

(وقيل:) هو تِفْعالة بالأخذ **(من النبَل الصغار)** ـ والنَّبَل ـ بالتحريك ـ: الصغار من الحجارة ـ ترجيحاً للاشتقاق على الفرار من قلة النظير، وإن كان بعيداً فقد وجد فيه نوع مناسبة؛ **(لأنه)** أي: التنبالة **(القصير)**، والقصير صغير. قال الرضي: ولا منع من تجويز الأمرين[٤]، يعني فيما عارض الاشتقاق البعيد فيه عدم النظير أو قلته[٥].

(وسُرِّية) وهي مما فيه اشتقاقان أحدهما أوضح اختلف فيها: **(قيل: هي)** فُعْلِيّة كدُهريّة, مأخوذة **(من السِّر)**، وضم السين من شواذ النسب كدُهري في الدّهْر، وهو الظاهر، وهو إما من السِّر بمعنى الخفية؛ لأنها أمة تخفى عن الحرة، وإما من السِّر بمعنى الجماع؛ لأنها لذلك، لا للخدمة. **(وقيل: هي)** فُعِّيْلة **(من السراة[٦])** وهي: أعلى الشيء؛ لأنه يركب سراتها. وهذا وزن نادر كمُرِّيق، وهو: العصْفُر.

(ومَؤُوْنة) وهو مما فيه اشتقاق أوضح، واشتقاق غير أوضح، اختلف فيه: **(قيل: هو)** فَعُولة **(من مَانَ)** فلاناً **(يمون)** إذا احتمل مؤنته وقام بكفايته.

---

(١) — من أنه الذي يسبر الطريق. تمت

(٢) — بل في الاشتقاق الواضح. تمت

(٣) — السرداح: الناقة الكثيرة اللحم, وقال الفراء: العظيمة. تمت

(٤) — بناء على نسخة الرضي السابقة. تمت

(٥) — أي: قلة النظير. تمت

(٦) — هو بفتح السين جمع سري, وهو عزيز, وأصله سروة. تمت ابن جماعة.

وهذا الاشتقاق ظاهر، وأصله: موونة ـ بالواو ـ قلبت الواو المضمومة همزة[١]، **(وقيل:)** هو مَفُعْلة **(من الأون)** وهي أحد العِدْلين؛ **(لأنها)** أي: المؤونة **(ثِقْل)**، فهمزته أصلية، وأصله: مأْوُنة[٢] كمكْرُمة. وهو أبعد من الاشتقاق الأول؛ لأن الثقل غالب في المؤونة لا لازم، **(وقال الفراء)**: هي مفُعْلة أيضاً، لكنها مأخوذة **(من الأين)** وهو الإعياء. وهو أبعد من الاشتقاق الثاني، وأصله:مأْيُنة، نقلت الضمة إلى ما قبلها، وقلبت الياء واواً، على ما هو أصل الأخفش[٣].

(وأما منجنيق) فالوجوه المحتملة العقلية فيه سبعة[٤]؛ لأن فيه ستة أحرف، فالياء منها زائدة قطعاً؛ لإمكان ثلاثة أصول دونها، والجيم والقاف أصلان قطعاً؛ إذ ليسا من حروف الزيادة، وحينئذ يحتمل أن يكون خماسياً فيكون: فَعْلَلِيلاً، وأن يكون رباعياً مزيداً فيه فيكون إما: مَفْعَليلاً أو فَنْعَليلاً، أو فَعْلَنِيلاً، أو ثلاثياً مزيداً فيه فيكون إما منفعيلاً أو فنعنيلاً أو مفعنيلاً.

وفَعْلَلِيل مختلف فيه، كما ذكر المصنف[٥]، والباقي نادر، إلا فنْعَليلاً كعَنْتريس، وهي الناقة الشديدة، من العترسة، وهي الشدة.

وقد روي: جَنَقُونا[٦]، وسمع جمعه على مجانيق[٧].

---

(١) — لأن الواو المضمومة المتوسطة تقلب همزة نحو: أدور. تمت جاربردي.

(٢) — نقلت ضمة الواو إلى الهمزة فصارت مؤونة.

(٣) — من أن الياء إذا وقعت عيناً ساكنة مضموماً ما قبلها تنقلب واواً, لا أن تبدل الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه. تمت جاربردي.

(٤) — وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة؛ فإن كانت أصلية فإن كان النونان أيضاً كذلك فهو فعلليل، وإن كانا زائدتين فهو فنعنيل من مجق، وإن كان الأول أصلاً دون الثاني فهو فعلنيل من منجق، وإن كان العكس فهو فنعليل من مجنق، وإن كان الميم زائداً:فإن كان النونان أصليين فهو مفعليل من نجنق، وإن كان الأول أصلاً دون الثاني فهو مفعنيل من نجق، وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق. تمت رضي.

(٥) — في مزيد الخماسي في الكلام على خندريس. تمت

(٦) — فوزن منجنيق منفعيل؛ لأن أصوله الجيم والنون والقاف. تمت جاربردي. والواو في قوله: وقد روي واو الحال. تمت

(٧) — فيكون وزن منجنيق فنعليلاً؛ لأن حذف النون في الجمع دليل على زيادتها, وإذا كانت النون زائدة فلا =

إذا عرفت هذا **(فإن اعتُد بِجَنَقُونَا)** يعني: رمونا بالمنجنيق، وجعلت عربية مأخوذة من لفظ المنجنيق **(فَمَنْفَعِيل)** أي: فوزنه مَنْفَعِيل بالحكم بزيادة الميم والنون[١]، وإن كان معدوم النظير؛ بشهادة الاشتقاق.

(وإلا)أي: وإن لم يعتد بجنقونا بناء على ما قال الفراء: إن المنجنيق مولدة - أي: عجمية- وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فقولهم: «جنقونا» من معنى منجنيق، لا من لفظه، كدَمِثٍ[٢] ودِمَثْرٍ [وثرة وثرثار]، وإنما احترزوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم كإنقحل[٣]. **(فإن اعتد بمجانيق)** أي: بما سمع عن العرب من جمعه على مجانيق **(ففنعليل)** أي: فوزنه فنعليل، بالحكم بزيادة النون[٤]؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأن سقوطها في الجمع دليل زيادتها، وإذا ثبتت زيادتها فالميم أصل؛ لئلا يلزم زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل، ولم يحكم بزيادة النون الثانية؛ لعدم وجود فنعنيل في كلامهم، ولأن الأصل أصالة الحرف إذا لم يقم على زيادته دليل.

(وإلا) أي: وإن لم يعتد بمجانيق **(فإن اعتُد بسلسبيل)** أي: حكم بوجود فعلليل **(على)** ما هو قول **(الأكثر)** في سلسبيل: إنه فعلليل بزيادة الياء فقط؛ إذ لا تضعيف مع[٥] الفصل بالأصلي كما سيأتي، وقال الفراء بل هو[٦] فعفليل

يجوز أن تكون الميم أيضاً زائدة؛ إذ لا يجتمع في أول الاسم زيادتان إلا أن يكون جارياً على الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول كمنطلق ومستخرج فإنه يجوز أن يجتمع في أولهما زيادتان.

(١) – الأُولى, ويصير وزن جمعه مفاعيل. تمت

(٢) – الدمث: السهل الخلق, وبابه فرح, ودماثة أيضاً, وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التي لا يشق السير عليها، والدمثر كسبطر وعلبط وجعفر: بمعناه, أي: بمعنى الدمث، فقد اختلف اللفظ واتحد المعنى. تمت

(٣) – مثال القليل النادر الذي فيه زيادة حرفين في أوله وهو اسم غير جار على الفعل. تمت

(٤) – الأُولى ويصير وزن مجانيق: فعاليل. تمت

(٥) – أي: لا يجوز تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصلي بينهما. تمت

(٦) – أي: سلسبيل. تمت

لتجويزه التضعيف مع الفصل بالأصلي **(ففعْلَلِيل)** أي: فوزنه فعلليل، فيكون خماسياً مزيداً فيه الياء؛ إذ لا يحكم بالزيادة إلا لدليل قاهر، ولا دليل هنا فجميعها أصول.

(وإلا) أي: وإن لم يعتد بسلسبيل، أي: لم يحكم بكونه فعلليلاً -كما قال الأكثر- بل حكم بأنه فعفليل -كما قال الفراء- **(ففنعَلِيل** [١]**)** أي: فوزنه فنعليل، بالحكم بزيادة النون الأولى؛ لوجود هذا الوزن وندرة غيره، كما عرفت.

وليس شيءٌ من الميم والنون الأخرى حرفاً غالباً زيادته في مثل محله حتى يعرف بالغلبة أنه على أحد الأوزان الأخر.

(ومجانيق يحتمل الثلاثة) الأوزان؛ إذ الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده، **(فيكون مفاعيل)** إن ثبت جنقونا، **(أو فلاليل)** محذوف العين على غير القياس إن اعتد بأن سلسبيلاً فعلليل، **(أو فعاليل)** إن كان وزن منجنيق فنعليلاً، إما اعتداداً بمجانيق، وإما ترجيحاً له[٢] لوجوده دون غيره، هذا تقرير كلام المصنف.

وقال نجم الأئمة: إن مجانيق جمع منجنيق عند عامة العرب فكيف لا يعتد به؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف مفرده الأصول إلا الخامس، فحذفهم للنون بعد الميم دليل زيادتها، وليس مجانيق كجنقونا؛ لأن ذلك[٣] حكاية عن بعض العرب، ومجانيق في جمع منجنيق متفق عليه. وكونه فنعليلاً مذهب سيبويه، ففي قول المصنف: «وإلا»، أي: وإن لم يعتد بمجانيق نظر.

وقال أيضاً: وفي قول المصنف: «فإن اعتد بسلسبيل» نظر أيضاً؛ لأن فعلليلاً

---

(١) في المتن الذي شرح عليه الجاربردي «وإلّا ففعلنيل» وكذا في شرح الرضي وغيرهما، فينظر في ذلك. تمت

(٢) — أي: لفنعليل لوجوده دون غيره كما تقدم للشارح. تمت

(٣) — أي: جنقونا. تمت

ثابت وإن لم يثبت أن سلسبيلاً فعلليل؛ وذلك لأن برقعيد[١] -وهي: قصبة في ديار ربيعة فوق الموصل- فعلليل بلا خلاف، وكذا علْطَميس[٢] بمعنى الشابة؛ لأن اللام والميم والسين[٣] ليست بغالبة في مواضعها[٤]، ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان منجنيق فعلليلاً سواء ثَبَتَ بنحو: برقعيد فعلليلٌ أو لا؛ وذلك لأن جنقونا غير معتد به، والأصل ألا نحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه: إما بالاشتقاق، أو عدم النظير، أو غلبة الزيادة.

فإن قيل: إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزن غريب، ومن الحكم بأصالته وزن غريب فالحكم بزيادته أولى؛ لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول.

قلت: ذلك إذا لم يكن في ذلك البناء زائد متفق عليه، والياء في نحو: منجنيق متفق على زيادتها، فمثل هذا البناء على أي: تقدير كان من ذوات الزوائد، فلو لم يثبت مجانيق لكنا نجمع منجنيقاً على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج، انتهى.

ويعلم من كلامه أن منجنيقاً فنعليل، لكن ما ذكره من قوله: «ذلك إذا لم يكن في ذلك البناء زائد»..إلى آخره؛ يخالف ظاهر كلام المصنف وكثير من شراح كلامه[٥] فيما سيأتي، وسننبه عليه.

(ومنجنون) وهو الدولاب **(مثله)** أي: مثل منجنيق في احتمال الأوجه الثلاثة، وهي: أصالة الميم والنون الأولى حيث حكم بأنه فعلليل، وأصالة الميم وزيادة النون الأولى حيث حكم بأنه فنعليل، وزيادتها معاً حيث حكم بأنه

---

(١) – ممتنع للعلمية والعجمة. تمت مؤلف، لكن لا يبقى فيه حجة إذا كان أعجمياً, فالظاهر أنه ممتنع للتأنيث والعلمية. تمت

(٢) – العلطميس كزنجبيل من النوق الشديدة الغالية، والهامة الضخمة الصلعاء، والجارية التَّارَّة الحسنة القوام، والكثير الأكل الشديد البلع. تمت قاموس، والتارُّ:المسترخي من جوع أو غيره. تمت قاموس.

(٣) – في علطميس. تمت

(٤) – حتى تجعل زائدة. تمت

(٥) – وذلك أنه إذا ندر الوزن على التقديرين حكم بالزيادة سواء كان هنالك زائد متفق عليه أم لا. تمت

منفعيل، **(لمجيء منجنين)** بمعناه، ومنجنين مثل منجنيق، فكان منجنون أيضاً مثله، **(إلا في)** واحد منها، وهو احتمال زيادة الميم والنون الأولى الذي كان به هناك **(منفعيل)** [١] فإنه ليس له وجه في منجنون, كما أنه ليس له وجه في منجنين؛ لأن ثبوته[٢] هناك كان مبنياً على رواية: جنقونا، ولم يسمع هنا: جنّونا، فلم يبق إلا فعللول إن ثبت فعلليل، وإلا ففنعلول، وذلك لأن من لغاته منجنيناً وهو إما فعلليل إن ثبت نحو: برقعيد، أو فنعليل إن لم يثبت؛ لثبوت عنتريس كما تقدم.

وليس منفعيلاً لعدمِ جنّونا[٣] واستبعادِ منفعيل[٤] كما تقدم.

وبقي من الأوزان التي تحتمل هنا: مفعليل، وهو ساقط لغرابته، وأما بقية الأوزان المحتملة هناك -وإن ذكرنا أنها نادرة- فهي هنا غير موجودة, وهي: فنْعَنيل، وفعْلنيل، ومَفْعَنيل؛ لأن إحدى اللامين في: منجنين ـ أعني النونين الأخيرتين ـ لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً، أو بأصالة إحداهما؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه، أو أربعة إذا لم يفصل حرف أصلي، فإحدى النونين حينئذ تكرير للأخرى، وهي[٥] لام, فلا ينطق بها إلا لام مثلها، فلا يوجد شيء من الثلاثة المذكورة فيه، فلا يثبت في: منجنون إلا ما ثبت في منجنين.

(ولولا منجنين) أي: لولا وجود منجنين بمعنى منجنون **(لكان)** منجنون **(فعللولاً)** قطعاً, فتكون النون الأولى فيه أصلية، ويكون رباعياً ملحقاً بالخماسي؛ لثبوت فعللول بغير تردد **(كعضرفوط)**، ولم يقل[٦] إنه لا يكون فعْلَلُولاً إلا إذا ثبت فعلليل وإلا فهو فَنْعَلُول.

---

(١) على الحكاية. تمت

(٢) – أي: منفعيلاً. تمت

(٣) – ليدل على زيادة الميم والنون في منجنون كما دل جنقونا على زيادتها في منجنيق. تمت جاربردي

(٤) – لما يلزم من زيادة حرفين في أول اسم غير جار على الفعل. تمت

(٥) – أي: الأخرى. تمت

(٦) – عطف على قوله لكان فعللولاً, أي: لولا منجنين لكان فعللولاً قطعاً ولما قلنا إنه لا يكون فعللولاً إلا إذا ثبت فعلليل, بل يقال عند انتفاء منجنين إنه فعللول سواء ثبت فعلليل أم لم يثبت. تمت

قال الرضي: والأولى الحكم عليه بفعللول، وعلى منجنين بفَعْلليل؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى، والأصل الحكم بأصالة الحرف إلا أن يمنع منه مانع.

وأما إحدى النونين الأخيرتين فالغلبةُ دالة على زيادتها، وجمعُ منجنون ومنجنين على مناجين، كذا يجمعها عامة العرب، سواء كان فعْلَلُولاً أو فَنْعَلولاً؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرتين ـ لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف ـ أولى من حذف النون التي بعد الميم.

والظاهر أن الزائد من المكرر فيه هو الأول؛ إذ لو كان الثاني لجاز مناجنٍ ومناجين بالتعويضِ عن المحذوف وتركِ التعويض، كما في سفارج وسفاريج، لكنه يأباه ما سيأتي إن شاء الله تعالى من أن الزائد في المكرر للإلحاق هو الثاني باتفاق، فالأولى أن يقال: التزم فيه التعويض على غير القياس.

(وخندريس كمنجنين) في الحكم بأصالة نونها إن ثبت: فعْلَلِيل، أو زيادتها إن لم يثبت. قال نجم الأئمة: هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق.

وتقسيمه أن يقال: إن كان في الاسم اشتقاق فهو إما واحد أو لا، والواحد إما ظاهر أو لا، والذي فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهراً أو يكون الجميع غير ظاهر، أو بعضه ظاهراً دون الآخر.

فالواحد الظاهر يحكم به كما في: رعْشَن(1)، وبِلَغْنٍ، والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الاسم عن الأصول اختلف فيه، هل يحكم به أو بالمرجح الآخر؟ قال: ولا منع من تجويز الأمرين.

وإن لم يعارضه(2)، فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحرف؟ فيه تردد. قال: والأولى اعتباره(3).

---

(1) — رعشن كجعفر: المرتعش.

(2) — في الثلاث النسخ يعارضاه وفي شرح الرضي يعارضه. تمت

(3) — أي: الاشتقاق. تمت

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأَوْلَق، وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر, كما في مؤونة وسرية.

وإن كانا خفيين [١]فهل يحكم بهما أو بمرجح[٢] آخر؟ فيه التردد المذكور؛ فإن حكم بهما: فإن تساويا احتملهما، وإن كان أحدهما أظهر حكم به [٣]، قال: وجوز بعضهم الأمرين، انتهى. ولم يذكر جميع الأمثلة[٤].

[معرفة الزائد بعدم النظير]

ولما فرغ من المعرفة بالاشتقاق شرع في المعرفة بعدم النظير ـ والمراد بعدم النظير هو عدمه حقيقة أو حكماً، فيشمل ما ندر نظيره فإنهم يعدونه منه[٥] ـ فقال: **(فإن فقد الاشتقاق)** أي: الظاهر والخفي **(فبخروجها)** أي: يعرف الزائد بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف **(عن الأصول)**, خروجها عن الأصول على وجهين:

أحدهما: أن تخرج بتقدير الأصالة والزيادة. والثاني: أن تخرج بتقدير أصالة الحرف لا بتقدير زيادته.

وأوضح مثال فيه[٦]:«منجنيق» على تقدير عدم ثبوت: «جنقونا»، وعدم «فعلليل»، فإنه يخرج على تقدير الأصالة لعدم فعلليل، لا على تقدير الزيادة لثبوت نحو: عنتريس. وهذا القسم هو الذي ينبغي أن يكون مراد المصنف بقوله هنا: «فبخروجها عن الأصول»؛ ليقابل قوله فيما بعد: «فإن خرجتا معاً»،

---

(١) – عبارة شرح الرضي: «وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بهما أو بالمرجح الآخر؟ إلخ».

(٢) – هذا كلامه, ولو قال: «أو بمعارض آخر» لكان أولى، والله أعلم. تمت منه

(٣) – قال الرضي بعد هذا: «وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور». تمت

(٤) – لم يذكر أمثلة قوله: «وإن كانا خفيين»، ولا مثال قوله:«والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الاسم عن الأصول». تمت صديق

(٥) – أي: مما عدم نظيره حكماً. تمت

(٦) – أي: فيما خرج بتقدير الأصالة لا بتقدير الزيادة. تمت

لكن الأمثلة التي ذكرها فيه لا(١) توافقه, كما ستعرفه.

والمراد بالأصول هنا: الأوزان المعروفة المشهورة(٢)، لا أوزان الرباعي والخماسي المجردة عن الزوائد؛ بدليل عَدِّه: ألنججا(٣)، وخُنْفُساء ـ بضم الفاء ـ في الأوزان الأصول.

(كتاء تَتْفُل) -بفتح التاء الأولى، وسكون الثانية، وضم الفاء- وهو: ولد الثعلب، **(وتاء تَرْتُب)** وهو مثله في الزنة؛ فإنه لو حكم بأصالة تائيهما لكان وزن كل منهما فَعْلُلاً -بفتح الفاء وضم اللام الأولى- وهو غير موجود، فيحكم بزيادة التاء ولو كان تَفْعُل أيضاً غير موجود؛ لأن أبنية المزيد أكثر، يقال: أَمْرٌ تَرْتُب, أي: ثابت، ويقال: رَتَبَ رُتوباً، أي: ثبت.

قال الرضي: وما كان له أن يعده(٤) فيما فُقِد الاشتقاق فيه؛ لأن اشتقاقه ظاهر(٥) كما قلنا.

(ونون كُنْتَأْل) بالهمز، وهو مضموم الأول ساكن الثاني والرابع، وهو: القصير، فإن نونه لا يجوز أن تكون أصلية؛ إذ يكون وزنه فُعْلَلاًّ إن لم تكن الهمزة زائدة، أو فُعْلأْلاً إن كانت زائدة، وكلاهما نادران, فيحكم بالزيادة ولو كان فُنْعَلّ أو فُنْعَأْل أيضاً نادرين.

كذا يفهم من كلامهم القطعُ بزيادة النون، والترددُ في زيادة الهمزة، ولعل

---

(١) – وقد أورد هذا السؤال المحقق الجاربردي وأجاب عنه, فقال: و يعلم منه أن تتفلاً وترتباً مما يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء وزيادتها, والكلام فيما يخرج منها على أحد التقديرين؛ فكيف يصح ذكرهما هنا؟ وغاية ما أمكنني فيه أن يقال: مراد المصنف أن يبين أنه إذا خرج اللفظ عن الأصول بتقدير أصالة حرف فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف, ومثَّل لذلك بما يخرج على تقدير الأصالة، ولم يعبأ بخروجه على تقدير الزيادة أيضاً فإنه ليس منظوراً فيه هاهنا. تمت

(٢) أعم من أن تكون من أوزان الرباعي أو الخماسي أو غيرهما. تمت

(٣) – قال في اللسان: الألنجج عود الطيب وقيل هو شجر غيره يتبخر به.

(٤) – أي: ترتب. تمت

(٥) – فيحكم بالزيادة لأجل الاشتقاق. تمت

الفرق قلةُ زيادة الهمزة في الوسط وكثرةُ زيادة النون. لكن مقتضى ما تقدم عن الرضي(١) أنه لا يحكم بزيادة النون إلا على فرض أصالة الهمزة.

(و) نون **(كَنَهْبُل)** ـ مفتوح الكاف والنون، ساكن الفاء، مضموم الباء ـ وهو من أشجار البادية، فإنه يحكم بزيادتها(٢)؛ لخروج الكلمة عن الأصول على تقدير أصالتها، إذ فَعَلُّل نادر، ولو كان فَنَعْلُلٌ أيضاً مثله في الندرة.

(بخلاف) نون **(كَنَهْوَرٍ)** وهو العظيم من السحاب, بزنة: سفرجل، فلا يحكم بزيادتها؛ لعدم خروج الكلمة عن الأصول على تقدير أصالتها، إذ يصير: فَعَلْوَلاً، فيكون ملحقاً بسفرجل.

(ونون (٣) **خُنفَساء)** -بضم الخاء وفتح الفاء- فإنه لو حكم بأصالتها لكان وزنها فُعْلَلاء ـ بضم الفاء وفتح اللام الأولى ـ وهو نادر، فيحكم بزيادتها، ولو كان فُنْعَلاء أيضاً نادر، والرضي يحكم بأصالة النون؛ لأن الألف زائدة قطعاً. **(ونون قُنْفَخر)** -بضم القاف وفتح الفاء- وهو الفائق في نوعه، فإنه لو حكم بأصالتها لكان وزنه فُعْلَلاً -بضم الفاء، وفتح اللام الأولى- وهو نادر، فيحكم بزيادتها، ولو كان فُنْعَلٌّ أيضاً نادراً.

(أو بخروج(٤) **زنة أخرى لها)** يعني إذا كان في كلمة لغتان، وبتقدير أصالة حرف من حروف الزيادة في إحدى الزنتين لا تخرج الزنة عن الأصول، لكن الزنة الأخرى التي لتلك الكلمة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف، فإنه يحكم بزيادة ذلك الحرف في الزنتين معاً؛ لأن اللفظ والمعنى متفقان، فكيف يكون أصلاً في أحدهما وفي الآخر زائداً؟, وذلك **(كتاء تُتْفُل)** -بضم التاء- **(وتُرْتُب)** -

---

(١) — حيث قال الرضي: قلت: وذلك إذا لم يكن في البناء زائد متفق عليه. تمت

(٢) —أي: نون كنهبل. تمت

(٣) عطف على قوله: «ونون كنتأل». تمت جاربردي

(٤) — عطف على قوله: «فبخروجها», أي: فإن فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج تلك الكلمة عن الأصول أو بخروج زنة أخرى لتلك الكلمة عنها. تمت جاربردي

بضم التاء الأولى أيضاً- **(مع)** وجود: تَتْفُل وتَرْتُب -بفتحها- فإنه لو حكم بأصالتها لكان كبُرْثُن، لكن لما خرج تَتْفُل وتَرْتُب -بفتح التاء الأولى- من الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادتها مع ضمها أيضاً. **(و)** كذا **(نون قِنْفَخر)** بوزن قِرْطَعب **(مع)** وجود **(قُنْفَخْر)** -بضم القاف- فإنه لو حكم بأصالتها لكان كقِرْطَعْبٍ، لكن لما خرج عن الأصول على لغة ضم قافه حكم بالزيادة مع كسرها أيضاً. **(و)** كذا نون **(خُنفُساء)** ـ بضم الفاء ـ **(مع)** وجود **(خُنفَساء)** -بفتحها- فإنه لو حكم بأصالتها لكان كقُرفُصاء، لكن لما خرجت بفتحها عن الأصول حكم بالزيادة مع الضم أيضاً. **(و)**كذا **(همزة أَلنجج)** -بفتح الهمزة- **(مع)** وجود **(ألنجوج)** بمعناه، فإن كلاً منهما معناه العُود[١]، فإنه لو حكم بأصالتها في ألنجج لم تخرج عن الأصول؛ إذ يكون وزنه فَعَنْلَلاً وهو موجود كشَرَنْبَث[٢]، لكن لما خرج ألنجوج عن الأصول على تقدير أصالة الهمزة؛ لأن فَعَنْلُولاً شاذ ولو كان أَفَنْعُوْل مثله[٣] ـ حكم[٤] بالزيادة فيهما جميعاً، والنون الثالثة فيهما زائدة أيضاً؛ لغلبة زيادتها ثالثة ساكنة كما سيجيء إن شاء الله تعالى، فوزنه: أفنْعَل، ولا يجوز أن يحكم بأصالتها[٥] وزيادة التضعيف؛ لأن «لنج» مهمل، بخلاف «لج» ففيه شبهة الاشتقاق، وبها[٦] يعرّف الرضي زيادة الهمزة والنون فيهما معاً، لا بعدم النظير في ألنجوج؛ لأن الواو زائدة قطعاً.

(فإن خرجتا معاً) أي: الزنتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف

---

(١) – الذي يتبخر به. تمت جاربردي

(٢) – هو الغليظ الكفين والرجلين, والأسد. تمت

(٣) – في الشذوذ. تمت

(٤) – قوله: «حكم» جواب لَمَّا. تمت

(٥) – أي: النون الثالثة. تمت

(٦) – أي: بشبهة الاشتقاق، وعبارة الرضي هكذا «فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة ألنجوج بعدم النظير لأنه مزيد فيه بالاتفاق؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد, بل عرفنا زيادة همزته وهمزة ألنجج بشبهة الاشتقاق والغلبة..إلخ». انظر ٣٦٠/ج١.

وزيادته **(فزائد أيضاً)** أي: فيحكم بزيادة حرف الزيادة؛ لما عرفت من كثرة أبنية المزيد, **(كنون نَرجِس)** -بفتح النون وكسر الجيم- للنبت المعروف، فإنه يحكم بزيادتها وإن لم يأت: نَفْعِل في الأسماء كما لم يأت فَعْلِل بكسر اللام.

(و) كذا نون **(حِنْطأو)** ـ بالهمز كقِرْطَعب ـ وهو العظيم البطن؛ فإنه يحكم بزيادتها وإن ندر: فِنْعَلْو كما ندر فعْلَلْوٌ، وأما الواو فعرفت زيادتها بالغلبة مع ثلاثة أصول.

ومقتضى كلام الرضي ألا يحكم بزيادة النون إلا أن له فيه عذراً كما سيأتي في تعداد الغالب عند قول المصنف: «ونون حنظأوٍ[١]».

(و) كذا **(نون جُنْدَب)** وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين، فإنه يحكم بزيادتها؛ لعدم نظيرها على تقدير الأصالة **(إذا لم يثبت جُخْدَب[٢])** وإن كان فُنْعَلٌ أيضاً نادراً.

قال الرضي: الأولى أن جندباً فُنْعَل, ثبت جُخْدَب أو لا؛ للاشتقاق[٣]، لأن الجراد يورث جدب الأرض، ولذا سمي جراداً؛ لجرده وجه الأرض من النبات.

(إلا أن تشذ الزيادة) يعني لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة بأن لا يزاد في مثل ذلك الموضع أصلاً[٤] كما يدل عليه قوله: «إذ لم تُزد الميم خامسة...إلخ»، إذ لو حمل[٥] على خلاف الغلبة لم يحكم[٦] بزيادة النون في كُنْتأل

---

(١) – حيث قال الشارح: وقال الرضي: فيه غالب واحد وهو الواو، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين إلا أنهما لما كانتا رسيلتيها فيه وفي كنتأو وسندأو جعل حكم أحدهما في الزيادة حكم الواو..إلخ.

(٢) – وجخدب بفتح الدال وهو بمعنى جندب. تمت.

(٣) – ويمكن أن يقال: هذا إنما يتم لو كان هذا الاشتقاق محققاً, وليس كذلك. تمت جاربردي

(٤) – لا غالباً ولا نادراً. تمت

(٥) – أي: قوله: إلا أن تشذ الزيادة. تمت

(٦) – جواب لو الثانية. تمت

وحِنْطَأْوٍ[١] وغيرها ـ لم يحكم[٢] بزيادته، ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضاً **(كميم مَرْزَنْجُوش**[٣]**)** فإنه لا يحكم بزيادتها، **(دون نونها)** فيحكم بزيادتها؛ **(إذ لم تزد الميم أولاً خامسة)** يعني في أول الاسم غير الجاري على الفعل إذا كان بعده أربعة حروف أصول، أما في الجاري كمدحرج فتزاد، بخلاف النون فإنها لا تشذ زيادتها، فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسي فهو: فَعْلَنْلول وإن لم يأت له نظير كما لم يأت لمفعنلول أيضاً.

(و)كذا **(نون بَرْنَاساً**[٤]**)** وهو الإنسان، قيل: عطف على ميم مرزنجوش، أي: إلا أن تشذ الزيادة كميم مرزنجوش، وكنون برناساً فإنه يحكم بأصالتها، ووزنه: فعلالاً؛ إذ النون لا تكثر زيادتها ثالثة متحركة، وقيل: على نونها، أي: دون نون مرزنجوش ودون نون برناسا فإنه يحكم بزيادتها، فيكون وزنه فعنالا، وهذا أظهر[٥].

(وأما كُنَأْبيل) بالهمزة: اسم أرض عَلَمٌ، فليس مما يحكم بزيادة نونه أو همزته؛ إذ لا تخرج الكلمة على تقدير أصالتهما عن الأصول لوجود نظيره، ولذا قال: **(فمثل: خُزَعْبِيل)** فيكون من مزيد الخماسي. وكأن المقصود بذكره الرد على الزمخشري حيث جعله من مزيد الرباعي.

وقال الرضي: كنابيل، بالألف لا غير[٦]. فعلى هذا تكون[٧] زائدة للإلحاق

---

(١) – إذ هي غير غالبة. تمت. وهذا بناء على ما نقل عن الرضي أن النون غير غالبة في حنطأو وما أشبهه. تمت

(٢) – جواب لو الأولى. تمت

(٣) – وهو المردقوش. تمت قاموس، وكذا قال الجوهري حكاية عن ابن السكيت, قال: ويقال: هو الزعفران, قال: وأنا أظنه معرباً. تمت صحاح

(٤) – فيه لغات: بَرْنَساء, كعقرباء, وبَرناسا, وبُرناسا, ذكره الجوهري، والله أعلم.

(٥) – إذ لا دليل على عدم زيادة النون في الوسط متحركة, وعدم كثرة زيادتها كذلك لا يضر؛ بناء على ما ذكرناه من معنى الشذوذ هنا. تمت منه والله أعلم.

(٦) – أي: لا بالهمزة، وهي عبارة الرضي حيث قال: وما يوجد في بعض النسخ «وأما كنأبيل بالهمز فمثل خزعبيل» الظن أنه وهم من المصنف أو من الناسخ؛ لأن كنأبيل بالألف لا بالهمزة, والألف في الوسط عنده لا تكون للإلحاق. تمت

(٧) – أي: الألف. تمت

بخزعبيل؛ لصحة كون الألف للإلحاق وسطاً عنده[١] كما تقدم، وعرفت زيادتها[٢] بالغلبة.

[معرفة الزائد بالغلبة]

ولما فرغ من المعرفة بعدم النظير شرع في المعرفة بالغلبة فقال: **(فإن لم تخرج)** أي: الكلمة عن الأصول بتقدير أصالة الحرف، ولا اشتقاق هناك، سواء خرجت بتقدير الزيادة كسلحفية[٣] أو لا كخمار **(فبالغلبة)** أي: فتعرف زيادة الحرف الذي في الكلمة من حروف الزيادة بغلبة زيادته، وذلك أنه عُلِم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها[٤]، فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب، **(كالتضعيف[٥])** الكائن **(في موضع)** كالعين وحدها أو اللام وحدها، **(أو)** في **(موضعين)** كفاء وعين، أو عين ولام، وإنما يحكم بزيادته **(مع ثلاثة أصول)** إذ لو لم يكن التضعيف معها لم تتم البنية إلا به فلا يحكم بزيادته كرَدَّ، وذلك التضعيف **(للإلحاق وغيره كقردد)** وهي الأرض المستوية، فالتضعيف في اللام للإلحاق بجعفر، **(ومرمريس)** وهو الأملس، فالتضعيف فيه في الفاء والعين للإلحاق ببرقعيد **(وعصبصب)** وهو الشديد, فالتضعيف فيه في العين واللام للإلحاق بسفرجل. لكن فيه اشتقاق ظاهر لأنه بمعنى عصب[٦]، **(وهَمَّرِش)** للعجوز المسنة, فالتضعيف فيه في العين للإلحاق بجحمرش.

---

(١) – أي: عند الرضي. تمت

(٢) – أي: الألف. تمت

(٣) – فإنها لا تخرج عن الأصول بتقدير أصالة يائها؛ إذ يكون وزنها: فُعَلِّلة وهو موجود كقذعملة، لا إن فرض زيادتها لأنه يكون وزنها فُعَلِّيَة وهو غير موجود في كلامهم. تمت

(٤) – أي: من حروف الزيادة. تمت

(٥) – قد عرفت في أول هذا الباب أن الغرض من هذا الباب بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف، وإنما ذكر التضعيف هاهنا لغلبة زيادته لا أنه مما نحن فيه؛ ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة كما في قردد وعصبصب. تمت جاربردي

(٦) – قال في الصحاح: العصب: الطي الشديد. تمت

(وعند الأخفش) أنه ليس بمضاعف العين، بل هو: فعْلَلِل أصل غير ملحق **(أصله: هَنْمَرِش**[١]**)** فهو **(كجَحْمَرِش)** لأنه لو جعل مضاعف العين لأدى إلى بناء معدوم **(لعدم فعَّلِل)** في كلامهم، **(قال: ولذلك**[٢]**)** أي: لعدم فعَّلِلٍ حتى يلتبس به بسبب الإدغام **(لم يظهروا النون)** كما هو الواجب في مثله -كما سيأتي في الإدغام- مما يحصل فيه بإدغام النون الساكنة[٣] في كلمة لبس بكلمة أخرى.

قال الرضي: الأخفش لا يخص فَعَّلِلاً، بل يقول: لم يلحق من الرباعي بجحمرش شيء، لا على فَعَّلل ولا على غيره.

تنبيه: التضعيف في موضع يكون للإلحاق[٤] وغيره، وأما في موضعين فينظر هل يأتي لغير الإلحاق[٥] أم لا[٦]؟

واعلم أن مختار المصنف: أن المتعين للزيادة في التضعيف فيما كان للإلحاق نحو: قردد هوالثاني؛ لأنه جعل في مقابلة اللام الثانية، وأما الأول فقد كان في مقابلة اللام الأولى فلم يُحتج إلى الزيادة لها، وقس غير اللام عليه. واختاره كثيرون، ومنهم الرضي.

---

(١) – فلا يكون فيه تضعيف عنده، بل قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم؛ فلذا توهم التضعيف، وليس فيه تضعيف. تمت ابن جماعة.

(٢) – كأنه إشارة إلى جواب سؤال، وهو أن يقال: لو كان أصله هنمرشاً لما أدغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر، فأجاب بأنه لا يلبس هنا لعدم فَعَّلِل فيعلم أنه فَعْلَلِل. تمت جاربردي

(٣) – سيأتي للمصنف في باب الإدغام تمثيل ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر بقولهم: «وتد الوتد» و «وطد الأمر»، وهو صريح في عدم اختصاص النون الساكنة بذلك فينظر فيما هنا. تمت العلامة صلاح بن حسين الأخفش رحمه الله تعالى.

(٤) – للإلحاق كقردد ولغيره كقطّع. تمت

(٥) – أما إذا لم يثبت فعلليل فمرمريس تضعيف لغير الإلحاق، لكن الحق ثبوت فعلليل كما عرفت. تمت منه.

(٦) – الظاهر أنه يأتي كحلبلاب لنبت كما سيأتي في مسائل التمرين؛ إذ لا أصل يلحق به. تمت

(و)أما **(الزائد في)** غيره(١) **(نحو: كرّم)** فقال المصنف: هو **(الثاني أيضاً)**؛ طرداً للباب.

(وقال الخليل:) الزائد فيه هو **(الأول**(٢)**)** كمذهبه فيما كان للإلحاق، واستدل على ذلك بدليل غير مفيد, كما نقله عنه(٣) الرضي.

(وجوز سيبويه الأمرين) أي: الحكم بزيادة الثاني أو الأول مطلقاً(٤)، فيحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين؛ لتعارض الأمارتين. واختار الرضي مذهب سيبويه فيما ليس للإلحاق.

والحاصل أن في زائد المضعف ثلاثةَ إطلاقات وتفصيلاً:

الخليل: الأول مطلقاً، وسيوبه: تجويز الأمرين مطلقاً، المصنف وكثيرون: الثاني مطلقاً. الرضي: الثاني في الإلحاق، وتجويز الأمرين في غيره.

وعبارة المصنف توهم أن خلاف الخليل وسيبويه ليس إلا فيما ليس للإلحاق(٥)، وليس كذلك كما صرح به الرضي.

[بيان ما يضعّف وما لا يُضعَّف من الأصول]

(ولا تضاعف الفاء) فلا يقال في نحو: ضرب: ضضرب؛ لعلمهم أنه لا يدغم، لامتناع الابتداء بالساكن، فيبقى(٦) الابتداء بالمستثقل، فعلى هذا ترك تضعيف الفاء وحدها وإن كان مع الفصل بينهما بحرف زائد.

---

(١) – أي: في غير ما كان للإلحاق. تمت

(٢) – قيل: لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى. تمت منه

(٣) – قال الرضي: قال سيبويه: سألت الخليل عن الزائد في نحو: سلّم؟ فقال: الأول؛ لأن الواو والياء والألف يقعن زوائد ثانية كفوعل وفاعل وفيعل، وكذا قال في نحو: حلبب وخدب؛ لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجدول وعثير وشمال. قال الرضي: وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت. تمت

(٤) – فيما كان للإلحاق وغيره. تمت

(٥) – قال: «والزائد في نحو: كرم الثاني أيضاً, وقال الخليل الأول, وجوز سيبويه الأمرين» فأوهم أن خلافهما في نحو: كرم فقط. تمت

(٦) – لأنه لو ترك الإدغام لحصل الاستثقال، ولو أدغم لسكن الأول ولامتنع الابتداء به. تمت

ونحو: كوكب ليس أحد المثلين فيه زائداً، بل هما أصلان، وكأنّ **ذلك**(١) لأن الزائد كالعدم.

وقوله: **(وحدها)** يعني أنها تضاعف مع العين كمرمريس، وإنما الممنوع تضعيفها منفردة.

(و)ما أتى فيه بعد الفاء والحرف الذي يليها حرفان مثلهما في المخرج أو في اللين ولم تتم ثلاثة أصول إلا بأحدهما(٢)، فالأول**(نحو: زلزل، و)**الثاني قد يتفق فيه حرفا اللين نحو: **(صَيْصية)** وهي الحصن **(و)** نحو: **(قوقيت)** من قوقى الديك أي: صاح، **(وضوضيت)** من الضوضأة: وهي الجلبة والصياح، بناء على ما في شرح المفصل من أن الياء منقلبة عن الواو فيهما(٣)؛ لوقوعها رابعة كأغزيت، فيكون الكل متفقاً فيه الحرفان، وقد يختلفان كالمثالين بناء على ما ذكر الرضي من تجويز كون الياء فيهما أصلية، **(رباعي، وليس)** شيء من حروف ما ذكرنا زائداً **(بتكرير الفاء)** أي: بأن يعتقد بأنه مكرر الفاء كما قيل في نحو: زلزل. **(ولا)** زائداً بتكرير **(العين)** كما ربما يدعى في الجميع(٤) إن كان أصل الياء في الأخيرين الواو وإلا ففي الأولين فقط؛ **(للفصل)** بين المثلين بحرف أصلي، ولا يجوز الفصل بين الحرف وما كرر منه بأصلي، وإنما جوزوا نحو: مرمريس مع ما يلزم من الفصل بين الحرف الأصلي الذي هو الميم الأولى والحرف الزائد الذي هو الميم الثانية بحرف أصلي وهو الراء لأن الراء حرف مكرر(٥) في: مرمريس فكأنه ليس بأصلي(٦).

(١) – أي: عدم الاعتداد بالفصل بالزائد. تمت

(٢) – أي: إلا بأحد الحرفين الواليين للفاء والحرف الذي يليها. تمت وقوله: فالأول أي: المماثلين في المخرج. تمت

(٣) – أي: في: قوقيت, وضوضيت. تمت

(٤) – أي: جميع ما ذكر من الأمثلة. تمت

(٥) – فليس هنا تكرار الفاء وحدها بل تكرار العين أيضاً, والمحذور الأول. تمت ابن جماعة

(٦) – لمشابهته في اللفظ لما ليس بأصلي وهو الراء الثانية فإنها زائدة قطعاً, وما أشبه الشيء قد يعطى حكمه. تمت ابن جماعة

(ولا) أي: وليس شيء مما فيه حرف اللين **(بذي زيادة لأحد حرفي اللين)** من غير قصد التكرير في نحو: صيصية؛ **(لدفع التحكم)** أي: الحكم بغير دليل، إذ ليس أحدهما أولى بالأصالة أو الزيادة من الآخر، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين.

وفيه: أن تجويز الأمرين يدفع التحكم، فالأولى أن يقال: للزوم كونه من باب يين(١) أو سلس القليلين.

(وكذا سلسبيل خماسي على الأكثر)؛ لما عرفت من عدم جواز تكرير الفاء وحدها، ومن عدم جواز التكرير مع الفصل بأصلي.

وقال الفراء: هو فعْفَلِيل، فهو يخالفهم في الموضعين، أعني أنه يجوز التكرير في الفاء وحدها, ويجوِّز التكرير مع الفاصل الأصلي.

(وقال الكوفيون: زلزل) مكرر الفاء؛ لأنه مأخوذ **(من زل)**، فوزنه: فعفل, **(وصرصر)** مكرر الفاء أيضاً؛ لأنه **(من صر، ودمدم**(٢)**)** كذلك؛ لأنه **(من دم؛ لاتفاق المعنى)** أي: بشهادة الاشتقاق، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي، فهم يقولون: يجوز تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلي في مثله(٣) مما يفهم منه المعنى بسقوط ثالثه.

واعلم أنه لم يظهر لكون الفصل بالأصلي يمنع التكرير في غير الفاء وجه فلينظر فيه(٤).

---

(١) – عبارة ركن الدين: لو جعلت الأولى زائدة لصار مثل صيصية من باب «يين», أي: باب ما يكون فاؤه وعينه حرفاً واحداً؛ لأن الصاد الأولى فاء والصاد الثانية عين حينئذ, وباب يين قليل، واليين: اسم مكان، ولو جعلت الياء الثانية زائدة صار من باب «سلس» أي: من باب ما يكون فاؤه ولامه من حرف واحد؛ لأن الصاد الأولى فاء والياء الأولى عين والصاد الثانية لام, وباب سلس أيضاً قليل؛ ولأجل هذا حكم على صيصية بأنها فعللة, وعلى قوقيت وضوضيت بأنها فعللت لا فعليت ولا فعلوت، وأن اللام الثانية واو قلبت ياء لوقوعها رابعة. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٢) – صر: صوَّت، ودم: هلك. تمت جاربردي

(٣) – أي: في مثل: زلزل وصرصر مما بقي بعد سقوط الثالث مناسباً للمعنى الذي كان قبل سقوط ثالثه مناسبة قريبة، وأما ما لا يفهم منه ذلك كالبلبال والخلخال فلا يرتكبون ذلك فيه. تمت رضي. والبلبال: الهم ووسواس الصدر. تمت رضي

(٤) – قيل: وكذا في الفاء, وأما منع تضعيف الفاء مع الفصل بزائد فوجهه ظاهر؛ لأن الزائد =

[زيادة الهمزة]

(وكالهمزة [(١)]**)** فإنها تغلب زيادتها **(أولاً)** لا وسطاً فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل ظاهر كشمأل[(٢)]، وكذا آخراً إلا بعد ألف زائدة كعِلْباء، **(مع ثلاثة أصول)** لا أقل؛ إذ لا تكون الكلمة على أقل من ثلاثة, **(فقط)** أي: لا أكثر منها؛ لأنه ثبت بالاشتقاق غلبة زيادتها إذا كانت كذلك كأحمر وأصفر وأعلم، فرددنا ما لم يعلم[(٣)] ذلك فيه بالاشتقاق إليه.

(فأفكلٌ) وهي الرعدة **(أفعل)** بالحكم بزيادة الهمزة لذلك، **(والمخالف)** القائل: ما لم يعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها فقال: أفكل فعلل كجعفر **(مخطئ)**؛ لما ذكره سيبويه من وجوب ترك صرف أفكل لو سمي[(٤)] به، ولو كان فعللاً لصرف، وأيضاً لو كان فَعْلَلاً لجاء في باب فعلل يفعلل فعللة ما أوله[(٥)] همزة.

(وإصطبل فِعْلَلّ كقرطعب) بالحكم بأصالة الهمزة؛ إذ لم يعرف بالاشتقاق غلبة زيادتها فيما فوق الثلاثة الأصول حتى يحمل عليه ما جهل.

[زيادة الميم]

(والميم كذلك) أي: كالهمزة تغلب زيادتها في الأول مع ثلاثة أصول، ولا تزاد مع أربعة، فمنبج[(٦)] -اسم بلد- محمول في الزيادة على نحو: مقتل ومضرب، حمل

كالعدم، والفاء لا تضاعف وحدها كما سبق. تمت

(١) - عطف على قوله: «كالتضعيف», أي: مما يعرف زيادته بالغلبة ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط. تمت

(٢) - وهو الاشتقاق كما تقدم. تمت

(٣) - كأرنب وأيدع. تمت وقوله: «بالاشتقاق»متعلق بيعلم, و «إليه» متعلق برددنا. تمت

(٤) - للوزن والعلمية. تمت

(٥) - «ما» فاعل جاء. تمت

(٦) - بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبعدها جيم: بلدة بالشام بين حلب والفرات, بناها كسرى. تمت

المجهول على المعلوم. فإذا تقدمت على أربعة أصول كما في «مرزنجوش» حكم بأصالتها، ولا يحكم بزيادتها غير أول إلا بدليل ظاهر كدُلامص.

(ومطردة) أي: زيادتها **(في الجاري على الفعل)** عنى به المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان كالمدحرج[١] والآلة كالمِحلب، وهو[٢] خلاف المشهور؛ إذ المشهور في الجاري على الفعل أنه إما بمعنى الموازن كاسم الفاعل، وكاسم المفعول من غير[٣] الثلاثي، يقال: جاريان على المضارع، أي: موازنان له. أو بمعنى المشتق منه الفعل، كما قال في الكافية: «المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل» أي: المشتق منه الفعل؛ فلو قال في موضع الجاري على الفعل: «المتصل بالفعل» لكان صواباً[٤].

واطراد زيادتها في المتصل بالفعل أعم من أن يكون بعدها ثلاثة أصول فقط أو أكثر، وكذا الهمزة يكون بعدها أربعة أصول في المتصل بالفعل وهي همزة الوصل في نحو: الاقشعرار والاحرنجام.

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد في هذه الغوالب ما تعلم زيادته بالاشتقاق، كما ذكر من زيادة الميم في الجاري على الفعل، وكما سيأتي في غيرها، فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل:«فإن فقد الاشتقاق» فهو غلط[٥]، وإن قصد ترك ذلك وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظير فهو صحيح، كذا قال الرضي.

---

(١) – المدحرج ـ بكسر الراء ـ:اسم فاعل، و ـ بفتحها ـ لأربعة: اسم المفعول والمصدر والزمان والمكان. تمت

(٢) – أي: إطلاق الجاري على الفعل على المصدر واسم الفاعل..إلخ.

(٣) – قيد لاسم المفعول. تمت

(٤) – إذ لا يقال في الموضع والزمان: هما جاريان على الفعل. تمت نجم

(٥) – إذ لم يفقد. تمت

[زيادة الياء]

(والياء زيدت مع ثلاثة) أي: إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة، سواء كانت في الأول كَيَرْمع(١) ويضرب، أو في الوسط كرحيم وفُلَّيْق(٢)، أو في الآخر كالليالي. قوله: **(فصاعداً)** أي: فما زاد على ثلاثة فإنها تزاد معه **(إلا في أول الرباعي**(٣)**)** فإنه يحكم بأصالتها **(إلا فيما يجري على الفعل)** يعني **(كيدحرج)** فإنها فيه زائدة أيضاً.

قال الرضي: وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى كنوني التثنية والجمع, يعني فلا وجه لعدها في الزوائد هنا.

وقوله:«فيما يجري على الفعل» قال الرضي: وهَم, وحقه إلا في الفعل، فإن الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء. ويمكن توجيهه بأنه على اختيار الكوفيين أن الفعل أصل للمصدر، ويريد بالفعل هنا المصدر، فإنه يطلق عليه(٤)، أو أراد(٥) بالفعل المصدر أيضاً، وبالجري: مطلق الاتصال، وإن كان خلاف المشهور، **(ولذلك)** أي: ولأنه لا يحكمُ بزيادتها في أول الرباعي، ويحكمُ بزيادتها في غيره **(كان يستعور)** ـ وهو الباطل، يقال: ذهب في اليستعور، وهو أيضاً بلد بالحجاز ـ فعللولاً **(كعضرفوط، و)** كان **(سُلحِفِية)** كقُذَعْمِلة, وهي دويبة جلدها عظام **(فُعَلِّيَة)** بالحكم بزيادة الياء؛ لكونها ليست في أول الرباعي.

---

(١) – حجارة بيض دقاق. تمت جاربردي

(٢) – الخوخ المتفلق عن نواه. تمت

(٣) – كيستعور وهو اسم موضع عند حرة المدينة وشجر يستا كبه وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي، والياء فيه أصل لأن الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة من أولها إلا ما كان جارياً على الفعل، وقوله: إلا فيما يجري على الفعل أراد به المضارع. تمت جاربردي

(٤) – فيكون المعنى إلا فيما يشتق منه المصدر.

(٥) – والفرق بين التوجيهين أن الأول لا يصح إلا على كلام الكوفيين بخلاف الثاني. تمت

[زيادة الواو والألف]

(والواو والألف زيدتا مع ثلاثة فصاعداً، إلا في الأول)، هما مع ثلاثة أصول فصاعداً لا يكونان إلا زائدتين في غير الأول، فالواو نحو: كوكب[(١)] وجدول وعصفور وحنطأو. والألف كخاتم، وحمار، وسرداح، وأرطى.

وأما في الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه، والواو لا تزاد فيه مطلقاً[(٢)] **(ولذلك كان: ورَنْتَل)** -وهو الشر يقال: وقع في ورنتل، أي: في شر- **فَعَنْللاً (كجحنفل)** وهو العظيم الجَحْفلة أي: الشفة.

[زيادة النون]

(والنون كثرت) زيادتها **(بعد الألف)** الزائدة إذا كانت **(آخراً)** وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وزعفران, لا نحو: عنان وسنان فهي أصلية فيهما؛ إذ لم يتقدمها ثلاثة أصول. **(وثالثة ساكنة نحو: شَرَنْبث)** كسفرجل, وهو غليظ الكفين والقدمين, **(وعُرُنْد)** -بضم العين والراء- وهو الغليظ من قولهم: شيء عرد، أي: صُلب. قال الرضي: ينبغي أن يَضُمَّ إلى قوله: «ثالثة ساكنة» قيداً آخر، وهو: أن يكون بعد النون حرفان كشرنبت وقلنسوة، أو أكثر من حرفين كجعنظار[(٣)]، وأما ما ذكره من «عرند» فليس النون فيه من الغوالب، بل عرفنا زيادته بالاشتقاق؛ لأنه بمعنى العَرْد. وأيضاً فإنا لو جعلنا النون في عرند أصلية لزم زيادة بناء في أبنية الرباعي المجرد[(٤)].

---

(١) – الواو في كوكب ثانية وفي جدول ثالثة وفي عصفور رابعة وفي حنطأو خامسة. تمت. وكذلك أمثلة الألف. تمت

(٢) – أي: مكسورة ومفتوحة ومضمومة مع ثلاثة أصول أو أكثر. تمت. لأنها إن كانت مضمومة أو مكسورة تطرق إليها الهمزة جوازاً مطرداً في نحو: وجوه, وكذا في نحو: وشاح عند المازني، وإن كانت مفتوحة تطرق إليها الهمزة عند صيرورتها مضمومة، وذلك في الاسم حال التصغير نحو: وجه ثم وجيه ثم أجيه, وفي الفعل عند بنائه للمفعول نحو: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ۝١١﴾ [المرسلات]، قرئ بالوجهين, وإذا همزت لم يعلم أهي منقلبة أم لا. تمت جاربردي مع حاشية ابن جماعة.

(٣) – وهو الشره النهم, والأكول الغليظ الضخم. تمت قاموس.

(٤) – إذ ليس فيها فُعُلّ. تمت

(واطردت) زيادتها **(في المضارع)** نحو: نَفْعل، **(والمطاوع)** نحو: انفعل، وافعنلل، وكذا فروعهما[١] من المصدر والأمر والمضارع.

[زيادة التاء]

(والتاء زيدت) باطراد **(في تفعيل)** كتكريم ونحوه، وهو التَّفْعال، والتَّفَعُّل، والتفاعل، والتَّفَعْلُل، والافتعال، والاستفعال. **(و)** بغلبة في **(نحو: رغبوت)** مما وقعت فيه آخر الكلمة بعد الواو الزائدة التي قبلها ثلاثة أصول فصاعداً، وكذا بعد الياء الزائدة التي قبلها ثلاثة أصول نحو: عفريت[٢].

وسيبويه لا يحكم بغلبتها بعد الواو والياء فيما ذكر، ويجعل الزيادة في مثله إنما تعرف بالاشتقاق أو عدم النظير[٣].

[زيادة السين]

(والسين اطردت) زيادتها **(في)** باب **(استفعل)** كاستكرم، واستحجر. **(وشذت)** زيادتها متوسطة بين الهمزة والطاء **(في)** قولهم: **(أسطاع)** بفتح الهمزة في لغة غير مشهورة على ما **(قال سيبويه)** فإنه قال: **(هو أطاع)** من باب الإفعال, وأصله:أطوع كأقوم، أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، ثم جعل السين عوضاً عن تحريك العين الذي فاته، وإذا كان أصله ما ذكرنا **(فمضارعه)** عنده يُسطيع **(بالضم)** لحرف المضارعة؛ لكونه رباعياً[٤].

(وقال الفراء:) زيادة السين فيه من المطردة لا من الشواذ، وإنما **(الشاذ)** فيه **(فتحُ الهمزة)** وجعلها همزة قطع **(وحذفُ التاء)**، وأصله: استطاع من باب

---

(١) – أي: فروع انفعل وافعنلل. تمت

(٢) – وعلى قول سيبويه: عفريت معلوم زيادته باشتقاقه من العفر ـ بكسر العين ـ وهو الخبيث الداهية. تمت نجم

(٣) – كما سيأتي في غزويت. تمت منه

(٤) – إذ زيادة السين شاذة فكأنها معدومة. تمت

استفعل، فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام[١]، فبقي اسطاع -بالكسر- ففتحت الهمزة، وقطعت، **(فمضارعه)** عنده **(يَسطيع بالفتح)**؛ لكونه زائداً على الأربعة. واللغةُ المشهورةُ إذا حذفت التاء من استطاع- بقاءُ الهمزة مكسورة موصولة كما كانت، قال تعالى: ﴿**فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ**﴾ [الكهف:٩٧].

(وعد سين الكسكسة) في الحروف الزائدة كما عده جار الله العلامة **(غلط؛ لاستلزامه)** أي: استلزام عده منها عد **(شين الكشكشة)**؛ إذ لا فرق بينهما، مع أن الشين ليست من حروف الزيادة اتفاقاً، وهذا الجواب إلزامي. والتحقيق أنها لم تعد لكونها حرف معنى لا حرف مبنى.

وسين الكسكسة لغة بعض العرب، يلحقون السين غير المعجمة بكاف الخطاب للمؤنث، فيقولون: أكرمتكس، وبعضهم يلحق الشين المعجمة، وكلاهما في حال الوقف؛ لإبقاء الكسرة؛ إذ لو سكنوا الكاف ذهب الفرق بين المذكر والمؤنث، وخصوا الشين والسين لخفائهما لما فيهما من الهمس، فعُلم أن كلاً منهما حرف جيء به لمعنى[٢].

[زيادة اللام]

(وأما اللام فقليل) زيادتها **(كزيدلٍ)** في زيد، **(وعبدلٍ)** في عبد، **(حتى)** إنه أُنكر زيادتها و**(قال بعضهم)** وهو الجرمي **(في فيشلة:)** وهي رأس الذكر، وزنها: **(فيْعَلة،)** فحكم بأصالة اللام وزيادة الياء **(مع)** قولهم: **(فيشة)** بمعناه، والياء فيه أصلية قطعاً، ولا لام فيه.

(و)قال **(في هيقل)** أيضاً: إنه فيعل **(مع)** وجود **(هيق)** بمعناه، وهو ذكر النعام.

(و)قال **(في طيسل:)** إنه فيعل **(مع)** وجود **(طيس)** بمعناه، وهما **(للكثير)** من كل شيء.

---

(١) – لتعذر الإدغام؛ لأنه يقتضي تحريك السين التي لا تتحرك ولا حظ لها في الحركة. تمت

(٢) – وهو الفرق المذكور. تمت

(و)قال **(في فحجل:)** إنه **(كجعفر)** يعني إنه رباعي لا زيادة فيه **(مع)** وجود **(أفحج)** بمعناه,أي: الذي تتدانى صدور قدميه وتتباعد عقباهما، وجعل ذلك كثرة وثرثار(١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وذلك تكلف منه.

والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك, فإن زيادة اللام ثابتة قطعاً في: زيدل وعبدل، بمعنى: زيد وعبد، وليس كذلك ثرة وثرثار، فإن زيادة الثاء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها.

(وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها) من حروف الزيادة **(ولا)** يرد عليه هاء السكت فيقال: إنها تزاد في الوقف, ولا **(يلزمه)** القول بزيادتها **(في نحو: اخشهْ فإنها)** أي: هاء السكت **(حرف معنى)** لا حرف مبنى، يعني أنها أتت لمعنى مستقلةٌ بإفادته، وهو: بيان الحركة مثلاً, **(كالتنوين، وباء الجر، ولامه)** فإن كل واحد منها لما كان لمعنى لم يُعد من حروف الزيادة وإن كانت زائدة على بنية الكلمة.

وقولنا: «مستقلة بإفادته»ليخرج نحو: ألف ضارب عن أن يسمى حرف معنى؛ إذ لا استقلال له بإفادة معنى، فإن الدال على الذات مع الحدث هو مجموع الهيئة والمادة كضارب مثلاً.

(وإنما) يرد عليه و**(يلزمه نحو: أمهاتٌ ونحو:)** أمهة، قال:[الرجز]

(أمهتي خندف وإلياس أبي)(٢) ....

---

(١) – قال الرضي: وقال [أي: الجرمي]: إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقاً للتقارب في اللفظ ويكون كل واحد من تركيب آخر كما في ثرة وثرثار، ودمث ودمثر كما يجيء... إلى أن قال الرضي: وكل ذلك تكلف منه. تمت

(٢) – البيت من الرجز, وقائله قصي بن كلاب جد النبي ﷺ, وقبله:

إني لدى الحرب رخي اللبب ... عند تناديهم بهال وهب

معتزم الصولة عالي النسب ... أمهتي خندف وإلياس أبي

ورخي: مرتخي. واللبب: ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من التأخر، والارتخاء إنما يكون عن كثرة جري الدابة، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران، وقوله: عند تناديهم: =

فإن الهاء فيهما زائدة؛ لأنهما بمعنى الأمات والأم، **(وأم فعل)** قطعاً؛ **(بدليل الأمومة)** وهي فعولة، ولا هاء فيها.

(وأجيب بجواز أصالتها) أي: بجواز أن يكون أصل «أم»أمهة؛ **(بدليل)** قولهم: **(تأمهت)** فلانة -على ما حكى الخليل- أي: اتخذتها أماً، وهو تفعلت بلا خلاف، وإن كان الظاهر المشهور: تأممتها بالميم. **(فتكون أمهة فعَّلة كأبَّهة)** وهي العظمة **(ثم حذفت الهاء)** التي هي لام الكلمة وقدر تاء التأنيث كما في قدر ونارٍ.

ورد هذا الجواب بأنه لا يتمشى في لفظ الأمومة؛ إذ هو فعولة بلا خلاف؛ ولا يجوز أن يكون أمومة فعوعة بحذف الهاء التي هي لام الكلمة والأصل(١) أمومهة؛ إذ فعوعلة غير موجود.

(أو) يقال في الجواب: **(هما)** أي: أم وأمهة **(أصلان)**؛ لمجيء: «تأمهت» و «تأممت» و «الأمومة»، فليس أحدهما فرعاً على الآخر وإن كان معناهما واحداً، **(كدَمْثٍ ودمثر)** كقمطر فإن معناهما واحد، وهو المكان اللين، ويجب الحكم بأنهما أصلان؛ إذ الراء ليست من حروف الزيادة، **(وثرة وثرثارٍ)** في قولهم: عين ثرة وثرثار, بمعنى: غزيرة(٢)، ويجب الحكم بأنهما أصلان؛ إذ الثاء ليست من حروف الزيادة، **(ولؤلؤ ولأَّأل)** فإن معنى لأَّأل موافق لمعنى لؤلؤ إذ هو بايعه، ويجب الحكم بأنهما أصلان؛ لأن لؤلؤاً رباعي؛ للفصل بحرف أصلي(٣) كما عرفت،

ظرف متعلق برخي، وهال: اسم فعل زجر للخيل، وهب وكذا هبي: اسم فعل دعاء للخيل, أي: أقدمي وأقبلي، ومعتزم من العزم وهو عقد القلب على فعل، والصولة من صال الفحل صولة, إذا وثب على الإبل يقاتلها، وقوله أمهتي يريد أم جده مدركة بن إلياس، وكذا يريد بقوله: وإلياس أبي: جده إلياس بن مضر، وخندف ـ بكسر الخاء المعجمة وكسر الدال، والنون بينهما ساكنة، والاستشهاد به على أن الهاء في أمهتي زائدة, أي: أمي. تمت من شرح شواهد الشافية.

(١) – أي: وأن يكون. تمت

(٢) – الماء. تمت نجم.

(٣) – ولا يمكن أن تكون الهمزة الثانية في لؤلؤ زائدة وإلا لزم باب سلس. تمت جاربردي، وأراد بباب =

ولأأل فعال بمعنى النسبة، وهي[١] لا تجيء إلا من الثلاثي كما هو معلوم من قاعدتهم، فاللأأل من ثلاثي لم يستعمل.

وهذا الجواب وإن كان أقرب من الأول[٢] ففيه بعد؛ لأن نحو: دمث ودمثر من الشاذ النادر، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ، فالأولى القول بزيادة الهاء في الأمهة والأمهات، والحكم بشذوذ تأمهت كما قيل[٣]، فلا عبرة به.

(ويلزمه) أي: المبرد **(أيضاً نحو: أهراق)** -بالهاء الساكنة بعد الهمزة المفتوحة- لغة غير مشهورة في أراق، يقولون: أهراق يُهْرِيق إهراقة، مُهْرِيْقٌ، مُهْرَاق، أَهْرِق, لا تُهْرِق -بسكون الهاء في كلها-، فإن الهاء فيه زائدة.

قال سيبويه: الهاء الساكنة عوض عن تحريك العين [٤]الذي فاتها، إذ تحريكها زال وصار الفاء[٥] محركاً كما قلنا في اسطاع.

واعلم أنها قد جاءت فيه أيضاً لغة غير مشهورة وهي: هراق ـ بإبدال الهمزة هاء ـ يُهَرِيق ـ بإبقاء الهاء مفتوحة ـ لأن الأصل: يُؤَرِيق, حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في المتكلم؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم تجتمع الهمزتان فقيل: يُهَرِيق مُهَرِيق مُهَراق، والمصدر: هِراقة، هَرِقْ، لا تُهَرِق، كلها بفتح[٦] الهاء لأنها بدل من الهمزة المفتوحة.

فعلى هذا للمبرد أن يقول إن الهاء الساكنة في أهْراق على اللغة الأولى هي التي

سلس كل كلمة فاؤها ولامها من جنس واحد, وهو غير جائز إلا نادراً. تمت من حاشية ابن جماعة

(١) – أي: فعال بمعنى النسبة. تمت

(٢) – وهو قوله: وأجيب بجواز أصالتها. تمت

(٣) – أي: كما قال بعضهم إن تأمهت شاذ. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٤) وهي الياء التي قلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى الفاء, إذ أصل أراق أَرْيَق. تمت

(٥) – الذي هو الراء. تمت

(٦) – يعني غير المصدر, بقرينة قوله: بدل من الهمزة. تمت منه رحمه الله تعالى. فإنها فيه مكسورة؛ لأنها فيه بدل من الهمزة المكسورة. تمت

كانت بدلاً من الهمزة لأنها لما تغيرت صورة[1] الهمزة -وهذه[2] اللفظة من باب أفعل، وهذا الباب يلزم أوله الهمزة- استنكروا[3] خلو أوله من الهمزة ذهولاً عن[4] كون الهاء بدلاً عن الهمزة، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال لا يكون إلا ساكناً سكنوا الهاء فصار[5] أهراق.

وتوهمات العرب غير عزيزة، كما قالوا في مصيبة: مصائب[6] بالهمز، وفي مسيل مسلان[7].

وقوله: «نحو: أهراق» كأنه أراد به ما تصرف منه وإلا فليس هنا شيء آخر غيره[8]، وكذا قوله فيما تقدم: «نحو: أمهات وأمهتي» لعله يريد به ما لم يكن على خصوصية اللفظين كأمهاتك، وأمهاته، وأمهتك، وأمهته، وإلا فلا وجه لذكر «نحو» أيضاً.

قال **(أبو الحسن)** الأخفش: **(هِجْرَع[9] للطويل)** بزيادة الهاء؛ بشهادة الاشتقاق، لأنه **(من الجَرَع)** ـ بفتح الراء ـ **(للمكان السهل)** المنقاد، وهو يناسب معنى الطول، وهو اشتقاق خفي[10]، **(و)**قال **(هِبْلَع للأكول)**

---

(١) – بإبدالها هاء. تمت

(٢) – هذه مبتدأ, وقوله: «من باب» خبر. تمت

(٣) – جواب لما. تمت

(٤) – فأتوا بهمزة ثانية في صورة أفعل. تمت

(٥) – فتكون الهاء بدلاً من الهمزة فلا يلزمه القول بزيادتها على ذلك الفرض. تمت

(٦) – أي: توهم أن ياء مصيبة زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقيل: مصائب, والقياس مصاوب. تمت رضي

(٧) – توهم في ميم مسيل أنها أصلية فجمع على مسلان كما جمع قفيز على قفزان، والصواب أنها زائدة, وحقه مسايل. تمت

(٨) – الاعتراض هنا على قول ابن الحاجب: نحو. تمت

(٩) – وهذا من تمام الاستدلال على المبرد بزيادة الهاء كما ذكره الجاربردي. تمت

(١٠) – لعدم المناسبة الواضحة بين الطول والمكان السهل. تمت وهبلع من البلع أظهر اشتقاقاً؛ لأن الأكل والبلع قريبان من حيث المعنى. تمت وهبلع مثال درهم الطويل, وهجرع مثال درهم الأكول. تمت صحاح

بزيادة الهاء؛ بشهادة الاشتقاق؛ لأنه **(من البلع)**. وهو أظهر اشتقاقاً من هجرع. **(وخولف)** الأخفش كما[١] سيأتي.

(وقال) الخليل: **(هِركَولة[٢] للضخمة)** الأوراك **(هفعولة)**، فالهاء فيه زائدة؛ بشهادة الاشتقاق، **(لأنها تركل في مشيها)** أي: تضرب الأرض ضرباً شديداً برجلها؛ لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشي مشياً خفيفاً. **(وخولف[٣])** الخليل. قال الرضي: أكثر الناس على ما قال ابن جني [وهو] [٤] أن الهجرع والهبلع فعلل، وهركولة فعلولة؛ لقلة زيادة الهاء[٥].

هذا الذي تقدم إذا لم يتعدد الغالب، **(فإن تعدد الغالب[٦])**: فإما أن لا يتعين بعضه للأصالة وبعضه للزيادة؛ بأن يمكن الحكم بزيادة جميعه، بأن يكون **(مع ثلاثة أصول)**، أو يتعين؛ بأن لا تتم الثلاثة الأصول إلا ببعض[٧] الغالب، إن لم يتعين **(حكم بالزيادة فيها)** جميعاً إن كانت أكثر من اثنين كَقَيْقَبَان، وهو شجر، فيحكم بزيادة الياء والألف والنون، **(أو فيهما)** إن كانا اثنين **(كحبنطى[٨])** ففيه غالبان: النون والألف، فيحكم بزيادتهما معاً.

---

(١) – أي: بكلام ابن جني الآتي. تمت

(٢) – بكسر الهاء وفتح الكاف. تمت ابن جماعة

(٣) – أي: خالفه العلماء؛ لأن الاشتقاق ليس بواضح فلا يكون دليلاً، وإنما قلنا: ليس بواضح؛ لأنه لا مناسبة بين الركل الذي هو الضرب بالرجل وبين الهركولة وهي الضخمة. تمت

(٤) ما بين القوسين من شرح الرضي. تمت

(٥) –يعني أن زيادة الهاء قليلة مطلقاً فلا يؤثر الاشتقاق كما لا يؤثر في ثرة وثرثار، ومعنى قولهم: إن الاشتقاق المحقق مقدم – أنه مقدم على ما علمت زيادته إما مطلقاً أو في موضع ما, والهاء لا تغلب زيادتها في موضع. تمت منه رحمه الله تعالى.

(٦) – قوله: «فإن تعدد الغالب» مرتبط بقوله: «فإن لم تخرج فبالغلبة» فكأنه قال: يحكم بزيادة ما غلب زيادته إن لم يتعدد الغالب, فإن تعدد..إلخ. تمت جاربردي

(٧) – أي: بأصالته. تمت

(٨) – وقد عرفت زيادتهما بالاشتقاق الظاهر لأنه العظيم البطن, من حبطت الماشية حبطاً, وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق، ولا بأس بذلك بعد القول بأن المصنف لم يبن الأمثلة على فقد الاشتقاق كما تقدم, وقس عليه غيره. تمت منه رحمه الله تعالى.

(فإن) لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لكون بعض الغالب أحد الأصول لا يتم بدونه و**(تعين أحدهما)** للزيادة والآخر للأصالة، ولو قال: «بعضها» لكان أولى؛ ليشمل ما فيه ثلاثة غوالب، **(رجح)** تعيين بعضها للزيادة **(بخروجها)** عن الأوزان المشهورة على تقدير أصالته، بخلاف الآخر فإنها لا تخرج عنها[١] على تقديرها, **(كميم مريم ومدين)** فإن في كل منهما غالبين: الميم، والياء، لكن الحكم بزيادة الياء وأصالة الميم يخرجه عن الأوزان المشهورة؛ إذ يكون فَعْيَلاً وهو غير موجود، بخلاف الحكم بزيادة الميم فإن الوزن يكون معه مَفْعَلاً وهو موجود.

(وهمزة أَيْدَع) وهو الزعفران، فإن فيه غالبين: الهمزة، والياء، لكن الحكم بأصالة الهمزة وزيادة الياء يصيره فيعلاً وهو غير موجود، بخلاف الحكم بزيادة الهمزة فإنه يصير به أفعل وهو موجود. والقول بأن فيعلاً غير موجود قال الرضي: ليس بوجه؛ لأنه ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين[٢] كصيرف وضيغم.

(وياء تَيَّحان) -بفتح الياء، وقد روي بكسرها- وهو الرجل الطويل أو الفضولي، ففيه أربعة غوالب: الألف، والنون، ولا كلام في زيادتهما، والتاء، والياء المدغمة، ويجب الحكم بزيادة الياء؛ فيكون وزنه فعّلان[٣]، وهو موجود كهيّبّان[٤]، أو يكون وزنهما[٥] جميعاً فيعَلان[٦]، ومثلهما تيَّهان ويكون كقيقبان، لا بزيادة التاء؛ إذ يكون تفعِلان، وهو غير موجود.

قال الرضي: وهذا[٧] مما ثبت فيه الاشتقاق وعرفت الزيادة به؛ إذ يقال في معناه: مِتْيَح[٨] وتَيَّاح.

---

(١) — أي: عن الأوزان المشهورة على تقديرها، أي: على تقدير الأصالة. تمت

(٢) —وأما المعتل العين فلم يأت منه إلا عَيِّنٌ, قال: ما بال عيني كالشعيب العَيِّنِ. تمت رضي

(٣) — إذ يعبر عن المكرر بما تقدمه. تمت

(٤) — الهيبان -بكسر الياء المشددة وفتحها-: من يخاف الناس. تمت من حواشي الرضي.

(٥) — أي: هيبان وتيحان. تمت

(٦) — قوله: أو يكون وزنهما جميعاً فيعلان مبني على ما ذكره الرضي في أول الكتاب من أن ما لم يقم دليل على قصد التكرير ولا على عدمه احتمل الأمرين كما تقدم. تمت منه

(٧) — أي: تيحان. تمت

(٨) — رجل مِتْيَح, أي: يعرض فيما لا يعنيه, والتيّحان مثله، وتاح في مشيه, إذا تمايل، وفرس مِتْيَح =

(وتاء غِزْويت(١)**)** وهو طائر، واسم بلد، ففيه ثلاثة غوالب: الياء ولا كلام في زيادتها، والواو، والتاء، لكن يجب الحكم بزيادة التاء؛ إذ يكون فعليتاً وهو موجود كعفريت، لا بزيادة الواو؛ إذ يكون فِعْويلاً ولا نظير له.

وسيبويه لا يعد التاء من الغوالب في نحو: عفريت كما تقدم(٢)، لكنه يحكم بزيادة التاء لثبوت فعليت دون فعويل.

(وطاء قَطَوْطَى) كسفرجل، وهو الذي يتبختر في مشيته، ففيه ثلاثة غوالب: الواو ولا كلام في زيادتها، وأحد الطائين، والألف، لكن يجب الحكم بزيادة أحد الطائين. **(ولام ادلولى)** كاعشوشب، وهو بالدال المهملة، بمعنى أسرع، ففيه أربعة غوالب: همزة الوصل، والواو، ولا كلام في زيادتهما، وإحدى اللامين، والألف، ويجب الحكم بزيادة إحدى اللامين، **(دون ألفهما)** أي: ألف قَطوطى وادلولى، فيحكم بأصالته **(لعدم فعولى)** لو حكمنا بزيادة الألف في قطوطى، ووجود فعوعل كعثوثل وهو المسترخي(٣)، **(و)** لعدم **(افْعَوْلَى)** لو حكمنا بزيادة الألف في ادلولى، ووجود افعوعل كاعشوشب.

(وواو حَوْلايا(٤)**)** ففيه أربعة غوالب: الواو، والألف الوسطى، والياء، والألف الأخيرة، ولا كلام في زيادة الألفين، ويجب الحكم بزيادة واوها **(دون يائها)** قيل: لوجود فوعالاً مثل: زوعالاً، وهو النشاط، وعدم: فعلايا، وقال الرضي: إن فوعالاً وفعلايا لم يثبتا(٥)، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى؛ لكون

وتَيَّاح وتيّحان، إذا اعترض في مشيه نشاطاً ومال على قطريه. تمت صحاح

(١) – عزويت بالعين المهملة، والغين المعجمة. تمت ركن

(٢) – في رغبوت، فسيبويه لا يعرف زيادة التاء بالغلبة، بل إما بالاشتقاق كما في عفريت من العفر، وإما بعدم النظير كما هنا. تمت

(٣) – الأعضاء. تمت جاربردي.

(٤) – وهو اسم مكان. تمت

(٥) – فعلى هذا يكون مما سيأتي في قوله: فإن خرجتا. تمت

الواو الساكنة أغلب في الزيادة من الياء المتحركة.

(وأول يَهْيَرٍّ والتضعيف), في يهير[(١)] -وهو صمغ الطلح- ثلاثةُ غوالب: الياءان، والتضعيف، فهو إما: يَفْعَلّ أو فَعْيَلّ أو يَفْيَعْل، والأخيران نادران، والأول وإن كان نادراً مثلهما إلا أن سيبويه لم يبال بالتضعيف وجعله كالمخفف لامه، وقال: يَفْعَل موجود كيلمع[(٢)] ويرمع، وفعيل معدوم؛ ولذلك قال المصنف: فيجب الحكم بزيادة الياء الأولى فيه والتضعيف.

وانظر لم خص المصنف التضعيف بالذكر مع الأول في يهير، مع عدم تعرضه لمثله في غيره؟ مثلاً: لم يقل فيما سبق: وياء تيحان مع الألف والنون، وفيما يأتي: وهمزة أرونان مع الألف والنون، وغيرهما مما توسط بينهما، **(دون)** الياء **(الثانية)** فيجب الحكم بأصالتها.

(وهمزة أروَنان) يقال: يوم أرونان، أي: شديد الحر، ففيه أربعة غوالب: الهمزة، والواو، والألف، والنون، ولا كلام في زيادة الألف والنون، ويجب الحكم بزيادة همزته **(دون واوه)** لوجود أفعَلان **(وإن لم يأت إلا أنبَخان)** بالجيم أو الخاء المعجمة، يقال: عجين أنبخان، إذا سقي ماء كثيراً وأحكم عجنه وأبقي زماناً فارتبى، من النبج، وهو الجدري, وكل ما ينتفط ويمتلئ. وأما فَعْوَلان فلم يوجد منه شيء، فحكم بأصالة الواو.

(فإن خرجتا) أي: الزنتان الحاصلتان على تقدير أصالة كل من الغالبين وزيادته، ولا شبهة اشتقاق في أحدهما دون الآخر **(رجح)** تعيين الزائد **(بأكثرهما)** أي: بأن يكون ذلك الزائد أكثر الغالبين زيادة, **(كالتضعيف في تِئِفّان)** -بتاء مفتوحة، وهمزة مكسورة، وفاء مشددة- وهو أول الشيء، يقال:

---

(١) – الجار والمجرور خبر مقدم، وقوله: «ثلاثة غوالب» مبتدأ مؤخر. تمت

(٢) – اليلمع: السراب, وما لمع من السلاح, واسم برق خلب، ويرمع: الخذروف الذي يلعب به الصبيان, وهو أيضاً حجارة رخوة إذا فتِّت انفتت. تمت من حواشي الرضي.

جاء على تَئِفان ذلك، أي: أوله، ففيه أربعة غوالب: الألف، والنون ـ ولا كلام في زيادتهما ـ والتاء، والتضعيف.

ويجب الحكم بزيادة التضعيف؛ لأنه أكثر زيادة من التاء، وإن كان فَعِلَّان وتَفْعِلان خارجين عن الأوزان المشهورة.

(والواو في كَوَأْلَل) كسفرجل، وهو القصير، يعني أن فيه ثلاثة غوالب: التضعيف ولا كلام في زيادته، والواو، والهمزة.

ويجب الحكم بزيادة الواو؛ لأنها أغلب من الهمزة، وإن كان فَوَعْلَل وفَعَأْلل كلاهما خارجين.

قال الرضي: في عد الهمزة في كَوَأْلَل من الغوالب نظر[١]، بل ليس فيه إلا غالبان: الواو والتضعيف، فحكم بزيادتهما.

(ونون حِنْطأْوٍ وواوها) وهو القصير، وقيل: العظيم البطن، يعني أن فيه ثلاثة غوالب هي: النون والهمزة والواو، والوزن خارج على تقدير زيادة أي اثنين فرض زيادتهما، لكن يجب الحكم بزيادة النون والواو دون الهمزة؛ لأن كل واحد منهما أكثر من زيادة الهمزة.

وقال الرضي: فيه غالب واحد، وهو الواو، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين، إلا أنهما لما كانتا رسيلتيها[٢] فيه وفي «كنتأو»و«سندأو»جعل حكم أحدهما في الزيادة حكم[٣] الواو وإن لم يكونا من الغوالب، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة.

وقوله: «بأكثرهما» يخرج المستويين فإنه يحتملهما. وكأنه لعدم الظفر بمثال للمستويين جزم بوجود الأكثر على تقدير خروجهما، فلذلك لم يقل: فإن استويا احتملهما.

---

(١) – لأنها لا تغلب زيادتها وسطاً إلا بدليل ظاهر كشمأل كما تقدم. تمت

(٢) – أي: مصاحبتين للواو. تمت

(٣) – أي: موافقين لها في الزيادة. تمت

وقلنا[١]: ولا شبهة اشتقاق في أحدهما دون الآخر؛ إذ لو كان كذلك رجح بها، ذكره الرضي ومثَّل له بتئفان؛ لأن الأفف[٢] مستعمل دون تأف.

ولا يمكن في هذين القسمين[٣] إظهار شاذ [٤] يمكن الترجيح به فلـذلك لم يتعرض له إلا في الثالث[٥].

(فإن لم تخرج) الكلمة عن الأوزان المشهورة **(فيهما**[٦]**)** أي: بالنظر إلى زيادة أيهما فرضت زيادته، وتعارض في الكلمة الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق، ومعنى التعارض: أن الاجتناب عن الإظهار الشاذ يقتضي زيادة أحدهما[٧]، وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر[٨] **(رجح)** تعيين الزائد **(بالإظهار الشاذ)** أي: بما يؤدي الحكم بزيادته[٩] إلى اجتناب الإظهار الشاذ.

(وقيل: بشبهة الاشتقاق) أي: بما كانت شبهة الاشتقاق تقضي بزيادته[١٠]، ومعنى شبهة الاشتقاق: أنه يوجد تركيب فيه حروف الكلمة

---

(١) — في نسخة «وقلنا» مقدم على «وقوله بأكثرهما» السابق.

(٢) — الأفف: القلة, ومثله الأف ـ بضم الهمزة ـ, والأف أيضاً: الوسخ الذي حول الظفر، وقيل: هو وسخ الأذن. تمت من حواشي الرضي.

(٣) — وهما: خروجها عن الأوزان المشهورة على تقدير أصالته دون الآخر فلا تخرج عنها على تقدير أصالته. والثاني: هو ما نحن فيه وهو قوله: «فإن خرجتا..إلخ». تمت

(٤) أمَّا من القسم الثاني فلأن الاظهار الشاذ إنما يكون إذا كان الاظهار شاذاً بأحد التقديرين قياساً بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت وقد فرضنا أنه خارج عن الأوزان بجميع التقديرين. وأمَّا القسم الأول فلا يمكن أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذي لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان؛ إذ لو كان باعتباره شاذاً لكان باعتبار الوزن الذي يخرج به عنها قياسياً، أي: للإلحاق، وكيف يلحق بما لم يثبت. تمت

(٥) — وهو قوله الآتي: «فإن لم تخرج فيهما». تمت

(٦) — أي: في الحرفين المفروض زيادة أحدهما، وهما في هذا المثال الياء والميم مع أحد الجيمين. تمت ركن

(٧) — وهو الجيم في المثال الآتي. تمت

(٨) — وهو الجيم والياء في المثال الآتي. تمت

(٩) — وهو الجيم في المثال. تمت

(١٠) — وهو الجيم فيكون فك الإدغام للإلحاق وهو غير شاذ. تمت

ولا اتصال بينهما في المعنى. **(ومن ثم**[١] **اختلف في يَأْجَج ومأْجَج)** - بالهمزة كجعفر -: اسم أرض، ويأجج غير منصرف إما للوزن والعلمية والتأنيث[٢]، وإما للعلمية والتأنيث.

ففي كل منهما غالبان في الزيادة: الياء والميم والتضعيف، وتركيب أَجَجَ مستعمل، دون يأج ومأج، وشبهة الاشتقاق تقضي أن يكونا يَفْعَل ومَفْعَلاً، وهما موجودان، لكن يلزم من الحكم بمقتضاها أن يكون الإظهار شاذاً؛ إذ الواجب الإدغام[٣] في مثله، بخلاف الحكم بما يُجَنِّب عن الإظهار الشاذ من أصالة الياء[٤] والميم، فقال المصنف: يرجح الثاني[٥].

وقال الرضي: يرجح العمل بشبهة الاشتقاق، قال: لأن إثبات تركيب مرفوض في كلام العرب[٦] أصعب من إثبات إظهار شاذ؛ إذ الشاذ كثير، ولا سيما في الأعلام.

(ونحو: مَحْبب[٧] **علماً)** لرجل، بالإظهار الشاذ **(يقوي)** الوجه **(الضعيف**[٨]**)** عند المصنف، يعني أنه حُكِمَ بأنه مأخوذ من الحب ترجيحاً لشبهة الاشتقاق مع ما لزم من الإظهار الشاذ.

(وأجيب) بأن محبباً ليس الحكم فيه بأصالة التضعيف لشبهة الاشتقاق، بل **(بوضوح اشتقاقه**[٩]**)** أي: بسبب أن فيه اشتقاقاً واضحاً من الحب، يعني: أن

---

(١) – أي: من أجل الاختلاف في سبب الترجيح. تمت

(٢) – إن حكم بزيادة الياء، وقوله: وإما للعلمية والتأنيث على فرض زيادة الجيم. تمت

(٣) – لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق لما ذكرنا أن الميم والياء تطرد زيادتهما في أول الكلام لمعنى، وما كان مطرداً زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق. تمت

(٤) – إذ هو حينئذ للإلحاق، وما كان للإلحاق لا يدغم؛ فليس الإظهار شاذاً. تمت

(٥) – أي: الحكم بما يجنب عن الإظهار الشاذ، فوزنهما عنده فعلل. تمت

(٦) – وهو يأج ومأج. تمت

(٧) – كمقعد. تمت قاموس.

(٨) – وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل، فلو رجح بالإظهار لقيل: وزنه فعلل. تمت

(٩) – وللخصم أن يقول: يأجج أيضاً واضح الاشتقاق من أَجَّ مثل مَحْبب من حبَّ. تمت

عادة العرب في التسمية بالمشتقات ونحوها ملاحظة المعاني الأصلية كالحسن والفضل كما قرر في مظانه.

(فإن) لم يتعارض الإظهار الشاذ وشبهة الاشتقاق بأن **(ثبتت)** شبهة الاشتقاق فيهما[١] معاً، أو لم تثبت في شيء منهما، أو ثبتت في أحدهما لكن تكون حاكمة بما يحكم به الإظهار الشاذ **(فبالإظهار)** يحكم **(اتفاقاً)**؛ لوجود المقتضي[٢] وعدم المعارض، **(كدالِ مهْدَدَ)** ـ علم لامرأة ـ فإن كلاً من: مَهَدَ وهَدّ موجود، لكن يجب الحكم بأصالة الميم ليكون ملحقاً بجعفر فلا يكون الإظهار شاذاً، وهذا مثال للقسم الأول [٣]، ولم يحضرني مثال للآخرين.

(فإن لم يكن) في الكلمة **(إظهار)**، وثبت في أحدهما فقط شبهة الاشتقاق، ولم يعارضها أغلب الوزنين **(فشبهة الاشتقاق)** ترجح تعيين الزائد، **(كميم مَوْظَب)** مع الواو، وهو علم لبقعة، غير منصرف، فإنك إن جعلته مفعلاً كان من وظب، وهو بناء مستعمل؛ يقال: وظب على الشيء وظوباً، أي: دام، وإن جعلته فوعلاً كان من مظب وهو غير مستعمل فحكم بزيادة الميم.

(و)كذلك **(مَعْلَى)** لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من علي، وهو مستعمل، وإن جعلتها أصلية كان من: مَعَلَ وهو غير مستعمل.

قيل: فيه نظر؛ لأنك تقول: معلت الشيء، إذا أخذته بسرعة.

ومثل بمثالين تنبيهاً على أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق، سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب[٤]، أو لا كما في مَعلى.

---

(١) — أي: في الحرفين. تمت. أي: في كلا التقديرين: تقدير الزيادة وتقدير الأصالة. تمت

(٢) — وهو الإلحاق، وقوله: وعدم المعارض وهي الشبهة. تمت

(٣) وهو ما ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما معاً.

(٤) — وذلك لأن قياسه كسر العين لأنه مثال. تمت

(و) إن عارضها أغلب الوزنين, بمعنى أن أغلب الوزنين يقتضي زيادة أحدهما، وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر، فنقول **(في تقديم أغلبهما)** أي: أغلب الوزنين وأكثرهما **(عليها نظر)** وتردد للتعارض[١].

(ولذلك) أي: ولأن أغلبية الوزنين معارضة لشبهة الاشتقاق معارضة قوية قَدَّمها بعضهم على الشبهة، وإليه أشار بقوله: **(قيل: رمّان فُعَّال)** لا فُعْلان، يعني بالحكم بزيادة التضعيف وإن كان رَمَن غير مستعمل، لا بزيادة الألف والنون، وإن كان رَمّ مستعملاً؛ **(لغلبتها)** أي: غلبة زنة: فُعّال **(في نحوه)** مما ينبت من الأرض كالقُلاّم[٢] والجُمَّار والكُرَّاث والسُّلاّق والقُرَّاص، وفُعْلان قليل في هذا المعنى.

(فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق **(فيهما معاً)** أي: بالنظر إلى تقدير زيادة كل من الغالبين، فإن كان أحد الوزنين أغلب وعارضه أقيس الوزنين **(رجح بأغلب الوزنين)** أي: بما يؤدي الحكم بزيادته إلى أن يكون الوزن أغلب الوزنين؛ لأن مخالفة القياس كثيرة وخاصة في الأعلام [٣].

(وقيل: بأقيسهما) أي: بما يؤدي الحكم بزيادته إلى أن يكون الوزن أقيس الوزنين. **(ومن ثمَّة)** أي: ومن جهة ذلك الاختلاف **(اختُلِف في مَوْرَق)** وهو اسم رجل، وفيه غالبان: الميم، والواو، وشبهة الاشتقاق ثابتة على تقدير

---

(١) – اعلم أنهم يقدمون أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره, وقال المصنف: فيه نظر؛ لجواز أن يكون رده إلى أغلب الوزنين رداً إلى تركيب مهمل, ورده إلى غير أغلب الوزنين ـ أعني شبهة الاشتقاق ـ رداً إلى تركيب مستعمل, ورد الكلمة إلى تركيب مستعمل أولى من ردها إلى تركيب مهمل. تمت ركن الدين.

(٢) – القلام: الباقلا, والجمار: شحم النخل, والقراص ـ بالصاد المهملة ـ:زهر الأقحوان. وفي نظام الغريب: القلام:شجرة وشوك ترعاه الإبل، والقلام أيضاً: نوع من الحمص. والسلاق قال في الصحاح: هو بثر يخرج على أصل اللسان, ويقال: تقشر في أصول الأسنان, والسِّلْق:النبت الذي يؤكل. تمت

(٣) – فإن مخالفة القياس فيها غير عزيزة كمورق ومحبب وحيوة. تمت رضي

زيادة كل واحد منهما؛ إذ مَرَق[(١)] وورق موجودان، لكن إن حكمت بزيادة الميم وجعلته مَفْعلاً فهو أغلب من فَوْعَل، لكن فيه مخالفة القياس؛ لأن المثال الواوي لا يجيء إلا مَفْعِلاً -بكسر العين- كالموعِد.

وإن حكمت بزيادة الواو وجعلته فَوْعلاً فهو أقيس الوزنين؛ إذ لم يستلزم مخالفة القياس، لكنه ليس بأغلب الوزنين.

وإن لم يعارضه[(٢)] أقيس الوزنين رجح بالأغلب بلا خلاف؛ ولذلك قال: **(دون حومان)** وهي الأرض الغليظة، فإن فيه غالبين: الواو والنون؛ إذ لا كلام في زيادة الألف، وتركيب حَوْمٍ[(٣)] وحَمْنٍ[(٤)] موجود، يقال للقراد: حمنانة، فيحكم بأنه فعْلان من الحوم، لا فوعال من الحمْن؛ لغلبة فعلان، ولا مخالفة فيه لقياس.

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا في الكثرة -إن ثبت له مثال- أو **(ندرا)** جميعاً **(احتملهما)** أي: احتمل الحكم بزيادة كل من الغالبين؛ لعدم المرجح لأحدهما **(كأرجوان)** لصبغ أحمر، فإن فيه ثلاثة غوالب غير الألف: الهمزة، والواو، والنون؛ فيحكم بزيادة اثنين منهما.

وشبهة الاشتقاق موجودة على تقدير زيادة كل اثنين فُرضا؛ إذ أرَجَ، ورجى، ورجَنَ، مستعملة؛ لكن أفعوال لم يثبت، فهو إما أفعلان كأسحُمَان، أو: فُعْلوان كعُنْفوان، وهما نادران على مقتضى كلام المصنف.

قال الرضي: وفي قوله: «فإن ندرا» نظر من وجهين: أما أولاً فلأنه في أقسام ما لم يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة فكيف يندران؟

وأما ثانياً: فلأن أفعُلاناً[(٥)] قد جاء فيه: أسحُمان وهو جبل، وألعُبان في

---

(١) — يقال: ورق الشجر يرق، ومرق السهم على الرمية: خرج من الجانب الآخر. تمت قاموس

(٢) — أي: أغلب الوزنين. تمت

(٣) — الحوم: القطيع الضخم من الإبل إلى الألف أو لا يحد. تمت قاموس.

(٤) — الحمن والحمان: صغار القراد.

(٥) — بزيادة الهمزة والنون. تمت

اللَّعّاب، وأقحوان؛ بدلالة دواء[١] مقحو، وأفعوان؛ لقولهم: مفعاة, وفعوة السم، وفعْلوان[٢] جاء فيه عنفوان وعُنْظُوان[٣]. ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة.

(فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما) أي: بتقدير زيادة أي: الغالبين، وكان أحد الوزنين أغلب **(فبالأغلب)** يرجح, **(كهمزة أفعى)** فإن فيه غالبين: الهمزة، والألف، وأفَعَ وفَعَى مهملان؛ لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة؛ لأن أفعل أغلب من فعلى.

قال الرضي: إذا جعلته أفعل ففيه الاشتقاق الظاهر فضلاً عن شبهته؛ لقولهم: فعوة السم، وأرض مفعاة، فكيف أورده فيما ليس في وزنه شبهة الاشتقاق؟

(و) همزة **(أَوْتكان)** وهو القصير، وفيه أربعة غوالب: الألف، والنون ـ ولا كلام في زيادتها ـ وبقي الترجيح بين الواو والهمزة، ووتَكَ وأَتَكَ مهملان، لكن يجب الحكم بزيادة الهمزة؛ لأن أفعلان ثابت وإن كان قليلاً كأنبجان[٤].

ومقتضى كلامه[٥] أن فوعلان أيضاً موجود لكن الأول أغلب، لكن قال الرضي: فوعلان غير موجود[٦]، فكان ينبغي أن يورد هذا المثال فيما[٧] يتعين فيه أحدهما ويرجح[٨] بخروجهما.

---

(١) — عبارة الرضي: وكذا أقحوان بدليل قولك: دواء مقحو. تمت

(٢) — بزيادة الواو والنون. تمت

(٣) — العنظوان ـ بضم أوله ـ والعنظيان ـ بكسر أوله ـ: الفاحش من الرجال, والأنثى عنظوانة وعنظيانة. تمت من حواشي الرضي.

(٤) — بالجيم والخاء. تمت

(٥) — حيث قال: فبالأغلب. تمت

(٦) — بل قد جاء فيه حوفزان اسم رجل, وجوتنان بالتاء اسم أرض وبالثاء كذلك, ولم يأت أفعلاناً إلا أنبجان وأروثان, اللهم إلا أن يقال: زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة, لكن قوله بعد ذلك «وإن ندرا» لا يساعد على هذا. تمت جاربردي.

(٧) —عند ميم مريم. تمت

(٨) — أي: تعيين الزائد. تمت

(وميم إمّعه[(١)]**)** وهو الذي يكون مع كل واحد، ففيه غالبان: الهمزة والتضعيف، أعني أحد الميمين. وأَمَعَ ومَمَع مهملان كلاهما، لكن يجب الحكم بزيادة الميم؛ لأن فِعَّلة كثير كدنّبة: للقصير, والقنَّبة[(٢)] والإمّرة، وإفْعَلَة قليل كإوَزَّة[(٣)].

(فإن) لم يكن أحدهما أغلب بأن استويا[(٤)] في الكثرة -إن ثبت له مثال- أو **(ندرا)** أي: الوزنان الحاصلان على التقديرين **(احتملهما)** أي: احتمل اللفظ الوزنين، فتحكم بزيادة أي: الحرفين شئت؛ إذ لا ترجيح حينئذ.

قال الرضي: والكلام فيه ـ يعني في قوله: «فإن ندرا» ـ كالكلام في قوله: «فإن ندرا» قبله[(٥)]، والعذر كالعذر[(٦)].

(كأسطوانة) فإن فيه أربعة غوالب: الألف، ولا كلام في زيادته، والواو، وهي أيضاً زائدة لما سيأتي[(٧)]، والهمزة، والنون. وتركيب أَسَط وسَطَن مهمل، فأسطوانة إما: فُعْلُوانة بالحكم بزيادة النون[(٨)] كعنفوان من اعتنفت الشيء, إذا استأنفته، وهو وزن نادر، أو: أُفْعُوالة بالحكم بزيادة الهمزة[(٩)] **(إن ثبت أُفْعوالة)** وكانت نادرة؛ إذ يستوي الوزنان حينئذ في الندرة، وهذا على سبيل الفرض، وهو يكفي في التمثيل، وإلا فأفعوالة غير موجود.

قوله: **(وإلا)** أي: وإن لم تكن أفعُوالة ثابتة كما ذكرنا أنها لم توجد **(ففُعْلُوانة)** أي: فهي فعلوانة لا غير. و**(لا)** يجوز أن تكون **(أفْعُلانة)** بأصالة

---

(١) — بفتح الميم وكسرها. تمت قاموس. الإمعة: الذي يوافق كل أحد ويقول: أنا معك. تمت ركن، وكأنه مركب من كلمتين وهما: أنا معك، كما أن الإمَّرة مركب من: أنا مأمورك. تمت رضي

(٢) — القنبة بمعنى الدنبة وهو القصير. تمت

(٣) — والأصل: إوززة, نقلت حركة الزاي الأولى إلى الواو ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية. تمت

(٤) — أي: الوزنان اللذان فقد فيهما شبهة الاشتقاق استويا في الكثرة أو في الندور. تمت

(٥) — أي: قوله: وفيه نظر من وجهين. تمت

(٦) — وهو قوله: ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة. تمت

(٧) — من قوله: ولا يجوز أفعلانة. تمت

(٨) — وأصالة الهمزة. تمت

(٩) — وأصالة النون. تمت

الواو وزيادة النون[١] -وإن كان فيه شبهة الاشتقاق لأن السطو مستعمل- **(لمجيء أساطين)** في جمعه، ولو[٢] كان أفعلانة فالطاء عين الكلمة والواو لامها، وفي الجمع لا تحذف لام الثلاثي، فلا يجوز إذن أن يقال: حذفت الواو وقلبت الألف ياء حتى يكون وزن: أساطين أفاعين، ولا يجوز أن يقال: حذفت الألف وقلبت الواو التي هي لام الكلمة ياء فوزنه أفاعِلْن؛ إذ هو وزن مفقود في الجمع، فلم يبق إلا أن يقال: هو فعالين من تركيب أسط المهمل[٣].

(١) – والهمزة. تمت

(٢) – وجواب لو محذوف لظهور دلالة ما بعده عليه تقديره: لم يجز حذف اللام. تمت

(٣) – بحذف الواو وقلب الألف ياء لانكسار ما قبله. تمت

الفهرس